دكتور عبد الفتّاح سليم

اللحن في اللغة

مظاهره ومقاييسه

القسم الثاني

دار المعارف

اللحن في اللغة

مظاهره ومقاييسه

«إنِّي وإنْ كُنتُ أثوابي مُلَفَّقةٌ
ليستْ بخزٍّ ولا من نَسْجِ كَتَّانِ
فإنَّ في المَجْدِ هِمَّاتي وفي لُغتي
فَصاحةً، ولِسَاني غيرُ لَحَّانِ»

(غرر الخصائص الواضحة: ١٨٣)

القسم الثانى (الأخير)

تأليف

دكتور عبد الفتاح سليم

كلية اللغة العربية بالقاهرة

جامعة الأزهر

١٩٨٩

دار المعارف

الطبعة الأولى
١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

القسم الثاني

اللحن في اللغة
في رأي علماء اللغة المحدثين

الفصل الأول

فى لغة العصر الحديث

إن استقام أمر الفصل بين العصرين: القديم والحديث فى بعض الأمور، فلن يستقيم من كل وجه فى الأمور الفكرية، ولاسيّما أمور اللغة وآدابها؛ ذلك لأن التطور - أيًّا كان اتجاهه إلى الحسن أو السوء - لا يتم طَفْرَةً، وإنما يبدأ وينمو شيئًا بعد شيء، ومن هنا فتقسيمنا هذا لدراسة الانحرافات اللغوية مبناه على ما اصطلحوا عليه من التحديد الزمنى للعصر القديم والعصر الحديث، ومن أن العصر الحديث يبدأ بالحملة الفرنسية على مصر عام ١٢٢٦ هـ/١٨٩٧م.

ولابُدَّ - لدراسة حال العربية فى العصر الحديث - من الرجوع قُرَابَةَ ثلاثة قرون، أيام أن استولى العثمانيون على مصر، وسائر البلدان العربية عام ٩٢٣ هـ/١٥١٧م بعد القضاء على المماليك بهزيمة السلطان الغورى والقضاء عليه، فى معركة مرج دابق عام ٩٢٢ هـ والسلطان طومان باى، الذى شُنِق على باب زُوَيْلَة.

وكان من أهم أغراض العثمانيين من فتوحهم إظهارُ القوة وإخافةُ الناس وإخضاعُهم لسلطانهم، ولم يَعْنَوْا بإصلاح مرافق البلاد الخاضعة لنفوذهم، وتدبير شئونها تدبيرًا نافعًا، وإحلال الأمن وإقرار العدل فيها، بل كان جُلُّ همِّهم استنفادَ مال البلاد وخيراتها، وحملها غنيمةً باردةً إلى خزائنهم فى تركيا، واقتفى ذلك الأثرَ أعوانُ العثمانيين من مماليكَ وولاةٍ ورؤساءِ جند، وهو ما كان له أفدح الأخطار؛ إذ ارتبكت الأمور وتكاثرت ضروب الفساد وساد الجهل وأُقفِلت المدارس، ونُهِبت دور الكتب، وغاض معين الرزق عن الطلاب والعلماء، فقلّ عددهم ولم يبق منهم إلا بقية بين الحياة والموت، تعيش بين جدران الأزهر، فاضطُر كثير من الناس إلى الهجرة نحو ديار أخرى أكثر أمنًا ورخاءً.

وقد زار فولنى - الفيلسوف الفرنسى - مصر وبلاد الشرق وتركيا فى خريف القرن الثامن عشر، فَهَالَهُ ما ألفاه بها من الجهل والفساد الذى استشرى فى كل مكان، حتى

قال: «الجهل عامٌ فى هذه البلاد، وفى كل بلد تابع لتركيا، وقد عمّ كُلَّ الطبقات، وتجلّى فى كل العوامل الأدبية وفى الفنون الجميلة، حتى الصناعات اليدوية، تراها فى حالة بدائية، ويندر أن تجد فى القاهرة من يُصْلِحُ الساعة، وإذا وجد فهو أجنبى»، ثم يقول: «وفى عصر الخلفاء، وليس من الأتراك أو العرب اليوم علماء الرياضيات أو الفلك أو الموسيقا أو الطب، ويندر فيهم من يحسن الحِجَامة، ويستخدمون النار فى الكَىّ، وإذا عثروا بتطبب أجنبى عَدُّوهُ من آلهة الطب، وصار علم الفلك والنجوم شعوذةً وتنجيمًا، وإذا قيل لعلمائهم ورهبانهم: إن الأرض تدور عدُّوا ذلك كفرًا؛ لأنه – فى زعمهم – يخالف كتب الديانات»[1].

لقد كان العهد العثمانى محنةً قاسية امْتُحِنَ بها العالم العربى، وعانى من آثارها زمانًا طويلًا، وتجمعت أطراف هذه المحنة فى أمور ارتكبها العثمانيون، من أهمها:

* أنهم نقلوا الخليفة العباسىّ – المتوكل على الله – إلى القسطنطينية بعد أن استنزلوه عن الخلافة، وبذلك انتقلت إلى العثمانيين، وغدت القسطنطينيةُ العاصمةَ الدينيةَ للمسلمين، ومن ثَمَّ صارت مركزًا للعلوم الإسلامية.
* وأنهم استولوا على أموال البلاد وأوقافها، وما كان موقوفًا منها على المساجد وعلمائها وطلابها.
* وأنهم حملوا معهم آلافًا من الكتب التى كانت دُورُ العلم فى مصر عامرةً بها، وأودعوها خزائن القسطنطينية، كما نقلوا إلى عاصمتهم كثيرًا من العلماء ومهرة الصناع.
* وأنهم اهتموا بإحلال لغتهم التركية محل العربية فى الدواوين والمخاطبات السلطانية، وفى سبيل ذلك استعانوا بالمشايخ الأتراك القادمين من الأناضول، لتدريس النحو العربى باللغة التركية، كما جرى العمل على أن تكون المحاكمات فى المحاكم العربية باللغة التركية، وجُعِلَتْ لُغَةَ الرسائل والبرقيات والقوانين، وكان من نتائج ذلك أن ضاق ميدان العربية، فأصبح مقصورًا على بعض المؤلفات العلمية والأدبية، ولم تكن – مع هذا – عربيةً سليمة، وإنما اختلطت بشوائب اللحن، ولم تكن تتميز من الأعجمية فى أسلوبها وكثير من مفرداتها، وقد كان من أثر الجهل الفاشى بين القوم أن قلّ التحرّى بين المؤلفين فشاعت فى كتبهم رواياتٌ غير مأثورة، ومبالغاتٌ شديدة،

(١) الأدب العربى فى العصر الحديث للدكتور سليمان الأغانى ٧، ٨. ط أولى ١٩٦٠.

وخطأ كثير في الشعر المروي، وفي نسبته إلى قائليه، وقد بدا الضعف في الملكات جليًا في عبارة الكتب المؤلفة في هذا العصر، فاستباح أصحابها العامية، لا يترفعون عنها ولا يأنفون، فاصطلحت أسباب النقص، واجتمعت عوامل الضعف على اللغة العربية في علومها وآدابها[٢].

كما عمد الأتراك إلى إلغاء ديوان الإنشاء، الذي كان مدرسة يتخرج فيها جهابذة الأدباء، وحُذّاق كتّاب الدواوين، والذي كان على مرّ العصور عاملًا مهمًا لاستقامة الأساليب العربية في اللغة الديوانية، فكان إلغاؤه جنايةً على العربية ومحنةً قاسيةً أضرّت بها، حتى لقد انحدرت إلى مستويات ضعيفة يغلب عليها السجع والزُّخْرُف، وَحَفَلَتْ المخاطبات الرسمية بأسوأ صور الكتابة التي وصفها الشيخ محمد عبده بقوله: «كانت أساليب الكتابة تنحصر في نوعين، كلاهما يَمُجُّه الذوق وتنكره ضروب التأليف بين الكلمات، بين رثّ خبيث غير مفهوم ولا يمكن رده إلى لغة من لغات العرب، لا في صورته ولا في مادته، والنوع الثاني: ما كان يُراعَى فيه السجع وإن كان باردًا، وتلاحظ فيه الفواصل وأنواع الجناس، وإن كان رديئًا في الذوق بعيدًا عن الفهم، ثقيلًا على السمع، غير مؤدٍّ للمعنى المقصود»[٣].

غير أن الأمر لم يقف عند حدّ مزاحمة التركية للعربية في أمور السياسة والقضاء والأمور الرسمية عامةً، وإنما كان ما هو أخطر من ذلك حين تعالت الصيحات بأن اللغة العربية، لغةٌ مَيْتَةٌ مضى زمانها، فأصبحت عضوًا أثريًا في جسم المجتمع تنتابه - بسببها - العلل والأوجاع، من غير أن ينتفع بها بوجه، وقد زعم هؤلاء أن اللغةَ العربيةَ علّةُ الضعف في حياة المملكة العثمانية، وأنها - أي المملكة العثمانية - لا تعزُّ إلا إذا أُميتَتْ هذه اللغة، وحلّ محلَّها لُغَةُ الترك الحاكمين[٤].

والدعوة إلى القضاء على العربية في مواطنها، إنما كانت مظهرًا من مظاهر استعلاء الأتراك الفاتحين على العرب المُسْتَذَلِّين، وتعصبهم لكل ما هو تركيّ، فالأتراك هم السادة وغيرهم العبيد، وقد كانوا يَدْعُونهم الفلاحين أو (أبناء العرب) ولم يكن لهم من الأمر إلا التوفر على خدمة السادة الأتراك، دون أن يكون لهم حظ من الرقيّ الاجتماعي أو الفكري، ففشا الجهل، واستنامت الأفكار، وتبلدت العقول وأُغْلِقَتْ المدارس ودور العلم

(٢) التجديد في الأدب المصري الحديث ٨٩.

(٣) اللغة العربية بين حماتها وخصومها ٤٣.

(٤) فلسفة اللغة العربية وتطورها ١٢٦.

التي كانت مزدهرة في الأعصر السالفة. ولم يكن هناك إلا القليل من المكاتب لتعليم مبادئ القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن الكريم. أما الأزهر فقد أصابه الخمول، واقتصرت رسالته على حفظ التراث الديني، ودراسة المتون اللغوية دراسة سَلَفِيَّة لا ابتكار فيها ولا تجديد[٥].

وجريان العربية على اللسان التركيّ كان من نتائجه أن كثيرًا من الكلمات العربية قد أصابه التغيير: إما في لفظه وإما في معناه وإما فيهما معًا. وعلى سبيل المثال نذكر هذه الاستعمالات:

(ابتصار) بمعنى التبصر، و(إبْذال) بمعنى البذل، و(استحصال) بمعنى التحصيل و(استرجاء) بمعنى الرجاء، و(تسمّم) مطاوعًا لسمّم، و(جيادة) بمعنى الجودة، و(طَرَيَان) بمعنى الطرو، و(الإذعان) بمعنى الاعتقاد والذكاء والفطنة - وهو في العربية بمعنى الإسراع في الطاعة والانقياد والإقرار بالحق - و(الاستكشاف) بمعنى الكشف - وهو في العربية مصدر استكشف عنه، أي سأله أن يكشف له - و(الاشتباه) بمعنى الشك والارتياب - وهو في العربية بمعنى التشابه - و(الإيراد) بمعنى الدَّخْل والغَلّة - وهو في العربية بمعنى الإتيان بالإبل إلى الماء لتَرْوَى، و(اللحوق) بمعنى اللحاق - وهو في العربية بمعنى اللزوم.

وقد وضع الأستاذ معروف الرّصافي البغدادي رسالة في الألفاظ التي استعملها الأتراك على غير أوضاعها العربية، سماها (دفع الهُجْنة في ارتضاخ اللُّكنة).

أما محاولة الأتراك بسط نفوذ لغتهم على العربية فكان من نتائجه أن تأثرت العربية بخصائص التركية تأثرًا عظيمًا في الألفاظ والتراكيب. فعُرِّبَ الكثير من الألفاظ الدخيلة التي جرت على ألسنة الحكام الأتراك، واسْتُعِيرَتْ بعض قواعد اللغة التركية في تعريف الألفاظ العربية أحيانًا كثيرة، كما طُبع الأسلوب العربي بطابع الركاكة والعاميّة.

فمن الألفاظ[٦]: إطلاق (قَرَهْ قُولات) على مخافر الشرطة، و(بَاشْ أغـا) لرئيس المدينة، و(قَبُو كَتْخَدَا) لمندوب الوالي لدى الباب العالي، و(الأَغَوَات الأَنْدَرُون) بمعنى الخدم المخصوصين الذين يعملون داخل القصور، و(الأغوات البَيْرُون) وهم الذين

(٥) لغة الإدارة العامة في مصر ٧٠.

(٦) انظر هذه الأمثلة وأخرى غيرها في: لغة الإدارة العامة في مصر ١٨٤، ١٨٥. واللغة العربية كائن حيّ ١٠٢، ١٠٣.

يعملون خارج القصور، و(خُشْدَاش) بمعنى زميل الخادم فى القصر، و(الأمير آخور) أى رئيس الاسطبلات المشرف على الماشية، و(انختار أغا) لناظر القصر، و(قادين أفندى) لمديره... إلى غير ذلك من الألفاظ التركية الأصل التى نُقِلَتْ بحروفها إلى العربية.

وفى مجال القواعد النحوية والصرفية: أصابت العربيةَ تغيّراتٌ كبيرةٌ؛ إذ أدى كثرة استعمال التركية مع العربية إلى قياس هذه على تلك وإخضاعها لقواعدها، وقد استخلص الأستاذ عبد السميع المراوى[٧] من سجلات العصر التركى ووثائقه كثيراً مما طرأ على العربية من تأثر بالقواعد التركية، وكان أهم مظاهر هذا التأثر ما يأتى:

* الخلط فى قواعد التذكير والتأنيث، إذ ظهر فى استعمال الكُتّاب تذكير المؤنث وتأنيث المذكر، نحو قولهم: تلك الرجل وهذا المرأة، وأكثر ما كانت هذه الظاهرة تبدو فى العبارات المترجمة إلى العربية ترجمة حرفية عن أصل تركى، ومن المعروف أن التركية لا تفرق بين النوعين فى الخطاب والإشارة والنعت، فيقال: هذا الرجل وهذا المرأة، ومن ذلك أن السيدات فى تركيا كُنَّ يحملن لقب (أفندى) بالصيغة التى تطلق على الرجال، فيقال مثلاً: عِصْمَتْلو خُوشْيار خَانم أفندى (لوالدة الخديوى إسماعيل) ومما جاء على ذلك فى بعض الوثائق الديوانية: «بمقتضى الفرمان.. صار حجز أطيان الأبعادية الذى كانوا يزرعونها... من الأبعادية الذى زرعتها العُرْبان... البلاد الذى فيهم أبعادية... يأخذ أبعادية من الذى زارعينها العُرْبان»[٨].

* الخلط بين المثنى والجمع، أما ما زاد عن الواحد فيُعَبَّرُ عنه بالجمع، وقد جاء فى الوثائق العربية المترجمة عن أصل تركى أن المترجمين أخطئوا فى تثنية الأسماء وفى جمعها، كما جاء عنهم أيضًا التعبير عن المثنى بتركيب بعيد عن مألوف العربية، فقيل مثلاً: اثنين مَفَاتِى – أى مُفْتِيان من علماء الدين، ومن ذلك ما جاء فى لائحة معاشات المتقاعدين الصادرة فى ١٢٦٠ هـ «البند الثانى: مِنْ كَوْن لم يكن ميعاد العطل الكبير، والجروح الجسيمة، فالأشخاص الذى يكونوا محرومين من النظر كُلِّيًّا، والمكسّحين والذى يكون ناقص اثنين أعضاء من أعضائهم، والذى اختيار ومسلوب اللياقة للخدمة»[٨].

---

(٧) لغة الإدارة العامة فى مصر ١٧٨، ١٨٢، ١٨٣، ٣١٤ وما بعدها.

(٨) من أمر عال صادر إلى مديرية البحيرة فى صفحة ١٢٤٩ هـ انظر: لغة الإدارة العامة فى مصر ٣٤٠.

* في الإضافة: شاع في الأساليب العربية تقديم المضاف إليه على المضاف، كقولهم: (صَفّ ضابط) لضابط الصف، و(بلوك أمين) لأمين البلوك أي القِسْم، و(كُتُبْخَانَة) لخانة الكتب أو دار الكتب، وهو تأثر بالتركية التي تقول: لاظ أوغلي - أي ابن لاظ، و: يوزباشي، أي رئيس مائة.

وإذا كان المضاف منتهيًا بألف مقصورة، يقلبونها ألفًا ممدودة مع زيادة ياء، فيقولون: مَعْنَايْ الكلام، ودَعْوَايْ حَقِيقَتْ - في: معنى كلام، ودعوى الحقيقة.

* استعارة بعض صيغ الاشتقاق والتصريف التركية: كاشتقاق صيغ النسب بإضافة المقطع (لي) في مثل: عُثْمَانْلِي، وقَوَلَه لِي، وكِرِيت لي. وإضافة المقطع (لُو) بمعنى صاحب، في مثل: دَوْلتلو وعُطُوفَتْلُو وعِصْمَتْلُو. واشتقاق اسم الفاعل والنسبة إلى احتراف المهن والصناعات المختلفة بإضافة المقطع (جي) في مثل: مخزنجي وعربجي وأجزجي. وفي اشتقاق صيغة الترتيب العددي بإضافة ذلك المقطع أيضا في مثل: خمسة جي وتسعة جي للخامس والتاسع. واشتقاق صيغة النعت بإضافة المقطع (باش) أي رأس أو رئيس، تارةً في أول الكلمة برسمها ذاك، وتارةً أخرى في آخرها بعد إلحاق ياء الإضافة إليها، فيقال: باشكاتب وباشصراف وحكيمباشي وجراح باشي. واشتقاق اسم المكان بإضافة الكلمة الفارسية (خان أو خانة) في مثل: كتبخانة وضربخانة. والإضافة بمعنى ملك الشيء أو الولاية عليه بزيادة كلمة (دار) الفارسية أي مُمْسِك أو صاحب أو مُتَوَلٍّ، في مثل: خَزْنَة دار وسلاح دار وحكمدار. وصيغة الجمع للعاقل بإضافة مقطع (آن) الفارسيّ في نهاية المفرد، في مثل: مُبْتَديان وضابطان ومبعوثان - جمع مبتدئ وضابط ومبعوث - ثم إضافة المقطع (بان) بمعنى القائم على الشيء المشرف عليه، مثل: ديده بان - بمعنى حارس، ومرزبان - بمعنى محافظ الحدود.

وجاءت الحملة الفرنسية، فأحدثت نهضة كبرى في الشرق عامة، وفي مصر على وجه الخصوص، إذ جاءت معها بجمع علميّ كبير، مؤلف من ثمانية وأربعين عالمًا في مختلف العلوم، كان الغرض منه دراسةَ مصرَ من نواحيها المختلفة، وجلبوا معهم المعامل والأدوات الحديثة التي لا عهد لمصر بها، كما أسس الفرنسيون مدرستين لتعليم أبنائهم على النظام الحديث، وأنشئوا دار كتب قَيِّمَة، كما أحضروا معهم مطبعة عربية وأخرى إفرنجية؛ لتطبع ما قد يحتاجون إليه من منشورات سياسية وأوامر للأهالي، وقام نابليون بضروب من الإصلاح، منها تكوين ديوان خاص، من تسعة من المصريين، كان من بينهم الشيخ الشرقاوي والشيخ الفيومي وعمر مكرم وغيرهم من المصريين البارزين علماء

وأعيانًا، وتكوين ديوان عام ضم إليه كل من له نفوذ من المصريين.

وقد بذل الفرنسيون جهدًا كبيرًا فى ترغيب المصريين فى الثقافة الفرنسية والحضارات الأوربية عامة، وكانت عنايتهم موجهة إلى النواحى العلمية، أما اللغة العربية فلم تَحْظَ منهم بأدنى اهتمام، فزادت ضعفًا وركاكة فوق ما أصابها زَمَنَ العثمانيين، وزاحمتها الفرنسية بعد التركية فى مختلف الشئون.

وقد بدت مظاهر الفساد اللغوى فى العصر الحديث فى مختلف الأساليب، وعلى معظم الألسنة، ونوضح ذلك فى النواحى الآتية:

(١) لغة الترجمة:

نشطت حركة الترجمة والنقل إلى العربية منذ أول القرن الماضى نشاطًا ملحوظًا، إذ بدأ أعضاء البعثات العلمية الذين أوفدتهم الحكومة إلى الخارج – وبخاصة إلى فرنسا – يعودون إلى وطنهم، ويتولَّوْنَ المناصب العلمية والثقافية في الدولة، ويُكَلَّفُونَ ترجمةَ كتب العلوم التى درسوها، وقام الشيخ رفاعة الطهطاوى وتلاميذه من طلاب مدرسة الألسن فى هذه السبيل بمجهود كبير، وإن سبقتهم فى هذا الميدان بزمن يسير جماعة من المترجمين السوريين من أمثال: يوحنا عنجورى ويوسف فرعون وأوغسطين سكاكينى، ولما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر – وكان لابد من الاتصال بالمصريين – استعانت لذلك بالمستشرقين الذين استقدمتهم معها، فكان هؤلاء يقومون بترجمة المنشورات الفرنسية إلى العربية وترجمة المحررات العربية إلى الفرنسية، وكان على رأس هؤلاء: جان ميشيل دى فانتير بارادى – مستشار نابليون وكبير مترجمى الحملة ومراقب المطبعة الأميرية العربية – كما كان منهم الأب أنطون روفائيل زخورة – وهو العضو الشرقى الوحيد فى المجمع العلمى المصرى الذى أنشأه الفرنسيون – كما استعان الفرنسيون بطائفة من السوريين والمغاربة والأتراك، الذين كانوا فى إسار فرسان القديس يوحنا بمالطة، فأطلقوا سراحهم، واصطحبوهم إلى مصر، واستعانوا أيضا فى أمور الترجمة بنصارى الشام، الذين هاجروا إلى مصر خوفًا من بطش العثمانيين، ولاسيَّما بعد إصدار قانون المطبوعات العثمانى فى بلاد الشام، الذى كان يحدّ من نشاطهم الثقافى وحريتهم الفكرية، وقد كان لهؤلاء فضل كبير فى إحياء التراث الأدبى العربى؛ إذ عُنُوا بجمع شتات المخطوطات العربية وتحقيقها وطبعها، كما اهتموا بتصنيف المعاجم الإفرنجية والعربية.

والذى لاشك فيه أن مهمة المترجمين فى العصر الحديث كانت أسهل من مهمة

نظرائهم من السريان وغيرهم في العصر العباسي، إذ توفر لهؤلاء المعاجم الأجنبية والعربية، التي كانوا يرجعون إليها ويستعينون بها، ويستشيرونها في اختيار اللفظ الملائم والتركيب المناسب، غير أن لغة هؤلاء المستشرقين والمبشرين لم تثبت سمة العربية الفصحى في غالب أحوالها، بل تأثرت كثيرًا بالأساليب الأجنبية - لغة هؤلاء الأصل - سواء في دعوتهم الدينية، أو في معاهدهم العلمية وجماعاتهم الثقافية، أو في مصنفاتهم العلمية والأدبية واللغوية، ذلك لأن العربية لم تكن فطرتهم، بل كانت دخيلة عليهم، فبدا على أساليبهم النَّسَقُ الأوربيُّ، وغدا الأسلوب العربي متكلفًا، أقربَ إلى الترجمة الحرفية من اللغات الأوربية.

ولما كان اكتسابُ هؤلاء للعربية طريقُهُ الدراسةُ - لا السليقةُ والطبعُ - لم يكن غريبًا أن نجد في استعمالهم الألفاظَ العربيةَ الدارسةَ والمهجورةَ، ولم يكن ذلك إلا لأنهم حفظوها من مأثورات الجاهليِّين ومن بعدهم، أو التقطوها من بطون المعاجم، وإنْ نَبَا بهَا العُرْفُ وهجرتها الألسنة، كذلك ترتب على عدم تمكنهم من العربية طبعًا أن اعتدُّوا اللهجاتِ المحليةَ من قبيل الفصحى، فأدخلوها في أساليبهم بخصائصها المحلية، كذلك لم يكن لديهم الحِسُّ اللغوي الذي يمكِّنهم من اختيار اللفظ الملائم، فقد يختار الواحد منهم اللفظة غير الموائمة لموضعها ولا المناسبة لمحلها، فتجيء الترجمة سقيمة عقيمة، ويَنْبَهِمُ المعنى المراد على القارئ العربي، ومآخذ المستشرقين في هذا الباب كثيرة ومثيرة للضحك أحيانًا، وخصوصًا حين يترجمون من العربية إلى غيرها، كما لاحظت الدكتورة بنت الشاطئ على ما حدث من المستشرق (نيكلسون) من سوء فهمه لـ(رسالة الغفران) لأبي العلاء المعرِّي في مواطن كثيرة، ومنها على سبيل المثال، ما جاء في رسالة الغفران من قول الشاعر:

وإنَّا - ولا كُفْرانَ للّهِ ربِّنا - لَكَالبُدْنِ، لا تَدْرِي متى حَتْفُها البُدْنُ

فمعنى البيت واضح، وهو أننا - ولا كُفْران لله - مثلُ الإبل التي تساق إلى الذبح وتقاد إلى حتفها، لا تعلم موعد هلاكها، ولا متى يكون موتها - جاء نيكلسون ونثر النص نثرًا مشوَّها مضطربا، وترجمه على هذا الفهم المضطرب، وكان نثره هكذا: «وإني لأكفِّر من يزعم أن الله ربنا له يد البدن لا يدري متى صفقها لبدن! وجاءت الترجمة الإنجليزية - بالطبع - على مساق هذا الاضطراب والفهم العجيب»[9].

(٩) انظر: فن الترجمة ١٦٩

وفيما يلي أمثلة لما دخل العربية من الألفاظ والتراكيب الأجنبية منذ مطلع العصر الحديث:[١٠]

* في الألفاظ:

اللفظ الأجنبي	مقابله العربي	اللفظ الأجنبي	مقابله العربي
قومندان	صاحب الأمر	ورديان	حارس
جنرال	قائد	كمبيالة	حوالة
قنصل	وكيل	فاتورة	كشف
سكرتير	كاتم السر	استبالية	مستشفى
برلمان	مجلس الأعيان	بورصة	تجارة
قومسير	مندوب	دبلوما	شهادة
بوسطة	بريد	قومسيون	لجنة

* وفي التراكيب:

- فلان كَلَاهُوتِيّ، يقدر أن يؤثّر كثيرا.
- رأيت صديقي فلان، الذي أعطاني الكتاب.
- إن الوقت لم يأت بعد، حينما يعرّفني بنفسه.
- ياأللهُ الصالحُ، يا سَمَاءُ العادلة.
- قل: من هو؟ قال فلان بحدّة: (تقديم مقول القول على الفعل وعلى القائل).
- المعاهدة المُصَادَقُ عليها من دولة كذا.
- إن الأمر الفلاني مضرّ بقدر وشرف ومالية فلان (إضافة غير اسم واحد إلى مضاف إليه واحد).
- يوجد في بلاد الحجاز عدة جبال، ولم يكن موجودًا في بيته أو مكتبه الكائن بشارع كذا (إظهار فعل الكون العام وما يشتق منه).

(١٠) انظر هذه الأمثلة وكثير غيرها في كتاب: اللغة العربية كائن حي (١٠٨ - ١١٦).

ولتوضيح مبلغ ما أصاب العربية من فساد ومسخ، من جرّاء قيام الأجانب ومن في حكمهم - ممن لم يتمكنوا من التعمق في دَرْس العربية - بالترجمة، نذكر مثالين جرت ترجمتها في مطلع العصر الحديث، مُبْتَدأً الحملة الفرنسية على مصر:

الأول: المنشور الذى أَعَدَّهُ نابليون عند قدومه مصر، لتعريف المصريين بالغرض من حملته، وقد ترجمه إلى العربية كبير التراجمة (دى فانتير) مستعينًا بالمغاربة والسوريين والأتراك من أَسْرَى مالطة، وقد ذكر الجبرتى فى يومياته هذا المنشور، وعلق عليه ببيان أخطائه فى سُخْرِيَةٍ شديدة، وفيما يلى نص هذا المنشور:[1]

«بسم الله الرحمن الرحيم، لا إله إلا الله، لا ولد له ولا شريك فى ملكه، من طَرَفِ الجمهور الفرنساوى، المبنى على أساس الحرية والتسوية، السرعسكر الكبير بونابرت أمير الجيوش الفرنساوية، يعرف أهالى مصر جميعهم أنّ من زمان مَدِيد، السناجق الذين يتسلْطَنُون فى البلاد المصرية، يتعاملون بالذل والاحتقار فى حق الملة الفرنساوية، ويظلمون تجارها بأنواع البَلَص والتعدّى، فحضر الآن ساعة عقوبتهم، وأحسرنا من مدة عصور طويلة هذه الزمها المماليك المجلوبين من بلاد الأبازا والكرجستان يفسدوا فى الإقليم الأحسن، الذى لا يوجد فى كرة الأرض كلها، فأما رب العالمين القادر على كل شىء فقد حتم انقضاء دولتهم».

«يا أيها المصريين: قد يقولوا لكم إننى ما نزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم، فذلك كذب صريح فلا تصدقوه، وقولوا للمفترين: إنى ما قدمت إليكم إلا لكيما أخلص حقكم من يد الظالمين، وإننى أكثر من المماليك، أعبد الله سبحانه وتعالى، وأحترم نبيه محمدا والقرآن العظيم، وقولوا أيضا لهم: إن جميع الناس متساويين عند الله، وأن الشىء الذى يفرقهم من بعضهم بعضا فهو العقل والفضائل والعلوم فقط، وبين للمماليك ما العقل والفضائل والمعرفة التى تميزهم عن الآخرين، وتستوجب أنهم يتملكوا وحدهم كلما يحلو به حياة الدنيا، حيثما توجد أرض مخصبة فهى مختصة للمماليك، والجوارى الأجمل والخيل الأحسن والمساكن الأشهى، فهذا كله لهم خاصا، إن كانت الأرض المصرية التزام للمماليك فَالْيُوَرّونا الحجة التى كتبها الله لهم، فَلْيَكُنْ رب العالمين هو رءوفًا وعادلًا على البشر بعونه تعالى، من اليوم فصاعدا، لا يستثنى أحدا من أهالى مصر عن الدخول فى المناصب السامية، وعن اكتساب المراتب العالية، فالعقلاء والفضلاء والعلماء بينهم سيدور

(١١) يوميات الجبرتى (مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس) ٣٧/١ وما بعدها.

الأمر، وبذلك يصلح حال الأمة كلها، سابقا فى الأراضى المصرية كانت المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر، وما أزال ذلك كله إلا الطمع وظلم المماليك».

«أيها القضاة والمشايخ والأئمة، ويايها الشربجية وأعيان البلد، قولوا لأمتكم: إن الفرنساوية هم أيضا مسلمين خالصين، وإثباتاً لذلك قد نزلوا فى رومية الكبرى، وضربوا فيها كرسى البابا، الذى كان يحث دائما النصارى على محاربة الإسلام، ثم قصدوا جزيرة مالطة وطردوا منها الكواللرية الذين يزعمون أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين، ومع ذلك الفرنساوية فى كل وقت من الأوقات صاروا المحبين الأخلصين لحضرة السلطان العثمانلى، وأعدى أعدائه، أدام الله ملكه، وبالمقلوب المماليك، امتنعوا من طاعة السلطان غير متمثلين لأمره، فما أطاعوا أصلاً إلا لطمع أنفسهم».

«طوبى ثم طوبى لأهالى مصر، الذين يتفقوا معنا بلا تأخير، فيصلح حالهم ويعلى مراتبهم، طوبى أيضا للذين يقعدوا فى مساكنهم غير مائلين لأحد من الفريقين المحاربين، فإذا يعرفونا بالأكثر يتسارعوا إلينا بكل قلب، لكن الويل ثم الويل للذين يتحدون مع المماليك، ويساعدوهم فى الحرب علينا، فما يجروا طريق الخلاص ولا يبقى منهم أحد».

المادة الأولى: جميع القرى الواقعة فى دائرة قريبة بثلاثة ساعات عن المواضع التى يمر بها العسكر الفرنساوى، فواجب عليها أن ترسل للسر عسكر بعض وكل من عندها لكيما يعرفوا المشار إليه أنهم طاعوا، وأنهم نصبوا السنجاق الفرنساوى الذى أبيض وكحلى أحمر.

المادة الثانية: كل قرية التى تقوم على العسكر الفرنساوى تحرق بالنار.

المادة الثالثة: كل قرية التى تطيع للعسكر الفرنساوى الواجب عليها نصب السنجاق الفرنساوى، وأيضا نصب سنجاق السلطان العثمنلى محبّنا، دام بقاه.

المادة الرابعة: المشايخ فى كل بلد ليختموا حالا جميع الأرزاق والبيوت والاطلاع تباع المماليك، وعليهم الاجتهاد الزائد، لكيلا يضيع أدنى شىء منها.

المادة الخامسة: الواجب على المشايخ والقضاة والأئمة أنهم يلازموا وظائفهم، وعلى كل واحد من أهالى البلد أنه يبقى فى مسكنه مطمئن، وكذلك تكون الصلاة قائمة فى الجوامع على العادة، والمصريين بأجمعهم ليشكروا فضل الله سبحانه وتعالى من انقراض دولة المماليك، قائلين بصوت عال: أدام الله إجلال السلطان العثمنلى، أدام الله إجلال

العسكر الفرنساوى، لعن الله المماليك وأصلح حال الأمة المصرية».

تحريرا بمعسكر إسكندرية فى ١٣ شهر مسيدور ١٢١٣ من إقامة الجمهور الفرنساوى (يعنى فى أواخر شهر محرم سنة هجرته – انتهى منقولا بالحرف).

وقد فسر الجبرتى بعض ما أُودِعَهُ هذا المكتوب من الكلمات التى وصفها بـأنها مضحكة، ومن التراكيب التى وصفها بأنها ملعبكة[١٢]، ونحا فى تفسيره منحى النقد المبنى على السخرية، ولكنه جاء نقدًا لمعانى المنشور، أما لغته فلم يعرض لها بالنقد إلا فى كلمتين الأولى: كلمة (قَلْيُوَرُّونا) وهى كَلِمَة عامية خارجة عن الطريقة العربية، والثانية: كلمة (مطمئنة) التى جاءت مرفوعة وهى منصوبة على الحالية، ثم اكتفى بعد ذلك بالإشارة العامة إلى أن جميع كَلِمِ هذا المنشور ملحون.

والذى لم يُشِرْ إليه الجبرتى من شوائب اللحن والعامية كثير جدًّا، ومنه على سبيل المثال:

* الاضطراب الإعرابى، كحذف النون من الأفعال الخمسة من غير داع: (يفسدوا – يقولوا – يتملكوا – يحلوا – يتفقوا – يقعدوا – يتسارعوا – يساعدوهم – يلازموا – يجروا)، وكنصب ما حقه الرفع (يأيها المصريين – إن جميع الناس متساوين، إن القرنساوية هم أيضا مسلمين خالصين)، وعكسه: (فليكن رب العالمين هو رءوفًا على البشر).

* والإتيان باسم الموصول زائدًا أو وَصْفًا للنكرة – وهو معرفة –: (كل قرية التى تقوم – وَكُلّ قرية التى تطيع).

* ووقوع الجملة الطلبية خبرًا عن المبتدأ: (المشايخ فى كل بلد لِيَخْتِمُوا).

* وإبقاء ألف التأنيث المقصورة خامسةً فى (فرنسا) عند النسب مع زيادة واو بعدها: (فرنساوى) كما نسب إلى عثمان على القاعدة التركية بإضافة المقطع (لى): (عثمانلى) أى: العثمانى.

* والتعبيرات العامية والدارجة: (بتاع المماليك – البَلَص والتعدى – الذى يفرقهم من بعضهم بعضا).

---

(١٢) يوميات الجبرتى ٤١/١ وما بعدها.

على أن هذا النص الملحون، قد نشره الجبرتى نفسه فى صيغة سليمة توافق الفصحى فى كتابه الآخر (عجائب الآثار فى التراجم والأخبار)[١٣] والذى يبدو أنه قد نشر نص المنشور على عِلَاتِهِ أول ما سمعه أو تلقاه فى (مظهر التقديس) ثم هذبه هو بعد ذلك، ونشره فى شكل سليم فى مؤلفه (عجائب الآثار)، إذ من الراجح أنه ألف (مظهر التقديس) فى زمن سابق على تأليف (عجائب الآثار)[١٤].

والمثال الثانى: خطاب موجه إلى المصريين من اسْتُوفْ الخازندار، مدير الحدود العام فى مجلس الديوان، ونقل الجبرتى صورته وهى:[١٥]

«خطاب محبة من حضرة أستوف مدير الحدود العام فى مجلس الديوان: يا مشايخ ويا عُلَمَا وغيرهم: أعلمكم أن لَمْ عَلَيًا أن أكلمكم فى أسباب خروجنا من الديار المصرية، بل وظيفتى تدبير أمور السياسة فقط، ومجيئى عندكم لأجل أعرفكم قدر ما بين الفرنساوية وما بين أهل الديار المصرية، قد كان الجيش ولأهل المذكورين مثل الرعية الواحدة، واسم حضرة بونابرته القنصل الأول من جمهور الفرنساوية فى عز الكفالة عندكم وعندنا كام مرة».

«يا مشايخ ويا عُلَمَا: فقد تَمّ صحبتنا لأجل سيرة هذا الشجاع الأعظم المُعان بقوة الله، الذى عقله لَمْ له مثيل، كان يستحق أن يكون حاكم عليكم دايما عرفتمونى من المحبة والشفقة الذى مضت منه لكم، ومن وقت ما التزم بسبب التعب الذى حصل له فى بلده أن يتوجه إليه لَمْ ضاع منكم العشم أن يترتب فى الديار المصرية التدبير العدل والمنافقة، الذى كان أوعدكم بها وقت ما كان عندكم».

ثم يقول: «فَلَمْ تتوهموا يا مشايخ ويا عُلَمَا؛ لأن فراقنا لم يقع إلا عن مدة، وذلك محقق عندى، ولابد أن دولتنا يرابطوا ثانيا فى مدة قريبة المحبة القديمة الذى كانت بينهم، وهَلْبَتّ أن دولة العثملية لما تسير على الجرف الحالى الذى عمل لهم الإنكليز يروا أن الفرنساوية فى طلبة الديار المصرية لَمْ له إلا يربط بزيادة المحبة صحبتهم؛ لأجل كسر نفس وطيش الإنكليز الذى مراده نهب جميع البحور ومتاجر الدنيا. انتهى وهو من تعريب أبوديف وإنشاء المستون بالفرنساوى» أهـ

(١٣) يوميات الجبرتى ٣/٤، ٥.

(١٤) لغة الإدارة العامة فى مصر ١٠٧

(١٥) مظهر التقديس ٢/١٧١ - ١٧٤

لقد سقط المترجم هنا سقطاتٍ نحويةً وعاميةً كان خليقًا به أن يتنزه عنها، لولا أن خانته طبيعته، وغلبه ضعفه اللغوى، فهو يقول مثلا: (أنّ لَمْ عَلَيًّا أن أكلمكم) يريد: أنه ليس علىّ أن أكلمكم، ويقول: (ما بين الفرنساوية وما بين أهل الديار المصرية) يريد: بين الفرنسيين وأهل الديار المصرية، ويقول: (عقله لَمْ له مثل) يريد: ليس له مِثْـل، ويقول: (المحبة والشفقة الذى مضت) بتذكير اسم الموصول وحقه التأنيث، ويقول: (فلَمْ تتوهموا) يريد النهى (فلا تتوهموا) إلى غير ذلك مما حواه الخطاب، من تعبيرات عامية أو ساقطة بعيدة عن العربية، ومن أسلوب مفكَّك، ومعان غير مترابطة، وقد جاء ذلك كله حين عمد أبو ديف هذا إلى الترجمة الحرفية، التى ذهبت بصحة اللفظ، كما ذهبت بوضوح المعنى.

(٢) لغة الدواوين:

لم تَحْظَ اللغة الديوانية باهتمام أحد من الحكام منذ الفتح العثمانى، الذى أعان على إفسادها، بإلغاء ديوان الإنشاء الذى كانت مهمته تدبيج الرسائل العامة، وتعهُّد الكتَّاب بالدُّربة والمَرَانة، والأسلوب الديوانى بالصقل والتهذيب والتقويم والتجويد، وصار من المألوف أن يُتْرَكَ الكتّاب على سجيتهم المبلبلة، فأصبحت الرسائل الديوانية تُرْتجل ارتجالًا كليلا، وتصاغ فى ألفاظ مبهمة وجمل مفككة، متأثرة إلى حد كبير باللغة الأجنبية وبخاصّة التركية، وغدت مراعاة الفصحى من معوّقات أداء العمل الديوانى وإنجازه على وجه السرعة، ومن هنا فُضِّلَتْ عليها لغة الديوان الرسمية المتعارفة، لما تمتاز به من الطابع العملى الواقعى المأثور، الذى لا ابتكار فيه ولا تجديد، وإنما هى ألفاظ واصطلاحات متوارثة آلية، لا مجال فيها لاستخدام الملكات الخاصة، ولا يَعْنِى مستعملَها إلا مَحْضُ التعبير على أىّ وجه حيثما اتفق له سبيل الأداء، فلا جَرَم - إذن - أن تقع فى الكثير منها على حالات يسودها التهاون فى ضبط قواعد اللغة، والتزام صحيحها، وتحرِّى جانب الفصاحة فيها.

وأوضح ما يكون ذلك فى الدواعى الدارجة، مما يتصل بتصريف الأمور العادية فى الإدارات المالية، وفى الشئون العسكرية والحسابية بخاصة، وفيما يضطلع به صغار الكتاب فى غمار الدواوين الدنيا عادة، فليس للأسلوب اللغوى شأن يُذْكَرُ فى إداراتها، ولا يطلب ممن تُسْنَدُ إليهم مهامّها سوى الإلمام بكُنْهِ العمل نفسه من إدارة أو حساب، أما جودة

الأسلوب وإتقان اللغة وسلامة الأداء فلا عبرة به، ولا يدخل فى نطاق الشروط المطلوبة لمثل هذه الوظائف.

وبذلك أصبح التهاون فى تحديد المستوى الثقافى المنشود فى الموظفين بوجه عام - وفى موظفى الدواوين بوجه خاص - فى مقدّمة الأسباب التى أدت إلى إفساد اللغة العربية، وكان من الخطر بمكان أن وجدنا رؤساء الدواوين أنفسهم، وليس لهم من الثقافة إلا الإلمامُ بالقراءة والكتابة، وقد جاء فى خطاب بعث به محمد على إلى إبنه إبراهيم فى ٢٩ من ذى الحجة سنة ١٢٥١ هـ المصادف ١٦ من إبريل سنة ١٨٣٦ م نَقْدٌ شديد لسياسة الأوربيين التى تتوخّى إتاحة العلم للجميع ، فتلك سياسة خاطئة - فى نظره - ولذا عانت أوربا منها الكثير، ولا ينبغى الأخذ بها، بل يجب أن يقتصر التعليم على قلة من الناس، تكفى لإدارة أعمال الرياسة، وهو تعليم محدود بمعرفة القراءة والكتابة فقط، ومن هنا أوصىٰ محمد على ابنه إبراهيم، فقال: «فمن الواجب أن تتفضلوا فتكتفوا بتعليم القراءة والكتابة لعدد منهم، وافٍ بأعمال الرياسة، غير مُولَعين بتعميم ذلك التعليم»(١٦).

كذلك تسببت قلة العناية بتعليم العربية فى مختلف دور العلم فى إفساد اللغة الديوانية وغيرها، إذ لم تكن إلا لغةً ثانوية، انصرف عنها التلاميذ - والناسُ عامة - إلى لغة الحكام، كالتركية زَمَنَ العثمانيين وبعدهم، وكالفرنسية ثم الإنجليزية زَمَنَ تغلب هؤلاء على العالم العربى، يقول الجبرتى عن اللغة الديوانية أيام الحملة الفرنسية: «إنهم - يعنى الفرنسيين - دوّنوها بتعبيرات سخيفة يُفهم منها المراد بعد التأمل الكثير، لعدم معرفتهم بقوانين التراكيب العربية»(١٧).

ولم يكن إبعاد العربية عن المجال التعليمى متحصرًا فى المدارس الخاصة فقط، وإنما تجاوزها إلى المدارس الحكومية، إذ أصبحت العربية فيها غير ذات شأن فى المنهاج الثقافى إلا مؤخرًا، ولم يشذّ عن ذلك إلا «الأزهر» وإن كانت اللغة فيه تدرس دراسة شكلية قاصرة، لا تمكن الدارسين من تقويم ألسنتهم ولا تساعدهم على سلامة عباراتهم، فقد اقتصرت الدراسة على حفظ المتون والألفيات النحوية دون تطبيق أو استعمال.

يضاف إلى ذلك ما جرت به العادة من إسناد التحرير العربى لأخلاط من الموظفين

---

(١٦) لغة الإدارة العامة فى مصر ١٦٤

(١٧) عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ٣/٢٠.

من كل جنس، بل كان من بين هؤلاء كثير من الأعاجم، حظُّهم من العربية تافهٌ سقيم، فلم يكن غريبًا – إذن – أن نقع على تعبير عاميّ غثّ، أو آخر عربيٍ خليط أقرب إلى الرطانة، أو ثالث فيه مَسْحَةٌ عربية متكلفة، صيغت في قالب عربيّ رَث، حافل بالأخطاء والفضول المجوج، وهو ما ينبئ عن جهل فاضح بأصول اللغة، أو يكشف عن نوع من المستعملين غريبٍ على العربية واللسان العربي، بما تشوب عبارته من لُكْنة أعجمية تَمُتّ بصلةٍ إلى مصادر شتى أوربية أو تركية.

والقارئ للمحررات الرسمية، كثيرًا ما يعثر على تعبيرات عربية مستهجنة، وألفاظ حُوشِيَّة مبتذلة، واشتقاقات غَريبة، وقد صور الأستاذ أسعد داغر مبلغ ما أصاب العربية من فساد، في جانب واحد من اللغة الديوانية، هو الجانب القضائي، الذي أنشئ ليكون صلة بين حكومتي مصر والسودان في الدعاوى والأحكام الشرعية والمدنية والجنائية وأمور الطلاق والنفقات والتركات وغيرها من المسائل القضائية، فقال: «وهي مكتوبة كلها تقريبا باللغة العربية، ولكن بذلك الأسلوب الذى عبثت به الركاكة ولعبت، وأكلت عليه السخافة وشربت، وهو المعبرُ عنه بلغة الدواوين، ولا يقلّ مجموع ما وقفت عليه في هذه المدة – عشرين سنة – عن أربعين ألف كتاب أو رسالة، كُلُّها سواسيةٌ في كثرة اللحن وقلة التدقيق في اختيار الألفاظ الصحيحة والتراكيب الفصيحة.. واتضح لي بعد البحث والمقابلة أن الخطأ اللغوى المتفشي بالصحف والمجلات – مهما يعظم ويشتد – فهو ليس شيئًا مذكورًا في جانب الخطأ الآخذ بخِناق لغة الدواوين، وأن الصحيح في هذه يوشك أن يكون أقلّ من الخطأ في تلك»[١٨].

وفيما يلي أمثلة كثيرة الشيوع في اللغة الديوانية:[١٩]

---

(١٨) تذكرة الكاتب ٥، ٦.

(١٩) انظر هذه الأمثلة وكثير غيرها في: لغة الإدارة العامة في مصر ٣٢٣ – ٣٢٥، وفي: اللغة العربية كائن حي ١٣٧ – ١٣٨.

في الألفـــاظ:

ألفاظ ديوانية	معنـــاها	ألفاظ ديوانية	معنـــاها
طاقم	بحرية مركب	أبعدية	مزرعة
مفتعل	مُزَوَّر	أنجرارية	إدارة المركب
ظهورات	موقّت	مراسلة	خادم عسكرى
نَشاوِى	جديد	متهوم بجنوح	متّهم
مباشرة	رأسا	نفـــر	شخص
دولاب	خِزانة	الفلاتية	مقارفو الزنا
عُجُوزات	متأخرات المال	الغوازى	الراقصات
الإعراض	العَـرْض	أعضائية	عُضْوِيّة

وفى التراكيب:

* إدخال أداة الجزم (لم) على الماضى، كقولهم: لم أَتَى - بدلاً من: لم يأت، ولم أَعْطى موجود (لغة الإدارة العامة فى مصر ٣٣٨).

* وصوغ الفعل المبنى للمجهول من المصدر وفعل الصيرورة - على نحو مـا فى اللغات الأجنبية - كقولهم: صارت كتابته - بدلاً من: كُتِبَ، و: صاير فيه إصلاح - بمعنى يُصْلَح، و: صاير فيه الاجتهاد - بمعنى يُجْتَهد فيه، و: يصير تحصيل أمـوالها من الحكام - بمعنى تُحَصَّل (لغة الإدارة العامة فى مصر ٣٤٠).

* وقد ولّدوا صيغة خاصة للفعل الماضى، تُرَكَّبُ من المصدر ولفظ (معرفة) فيقولون: كُتِبَ الكِتَابُ بِمَعْرِفَة فلان - بدلاً من: فلانٌ كَتَبَ الكتابَ، وربما ركّبوا هذه العبارة مع التى قبلها، فقالوا: صارت كتابة الكتاب بمعرفة فلان، وربما دلّوا على الماضى بالإتيان بفعل الصيرورة مقرونًا باسم المفعول، كقولهم: صار منظورنا، ويصير مسموعنا - بمعنى: نَظَرْنا وسَمِعْنا (لغة الإدارة العامة فى مصر ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩).

* وكذلك جرى فى الأساليب التعبير عن فعل الأمر بفعل الكينونة مقرونًا باسم

المفعول، كقولهم: يكون إرسال جميع القلافطة، يكون معلومكم، ويكون إرسالهم - بمعنى أرْسِلُوا واعْلَمُوا (لغة الإدارة العامة فى مصر ٣٣٧).

* وجرى فى استعمالهم التعبير عن نفى المستقبل الذى تفيده (لن) بنفى الماضى الذى تفيده (لم) كقولهم: فإذا كان بيْصير مسموعنا أن يحصل هذه المرة حمايةٌ لأحد من القلافطة، فلَمْ أحَدٌ يخلصكم من يدنا - بمعنى: فلن يخلصكم أحد (لغة الإدارة العامة فى مصر ٣٣٧).

* كما جرى فى استعمالهم أيضا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بما لم يرد عن العرب، كقولهم: سيشرع المجلس البلدىّ بعمل مناقصةٍ عن توريد: أوّلاً: الرمل، وثانيًا: العربات (لغة الجرائد لليازجى ٦٤). وجرى أيضًا تتابع الإضافات، كقولهم: جوابًا عن سعادة مدير مصلحة الصحة العمومية، وقولهم: أصلُ وثيقةِ عقدِ زواجِ أمِّ الحسنِ (تذكرة الكاتب ١١٥).

* وشاع عندهم حذف أحرف العطف، إذا تكرر المعطوف، فيقولون: وافقنا على طرد التلاميذ: محمد. أحمد. على. سعيد) أو يذكرون العاطف مع الأخير فقط (أخطاؤنا فى الصحف والدواوين للزعبلاوى ١٢٢).

* كما كانوا يقولون: فلانٌ أمينُ الاحتسابِ كَانْ - بمعنى الذى كان أمينًا للاحتساب، أو ما نعبر عنه نحن الآن بقولنا: أمين الاحتساب سابقًا.

ولكى تزداد صورة الفساد الديوانى - فى لغته - وضوحًا، نذكر هنا نَصَّ خطاب صادر من (ورشة الجرنال)[٢٠]، بتاريخ ٢٠ من ذى القعدة سنة ١٢٤٧ هـ إلى مأمور مُنْيَة بندب معاون لأداء عمله فى أثناء مرضه، تقول فيه: «وَرَدَ لنا مكتوبكم، وبه تَذْكُرُوا أنَّ فى ١٤ شهر تاريخه وأنتم سارحين بنواحى القسم مأموريتكم، وقعتم من على الحصان، وصار لقصبة رجلكم انجبار، وأنه لمّا بَقَا لكم مقدرة على دوارة القسم مأموريتكم، ولأجل عدم عطل الأشغال: عيِّنوا ولدكم إسماعيل أفندى لمناظرت الأشغال والسروح بالنواحى، لحينما يحصل لجنابكم الشفا، وتريد ويرسل لكم واحد معاون مستعد من هذا الطرف، لأجل يقيم على التحرير بطرفكم جميعًا ما شرحتموه، بهذا الخصوص فهمناه وأعرضناه للأعتاب الشريفة، وحكم مطلوبكم قادم لحضرتكم حاملها جركس محمد أفندى من

(٢٠) انظر: لغة الإدارة العامة فى مصر ٣٣٢، ٣٣٣.

معاونين داوري لأجل يقيم ناظر على كتاب التحرير بطرفكم، لحينما يحصل لكم الشفا، ولأجل إشعاركم بذلك؛ لزم تحريره بقتضا الإرادة السنية».

وأسلوب هذا الخطاب – بما اشتمل عليه من ألفاظ قلقة في مواضعها، وتعبيرات عامية ساقطة، وأخطاء لغوية ونحوية وهجائية – أبلغ دليل على الخطر الذي دَهَمَ العربيةَ وكاد يقضي عليها، وهي من الظهور بمكانٍ يغني عن بيانها أو التعليق عليها.

(٣) لغة الحكام:

اتّسمت لغة الحكام وكبار الرؤساء منذ بدء العصر الحديث، بتهافت العبارة، والتعبيرات العامية والاصطلاحات الدخيلة، كما كثرت فيها الأخطاء النحوية والصرفية واللغوية، وربما فَسَّرَ لنا ذلك تَهاوُنهم في اختيار العاملين بدواوين الدولة – على ما سبق بيانه – وهذه بعض أمثلة تبين ما أصاب لغة الحكام والولاة من الفساد.

(أ) خطاب موجه من محمد علي – في بدء ولايته – إلى المصريين يطمئنهم ويؤكد لهم حمايتهم، ما حَرَصُوا على تلبية أوامره، وتأدية الضرائب المفروضة، وفيه يقول: «تحيطون علمًا أنكم صِرْتُوا في تصرف والتزام كُرْدْ حسن أغا، بموجب التميقة الدفترية، ومرسومنا هذا بحال وصوله إليكم تكونوا تحت طوعه وتصرفه، وتبادروا بعَمَارِكم في بلدكم ومحل وطنكم، ولم تخشوا من شيء جملةً كافية، ولم أحدًا يتعرض لكم بوجه من الوجوه، ودائمًا يكون لكم الحماية والصيانة، وتغلقوه كامل الأموال الديوانية حكم الخوالي السابقة ولا تخالفوه، وتعمروا في بلدكم ومحل وطنكم، فعليكم بذلك الامتثال والطاعة، اعلموه واعتمدوه غاية الاعتماد»[٢١].

(ب) وخطاب آخر أرسله محمد علي، يتضمن أمرًا كريمًا إلى كل من: يوسف أغا – محافظ رشيد – وناظر قسم فُوَّه، قال فيه: «بوصول أمرنا إليكم، حالاً تجْمَعُوا كامل القلافطة الذي بطرفكم، وترسلوهم إلى ترسانة إسكندرية، مقدار ثلاثون أو أربعون يوم فقط، ويكون إرسال جميع القلافطة الذين بطرفكم لأنه بيصير مسموعنا في القلافطة الذي بهذا الطرف أن بيحصل من البعض من الأهالي حماية إلى بعض من القلافطة. فإذا كان بيصير مسموعنا أن يحصل هذه المرة حماية لأحدًا من القلافطة، فلم أَحَدٌ يخلصكم من

(٢١) لغة الإدارة العامة في مصر ٣٠١.

بدنا، يكون معلومكم ويكون إرسالهم سريعا»[٢٢].

وفي هذين الخطابين نلمس الضرر الجسيم الذى حاق بالعربية، وأحالها لغةً ممسوخة، فالألفاظ هنا ليست بالفصحى ولا بالعامية، والمعانى ليست واضحة فى جُمَلِهَا، وإنما تُتَصَيَّد على وجه الإجمال، وأما التراكيب فسقيمةٌ تخرج عن مألوف العربية، ومن ظواهر الانحراف فى تلك اللغة:

استعمال (العَمَار) مصدرًا بمعنى العبارة، وإحلال (لم) النافية محل لا الناهية، مع الفصل بينها وبين المضارع فى: (ولم تخشوا من شىء.. ولم أحد يتعرض لكم.. فلم أحد يخلّصكم من يدنا) وإدخال الباء على المضارع فى: (بيصير مسموعنا.. بيحصل من البعض)، وإحلال إلى محل اللام أو زيادتها فى: (حماية إلى بعض من القلافطة)، والتعبير بالمضارع للدلالة على الأمر فى: (حالا تجّمعوا كامل القلافطة) و(بحال وصوله إليكم تكونوا تحت تصرفه) وإحلال الموصول للمفرد محله للجمع فى: (القلافطة الذى بطرفكم)، و (القلافطة الذى بهذا الطرف).

ومن التعبيرات الغريبة: (ولم تخشوا من شىء جملة كافية) يقصد: أبدًا أو مطلقًا و: (حالاً تجمعوا كامل القلافطة) يقصد: اجمعوا القلافطة كلَّهم، و: (لأنه بيصير مسموعنا) يقصد: لأننا سمعنا أو لأننا نسمع، و: (بحال وصوله إليكم..) يقصد: بوصوله إليكم أو حال وصوله إليكم.. فضلاً عما تلاحظه فى أسلوب الخطابين من التخلّى عن الإعراب أو الخطأ فيه.

(٤) لغة العلماء ورجال التعليم:

وإذا كان خطرًا انتشارُ الانحراف اللغوى على ألسنة المثقفين وأقلامهم، فأخطر منه أن يسرى هذا الانحراف إلى ألسنة أهل العربية وحرّاسها من رجال الأزهر - وهو الذى كاد يكون مَعْقِلَ العربية فى العصر الحديث - ومن رجال التعليم عامة، وهم الذين ينبغى أن تتوفر فيهم شروط، فى مقدمتها استقامة اللسان بالعربية، لكن جرى الأمر على غير ذلك؛ إذ سقطت لغة الأزهريين وتعثرت فى أذيال العامية، ولم تحافظ على مكانتها إلا فى المجال الدينى، وبخاصة فى المحاكم الشرعية[٢٣]، التى كانت تستخدم صِيَغًا شرعية محكمة رصينة العبارة، لم يَشُبْهَا ما شابَ الأسلوبَ فى غيرها من عُجْمَةٍ وإسفاف، ذلك لأنها كانت فى كثير من صيغها الاصطلاحية نصوصًا شرعية من المتون والشروح الدينية

(٢٢) لغة الإدارة العامة فى مصر ٣٣٧، وانظر أمثلة أخرى، لأساليب الحكام من ٢٩٧ - ٢٩٩.

(٢٣) انظر مثالا لذلك فى: لغة الإدارة العامة فى مصر ٢٨٩ ولأساليب الحكام من ٢٩٧ - ٢٩٩.

المتوارثة، تصاغ فى أساليب مسجوعة مُطَوَّلة متأثرة إلى حد بعيد بما كان أيام الفاطميين والمماليك.

أما فى غير مجال الدين فقد كان أسلوب الأزهريين يحوى من ظواهر الانحراف ما يحوى أسلوب غيرهم، وإن قلّت لديهم تلك الظواهر، وربما كان ذلك الانحراف لِقَصْرِ عنايتهم اللغوية على الجانب النظرى الذى يهتم باستظهار المتون وحفظ القواعد النحوية والصرفية دون تطبيق عملىّ لما حصّلوه، فكان منهم هذا العجز اللغوى، الذى بدا واضحًا فيما أُثِرَ عن بعض كبار العلماء من محررات عامة، ولم يسلم من ذلك شيخ للأزهر، إذ أُخِذَتْ عليه مآخذُ لغوية فى استرحام رفعه إلى محمد على باشا يلتمس فيه العفو عن الشيخ محمد بن الحسين - شيخ رواق المغاربة[٢٤] - قال: «ولما ورد أمر أفندينا المطاع بعزل الشيخ محمد بن الحسين عزلته سريعا، وشرعت بتوليةِ شيخًا آخر... وأرسلت ابن الحسين إلى ديوان أفندينا العالى ليقف بين يديه، ويجادل عن نفسه لتبرأ ساحته، وينضف عرضه» وجاء فى الاسترحام بعد ثبوت التهمة على ابن الحسين واستقالة شيخ الأزهر من منصبه: «إنى صرت عاجزًا عن القيام بمصالح الجامع الأزهر، والعاجز لا يصلح أن يكون متأبطا لهذا المحل... وأرجو من مراحم أفندينا ولىّ النعم، أن يجعلنى من المتقابرين الداعين له المتعيشين فى ظل إحسانه... فالمرجو من حضرة الأفندى مأمور الديوان الخديوى أن يُسَهِّلَ طريق الراحة فى بيتى، وأُفْرَض بمنزلة الشىء المعدوم».

وهذه المآخذ اللغوية التى بدت واضحة فى قوله: (بتوليةِ شيخًا آخر، ينضف عرضه، متأبطا لهذا المحل، المتقابرين، يُسَهِّلَ) لا سبيل إلى تفسيرها إلا بطغيان سلطان اللحن على كل لسان، وتَسَرُّبِ عدوى الإهمال اللغوى من العامة إلى الخاصة من حماة اللغة، وأمَّا ما نقول فى الاعتذار عن لحن الشيخ، بأن لغة محاضر التحقيق لا يراعى فيها عادة صحة اللغة أو فصاحة الأسلوب، فإن ذلك لا يُعفِى عالمًا أديبا ذا مكانة مرموقة - كشيخ الأزهر - وبخاصة إذا كانت محاضر التحقيق هذه تُصَوِّبُ لغتها عند تدوين صيغتها الرسمية، ويُقَوَّم المعوجّ من أساليبها ليبدو عربيا سليما.

ولم يسلم تقرير قدّمه على باشا إبراهيم - ناظر المعارف على عهد إسماعيل - وندّد فيه بضعف خِرّيجى المدارس الأميرية فى مختلف مراحل التعليم، وهو ما يؤثّر فى هبوط

(٢٤) لغة الإدارة العامة فى مصر ٢٣٤.

المستوى الثقافي للموظفين – لم يسلم هذا التقرير من قصور في التعبير اللغوي وغثوثة في الأسلوب، مع صدوره عن مشرفٍ على من يلي أمور تعليم العربية وغيرها، وقد جاء في التقرير من ظواهر اللحن قوله: (المصالح الميرية) بدل: الأميرية و (تتحصل على توظيف أشخاص) بدل: تحصل (ولم يتصرح للمدارس بإعطائها) بدل لم يصرح[٢٥].

(٥) لغة التأليف:

ولم تسلم لغة التأليف كذلك من شيوع اللحن في ألفاظها وتراكيبها، ومن غلبة العامية عليها في أحيان كثيرة، ومن يقرأ يوميات الجبرتي المسماة (مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس) يرَ إلى أيّ حدٍّ طغت الركاكة على الأساليب العربية؛ حتى أصبحت الأخطاء اللغوية تجري في الأساليب جَرَيَانَ الكلام الصحيح، وهو ما يدل على فقد الشعور اللغوي، وعدم التمييز بين الصواب والخطأ، مادام المقصد مفهومًا لديه ولدى سامعه أو قارئه. وفيما يلي بعض استعمالات للجبرتي من كتابه المذكور:

* فعندها خرج أهل الثغر وما انضم إليهم من كاشف البحيرة والعربان المجتمعة معه... فانهزم كاشف البحيرة وما معه من العربان (٣٣/١، ٣٤)*: وفي هذا: وضع (ما) وهي لغير العاقل موضع (مَنْ) التي هي للعقلاء، كما استعمل (العُرْبان) جمعا لأعرابي، ولم يرد في اللغة هذا الجمع.

* ولما وردت هذه الأخبار مصر حصل للناس الانزعاج، وعوّل أكثرهم على الفرار والمجاج (٣٤/١): وفي هذا: استعمال (حصل الانزعاج) بمعنى انزعجوا، واستعمال (المجاج) بمعنى الفرار، ولم يرد في اللغة.

* وغالب مساتير الناس وأصحاب القدرة خرجوا أيضا بما عندهم (٥٥/١): وفي هذا: جمع مستور جمعًا مكسّرًا، وحقه أن يجمع جمع سلامة.

* وطمّنهم وبَشّ في وجوههم (٥٦/١): وفي هذا: استعمال طمّن بدل طمأن.

* وانهمكوا على أنواع المأكولات مثل الكلاب السّمرانين (٦٠/١): وفي هذا: عدّى الفعل (انهمك) بعلى وهو يتعدى بفي، واستعمل (السمرانين) بمعنى المسعورة، ولم يرد من

(٢٥) انظر نص التقرير في: لغة الإدارة العامة في مصر ٤٢٣، ٤٢٤.

* الأرقام هنا وفيما يلي لصفحات كتاب مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس.

الانسعار، الذى هو شدّة الجوع (فَعْلان)، كما أخطأ الجبرتى فى جمعه جمع مذكر سالما، إذ إنه وصف لغير العاقل (الكلاب).

* وفتح نصارى الأروام عدة دكاكين لبيع المسكرات وعدة خمامير وقهاوى (١/٦٠): وفى هذا: استعمل الخَمّارة للدلالة على مكان بيع الخمر، وجمعها جمع تكسير لا جمع مؤنث سالما، وكذلك استعمل (القهوة) للمكان وجمعها على فَعَالى.

* وكانت أشيعت هذه الأخبار من مُدّة أيام (١/٦٦): وفى هذا: قدم خبر كان - وهو فعل - على اسمها، واستعمل مِنْ مع الزمن دون منذ، وزاد كلمة (مدة) والتعبير الفصيح أن يقال: وقد أشيعت هذه الأخبار منذ أيام.

* وبلغ عنه بعض التراجين أنه قال (١/٧٢): وفى هذا: جمع ترجمان على تراجم، ثم جمع تراجم على تراجين (جمع مذكر سالما).

* فنقلوا أخشابًا وحفروا حفرا (١/٧٣): ولم يرد (أخشاب) جمعا لخشبة، وإنما الوارد خشب - بفتحتين - أو ضمتين أو ضمة فسكون.

* وذهب من خلف الجبل إلى عند سيده بغزة (١/٧٤): وفى هذا: أدخل (إلى الجارة) على الظرف (عنده).

* ودعوا المشايخ وأعيان المسلمين والقَبَطَة والشّوام (١/٧٦): وفى هذا استعمال القَبَطَة جمعا لِقِبْطِيّ (النصرانى) وحقه أن يجمع على قِبَط وأقباط.

* ويأخذ ورقة يستلم بها دينه، فإذا استلمه دفع المقرر الزائد (١/٨١): وفى هذا: استعمل (استلم) بمعنى تسلّم، ولم يرد.

* كل من تشاجر مع نصرانى أو يهودى أو تشاحن معه (١/٨٢): وفى هذا: أتى بالظرف - مع - مع صيغة تفاعل الدالة على المشاركة.

* حضر جماعة من فرنسيس الشام وفيهم مجاريح (١/١٦٦): وفى هذا: جمع مجروحًا جمع تكسير، وحقه جمع السلامة.

* وأخلع كبيرهم على الشيخ الشرقاوى، كل واحد فرد وسمور (١/٢٠٧): وفى هذا: استعمل: أخلع - بدل: خلع.

* فهاجوا ورحموا إلى أطارف البلد (٢٧/٢)؛ وفى هذا: جمع طرف - بمعنى نهاية الشىء - على أفاعل.

* لكنها الفتن يستنسر فيها البغاث، سيّما عند هيجان العامة (٤٣/٢)؛ وفى هذا: استعمل سيّما من دون (لا).

* لابد وأن أحيط علمكم ببعض ذلك فى هذا المجلس (١٠٢/٢)؛ والصواب: لابد أن أحيط - بحذف الواو.

* فإذا بلغه قدوم من يختشيه (١٤٢/٢)؛ وفى هذا: استعمل افتعل من (خشى) وهو سماعى.

* وبقيت البلد تلالا وكيمانا (١٤٣/٢)؛ وفى هذا: استعمل البلد مؤنثا وهو مذكر، وجمع كومة على (كيمان) وحق الجمع (كُوَم) بفتح الكاف أوضمها.

* وأصْرِفُ عليه أموالا عظيمة (١٤٤/٢)؛ وفى هذا: استعمل (أصرف) بمعنى أنفق، ولم يرد الصرف فى اللغة بمعنى الإنفاق، والصيغة التى استعملها (أصْرَفَ) لم ترد إلا بمعنى الإقواء فى الشعر والمخالفة بين القافيتين، قال ابن برى: «ولم يجىء أصرف غيره[٢٦]».

هذا قليل من كثير ورد فى أسلوب الجَبَرْتى، إلى جانب أخطائه النحوية، وإيثاره كلام العامة أحيانًا، واستعماله الكلمات الأعجمية وإن كان لها مقابل عربى، وقد تكرر ذلك منه فى مواضع كثيرة، وهو يدل على استساغته، وعدّه إياه من قبيل الاستعمال العربى الفصيح.

ولم يكن من الغريب أن يخطئ الجبرتى - فقد أخطأ غيره - وإنما موطن الغرابة أن يزعم لنفسه - مع هذا - الصِّحَّةَ اللغويةَ، حتى لقد أقدم على نقد المنشور الفرنسى من الناحية اللغوية بأسلوب المتهكم - على ما سبق - كما انتقد قصيدة أوردها للأديب السيد على الصيرفى الشريدى نزيل عكّا، وبيّن مافيها من أخطاء عروضية، ووضع للقوافى فى غير موضعها، مما هو جَلِىٌّ لكل فَطِنٍ عنده أدنى إلمام باللغة والصرف[٢٧].

وإذا كنا نلتمس للجبرتى عذرًا فى تسرّب الخطأ إليه، بقلة حَظّه من العربية، إذ هو

---

(٢٦) اللسان (صرف).

(٢٧) انظر القصيدة ونقدها فى: مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس ١٧٤/١ - ١٧٩.

مؤرخ شعبي، متصلٌ بالعامة، قائلٌ بكلامهم، مدوِّنٌ ما يسمعه في كتابه دون تنقيح أو تصحيح، فأيُّ عذرٍ – إذَنْ – نلتمسه لغيره من المؤلفين، وخصوصًا فيما يتعلق باللغة العربية نفسها، أو في موازنتها بالعامية، مع ادّعاء الحرص على تنقيتها وسلامتها من شوائب اللحن والانحراف، ونكتفي هنا بذكر بعض الأمثلة من كتابين:

الأول: كتاب (الرسالة التامة في كلام العامة) ومن أساليبه:

* فالقراء تَثَقَّفَتْ بقراءتها، ولكن العامة بقيت على لحنها في أقوالها واستعمال الغريب في كلامها، من لغة تلك البلاد النازليها، حتى والقراء (بزيادة الواو) أيضًا كانوا يضبطون قراءتهم لأمر عثمان، غير أنّ لعادتهم في اندراجهم عند التكلم بَقِيُوا (دون إعلال) على ماهم عليه من اللحن» ص٧.

* «ثم ولما (بزيادة الواو) دخلت الزنج وملكوا ساحل الشام... ثم وثانيًا (بزيادة الواو) أن المتكلم يرغب السرعة في كلامه... ثم وثالثًا (بزيادة الواو) أن أهل بلادنا ابتلوا بجور الحكام» (ص ٨).

* «حتى إنّ إذا كان إنسان يأكل في الجمعة يومًا واحدًا لحمًا، وقدره الله على جمعة أكل بها مرتين فيتهمونه بالغنى، فيحبسه الحاكم ويطلب منه ماله ويأخذ مهما قدر عليه، فما بالك إذا أصرف على ابنه لتأديبه وتعليمه؟ فلأجل ذلك أخذت عامتهم عادة الفساد في الكلام حتى صار في علمائهم أيضًا، إذا اتفق أحد منهم تكلم جيدا يجعلوه سامعوه سخرية، ويهزءون به قائلين: إيش من سيدنا سيبويه» (ص ٩).

* «إنّ في كلام أهل الشام مستعملين ألفاظ كثيرة لغوية عربية صحيحة، ليس مستعملة في كلام أهل مصر، حتى إذا سمعها أحد المصريين، وهو عربي – لا يفهمها أبدًا، وكذلك في كلام أهل مصر هكذا بعض الألفاظ عربية صحيحة مستعملة في كلامهم، ليس مستعملة في كلام أهل الشام، فإذا سمعوها الشاميين لايفهموها، فقصدنا أن ننبه على ذلك، حتى إن الذى يسمعها لا يتوهمها أنها غريبة من اللغة، بل إذا سمعها ونظر في قاموس اللغة العربية فيراها أنها حقيقية» (ص ٧٠).

والكتاب الثاني: كتاب (المدعدع) الجزء الثاني – ومن أساليبه:

* «أسماء البعض من الجرائد والمكاتب المذكورة في جزء الأول والثاني من المدعدع، وهذا ليحيط المشتركين علمًا بعناوينها، لأننا طبعنا ٥ آلاف نسخة من المقدمة والفهرس،

عدا عن ماهو فى المدعدع لترسلها كمسطرة وكإعلان لمن يتصل إلينا اسمه، عدا عن المشتركين، وسوف عِلْمُنا هذا يصادف قبولاً ووفاء» (ص ١٠٧).

* «سنذكر فى جزء الثالث البقية من أسماء الجرائد وغيرها، مع الزد بذيل ما ننقله عنها بخصوص ماهو ضمن المدعدع؛ ليعلم المشتركين مايقولوا عنه الأدباء، لأن المدعدع هو الكتاب البكر لفن العتابا الحديث المنظوم بالكلام العربى الصحيح (!؟) وفى فهرس الجزء الثالث على الحروف الهجانية تجد الكلام الموجود فى الثلاثة أجزاء كالقاموس تفيدك» (ص ١٠٨).

ومن فن (العتابا) الذى اهتم به المدعدع، وذكر أنه منظوم بالكلام العربى الصحيح نذكر مثالاً لنتبين منه: أىّ ضرر حاق بالعربية على لسان من زعم أنه عربى اللسان محبّ لوطنه وللغة العرب الشريفة، قال:

الكَفْر حَلْدَاوى إلى العموم عَكْ — الكلام وشرحه للقوم عَكْ
بمؤلفاته عن المظلوم عكْ — فحول الشعر بعُلوم عكْ
لا تنس أن رئيس القوم عكْ — علينا حق من للقوم عكْ
فليحيا رئيس القوم عكْ — العدو بسوط قيدوم الملا
عطشنا ياهلا بالبر عكْ — النهار وما علا للبر عكْ
الدم قد حلى بالشر عكْ — الشارى اعتلى لكَرِّ الوغى[28]

وجاء فى تفسير لفظة (عك) التى تردد استعمالها فى أبيات هذا الفن السابقة ما يلى: عَكَّ الكلام: فسره، عَكَّ فلانا: حدثه بحديث فاستعاده منه مرتين أو ثلاثا. عَكَّ زيدًا بالحجة: قهره بها، عكَّ عليه: عطفه، عَكَّ زيدًا بشرٍّ: كرره عليه، عَكَّ زيدًا بالسوط: ضربه به، عكَّ يومُنا: صار عكيكا - والعكيك شدة الحر مع سكون الريح - عَكَّ فلانًا عن حاجته: حبسه وَرَدَّهُ حتى أتعبه، عكَّ زيدًا: مَاطَلَه بحقه.

وما فى هذه الأمثلة من انحرافات لغوية أظهر من أن يشار إليه.

* * *

لم يكن جريان الأخطاء فى أساليب العامة والخاصة - كلامًا وكتابةً - هو كُلُّ الخطر

---

(٢٨) انظر: المدعدع ١٥٣ وما بعدها.

على العربية. فقد كان ذلك غير مقصود، منشؤه قلة العناية بتدريس الفصحى، وعدم أُلْفَةِ الكتّاب - والمثقفين عامة - النسقَ العربيَّ في الكلام. إنما كان الخطر الأعظم في تلك الدعوات الصريحة إلى هدم صرح العربية وإحلال العامية محلها. أما هدم العربية فدعوةٌ سبقت الإشارة إلى أنها من أفكار العثمانيين، الذين حملوا لواء الدعوة إلى الجامعة الطورانية، وعمدوا إلى القضاء على اللغات الحية في محيط الإمبراطورية العثمانية، وأولى هذه اللغات وأبرزها هي العربية بالطبع، وكان الغرضُ هو إحلالَ التركية. وأما الجديد الذي كان في العصر الحديث، فهو الدعوة إلى إحلال العامية محل العربية، الذي بدا في إثْر فشل المستعمرين الإنجليز والفرنسيين في إحلال لغاتهم محل العربية.

ففي مصر، كان في مقدمة من حمل لواء هذه الدعوة، مهندس بريطاني للرّيّ المصري جاء إلى مصر سنة ١٨٨٣ م هو وليم ويلكوكس - فقد ألقى محاضرة في نادي الأزبكية في يناير سنة ١٨٩٢، نشرت في العدد الأول من السنة السادسة (فبراير سنة ١٨٩٣) في مجلة علمية باسم (مجلة الأزهر) التي أنشأها الدكتور حسن بك رفقي وإبراهيم مصطفى - ناظر دار العلوم آنذاك - وقد دار موضوع المحاضرة حول هذا السؤال: لِمَ لَمْ توجد قوة الاختراع لدى المصريين إلى الآن؟ وأجاب هو عن ذلك بأنها اللغة المقيمة التي لا يستعملها كل الناس في مصر، وأن على المصريين - لكي يتقدموا - أن يَتَخَلَّوْا عن هذه اللغة، لأنها غير مشهورة بين العامة، فكل ما يكتب بها يموت في الكتب، ولا يحيا في دنيا الناس، كما أن عليهم أن يتخذوا العبرة في ذلك من الإنجليز أنفسهم، فحين تَوَلَّوْا تحرير علومهم باللغة اللاتينية لم يظفروا بنتائج طيبة على المستوى العام، إذ اللاتينية لغة ضعيفة غير شائعة، لكنهم حين أُلهموا إلى تسطير أفكارهم العلمية باللغة القوية الشائعة بين فلاحيهم، حققوا نتائج كبيرة «فأنتم أيها المصريون لا تزالون قادرين على قوة الاختراع لديكم كما فعلت إنجلترا، فإنه يوجد لديكم أناس كثيرون، توفرت فيهم الشروط الأربعة المارة (الثبات والإقدام والقوة المفكرة والحق) ولكن لعدم وجود لسان علمي مشهور بينكم لم تتحصلوا على شيء وأضعتم أعماركم سُدًى، والسبب في ذلك أن الكتب العلمية الدنيوية يؤلفها أربابها بكلام مثل الجبال، وفي آخر الأمر لا يَلِدُ هذا الكلام إلا فأرا صغيرًا، وما نشأ ذلك إلا من كون اللسان العلمي غير مشهور فيما بين العامة. فبمجرد وضع الأفكار في الكتب تموت ولا تحيا»[٢٩].

---

(٢٩) اللغة العربية بين حماتها وخصومها ٥٥.

ومضى ويلكوكس يؤيد دعوته وَيُؤَلِّبُ على الفصحى: إما بإقدامه هو على الترجمة بالعامية المصرية، فقد ترجم الإنجيل إلى العامية سنة ١٩٢٥، ونشر في سنة ١٩٢٦ رسالة بالإنجليزية، ادّعى فيها أن سورية ومصر وشمال إفريقية ومالطة تتكلم اليونية لا العربية، كما ألف كتابا بالعامية عنوانه (الأكل والإيمان) ظهرت منه ثلاث طبعات إلى سنة ١٩٢٩[٣٠]. وإما بكتابة المقالات في الصحف، وبخاصة (مجلة الأزهر) السابقة التي كتب في افتتاحيتها: «ولقد افتتحتُ (الأزهر) وأردت أن أشْحَنَهُ بالوسائل الرياضية المفيدة بعد ما وقفت على شدة عَوَزِ المصريين لهذه الفنون، وإن السبب الوحيد في تأخر العلوم إنما هو تأخر لغة التأليف، وعدم إقدام المؤلفين على تصنيف كتبهم باللغة الحية المستعملة، التي يعلمها ويتعلم بها كل مصري، ضنًّا منهم على أبناء جِلْدتهم بالمعلومات النافعة، فأخذوا يضعونها في لغة غير مشهورة، لا يعلمها إلا القليل، ولذلك أضحت دائرة هذه العلوم ضيقة، وأصبحت شمسها لا تسطع إلا على أفراد يعدّون على الأصابع، والباقون في ظلمات الجهل يعمهون»[٣١].

وجاء مستشرق آخر - ليواصل تلك الحملة على الفصحى - بعد عشر سنوات من حملة ويلكوكس، وهو ويلمور - أحد قضاة محاكم الاستئناف بالقاهرة - وقد دعا هذا إلى ما أسماه (لغة القاهرة) ووضع لها قواعد، واقترح اتخاذها لغة للعلم والأدب، كما زاد في حملته اقتراحًا آخر، هو التخلّي عن الحروف العربية كذلك، وكتابة هذه العامية بالحروف اللاتينية، إذ من العبث - في زعمه - أن تكون للأمة لغتان: لغة للكتابة وأخرى للكلام، فذلك يحول دون تَرَقِّي الأمة، فلابد من توحيد اللغة حتى تنهض نهضتها الكبرى، هذه اللغة الواحدة في رأيه يجب أن تكون العاميةَ القاهريةَ، فلها محاسن وآداب وأمثال جميلة، وقد جاء عليها وقتٌ كانت فيه لغة بأصول وقواعد، فإذا جمعت أصولها وقواعدها صارت لغة سهلة عامة لجميع أفراد الأمة، أما الحروف العربية فغير كافية لمقتضيات الزمن الحاضر، ولا لألفاظ اللغة العامية التي يتكلم بها في مصر، فالطريقة الفُضْلَى إذن أن يكتفى بالعامية على أن تكتب باللاتينية، ولكي يكتب لها النجاح لابد أن يبدأ بها في الجرائد؛ حتى نضمن لها الانتشار، ولابد أن يستعملها فريق من أصحاب النفوذ، ثم لابد كذلك من أن نتيح لها فرصة التدريس الإجباري في المدارس نحو سنتين[٣٢].

---

(٣٠) لغتنا والحياة ١٠٧. (٣١) لغتنا والحياة ١٠٣.

(٣٢) انظر: اللغة العربية بين حماتها وخصومها ٦٠ - ٦٢.

ولم تكن محاولة إخراب الفصحى، واستبدال العامية بها من صنع المستشرقين فقط، وإنما ظهر على الساحة العربية من أبناء العرب من يحمل هذا اللواء وإن اختلفت صُوَرُه، فـ (قاسم أمين) يحمل على حُرّاس الفصحى الذين يجهدون أنفسهم فى البحث عن مقابل لكل كلمة أجنبية، كبحثهم عن بديل الأوتومبيل مثلا، ويرى أن لافائدة من ذلك، بل الأجدر استعمال الأجنبى كما هو؛ إذ إنْ كان القصد تقريب المعنى إلى الذهن فالأجنبية المعتادة على الألسنة تؤدى هذه الوظيفة على وجه أتم، وإن كان القصدُ إثباتَ أن العربية فى غِنًى عن غيرها، فذلك محال، إذ لا استقلال للغة عن غيرها. ويدعو قاسم أمين مع هذا إلى إصلاح العربية، وهو يعنى بإصلاحها تسهيلها، إذ أدت صعوبة قواعدها إلى عدم الإحاطة بها، فتفشى اللحن على ألسنة أبنائها، وعلى حد قوله: «لم أَرَ بيْن جميع من عرفتهم شخصًا يقرأ كل ما يقع تحت نظره من غير لحن، كما أدت تلك الصعوبة إلى أن تكون قراءتنا للعربية فى شىء من الحذر من وقوع الخطأ، فيبطؤ سريان المعنى إلى النفوس، على خلاف قراءة الأوربى للغة، فالأوربىّ يقرأ لكى يفهم، أما نحن فنفهم لكى نقرأ»[٣٢].

وتسهيل العربية عنده يتلخص فى طرح الإعراب، فأواخر الكلمات ساكنة لا تتحرك بعاملٍ من العوامل، وبهذه الطريقة - وهى طريقة جميع اللغات الإفرنجية والتركية أيضًا - يمكن حذف قواعد النصب والجزم والحال والاستقبال، بدلاً من أن يترتب عليه إخلال باللغة؛ إذ تبقى مفرداتها كما هى[٣٣].

وعلى نحوٍ أخفَّ من ذلك قليلاً، جاءت دعوةٌ من أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد، نعىٰ فيها على الصعوبة التى تتمثل فى رسم الكلمات العربية، وهو ما يحول بينها وبين سرعة تعلمها، ورأى أن تسهيل ذلك يتم بمَحْوِ الشكل وإبدال الحروف اللَّيِّنَة به للدلالة على الحركات، فإن قُصِدَ الدلالة على المدّ رُسِمَتْ علامة المدّ على الحرف اللَّيِّن الممدود، ولا ضير علينا - فى زعمه - فى هذا المَحْو، إذ الشكل ليس من أصول اللغة، وإنما هو أمرٌ عَرَضَ بعد الإسلام، ونحن فى هذه الأيام أهملنا الشكل أصلاً، فلا هو يستعمل فى الكتب؛ حتى تُقْرأ على الوجه الذى أراده المؤلف، ولا هو يستعمل فى الجرائد؛ حتى تألف العامة النطق الصحيح، فضلاً عن الخاصة.

ولم يكن هجوم أستاذ الجيل على شكل العربية فقط، وإنما تطرق إلى مثل ما تطرق

(٣٢) اللغة العربية بين حماتها وخصومها ٩٩.   (٣٣) المرجع السابق ٨٨.

إليه قاسم أمين، من الدعوة إلى الإبقاء على الدخيل كما هو دون تغيير، ودون البحث عن إيجاد بديل له، يقول: «إن الأوتوموبيل والبسكليت والجاكتة والبنطلون والجزمة والمدرة، كل هذه الأسماء، ما ذنبها حتى تهجر في الكتابة إلى غيرها من الألفاظ التي نحاول انتحالها مع التكلف؟. إننا لو اخترعنا أسماء للمسميات الجديدة؛ لنستعملها في الكتابة وحدها من غير أن تدخل في أحاديث العوام ولا في أحاديث الخاصة أنفسهم، لَكُنّا عاملين بذلك على توسيع مسافة الفرق بين لغة الكتابة ولغة الكلام، وذلك مؤخِّرٌ للغة البيان والفصاحة، مؤخر للتقدم من جميع الوجوه»(٣٤).

كذلك في رأيه لابد من تقارب بين الفصحى والعامية، وإيجاد ما يشبه التسوية بينهما، بحيث تتمصّر ألفاظ اللغة، مع المحافظة على التركيب العربي والإعراب، حتى لقد تقدم إلى لجنة المعجم سنة ١٩٤٢ باقتراح دعا فيه إلى العناية بجميع المصطلحات الفنية، التي يستخدمها العمال في مصانعهم، والتجار في متاجرهم وأسواقهم، والزراع في مزارعهم، وقال: «إن العوام يملكون بالوراثة سِرَّ اللغة، ويصرّفون البيان فيها تصريفًا حيًّا مألوفًا، واللغة العامية لغة حية في النفوس، أما الفصحى فلا أثر لها في الصور البيانية، إلا عند الذين يعرفونها ويقرءونها فصيحةً كل يوم. إننا نريد أن نرفع لغة العامة إلى الاستعمال الكتابي، وننزل بالضروريّ من اللغة المكتوبة إلى ميدان التخاطب والتعامل، فلا تكون النتيجة إلا أننا نكتب الكِتاب مفهومًا، ونتحدث الأحاديث عربية صحيحة»(٣٥).

وأمر هذه الحَمَلَاتِ – مع ضراوتها – هَيِّنٌ يسير، إذا قورن بتلك الحملة المسعورة التي أشعل جَذْوَتَها سلامة موسى، في الربع الثاني من القرن العشرين، في مقالاته في مجلة الهلال، ثم في كتابه (البلاغة العصرية واللغة العربية) فقد ندّد بالفصحى؛ لصعوبة تعلمها، ولعجزها عن تأدية أغراضنا الأدبية، فصعوبتها تبدو في أن أبناءها – فضلاً عن غيرهم – يتعلمونها كما يتعلمون لغة أجنبية، وأن أحسن كُتّابها يخطئون فيها، ومردّ ذلك إلى ما تتضمنه قواعدها من تفصيلات وتفريعات وتعدد، كالتمييز الجنسيّ (المذكر والمؤنث) والنوعيّ (الإفراد وغيره) وقواعد العدد والجمع والإعراب – وهو في نظره لُعبة بهلوانية للذهن واللسان – إلى جانب قواعد أخرى للمُتْرَفِينَ في اللغة، كالتنوين والتصغير(٣٦).

وأما عجز الفصحى عن تأدية الأغراض، فيبدو في أنها لا تخدم الأدب المصري

(٣٤) اللغة العربية بين حماتها وخصومها ٧٩ – ٨٠.
(٣٥) اللغة العربية بين حماتها وخصومها ٨٢.
(٣٦) البلاغة العصرية واللغة العربية ١٤٧.

ولا تنهض به، بل تُعَرْقِلُهُ. والمستخدم للفصحى فى هذا كأنه يؤدّى باللغة الهيروغليفية. أما العامية فهى التى تعبر عن غرضنا، وتقوم بالمعانى التى تختلج فى نفوسنا. فالفصحى – على هذا – لغة خَرْساء، وقد عرفنا هذا الخَرَس فى كثير من شئوننا الثقافيـة. فإن المسرح مثلا لم يَرْتَقِ؛ لأننا لم نستطع تأليف الحوار باللغة الفصحى بين أشخاص الدِّرَامة. لأن الكلمة الفصحى ليست (جَوِّية) أى إنها لا تنقل إلينا جوّ الحديث، لأننا أَلِفْنَا أن يكون الحديث باللغة العامية، فترجمته إلى اللغة الفصحى يَصْدِمُنَا، ويُشْعِرُنَا بأن هـذه الكلمة ليست فى مكانها، أى ليست فى جوّها الاجتماعى[٣٧].

وليست الصعوبة والقصور عن خدمة الأدب المصرى، هما كلّ ما يمكن أن يوجّه إلى العربية من اتّهام، فهناك أمور أخرى لا تقلُّ خطرًا عن هذين، وهى أمور تضطرنا إلى أن نبحث عن بديل للعربية برىء من هذه الوصمات، ومن هذه الأمور أن العربية لغة غير علمية، فهى لغة ميتة علميًا، وأننا لذلك لا نعيش المعيشة العلمية، ولا يتحرك مجتمعنا التحرك العلمى الذى تقتضيه معارف البيولوجية والكيمياء والسيكولوجيـة، ونحن فى القرن العشرين، ما زلنا نعيش بكلمات الزراعة، ولمّا نعرف كلمات الصناعة، ولذلك فإن غايتنا غاية قديمة جامدة متبلدة تنظر إلى الماضى[٣٨].

كما أن العربية غير دقيقة فى تعبيراتها وأدائها للمعانى، ففيها الكثير من المترادفات التى تبعثر المعانى، وتبعدنا عن الإحكام فى التعبير، وهى لغة ضيقة لاتفى بحاجات المدنيّة ولا تتسع للمخترعات الجديدة، فهى من هذه الناحية لغة مفضولة؛ إذ اللغة المُثْلى هى التى لا تلتبس كلماتها، ولا تتَسَاحُ معانيها، ولا تتشابه عن بُعْد أو قرب ، بل هى التى تؤدى المعانى فى فروق واضحة، كالفروق بين ٥، ٦، ثم هى اللغة الثَّرِيَّةُ الخصبة التى يحتاج إليها المُتَمَدِّنون، بل هى التى تتسع أيضًا لاختراع الكلمات الجديدة التى تتطلبها الحـاجات النامية المتزايدة لهؤلاء المتمدِّنين[٣٩].

ثم إن العربية فى زعم سلامة موسى لغة تقف فى طريق الوطنية المصريـة، وتبعثر جهودها، وتجعلها شائعة فى القومية العربية، فالمتعمِّق فى اللغـة الفصحى يشرب روح العرب ويعجب بأبطال بغداد، بدلًا من أن يشرب الروح المصرية، ويدرس تاريخ مصر، فنظره يتجه أبدًا إلى الشرق، وثقافته كلها عربية شرقية[٤٠].

(٣٧) البلاغة العصرية واللغة العربية ٢٣.
(٣٨) البلاغة العصرية واللغة العربية ٧.
(٣٩) اللغة العربية بين حماتها وخصومها ٩٩.
(٤٠) البلاغة العصرية واللغة العربية ٢٤.

ولم يَنْسَ سلامة موسى أن يَعْمِدَ إلى كل مظاهر التخلف الاجتماعي ومظاهر الإجرام، فيسندها كلّها إلى الفصحى، فهي المسئولة عن العدالة الاجتماعية: «لأننا ورثناها عن مجتمع ارستقراطي غير ديمقراطي، وهي المسئولة عن تخلف المرأة العربية واستعبادها، فقد ألغى المجتمع العربي القديم المرأة من الحياة الاجتماعية إلغاءً يكاد يكون تامًا. أما نحن فقد رددنا الاعتبار للمرأة المصرية، ولكن ما زلنا نستعمل الكلمات القديمة، فنقول: أمّ فلان، أو حرم فلان – ولا نذكر الاسم – على أن الاسم جزء من الشخصية، وإهماله هو سُبَّةٌ للمرأة، وإهمالنا لاسم المرأة هو تراث لغوى قديم، يحمل إلينا عقيدة اجتماعية يجب أن نكافحها»[٤١].

ثم هي مسئولة عن كل مظاهر الجنون والإجرام التي تدور في مجتمعنا، فجرائم الدفاع عن العرض هي جرائم لغوية، وحوادث الجنون تتكرر في مصر بسبب اللغة، فكبيرات السن من النساء يُصَبْنَ بالجنون – أو على الأقل بالشذوذ الذى يحتاج إلى العلاج – حين يَسْمَعْنَ كلماتٍ مثل سن اليأس أو الطلاق أو الضُرَّة[٤٢].

وكما هاجم سلامة موسى اللغة الفصحى، هاجم أربابها وَحُمَاتَهَا الحرّاصَ على تنقيتها من الشوائب، فقد سَخِرَ من مصحِّحٍ شيخ عرفه في إحدى الجرائد، كان يشرف على اللغة ويمنع تسرب الأخطاء؛ لأنه كان يضرب على كلمة (ماهيَّة) التي تَرِدُ في كلام الكُتّاب ويستبدل بها (أجْرًا أو راتبًا)، كما هاجم مدرسي العربية من خِرِّيجي دار العلوم، وزعم أن حرصهم على اللغة ليس حُبًّا واقتناعًا، وإنما لأنها مصدر رزقهم، وتخصصهم الذى حال بينهم وبين دراسات بشرية عديدة، فضاقت آفاقهم، وصاروا ينظرون إلى لغتنا كما لو كانت إحدى اللغات المتحجرة في المعابد، لا ينبغى تغيير كلمة، أو أسلوب التعبير فيها، أو خطّها.

وبعد هذا كله لابد من إصلاح في اللغة، والإصلاح عنده يتناول اللغة كتابةً وقواعدَ. أما الكتابة، فسبيلها الهجاء اللاتيني، وإنما تكون هذه النهضة حين تتخذ الحروف اللاتينية، أي لن تُسْتَغْرَبَ العلوم إلا إذا اسْتَلْتَنَ الهجاء العربي[٤٣]، وأما القواعد: فسبيلها عقد تسوية بين العامية المصرية والفصحى بحيث تتمصَّر الأخيرة، وأوجه التسوية في اعتقاده تتلخص فيما يلي:

(٤١) البلاغة العصرية واللغة العربية ٣٦، ٣٧.

(٤٢) البلاغة العصرية واللغة العربية ٣٦، ٣٧.

(٤٣) المرجع السابق ١٦٦.

إلغاء الألف والنون من المثنى، والواو والنون من جمع المذكر السالم، وإلغاء التصغير، وإلغاء جمع التكسير كله والاكتفاء بالألف والتاء لغير المذكر، وإلغاء الإعراب والاكتفاء بتسكين أواخر الكلمات، وإيجاد حرف كبير عند ابتداء الجمل، واستعمال جميع الألفاظ العامية، مثل حَمّار - بدل مُكار، وفلّاح - بدل أكّار، وعدم ترجمة الألفاظ الأوربية والاكتفاء بتعريبها، كأن نقول: بسكليت - بدل: دراجة، وهَلُمَّ جرًّا[٤٤].

ولم تكن الدعوة إلى القضاء على الفصحى، ثم إحلال العامية محلها وقفًا على مفكرى مصر وحدهم، بل شاركهم فيها بعض مفكرى الشام، فقد نشر الخورى مارون غصن سنة ١٩٢٥ كتابًا بعنوان (درس ومطالعة) عقد فيه فصلًا عنوانه (حياة اللغة وموتها) تنبأ فيه بفناء الفصحى وحلول العامية محلها، إذ اللغات كالأفراد: فكل لغة على وجه الأرض ماشية إلى الفناء، مهما بلغت من المجد والكمال، وذلك لأن كل حىّ يولد فينمو فيبلغ أَشُدَّهُ، فشبابه، ثم يضعف وَيَهْرَمُ ويموت، وإن اللغة الفصحى تزول، واللغة العامية هى التى ترتقى إلى درجة لغة فصيحة، وإن الشرط فى تحوّلها أن يبلغ الشعب الناطق بها درجة من التقدم راقية، وإن اللغة الفصحى قد ترقى بترقى التمدن، ولكنها لا تستطيع مجاراة اللغة العامية[٤٥].

أما فى المغرب: فقد حاول الاستعمار أن يفرض لغته ويجعل العربية لغة ثانوية، ولكنه حين أخفق، سعى إلى القضاء على الفصحى بإحياء العامية المغربية، والدعوة إلى كتابتها باللاتينية، على نحو ما قال ماسينون فى محاضرته التى ألقاها عام ١٩٢٩ فى فرنسا أمام عدد كبير من أبناء المغرب والعرب[٤٦]. كما كان الفساد اللغوى قبل هذه الدعوة وبعدها باسطًا نفوذه على مختلف الألسنة، وأهملت العلوم اللغوية، شَأْنَ غيرها من العلوم، ولما حصل ما حصل من الإهمال فى شأن اللغة، زاحمتها لغات أخرى، كالبربرية أو الإفرنجية على اختلاف شعوبها، والعبرانية على انتشار أهلها، وصار بعض التمازج فى الكلام، ووقع الاختلال فى التركيب، فتغيرت المعانى عن حقيقة وضعها ودخل فى لسان العامة الانتحال والنطق بالساكن، وألحقوا (شِى) فى آخر الأفعال، وأدخلوا كافًا على صيغة المضارع مثل: (كنكتب) وهو دلالة على الاستمرار، وأبدلوا هاء الغائب واوًا مثل: (كتابو) أى كتابه، وَذَالَهُمْ دالًا، وَثَاءَهُمْ تاء[٤٧].

(٤٤) اللغة العربية بين حماتها وخصومها ١٠٦.

(٤٥) اللغة اللغة العربية بين حماتها وخصومها ٨٩.

(٤٦) المرجع السابق ١٦٥.

(٤٧) من مقال للأستاذ سعد أكرم فى المقتطف (فبراير سنة ١٩٠٣) نقله الأستاذ أنور الجندى ١١٣.

ومن مظاهر سعي المستعمرين إلى محاربة الفصحى في المغرب، والحث على مخاطبة الجماهير، والاتصال بها في لغتها الدارجة الملحونة، أن الجريدة الرسمية التي سمح الفرنسيون بإصدارها من سنة ١٨٤٧ إلى سنة ١٩٢٧ كانت تكتب بعربية سقيمة إلى جانب الفرنسية، ومما جاء في افتتاحية عددها الأول (سبتمبر سنة ١٨٤٧):

«واعلموا يا مسلمين - أرشدكم الله - أن العظيم سلطان أفرنصه - نصره الله - اتفق له برأيه وقوع هذا المبشر مختص لفائدتكم وخيركم وتوافر النعمة عليكم، والشاهد لكم في ذلك كل ما يدل على نعمتكم هو بفؤاده، ويرضى لكم مَرْضًا (ما يرضىٰ) لنفسه، ولاسيّما أنكم بمسكن قلبه كعزيز الرعية، واعلموا أن سلاطين النصارى مهما أرادوا يعرّفون الرعية بالأمور الواقعية، يبعثون لهم رسائل خبرية.. وأيضًا فوائد هذا المبشر الذي أنعمنا عليكم بإنشائه هو لما تعلمو بمقصودنا، وجميع ما يجب عليكم من التصرفات، وتطلعون على هذا الأخبار ينفى عنكم بسبب ذلك كلام الوشات أهل الشيطنة، دمرهم الله».

على أن هذا الصراع بين الفصحى والعامية، وانتصار كثير من المفكرين - أجانبَ وعربًا - للعامية قد أغرى فريقًا من الناس بالدخول في حَلْبة الصراع، وتصفية مواقف الطرفين بالدعوة إلى رأي جديد، هو التخلي عن اللغتين معا: الفصحى والعامية، ولنتعامل نحن العرب بلغة أجنبية حتى نلحق بركب المتحضّرين؛ إذ إن أوزار التخلف العربي لا تحملها الفصحى فقط، وإنما تشاركها في ذلك العاميةُ: مصريةً وغَيْرَ مصرية.

وقد بدأت بوادر هذه الدعوة بدء الثورة العرابية، حين روّج لها عدد من المثقفين العرب، فكرة استبدال لغة أجنبية بلغتنا العربية، فقد نشر عبد الله النديم في العدد الخامس من (التبكيت والتنكيت في ١٨٨/٧/١٠) مقالا للأديب أمين شميل بعنوان: (كلمة غيور على لغته)، أعلن فيه يأسه من إصلاح العربية، أو إحيائها بعد موتها الذي ستصير إليه حَتْمًا، فلابد - إذن - من البحث عن لغة حية أجنبية تُحيينا علميا وثقافيا واقتصاديا، ورأى أننا معذورون حين نبحث عن هذه اللغة، ونتخلى عن لغتنا التي ورثناها عن العرب، أو عن آبائنا المصريين وغيرهم، إذ هي غير صالحة للتعبير عن مقتضيات العصر؛ لضعفها وضعف الناطقين بها، ولا داعي لاستبقائها والتمسك بها ما دام محكومًا عليها بالفناء، كما ماتت لغات قبلها، كانت لها خصائص ومميزات مثل العربية، دون أن يعصمها ذلك من مصيرها المحتوم، ثم إن إحياءها بعد الموت أمر معجز وعسير، وفوق

هذا، هو أمر لاجدوى من ورائه علميًّا أو ماديًّا. أما عِلميًّا فلأنها عاجزة عن الوفاء بمطالب العلوم العصرية حال حياتها، وأما ماديًّا: فلأن الاشتغال بإحياء ما قضت الحياة بموته لا يؤتينا خُبْزًا، اذهب إلى دوائر أحكامنا ومراكز تُجّارنا، وانظر: بِكَمْ يُؤْجَرُ الكاتب الضادي والكاتب الدالي، ثم أَلِّفْ لك كتابًا واجعله كلَّه ضادًا، واصرف فيه عُمْرَكَ، واعْرِضْهُ على قومك، فترى مالبضاعتك من رواج[٤٨].

ويرى أمين شميل أن الأخذ بما اقترحه سبيل مؤكَّدةٌ لمن أراد كسبًا علميًّا أو ماديًّا، وأن ذلك لا يضر الوطنية «لأن الوطنية الحقَّة - وَدَعْنا من الكلام الفارغ - قائمة في المعاني لا في الألفاظ. أعني في صيانة حقوق الأفراد وإحكام العدل والتسوية والالتفات إلى الأمة ولغتها، وعدم إعطاء خبز بنيها لغيرهم، فإذا فعلت هيئتنا ذلك هان علينا كل شيء، وإلاّ فأنت تضرب في حديد بارد، وكانت الوطنيةُ قولَهم: ضرب زيد عمرًا، واشتعل الرأس شَيْبًا»[٤٩].

* * *

هذا التشكيك في العربية، واتّهامها بالقصور وقلة الغَناء، وما ترتب عليه من الدعوة إلى استبدال العامية بها أحيانًا، أو نبذ الاثنتين والاتّجاه إلى لغة أجنبية حية، قد بعث إحساسًا بالضيق في صدور أهل العربية الحرصاءِ على بقائها ونقائها، بل كان الإحساس بالضيق في صدور بعض المستشرقين من غير أهلها، كالمستشرق الإيطالي كارل نلينو، الذي هاجم دعاة (اللاتينية بدل العربية) إذ «إن الحروف اللاتينية لا تصلح لكتابة العربية، وإذا كان التُّرْكُ قد اختاروا هذه الحروف في انقلابهم الأخير؛ فذلك لحاجة الكتابة التركية إليها، دون الكتابة العربية، التي تحفظ بحروفها الآن كنوز العلوم والأدب ووحدة اللغة، على الرغم من اختلاف اللهجات[٥٠]».

وكالمستشرق الإنجليزي إدوارد ونسون، الذي حذر من خطر هذا الاتجاه، فقال: «إياكم وهذا الأمر، إني أفهم اقتباس الحروف اللاتينية في بلاد مثل تركيا وإيران، أما في مصر، فالْحَذَرَ من هذا، لأن الحروف العربية حروف لغة القرآن، وإذا مَسِسْتُمْ الحروفَ العربية مَسِسْتُمْ القرآن، بل هدمتم صرح وَحْدة الإسلام[٥١]».

---

(٤٨) لغتنا والحياة ١٤٠.
(٤٩) لغتنا والحياة ١٤١.
(٥٠) اللغة العربية بين حماتها وخصومها ١٢٥.
(٥١) المرجع السابق ١٣٢.

وكان المصلح الاجتماعي الكبير جمال الدين الأفغاني، في مقدمة من ضاق صدرًا بما آل إليه حال العرب وعربيتهم من ضعف وفساد، ورأى أن سلامةَ اللغةَ وَوَحْدتها سلامةٌ للأمة وَوَحْدَتها، وأن تحرير الشرق الإسلامي وإنهاضَه يستدعي أَوّلَ الأمر تحريرَ اللغة العربية من القيود التي تعوقها عن الوفاء بمطالب التعبير ، وإنهاضها من كبوتها التي استشرت منذ زمن العثمانيين «فلا حاجة لقوم لا لسان لهم ولا لسان لقوم لا آداب لهم، ولا آداب لقوم لا تاريخ لهم»(٥٢).

ومن بعده كان تلميذه الإمام الشيخ محمد عبده، الذي وَلِيَ الإشرافَ على تحرير جريدة مصر الرسمية، المعروفة باسم (الوقائع المصرية) منذ أكتوبر سنة ١٨٨٠ م حتى سبتمبر سنة ١٨٨٢ م فتصدى من خلال ذلك لمحاربة أساليب اللحن في دواوين الحكومة والكتابات الصحفية عامة، حتى تصفو اللغة من الركاكة والابتذال في ألفاظها وتراكيبها، وتصبح واضحة في معانيها، ومن أجل هذا أنشأ في الجريدة قسمًا أدبيًا، استعان فيه بمن يجيد العربية، وأسند إلى محرري الوقائع الإشرافَ على كل ما يصدر بالبلاد من صحف ومطبوعات عربية أو غير عربية، وكان الإشراف يتناول فكرة الموضوع المنشور، من حيث ارتباطُهُ بقضايا الوطن، والأسلوبُ اللغوي الذي كتب به من حيث سلامةُ الأداء، وقد كان يُولِي الأمرَ الثاني العنايةَ الكبرى، ويُوَجِّهُ اللوم أو يُحِلُّ العقاب بمن يجد في أسلوبه خروجًا على الفصحى، ولقد أُثِرَ عنه أنه أنذر مدير إحدى الجرائد المشهورة بتعطيلها، إن لم يعيِّن لها محررًا سليمَ اللغة في موعدٍ حدَّده(٥٣).

لقد حملت (الوقائع) على غَثَاثة العبارة العربية الديوانية وسقمها حملة لا هَوَادَةَ فيها، فهي مغلقة الألفاظ، غامضة المعاني، مختلَّة التركيب، لا يقتدر المطالع على حلِّ رموزها، ولا يتمكن من فك طِلَّسْماتها، إلا بعد أن يجهد نفسه ويُمْعِنَ الفكرة ويدقق النظر، ومع ذلك لا يخلو الحال من الخطأ في فهم المقصود مما نواه الكاتب منهم(٥٤).

كما ألصقت (الوقائع) بهذه اللغة المضطربة تهمةً بتعطيل مصالح الدولة، وبخاصةٍ المصالحُ القضائية، إذ تطول أزمان التقاضي بسبب اضطرابات الفهم من تلك العبارات التي تصاغ بها أساليب المحاكيات والمرافعات «فيفهم منها هذا ما لم يكن قَصَدَهُ ذلك، فيعمل على قدر ما يصل إليه إدراكه، وهناك تختلف الأقوال، ويكثر القيل والقال، ويقع

(٥٢) من قضايا اللغة والنحو ٣٨.

(٥٣) لغة الإدارة العامة في مصر ٤٧٣، ٤٧٤.

(٥٤) المرجع السابق ٤٧٤.

فيها الإشكال، وتتجدد الاستعلامات بما تطلبه الأحوال، ومن هنا يحصل الالتباس، ويطول الزمن دون أن تحل مشاكلها، أو تنتهي مسائلها، فتنتقل المادة من البساطة إلى التركيب، وتتحول من السهولة إلى التعقيد[٥٥]».

كما حملت على موظفي الدواوين؛ لتقصيرهم في تصويب لغتهم وتجويدها، وركونهم إلى ما ورثوه من أساليب أسلافهم الموظفين، واعتذارهم من هذا بأنه لا يجتمع العلم بالعربية وأدبها والمعرفة بأساليب الكتبة واصطلاحات الدواوين. «فكل من تعلم العلوم، وأجهد نفسه في تحصيل الفنون، يمتنع عليه أن يكون من أوساط الكتبة، فضلا عن الماهرين، وأنه على قدر تَقرُّب الشخص من العلوم والفنون، يكون تباعده من الانتظام في سلكهم النضيد»[٥٧].

وقدمت (الوقائع) أمثلة لعربية الدواوين، مما علقت به أوضار اللحن وشوائب الخطأ في المفردات والتراكيب: شاع في لغتهم: (تلك الرجل، وهذه المرأة، وهؤلاء الشخص، ومنه ينفهم، ولذا وكون مما ذكر، ومن حيث ليس، وورد جوابكم والحال.. وسبوق المخاطبة، وكون من سابقة التحقيق، وكون من ذا يتضح، وكان جارى المشاجرة، وبذا لا هناك لزوم، وإنما من كون مذكورا بذلك)[٥٦]. كما شاع في تراكيبهم أن يكون المبتدأ بلا خبر، والفعل بلا فاعل، والشرط بلا جزاء، والاستنتاج من مقدماتٍ تُباينُ المقصود، والحشو والتطويل بما لا يحتمله الكلام، إلى غير ذلك مما لا يمكن للقلم أن يستوفي فيه الإحصاء[٥٧].

وتلاحظ على دعوة الأفغاني أنها اتَّسمت بِسِمَةِ الإصلاح النظري، دون أن تتجاوزها إلى مجال التطبيق، بمعنى أنه اقتصر على الدعوة إلى النهوض اللغوي وإصلاح العربية، في جملة دعوته إلى إصلاح حال العرب – والشرق عامة – ولم يهتمَّ بنقل هذا الإصلاح إلى تتبع ما يجري على ألسنة العامة والخاصة من لحن؛ لإصلاحه وتقويمه، أو ربما حدث ذلك، ولكنه لم ينقل إلينا.

وبمثل هذا اتَّسمت دعوة تلميذه محمد عبده – في غالبها – وإن أثر عنه القليل من تتبع بعض الاستعمالات الديوانية، وبيان ما فيها من معايب، دون أن يُؤْثَرَ عنه بيان الاستعمالات العربية لها – على ما سبق –.

(٥٥) المرجع السابق ٤٧٦.
(٥٦) لغة الإدارة العامة في مصر ٤٧٣.
(٥٧) لغة الإدارة العامة في مصر ٤٧٥.

ومن بعد هذين الإمامين، تعاقبت دعوات الإصلاح اللغوى، وَنَشِطَ علماء اللغة فى تعقُّب مفردات الكُتّاب وأساليبهم، ثم عرضها على القواعد اللغوية والنحوية؛ للتمييز بين السليم منها والملحون، واتجهوا فى هذا التعقُّب اتجاهًا يغاير ما كان لأسلافهم من أصحاب التنقية اللغوية، إذ فصلوا فى دراساتهم بين الفصحى الملحونة والعامية التى استقرت فى العصر الحديث، واتفقت الآراء على عاميتها، ومن هنا تشعبت دراساتهم فى اتجاهين :

الاتجاه الأول :

تَمَثَّلَ فى دراسات أُقيمت حول العامية من حيث أصولُها وقواعدُها، والبحث فى أوضاعها ومعرفة عَرَبِيِّها من دخيلها، وردِّها إلى الفصحى إن كانت منها بسبب، ثم محاولة وضع معاجم لها، جرى ذلك كُلُّه على اللهجات العامية فى البلدان المختلفة، ولم يكن هذا الاتجاه – فى حقيقته – وليد العصر الحديث، وإنما وُضِعَتْ بذوره منذ عصر العثمانيين حين ألف العلّامة يوسف المغربى كتابه (رفع الإصر عن كلام أهل مصر) عرض فيه لما دخل العربية من لغة أهل مصر، يحاول أن يرد شيئا منه إلى أصل عربى، ويحاول أن يقيم شيئا آخر على النهج العربى، وقد وصل إلينا مختصر لهذا الكتاب – بعد نقده – من تأليف محمد بن أبى السرور الصديق الشافعى، المتوفى سنة ١٠٨٧ هـ سماه (القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب).

أما فى العصر الحديث فمن المؤلفات التى تناولت العامية المصرية:

* التحفة الوفائية فى اللغة العامية المصرية، للسيد وفاء محمد – طبع بالقاهرة سنة ١٣١٠ هـ.

* أصول الكلمات العامية – لحسن توفيق (الرسالة الأولى) – طبع فى مصر سنة ١٣١٧.

* معجم اللغة العربية المصرية العامية، لأحمد باشا تيمور، نشر منه أمثلة فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق.

* الألفاظ الإيطالية فى العربية العامية المصرية، لسقراط بك إسبيرو – نشر سنة ١٩٠٤.

ومن المؤلفات التى تناولت العامية الشامية:

* درس فى سريانية لبنان وعربيته العامية، للمنسينو ميخائيل الغفالى – طبع فى باريس سنة ١٩١٨.

* لهجة أهل كفر عبيدا (قرية لبنانية) – له أيضا – طبع فى باريس سنة ١٩١٩.

* اللغات السورية المحلية فى سورية ولبنان، للدكتور فيليب حتى – طبع فى بيروت سنة ١٩٢٢.

ومن المؤلفات التى تناولت العامية العراقية:

* اللغة العامية البغدادية، للقس جبرائيل أوسا الكلدانى البغدادى – نشرها مطولة فى مجلة اللجنة الأمريكية الشرقية سنة ١٩٠١.

* دفع المراق فى كلام أهل العراق، لمعروف الرصافى – نشر منه أمثلة فى مجلة لغة العرب سنة ١٩١٩.

* بغية المشتاق إلى لغة العراق، لداود فتو البغدادى – لم يطبع.

* معجم فى لغة عوام العراق، لرزوق عيسى البغدادى – بدأت مجلة العرب بنشره، ثم توقفت عن إتمامه.

ومن المؤلفات التى تناولت العامية بوجه عام:

* معجم إلياس بقطر القبطى، وفيه من لغة مصر والشام والمغرب وتونس العامية – طبع فى باريس سنة ١٨٦٤، وفى مصر سنة ١٢٨٩ هـ.

* رسائل فى العربية العامية، لمحمد عياد الطنطاوى – طبع بعضها فى ليبسك سنة ١٨٤٨.

* الرسالة التامة فى كلام العامة، لميخائيل الصباغ.

* الدليل إلى مرادف العامى والدخيل، لرشيد عطية اللبنانى – طبع فى بيروت سنة ١٨٩٩.

إلى غير ذلك من مؤلفات العامية التى فصّل بيانها الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف، فى مجلة مجمع اللغة العربية (الجزء الأول ٣٥٠ – ٣٦٨).

الاتجاه الثانى:

وقد تمثل فى دراسات أقيمت حول الفصحى، التى تدور بها أقلام الكتاب والمؤلفين - والمثقفين عامة - وتمحيص بعض ألفاظها وتراكيبها؛ لبيان ما قد يحويه استعمالهم اللغوى من شوائبَ يجب أن تُنَقَّى، وأخطاءٍ ينبغى أن تصحح.

وقد تبين لنا من الدراسة فى الباب الأول، أن بلاد العراق كان لها القِدْحُ المُعَلَّى فى مجال التنقية اللغوية فى العصر القديم؛ إذ نهض بأعباء تصحيح الأساليب للعامة وللخاصة كثير من أئمة اللغة والنحو، أُثِرَ عن اثنى عشر عالمًا منهم آراء فى هذا المجال، فى حين أن بلاد الشام وغيرها لم تقم بها مقاومة جادة لمظاهر اللحن، فكل ما أثر عن التنقية الشامية انتقادات يسيرة لم تجد من يأخذ بيدها، وردت فى (بحر العوام فيما أصاب فيه العوام)، لابن الحنبلى، وفى (سهم الألحاظ إلى وهم الألفاظ) لابن الحلبى، وكذلك أمر التنقية فى مصر - على ما سبق.

أما فى العصر الحديث، فقد أخذت بلاد الشام مكانة العراق قديمًا، إذ نشطت بها الجهود العلمية واللغوية، واهتم علماؤها بتتبع بعض الاستعمالات، ونقدها وبيان ما فيها من مخالفة الفصحى، وتكاد بلاد الشام تكون أوفر نتاجا فى هذا الشأن، وتليها مصر، ثم العراق، أما بلاد الحجاز فلم تقم بها تنقية ذات خطر، وأما بلاد المغرب فلم تقم بها تنقية أصلًا.

وسندرس ذلك كله فى الفصول الثلاثة التالية: *

---

* اقتصرنا فى هذه الدراسة على جهود المقاومة اللحنية التى اشتهرت حتى سنة ١٩٧٨م وقت إعداد هذه الدراسة.

الفصل الثانى

فى بلاد الشام

تميزت لبنان – من بين بلاد الشام – بقيام نهضة علمية ولغوية، برزت فى الاطّلاع على الآداب الأجنبية وترجمة كثير منها، وفى إحياء التراث العربى على نطاق واسع، وكان لهذه النهضة آثارها الحميدة، كما كان لها آثارها الضارة – ولاسيّما فى المجال اللغوى – إذ نتج عن الاتصال بالثقافات الأجنبية – مع عدم التمكن من العربية أو قلّته – أن بدرت من الألسنة بعض السَّقَطَاتِ المعيبة، أخذت تنتشر شيئًا فشيئًا، حتى غدت مصدر خطرٍ كبير على العربية، صوّره الأب لويس شيخو، فى قوله: «ومن مساوئ ذلك الانتشار البعيد – يقصد انتشار الثقافة الأجنبية – ما أصاب اللغة من الفساد، وذلك بتوفر الألفاظ الأجنبية والأساليب الغربية، وربما وضع الصَّحَافيون والمعرّبون فى نقلهم عن اللغات الأوربية مفرداتٍ مختلفةً لمسمّى واحد، ولاسيّما للمخترعات الجديدة، فاضطرب بخلافهم أفكار القراء، وأسوأ من ذلك أغلاط وسقطات لغوية، شاعت فى الجرائد والتآليف المستحدثة[1]».

ومن هنا تميزت لبنان بغزارة النّتاج فى مجال التنقية، إذ اهتم خمسة من لغوييها بتعقب الكُتّاب فى استعمالهم اللغوى، وردّ ما قد يعرض لهم من خطأ إلى صوابه من اللغة الفصحى، وهؤلاء هم:

١ – شاكر شقير اللبنانى، المتوفى سنة ١٨٩٦ م، وله فى هذا المجال مؤلفان:

الأول: (لسان غصن لبنان فى انتقاد العربية العصرية)، وقد نشره أولًا فى جريدة لبنان، ثم جمعه فى كتاب طبعه فى بعبدا بلبنان، ولهذا الكتاب أثر واضح وجهد ملموس فى انتقاد الأساليب، وهو أول كتاب ينتقد اللغة التى تُرْجِمَ بها المعهد الجديد من الكتاب

---

(١) الحركة اللغوية فى لبنان ٤٧، ٤٨.

المقدس، ومع أهميته هذه لم نجد من يشير إليه أو يضمه في إحصاءات كتب اللحن. اللهم إلا إشارة عابرة من مقال الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف، في مجلة مجمع اللغة العربية[٢].

الثاني: (أساليب العرب في صناعة الإنشاء) وقد ضم في ثناياه انتقادات متناثرة لبعض أساليب الكتّاب الملحونة، والكتاب مطبوع في مطبعة القديس جاورجيوس للروم الأرثوذكس سنة ١٨٩٣ م.

٢ - إبراهيم ناصيف اليازجي[٣]، ولد في بيروت وتُوُفِّيَ بالقاهرة سنة ١٩٠٦، وله مجموعة مآخذ على أساليب الصُّحافيين، نشرها تِبَاعًا في مجلة (الضياء) ثم جمعها الأستاذ مصطفى توفيق المؤيدي، بعد أن أضاف إليها بعض التصحيحات الواردة في بعض فصول مجلة (البيان) وفي باب الأسئلة وأجوبتها من مجلة (الضياء) وقد بلغت مآخذ الضياء سبعة عشر ومائتي مأخذ، وبلغت المآخذ التي ألحقها المؤيدي ثلاثة عشر مأخذاً، وطبع ذلك كله في مطبعة التقدم، بعنوان (لغة الجرائد).

وجمع هذه المآخذ أيضًا الأب جورج جنن البولسيّ، في كتاب بعنوان (مغالط الكتّاب ومناهج الصواب) بعد أن أضاف إليها قسمًا أذاعه المؤلف في السنة السابعة من (ضيائه)، فضلا عن جانب من المسائل اللغوية الشائعة الورادة في بعض أعداد (الضياء)، وقد امتاز عمله هذا بترتيب المواد على حروف المعجم مع مراعاة التسهيل والتقريب إلى الأفهام - على ما ذكر في مقدمته[٤] - وبلغت المآخذ التي أضافها على ما جاء في (لغة الجرائد) قُرَابَةَ عشرين مأخذًا، والكتاب مطبوع في مطبعة القديس بولس - في حريصا (لبنان).

ويُعَدّ اليازجيُّ أكثرَ علماء لبنانَ - والشامِ بوجه عام - انتقادًا للأساليب، فقد انتقد بعض الاستعمالات اللغوية الواردة في (مجاني الأدب) و(علم الأدب) و(وشرح مجاني الأدب) للأب لويس شيخو، ونشر الانتقاد في مجلة الضياء (٢، ٥، ٦)* كما انتقد (أقرب الموارد) للشيخ الشرتوني، ونشر الانتقاد في الضياء (٣ - ٧) وانتقد كتاب (آخر بني سراج) للأمير شكيب أرسلان، ونشر الانتقاد في الضياء (٧) وكذلك انتقد مواضع من (الدرة اليتيمة) لابن المقفع، وهي بتصحيح الأمير شكيب أرسلان، و(عذراء الهند)

---

(٢) انظر: ٣٦٨/١.

(٣) انظر ترجمة له في: معجم المؤلفين لرضا كحالة ١٢٠/١.

(٤) انظر مقدمة: مغالط الكتاب ٤، ٥.

* الأرقام هي أرقام الأعداد في المجلة.

لشوقي، وكانت بينه وبين أصحاب هذه المؤلفات أو محققيها مساجلات لغوية مثمرة.

٣ - أسعد خليل داغر[٥]، ولد بلبنان وتعلم بها، ثم اشتغل بالتدريس وجاء مصر، وشغل وظيفة فى القلم القضائى فى وكالة حكومة السودان، حتى تُوفِّى بها سنة ١٩٣٥م وقد نشر مآخذه أول الأمر فى مجلة (المضمار) فى أواخر سنتها الأولى، وفى الأجزاء التى صدرت منها فى سنتها الثانية، بعنوان (تذكرة الكاتب) ولما احتجبت المجلة عن الظهور جمع ما انتقده منها، وأضاف إليه ما عثر عليه فى أثناء مطالعاته[٦] لأكثر الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية والشهرية، وبعض الكتب ودواوين الشعراء، وطبع ذلك كله فى كتاب بالعنوان السابق (تذكرة الكاتب) وذكر أنه كتاب يتضمن التنبيه على أهم الغلطات اللغوية الدائرة فى ألسنة الخطباء وأقلام الكتّاب فى هذه الأيام، والكتاب من مطبوعات مطبعة المقتطف والمقطم بمصر سنة ١٩٢٣م، ويضم من المآخذ ما يناهز خمسين وأربعمائة مأخذٍ لغوىّ.

٤ - إبراهيم المنذر[٧]، ولد فى (المحيدثة) بلبنان، ثم اشتغل محاميًا سَبْعَ سنوات، وانْتُخِبَ عضوًا مراسلا فى المجمع العلمى العربى بدمشق سنة ١٩٢٧م، وقد جمع انتقاداته اللغوية، فى كتاب سماه (كتاب المنذر فى نقد أغلاط الكُتَّاب)طبع سنة ١٩٢٧م، ثم كُرِّر طبعه بزيادات، ومع أهمية الكتاب لم يُشِرْ إليه الدكتور رمضان فى إحصائه لكتب اللحن.

٥ - مصطفى الغلاييني[٨]، وهو كاتب لبنانى، تولى تدريس العربية زمنًا ثم ولى قضاء بيروت الشرعى، وقد تناثرت مآخذه اللغوية فى كتابه (نظرات فى اللغة والأدب) الذى تتبع فيه سقطات الشيخ إبراهيم المنذر، فى مؤلفه السابق (كتاب المنذر) وهو من مطبوعات طبارة ببيروت سنة ١٩٢٧م.

أما فى سوريا، فلم تُؤْثَرْ مآخذُ لغوية تذكر إلاّ لعالمين اثنين:

الأول: الشيخ عبد القادر المغربى، الذى كان من مؤسِّسى المجمع العلمى العربى فى دمشق سنة ١٩١٩م، كما كان عضوًا فى مجمع اللغة العربية بمصر، وقد انتقد كثيرًا من أساليب الكتاب فى مجلة المجمع العلمى بعنوان (عثرات الأقلام)، وهى ثلاثون مقالة

(٥) انظر ترجمة له فى: الأعلام للزركلى ٢٩٣/١.
(٦) انظر مقدمة: تذكرة الكاتب ٧.
(٧) انظر ترجمة له فى: معجم المؤلفين لرضا كحالة ١١٩/١.
(٨) انظر ترجمة له فى: مصادر الدراسات الأدبية ٦١٩.

نشرت على سبع سنين، من يونيو (حزيران) ١٩٢١م إلى إبريل (نيسان) سنة ١٩٢٧م، كما انتقد أساليب أخرى فى مجلة مجمع اللغة العربية المصرى وبخاصة الأساليب الدخيلة التى كتب عنها فى الجزء الأول من المجلة، بعنوان: (تعريب الأساليب) كما ألقى محاضرة فى المجمع العلمى بدمشق، بعنوان: (عثرات الأفهام) أول فبراير سنة ١٩٢٤م، ثم طبعها بعد أن أضاف إليها ألفاظا كثيرة من بَابَتِها، حتى بلغت أكثر من ثلثمائة كلمة، قسمها ورتبها على حروف المعجم، وجعل فى نهايتها فهرسًا للألفاظ الواردة فيها، وجعل لها عنوانًا هو: (عثرات اللسان فى اللغة) وهى من مطبوعات المجمع المدمشقى سنة ١٩٤٩ م.

والثانى: صلاح الدين سعدى الزعبلاوى، وهو سورى من دمشق، وقد ضم مآخذه اللغوية فى كتاب بعنوان: (أخطاؤنا فى الصحف والدواوين) من مطبوعات الهاشمية بدمشق سنة ١٩٣٩م، وفيما يلى دراسة لهذه المآخذ اللغوية.

(١)
شاكر شقير اللبنانى

حَزَّ فى نفس شقير أن يجىء الخطر على العربية من قِبَل أصحابها أنفسهم – الذين هم أَوْلَىٰ الناس بحمايتها – وهؤلاء أرباب القلم، ممن ليس لهم مأرب سوى الحرص على كسب المال، لا كسب المعرفة ولا حسن التعبير وصحته، فهم إذا نظروا فى كتب المتقدمين كان نظرهم على سبيل التسلية، لا الاستفادة، فكأنهم آلة تتحرك بأيدى حامليها، وهم يتلون الأشعار تلاوةَ متفكِّه، لا تلاوة مستفيد[٩].

لقد كثر التأليف حقًا – على ما يرى شقير – ولكن كثرت معه أخطاء اللغة، حتى شملت كل المطبوعات، «والعلة معروفة تصعب مداواتها، لأن كثيرين من الكتاب يكونون قد تعلموا فى المدرسة بعض مبادىء العربية، والبعض منهم لا يكون له إلمام بها؛ فيستند إلى غيره، وحالما يخرج الولد من المدرسة – وأحيانا قبل أن يخرج – يطرح بضاعته لدى العموم، فيطبع المقالات والأشعار، وهو يَهْرِفُ بما لا يعرف، فهذا الذى هتك ستر العربية ومزّق حجابها كل مُمَزَّق، وشَعَّثَ وجناتها الناعمة، فاختلط غَثُّها بسمينها، وفصيحها بكلام العامة»[١٠].

(٩) لسان غصن لبنان ٢.

(١٠) لسان غصن لبنان ١.

كذلك نَشِطَتْ جهود التعريب على أيدى جماعة قَلَّ حظهم من اللغتين: المعرَّب منها والمعرَّب إليها، فأضت أساليهم المعرَّبة مجافية للذوق العربي، بعيدة عن النهج المستقيم في العربية، بل في الأجنبية المنقول منها، إذ لكل لغة من الاصطلاحات والمجازات والكنايات وأساليب التركيب ما ليس لغيرها، وكثير من أهل بلادنا لا يفهمون الأساليب الإفرنجية، لأن نشأتهم شرقية، وأذواقهم لا تنطبق على الاصطلاحات الغربية، حتى لا يدركون ما يتلَقَّوْن من التراكيب العربية المسبوكة في قوالب إفرنجية[11]، وغير البصير بذلك كالماشي في وَحَلٍ لَزِجٍ يتلبَّك ويتحير وهو يظن نفسه ماشيًا مِشْيةً مستقيمة [12].

ولكي تقوَّم هذه الأخطاء كان لابد من قيام جهود نقدية لهذه المؤلفات والمعرَّبات، تقبل الفصيح اللغوى وتمدحه، وترفض الملحون وَتَذُمُّهُ، ولكن جرى الأمر على غير ذلك؛ إذ أصبح النقد وسيلة مدح فقط، فأدى ذلك إلى اكتساب الخطأ ميزَةَ الصحيح، واختلط الأمر على السامع والقارىء، وسرت الأخطاء وتفشت في الأساليب في سهولة ويسر، دون أن تجد دافعًا أو مانعًا.

وقد حمل شقير على هؤلاء الناقدين، وعلى مذهبهم الذى أضاع العربية، حين قال: «وماذا يخافون إذا أظهروا بعض الفرق في كلامهم عن كتاب زيد وقصيدة عمرو ومقالة بكر؟ وأيُّ عار يلحق بالكاتب إذا نُبِّه إلى هفواته أو الشاعر إلى قلّة بضاعته، حتى نتحاشى أن نَمَسَّهُ بما يظن البعض أنه إهانة له؟ أين الإهانة في تنبيه القوم إلى صحة الكتابة وإمعان النظر في النظم؟ وأين الخجل ممن يتطلب الفوائد إذا صح له من يرشده إليها؟ لعمري، لست أرى في ذلك وجهًا للوم، بل اللوم أن نخدع الإنسان في نفسه بأن نصوِّب عمله على سبيل التدليس، فيبقى في ضلاله[13]».

لهذا كله حمَل شقيرٌ نَفْسَهُ عِبْءَ صيانة الفصحى، وإصلاح ما أفسده المعرِّبون والكُتَّاب، فوضع كتابًا لإصلاح لغة المعرِّبين سماه (صناعة التعريب) جمع فيه أمثال اللغة الفرنسية وكناياتها، وعرَّبها بما يراد منها من اللغة العربية، كما وضع كتاباً لتبصرة الكتاب بقواعد العربية، سماه (الأحكام الصحيحة في العربية الفصيحة) وجعله في ثلاثة أقسام: أحدها في الصرف، والثاني في النحو، والثالث في الظروف والحروف[14].

(١١) لسان غصن لبنان ٢. (١٢) لسان غصن لبنان ٧. (١٣) لسان غصن لبنان ٤.

(١٤) ذكر المؤلف أن الكتابين غير مطبوعين كما ذكر أمثلة مما جاء به في الكتاب الثاني: لسان غصن لبنان ٨- ١٤.

ثم وضع كتابه (أساليب العرب فى صناعة الإنشاء) ثم كتاب (لسان غصن لبنان) وتتبع فى بعض من الكتاب الأول الاستعمالَ اللغويَّ للكُتّاب، وبيّن مايقعون فيه من انحرافات لغوية، ردّها هو إلى صوابها العربى.

أما فى الكتاب الثانى: فقد عرض - إلى جانب ذلك - لبعض ما وقع من أخطاء لغوية فى ترجمة العهد الجديد من الكتاب المقدس المطبوع فى سنة ١٨٦٧م - وبخاصة الإصحاحات الواردة فى بشارة مَتَّى - وكان حرصه على ذلك شديدًا: لأن الكتابَ المذكورَ كُلَّ يوم فى يد الناس، وهو متقَنُ الشكل ومُعْتَنَى به كُلَّ الاعتناء، فيُخشى توهم الصحة بكل ما جاء فيه من حيث الإعراب[١٥].

وقد دارت انتقادات شقير اللغوية على ثلاث قضايا أولّية يتفرع منها غيرها، وهى: التعريب، والخطأ فى قواعد اللغة العربية، واستعمال الألفاظ فى غير محلها.

* ففى التعريب[١٦]: يرفض التعريب اللفظى الذى لا يوافق الذوق العربى وإن كان جاريًا على قواعد النحو والصرف، لعدم إِلْفِ أبناء العربية مِثْلَ ذلك، ومما أنكره مما رآه معرّبا عن الفرنسية التى يتقنها قولهم: فلان طلب يد فلانة، وهو كناية عندهم عن الخِطْبة - أى إنه خطب فلانة لتكون له زوجًا - ولا مدخل فى ذلك للفظة (طلب) ولفظة (يد) وقولهم: لعب دورًا مُهِمًّا أو كبيراً، وهو مجاز عندهم مستعار من تمثيل الروايات، وأما العرب فلا يعرفون هذا، وقولهم: لِتَحْفَظْكَ السماءُ من كل شرّ، وصحته فى العربية: وقاك الله أو أسأل الله أن يحفظك، وكذلك قولهم: ياإلهى، ياأَللّهُ الصالحُ، يا سماءُ العادلةُ. وهى عبارات قصد منها التعجب والاستعظام، وقد عُرِّبت تعريبًا حرفيًا، نَبَابِهَا عن ذوق العرب والعربية، وإن استقام لأكثرها سلامة الأداء القاعدى.

* وأما الخطأ فى قواعد العربية، فقد دار - فى جملته - بين الأمور الآتية:

التصريف:

*وذلك فى جمع خاطئ على: خُطاة - بوزن قُضاة (٣٦) وغلط على: أغلاط - وهو مصدر لا يثنى ولا يجمع (٣٠) ورفيق على: أرفاق (٤٥) وضالّ على: أضِلّة (٥٣).

---

(١٥) لسان غصن لبنان ٣٤.

(١٦) أمثله ما أنكره فى: لسان غصن لبنان من ١٥ - ١٧.

* الأرقام لصفحات كتاب (لسان غصن لبنان فى النقاد العربية العصرية).

والإتيان باسم المفعول من هاب – اليائي العين – على: مَهُوب (٥١) والإتيان به من القاصر بلا متعلق، في: وقعت مغشيًا على الأرض (٤٤).

أما اسم التفضيل: فقد استُعمل منه الصيغة المهجورة: أشرّ منه (٣٦) كما جيء منه بصيغة المذكر وصفًا لما هو مؤنث، في: دَيْنُونة أعظم (٣٨).

وجاء في استعمالهم أيضًا خطاب المثنى بما هو للجمع، في: قال لهما لا تهتموا بأمر الابن (٤٦) واستعمال لام الأمر مع المضارع في الخطاب، في: لِتَعْلَمْ يافلان (٥٧) والإبقاء على ألف ما الاستفهامية عند جرها، في: لا تهتموا! كيف أو بما يتكلمون؟ (٣٦) كما جاء الإتيان بالمفعول لأجله من مصدر كان، في: جرى على فلان كذا، كَوْنَهُ فَعَل كذا (١٨) قال: «والمقرر أن مصدر كان لم يرد، ولا يصح أن يرد مفعولاً لأجله» كما جاء النسب إلى بيضة بقولهم: وجه فلان بَيْضَاويّ (أساليب العرب ٨٢).

التذكير والتأنيث:

استعملوا الريح مذكرة – وهي مؤنثة – في: ألقانا الريح، والريح الطيب (٤٥) وكذلك السوق في: سوق يُسَمَّى (٤٥) ومثلها الذراع في: ثلاثة وأربعين ذراعًا (٤٦) و: عشرة أذرع (٤٨) وكذلك النَّوى بمعنى البُعْد (٥٥) والرِّجْل من أعضاء الإنسان في: ثمانية أرجل (٤٨) والسُّلَّم في: سُلَّم منصوب (٤٦) والكأس والصحفة، فيما جاء في بشارة متى: تنقون خارج الكأس والصحفة وهما من داخل مملوآن (٣٨) كذلك ما جاء في البشارة أيضًا من تأنيث الفعل مع أن مرفوعه مصدر منسبك، في: هكذا ليست مشيئة أمام أبيكم... أن يهلك أحد هؤلاء (٣٧) بنصب (مشيئة) أي ليس هلاكُ أحد مشيئة...، أما لفظة (بِضْع) فقد استعملت بصورة المذكر دائمًا، فقالوا: بِضْع ألوف (٥٤) ومن الألفاظ التي أنثوها بالتاء من المؤنث المعنوي: الضَّبُعَة – في: الضَّبُع (٤٨) والعَبْدة بمعنى الأَمَة (٥٢) أما كلمة (ميناء) فقد أجروها على التأنيث – وهي مذكرة – فقالوا: ميناها غير مأمونة (٤٥).

الظـــروف:

استعملوا (إِثْرَ) ظرفًا دون إدخال الجار (في) عليها، فقالوا: فطلع الفجر إِثْرَ ذلك (٤٤) ودخل الغلام إِثْرها (٢٣) كذلك كلمة أثناء – وهي جمع ثِنْي – استعملوها ظرفًا بلا جارٍ، فقالوا: كنّا أثناء ذلك نفعل كذا (١٧) كما استعملوا كلمة (صدد) ظرفًا أيضًا

بمعنى إزاء، فقالوا: فتح باب الردهة صَدَدَ مضجع فلانة (٢٤) أما الظرف (أبدًا) المختصّ بالمستقبل فقد استعملوه مع الماضي، فى: ولم تتكلم أبدًا (٤٥) كذلك الظرف (قطُّ) استعملوه للمستقبل وهو مختص بالماضي، قالوا:

مُـقْـلَتِي إِنْسَـانُها أبـدًا قَطُّ لا يـرتـدُّ فى أجـلِ (٤٩)

والمعروف أن (حين) الظرفية تدل على اتفاق الزمانين، فيجب الاتفاق بين فعلها وجوابها، ولكنهم خالفوا ذلك، فى: لا يلومنى زيد حين أكرمت عمرًا (٥٤) وجاء عنهم كذلك إخراجها عن الظرفية، ووضعها موضع (حتى) تأثرًا بالأساليب الإفرنجية، فى: إن الوقت لم يأت بعد حينها يعرِّفني بنفسه (٥٦) وعند شقير أن (قَبْلُ) ظرف مختص بالزمان، ومن الخطأ استعماله للمكان وتصغيره فى: فتلقى قُبَيْل الرصيف (٢٣) و: المزدحم قُبَيْل باب الحديقة (٢٠) كذلك الإتيان بالظرف (لدى) للزمان - وهى مختصة بالمكان - فى: لدى قدوم فلان يكون كذا (١٨).

الإعراب:

اهتم شقير بما جاء من مخالفات إعرابية فى بشارة مَتَّى من العهد الجديد بوجه خاص؛ لشهرته، ولكونه كُلَّ يوم فى أيدى الناس - على ما قال، فربما ظُنَّ ماجاء به صوابًا وليس كذلك، ومن مآخذه الإعرابية على بشارة مَتَّى وعلى كتاب آخر لم يصرح باسمه:

معاملة المركب المزجيّ فى الإعراب معاملة الإضافيّ فى (بَيْتَ لَحْمٍ)؛ إذ أضيف الأول إلى الثانى وصوابه فتح الجزءين على التركيب (٣٥) وإخراج العدد المركب عما يستحقه من فتح الجزءين إلى رفع الأول فى: الإصحاحُ الثالثُ عشر (٣٦) أما (فوق) الظرفية فقد جاءت مضمومة وهى مضافة مستحقة النصب (٣٥) ومثلها: أسفل، جاءت مضمومة مع أنها مجرورة بإلى (٣٥) كذلك: (أوَّلُ) الظرفية جاءت منصوبةً منونةً فى: أن يكون فيكم أولاً (٣٨) وفى الاستثناء جاء قوله: ولايعطى له آية إلا آية يونان (٣٦) بنصب المستثنى بعد إلا، والصواب رفعه؛ ترجيحًا على البدلية، وفى النداء جاءت النكرة غير المقصودة، بلا نصب، فى قوله: يامْرائى (٣٥) وفى التمييز جاء المميَّزُ مضافًا إلى التمييز مع أنه مضاف إليه فى: ثلاثةُ أكيالِ دقيقٍ (٣٧، ٤٠) والصواب: دقيقًا - بالنصب وتنوين أكيال.

كذلك أُهْمِلَ أمرُ الإعراب بإهمال عمل أينما الجازمة، فى: اتبعك أينما تمضى (٣٥)

وعمل حتى الناصبة، في: حتى يخرجون إلى ذلك الرأس (٤٤) والعطف على المنصوب مع إهمال النصب في المعطوف، في: وخفت أن أبْدُو لهم فيدركونني (٤٤) وفي: لا تقْنِ مالك ثم تلومني (٤٢) كما جاء إهمال عمل اسم الفعل في مفعوله، في: عليك زيدٌ - بالرفع (٥٤) وجاء: فلا أنتم تدخلون ولا الداخلين تتركونهم يدخلون (٤١) بنصب الداخلين - وهو خطأ من وجهين: الأول: أنه لالزوم لتكلف إضمار فعل قبل المبتدأ، والثاني: أن العطف هنا بين اسميّتين، فالمرجح الرفع على الابتداء، كذلك جاء بالعطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فاصل، في: اضطرب وجيحُ - بالرفع - والصواب النصب؛ فتكون مفعولاً معه (٣٥).

التعدية واللزوم:

بعض الأفعال اللازمة جرى عندهم متعديًا، وبعض الأفعال المتعدية جرى لازمًا، وبعض حروف التعدية حَلّ مَحَلّ بعض آخر:

فمن الأفعال التي ألزموها وهي متعدية أو عدَّوْها لواحد وهي تتعدى إلى اثنين: دخل: (يدخلون إلى الخيام ٤٣)، (فادخل إلى مخدعك ٣٥) وأبَى (أَبِيتُ عن ذلك ٤٤) وتسلّق (يتسلقون على الأخشاب ٤٥) وقطع (اقطع.. بنصفين ٤٦) ونادى (ينادون إلى أصحابهم ٣٦) وأتى (أتى شاعر للمأمون ٤٣) واستأذن (استأذنت منه ١٥ - أساليب العرب).

ومن الأفعال التي عَدّوْها وهي لازمة، أوعَدّوْها إلى اثنين وهي تتعدى إلى واحد: نظر (لا تنظر دموعه ٤٢) وجرد (جرد في الثياب ٤٣) وأذن (أذِنَ صموئيل لرجلين حَمْلَهُ - أي بحمله ٤٦) وردّ (يردها مكانها ٤٧) وفكّر (وفكر الحيلة في ذلك ٤٧) وسما (سموت كذا ٥٤) وأبطأ (يبطئ قدومه ٣٨) وباح (يبوح ما يجده - ٥٠).

ومن الحروف التي حلّت محل غيرها في التعدية: (اللام) حلت محل إلى، في: (أسلمها لحضرة مولانا القاضي ٤٢) وفي: (واشتاقت نفسي للمتجر ٤٤) و(على) حلت محل إلى في: (وليس سبيلٌ على قتل ٤) و(عن) حلّ محلّ مِنْ في: (ينظف سائر الأحجار عن الوسخ ٤٥) وفي: (ناهيك عن كذا ٣٢).

التراكيب:

ومعظم ماوقع فيها من أخطاء جاء متأثرًا بالأساليب الأجنبية، ومنها:

* كِلَابٌ مَرَّةً أصابوا جِلْدَ سَبُع (٤٢) - فيه: الابتداء بالنكرة بلا مُسَوِّغ لفظيّ

أو معنوى، وتقديم الظرف على متعلقه بلا داع، وإعادة ضمير جمع الذكور العاقلين على ما لا يعقل.

* حيث يكون كنزُك هناك يكون قلبكُ (٣٥) - حيث وهناك بمعنى واحد فلا تجتمعان، فإن حيث مضافة إلى يكون الأولى، ومتعلقة بالثانية التامة، ومثلها هناك، فأصل التركيب، يكون قلبك حيث هناك كنزك، ففصلت هناك بين المضاف والمضاف إليه.

* قل من هو؟ قال فلان بِجِدَّة (٥٦) - فيه: تقديم مقول القول، وهو تركيب إفرنجى سقيم.

* على زيد إذا وجد عمرو فما اعتمادى؟ (٥٣) - فيه: تقديم معمول جواب الشرط على الأداة وعلى الفاء وما الاستفهامية.

* لكنت أزورَكَ لو زرتنى (٥٣) - فيه: تقديم اللام الرابطة لجواب لو عليها.

* فما كان إلا القليل، وإذا بالرئيس قد حط الشراع وأبطل بالحديث النزاع (٤٥) - الصواب: حتى حط الرئيس الشراع وأبطل بالحديث النزاع (٤٥) أو: وأبطل الحديث والنزاع.

* فجعل تَمْليخًا ما يدرى ما يقول (٤٨) - جاء خبر جعل فعلاً منفيًا بما.

* ما دام يحبنى أبى وأمى (٥٢) وكادت تنفطر مرارتى (٤٤) - فيه: تقديم خبر ما دام وكاد على اسميهما، وخبر ما دام الجامدة لايتقدم على اسمها فى الفصيح، وعلى فرض تقدمه يصير التركيب: مادام أبى وأمى يحبنى، وهو خطأ واضح، ولا يمكن تقدير ضمير مستتر فى دام، إذ ليس قبلها ما يعود عليه.

* لعل يوهب مرجوم لراحم (٥٠) - فيه: إهمال اسم لعل، وأما تقديره ضمير الشأن فغير منصوص عليه.

* ووجد فيه ثلاثة آلاف قنطار من الذهب، كان قد خزن القدماء هناك (٤٦) - فيه: جملة كان وما يليها نعت للمعدود، فيلزمها ضمير يطابق المنعوت فى المعنى وهى خالية منه، ثم إن خبر كان إذا كان جملة فعلية لا يتقدم فى الفصيح على اسمها، وبفرض جواز تقدمه لا يستغنى عن ضمير يطابق الاسم، وهنا: اسم كان هو القدماء وخبرها (خزن) ضميره

مفرد، فلا يصح، وإذا قيل إنه من باب التنازع - مع أنه لا يكون في الأفعال الناقصة - لزم أيضا أن أحد المتنازعين يتحمل ضميرًا يطابق الاسم، ولا وَجْهَ لجعل كان زائدة في مثل هذا المقام.

* ولم نقدر أن نتخلف عن بعضنا بعض (٤٥)، وتشاوروا مع بعضهم البعض، وقالوا لبعضهم البعض (١٤)، وتخابرا مع بعضها بعض (١٨)، وعَفَوْا عن بعضهم البعض (١٤) - والصواب على الترتيب: بعضنا عن بعض - وبعضهم مع بعض - وبعضهم لبعض - وأحدهما مع الآخر - وبعضهم عن بعض [١٧].

* ليت كان ذلك الخبز الذى التهمته (٢٣) - استعمل ليت بلا اسم ولا خبر ولم يسمع ذلك، وأما تقدير ضمير الشأن بعدها فغير معروف ولا موضع له هنا.

* جاء إليه صدّيقيون الذين يقولون (٣٧) جاء إلى يَسُوعَ كتبةٌ وَفريِّسيُّونَ الذين من أورشليم (٣٧) - جعل الموصول - وهو معرفة - نعتًا لنكرة، أو جعل الاسم الموصول زائدًا، وكلاهما مُنْكَرٌ في العربية.

* من يقول إنى أنا ابن الإنسان (٣٧) - هذا تركيب غريب محيّر، فإذا جعلنا يقول بمعنى يظن بعد الاستفهام، لا يصح؛ لأنها لغير الخطاب، وعلى فرض صحته يكون (من) مفعولها الثانى فيقتضى جعل أَنَّ - بفتح الهمزة - مع اسمها مفعولها الأول، فكيف تعطى خبرًا - وهو ابن الإنسان - بدليل الضمة على ابن، فيلزم كون ابن بدلاً من اسمها بدليل الفتحة عليه، فيكون الاستفهام عبثًا، لأنه قاصدٌ أن يقول: من أنا على قول الناس، وعلى كلا الحالين لا تقع أن مع اسمها مفعول ظن، كما إذا قلت: من يظن زيدًا. وإذا جعلنا يقول بمعناها الأصلى - بدليل كسرة إنّ - وجب أن تكون معترضة مع فاعلها بين المبتدأ والخبر، فيصير التركيب: (من إنى أنا ابن الإنسان) فكيف يجتمع الاستفهام والتأكيد؟ أى كيف تخبر عن اسم الاستفهام بإنّ المؤكدة، حتى إن جعلنا ابن بدلا من اسم إن إذا كانت مَنْ خبرًا، على الصحيح - لأن اسم إن ضمير، كقولنا: من أنا، لأن الضمير هو المقصود الإخبار عنه - فكيف يأتى خبر إن اسم استفهام؟.

فعلى كل حال، هذا التركيب فاسد من كل وجه، وصوابه: من يقول الناس أنا أو ابن الإنسان، ولا يصح جعل ابن الإنسان مستأنفًا، لأن السائل غير قاصد له.

---

(١٧) انظر تفصيل هذه التصويبات في: لسان غصن لبنان ٦٣، وفي: أساليب العرب في صناعة الإنشاء ٦٢، ٦٣.

* وأما استعمال بعض الألفاظ في غير مَحَلِّه، فمنه:

وضع لفظ موضع آخر:

وضعوا (نَعَمْ) موضع (كلّا) المفيدة للزجر والردع، في: أنت لا تحب زيدًا، نَعَمْ، لكن تحب ابنه (٥٢) ووضعوا إذا الشرطية موضع أداة الاستفهام، في: ما أدرى إذا كان حصل كذا، وسألته إذا كان حصل كذا (١٧) ووضعوا أدوات الاستثناء - غير سوى وعدا - موضع إلا، فاستعملت حروفا مثلها وأتى بالجار بعدها، في: ما أخاف غير من فلان، وما أمشي سوى مع فلان (١٨) وعدا عن كذا (٢٧) كما وضعوا إنما موضع لكن الاستدراكية، في: لا تفعل كذا، إنما أخبرني عن كذا (١٧) ووضعوا الواو موضع أنْ الناصبة، في: لا يلبث ويحضر (٥٧) وطالما موضع مادام، في: طالما زيد عندنا لا نحتاج إلى أحد (٢٨) ومازال موضع مادام أيضًا، في: مازال زيد يفعل كذا لا ينجح (٥٥).

إدخال لفظ على آخر:

أدخلوا همزة الاستفهام على لعلّ، في: لعل زيدًا يزورنا (١٩) وهل على النفي في: هل لا نستطيع؟ (٢٣) وهمزة الاستفهام على هل، في: أَهَلْ تفعل كذا (٢٩١) ولو على مهما - وهما شرطيّتان (٣٢) والعاطف على مثله، في: ثم وإن الأمر جرى كذا (١٩).

زيادة لفظ:

الباء: زادوها في الفاعل، في: يحق لك بأن تفعل كذا (١٨) وفي المفعول به، في: فَقُلْ بما عندك من أمره (٢٣) وفي مفعول ظن، في: ظننت بأنه صديقي (١٨).

اللام: زادوها مع لو، حين تكون موصولا حرفيا، في: وددت لو تزيديني بيانًا عن ذلك لمحضتك النصح (٢٤) وبعد إن النافية الداخلة على (لا)، في: وإلا لما فعلت كذا (٢٥) وداخلة على (قد)، في: كأنما لقد كان (٣١) وهي لا تدخل على قد إلا في موضعين: الأول: ربط جواب قسم مذكور أو مقدر، والثاني: تأكيد خبر إن المكسورة الهمزة إذا كان فعلا ماضيا مقترنًا بِقَدْ، كما زادوها في خبر ليس، في: لست لتحصل على كذا (٥٧) وهي عندهم مثل لام الجحود الداخلة على خبر كان المنفية.

الفاء: زادوها في الجواب عند اجتماع الشرط والقسم مع تقدم القسم (٢٦) وفي خبر المبتدأ غير المضمّن معنى الشرط، في: فلان وإن كان غنيا فإنه بخيل (٣٠) وفي جواب الشرط وهو مضارع من غير المواضع المعهودة، في: إن قال ذلك العبد... فيبتدئ (٣٨)

وفي جواب لمّا، في: ولما فسد أمر المذر... فأصلح (٥١).

الواو: زادوها بعد أداة التشبيه، في: كما وأن (٢٥) وبعد لاسيّما، في: لاسيّما وأن الأمر (٢٦) ومع أيّ الواقعة صفة، في: صاحبت اليوم رجلا وأيّ رجل - بنصب أيّ (٢٧) وفي خبر المبتدأ، في: رجل يكون جميع الملوك... وتكون هذه حالته (٤٣) وبين اسم لا النافية للجنس وخبرها المحذوف، في: لابد وأن يكون كذا (٥٥) وبين كان وخبرها، في: إن كان ولابد كذا (٥٥).

أنْ: أدخلوها على خبر لعل (١٩، ٤٣) وعلى خبر أفعال الشروع - مجردةً أو داخلا عليها (في) الجارة - قالوا: أخذ أن يفعل، أو: في أن يفعل كذا، ومثل أخذ: شرع وابتدأ (٢٨، ٢٩) كما أدخلوها في خبر كان (٢٩).

ومن الألفاظ التي استعملت زائدة أيضًا: (كُلّما) في نحو: كلما اجتهدت كلما نجحت (٣٦) وإلا ولكن، في نحو: فلان وإن كان غنيا إلا أنه بخيل - أو - لكنه بخيل (٣٠).

وهذه المآخذ التي استدركها شقير على كتّاب زمانه ومترجميه - والتي قدّمنا كثيرًا منها في شيء من التنظيم - تشير إلى مقياسه في التخطئة والتصويب، وهو ما نجمله في عبارة واحدة هي: (الأفصح مما سمع، فلا اعتداد عنده بالقليل أو النادر أو الشاذ) وترتب على ذلك ما يأتي:

(١) عدم أخذه بآراء علماء اللغة - وإن اتّسعت شهرتهم - إذا رأى في ذلك ما يعارض الأفصح في نظره، فهو لم يَرْضَ عما نقل سيبويه من جواز إدخال لمّا الحينية على المضارع[١٨]، ولم يعتدّ بما ذُكِرَ أنه جاء في القاموس من أَسَرَّ الرباعي فخطأ قولهم: خبر مُسِرّ[١٩]، أي سارّ، كذلك لم يعتدّ بما جاء في كتب اللغة مما يخالف المشهور، حين لحن الهمز في: أعاق وأعال وأغاظ؛ لأنه لم يُشْتَهَرْ ورودها في كلام العرب إلا ثلاثيةً، ولو وردت في كتب اللغة فربما كان ذكرها رباعية تصورًا أو لتدور السماع، حتى قال ابن السكيت: «لا يقال: أغاظه فيقاس عليه: أعاق وأعال، إلا في ضرورة الشعر»[٢٠]، وممن أنكر بعض آرائهم: الزمخشريُّ الذي ردّ عليه استعمال (بدأ) للشروع - كابتدأ - فلحن قولهم: وإذ بدأ يغرق[٢١].

(١٨) لسان غصن لبنان ٢٩.

(١٩) لسان غصن لبنان ٢٦ (ولم أجد الرباعي في القاموس (سرر).

(٢٠) لسان غصن لبنان ٢٨.

(٢١) لسان غصن لبنان ٤٠ وانظر: أساليب العرب ٤١.

(٢) الميل إلى تخطئة العلماء في استعمالهم اللغوى، وقد عقد لذلك جزءًا من كتابه بعنوان: بيان ما يقع لبعض المشاهير[٢٢]. ذكر فيه أنْ لا علاقة بين العلم باللغة واستعمالها، فقد يكون زيد نحويًا وعمرو لغويًا وبكر شاعرًا مُجيدًا، ولكن العصمة لله وحده، وإن المستقصى إذا وجد شيئًا من هفوات العلماء، لا يصح أن يُغضَّ الطرف عن إظهاره لئلا يتهور من يَطَّلع على ما يكتبون، ولا يُلام بذلك عند أرباب الإنصاف؛ لأن مراعاة قوانين اللغة أولى من مراعاة الخواطر، ويرى أن تخطئة علماء اللغة غير مقصور على العرب فقط، فكثيرًا ما خطَّأ الإفرنجُ علماءَهم الذين يستندون على أقوالهم لتأييد القواعد، حتى لقد وضع (شبصال) كتابًا نفيسًا في قواعد اللغة، أظهر بكل صراحة خطأ مشاهير العلماء وفحول الشعراء في عدة مواضع.

وفي مقدمة من خطأهم شقير علماءُ النحو، الذين يستعملون جموع القلة في موضع جموع الكثرة، وعكس ذلك، في قولهم: حروف العلة وأحرف الهجاء، وفي بعض كتب النحو ترى: الحروف المشبهة بليس، والحروف المشبهة بالفعل، وهو يحمل ذلك منهم على السهو والتسامح[٢٣].

(٣) التضييق في أمر الضرورات الشعرية، فهي في رأيه لا تبيح إسكان ما حقه التحريك، حتى لقد خطأ ما جاء من إسكان العين في (تجمع) من قوله: (كما عهدنا وتجمع بيننا الدار)، كما لا تبيح حذف التنوين، حتى لقد خطأ قوله: (إن كنتَ بطالَ فاترُكْ) فالصواب: - بطالاً بالتنوين - كذلك لا تبيح الضرورة تحريك عين الثلاثي الساكنة، في نحو: رَطْب وعَذْب وعُنْف[٢٤].

(٤) ومن الأمور الموقوفة على السماع عنده:

* التضمين، ولذا لحن قولهم: خبير في مواضع الصيد - بإحلال (في) محل الباء - وقد سمع عن العرب: بصير في المسألة، ولكن لا يقاس عليه، يقول: «فتضمين بعض الحروف معنى البعض لا أحسبه إلا سماعيًا»[٢٥] وكثير من مسائله يصح لو حُمل على التضمين، نحو: لا يستطيع على القيام، حملاً على: لا يقدر عليه، ونحو: ولى ولد يتأسّى بأبيه، حملاً على: يقتدى به، ونحو: يبوح ما يجده، حملا على: يكشف أو يظهر.

* تحريك عين الثلاثي، في نحو: الحلم والغصن، وقد قال عنه: «إنه يغلب تحريك عين

---

(٢٢) لسان غصن لبنان ٣٣.
(٢٣) لسان غصن لبنان ٣٠.
(٢٤) لسان غصن لبنان ٥٠.
(٢٥) لسان غصن لبنان ٢٢.

الكلمة الساكنة في الشعر، إذا كانت الفاء مضمومة، ولكن لا يطّرد ذلك فيؤخذ بالسماع»[٢٦].

* مزيدات الأفعال وما يتبعها من المشتقات والإعمال: فقولهم: انشغل بالي، لحن عنده، صوابه: اشتغل. وانعكف، عنده خطأ. وكذلك منشغف – من انشغف؛ إذ ليس ذلك في القاموس. وتعدية استهدف – خطأ، في قولهم: أنت تستهدف الرجل الأسمر؛ لأنه لم يسمع.

وإذا كان شقير يأخذ بالأفصح من المسموع فقط، ملحنًا ماعداه، فقد لاحظنا أنه لم يلتزم ذلك دائمًا في نقده أو في استعماله.

* أما في نقده: فقد جرى على أن الواو العاطفة تفيد الترتيب، حين خطّأ قولهم: يزدرد الطعام ويلتهمه، لأن الالتهام قبل الازدراد[٢٧]، وذلك غير المشهور عن العلماء، ففي المغني: «ومعناها – الواو العاطفة – مطلق الجمع، فتعطف الشيء على مصاحبه، وعلى سابقه، وعلى لاحقه... قال ابن مالك: وكونها للمَعِيّة راجحٌ، وللترتيب كثير، ولعكسه قليل»[٢٨]، وفيه أيضا: «وقول السيرافي: إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب مردود، بل قال بإفادتها إياه قُطْرُبٌ والرَّبَعِيّ والفراء وثعلب وأبو عمرو الزاهد وهشام والشافعي»[٢٨] وجاء في الهمع ردًا على من قال بإفادتها الترتيب: «ورُدّ بلزوم التناقض في قوله تعالى: ﴿وادْخُلُوا الْبَابَ سُجَدًا وقُولُوا حِطّةٌ﴾ مع قوله في موضع آخر: ﴿وَقُولُوا حِطّةٌ وادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ والقصة واحدة»[٢٩]. ومن ذلك يتضح أن إفادتها الترتيب لم يقل به إلا القليل، فليس هو المشهورَ بين العلماء – على ما يرى شقير.

كذلك جرى على أن المشهور في (قد) أنها تفيد التقليل عند دخولها على المضارع، وبنى على ذلك نقده لما جاء في بعض الكتب الكَنَسِيّة، من قولهم: قد يعلم الله أفكارنا[٣٠]. لكن جاء في الهمع وفي المغني[٣١] أن من معاني (قد) مع المضارع التوقع أو التقليل أو التحقيق أو التكثير – عند سيبويه – أو النفي عند ابن سيده، ولم يبين أيّ هذه المعاني هو المشهور، وذلك يدل على التسوية بينها، وعلى أن مردّ ذلك إلى مساق الكلام.

---

(٢٦) لسان غصن لبنان ٥١.
(٢٧) لسان غصن لبنان ٥٦، ٥٧.
(٢٨) مغني اللبيب ٢/٣٠، ٣١.
(٢٩) همع الهوامع ٢/١٢٩.
(٣٠) لسان غصن لبنان ٥٥.
(٣١) انظر تفصيل المعاني في: الهمع ٢/٧٢ وفي: المغني ١/١٤٨ – ١٥٠.

وجرى أيضًا على أن تعدية الفعل (عزم) بلا جارٍّ - خطأ، مع أن فى اللسان (عزم):

«قال ابن برى: ويقال عَزَمْتُ على الأمر وعزمته، قال الأسود بن عمارة النوفلي:

وَقَـولاَلها هـذا الفـراق عَـزَمْتُـه   فهـل موعـدٌ قبـل الفـراق فَيُعْلَمَـا

وفيه: «والعرب تقول: عزمت الأمر وعزمت عليه، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾» ومثله فى القاموس، دون تصريح فى المعجمين بما هو المشهور.

وأنكر شفير: تأسّى بأبيه - بمعنى اقتدى به، وقد جاء فى اللسان (أسا): «وتأسّى به، أى تعزّىَ به، وقال الهروى: تأسى به، اتّبع فعله واقتدى به»، ولم يبين أيّها هوالمشهور.

ومما عابه شفير وله وجه قوىّ يصبح به، تذكير الفعل (يبلغ) فى قولهم: لوجمعت عظامى ولحمى وريشى، لم يبلغ عشرين مثقالا[٣١]؛ إذ الفاعل ضمير يعود على المذكورات، أى لم يبلغ هذه الأشياء، ولكن يصح التذكير بلا ضعف، على أن يكون الفاعل ضميراً مذكورًا، أى لم يبلغ ذلك المذكور.

كذلك عاب أن يقال: وضُمّى شفتيك محكمًا[٣٢]، بحذف الموصوف وبقاء الصفة، وجاء فى الهمع[٣٣]: «ويحذف المنعوت لقرينة، ويقام نعته مقامه إن لم يكن ظرفًا أو جملة» ومن القرائن التى ذَكَرَهَا تَقَدُّمُ ذِكْرِهِ نحو: إيتِنِى بماءٍ ولو باردًا، وهنا تقدم ما يدل عليه وهو الفعل، فالأصل: وضُمّى شفتيك ضَمًا محكمًا.

وأخيرًا عاب بعض التعبيرات المترجمة، لأنها تجافى الذوق العربى، وإن كانت جارية على الفصيح المشهور من القواعد، ومن هذه التعبيرات: لتضحية أيام سعادتنا على مذبح عنادك، وقَتَلَ الوقتَ - بمعنى أضاعه - وقرأت على وجهه الغضب - أى بدا فى وجهه - ودرس الفنَّ الفلانى أو العمل الفلانى - بمعنى مارسه واشتغل فيه أو دقق النظر والبحث فيه.. إلى غير ذلك من الاستعمالات المعرّبة[٣٤]، التى سلمت من ناحية القواعد اللغوية، ولم تسلم من ناحية الذوق والإحساس العربيين.

* وأما عدم التزامه المشهور فى استعماله هو، فيبدو من:

---

(٣٢) لسان غصن لبنان ٤٧.

(٣٣) همع الهوامع ٢/١٢٠.

(٣٤) انظر أمثلة أخرى فى: لسان غصن لبنان، فى الصفحات ١٥، ١٦، ٥٦، ٥٨.

نسبته إلى الجمع على حاله – دون الرد إلى المفرد، حيث قال: وأما كتبنا الكتاتيبة ؟ ومعروف أن النسب إلى لفظ الجمع مذهب كوفي، وهو غير مشهور.

كذلك انصبَّ اعتراضه في: وبيده اللوحان مكتوبًا فيهما العشر وصايا[٣٥] – على تذكير (مكتوبا) وينبغي أن تؤنث، ولم يعترض على تعريف العدد دون المعدود المضاف إليه، ويدل ذلك على إيثاره المذهب الكوفي، وهو غير المختار، إذ لم يَرْوِهِ إلا الكسائيُّ، في: الخمسة أثواب، وقال عنه أبو زيد: «إن قومًا من العرب يقولونه غيْرَ فصحاء»[٣٦].

وذكر أن اكتساب المضاف التذكير أو التأنيث من المضاف إليه مختص بلفظي (كُلّ وبعض) وقد جرى هو في استعماله على غير ذلك؛ إذ قال: إن أكثر تراكيبها عامية[٣٧]، فأنّث (عامية) وهي خبر (أكثر) المذكر، كأنه أكسبه التأنيث بالإضافة إلى (تراكيب).

وأكثر من استعمال كلمة (بعض) معرفة بالألف واللام، وقد لحَّن ذلك كثير من العلماء، وعلى صحته، هو غير مشهور.

ونسب إلى فرنسا – وألفها خامسة مقصورة – مرة بقلب الألف واواً، فقال: اللغة الفرنسوية، وأخرى بإبقاء الألف، ومعاملتها معاملة الممدود مما همزته للتأنيث، فقال: الفرنساوية[٣٨]، وكلاهما خطأ.

وورد كثيرًا في كلامه استعمالُ (لو) بعد (حبّذا) كقوله: فيا حبذا لو عقدتم مجلسًا يحكم من الآن على كل ما يكتب وينشر[٣٩]، وقوله: يا حبذا لو أمكن التصريح[٤٠] – ولا وجه لـ(لو) هذه على ظاهر كلام النحاة، وعلى مذهبه هو من الأخذ بالأشهر؛ لأنها لا تصلح للمصدرية؛ إذ هذه إنما تسبق بـ(ودَّ) أو يودّ)، وقد تأتي مسبوقة بغير ذلك في أمثلة محفوظة[٤١]، كما لا يصلح أن تكون شرطية وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، أي فحبذا هو مثلا، لأن هذا الأسلوب كالأمثال فلا يُغَيَّر، على أن المخصوص في حبذا غير موجود، ولا يصح تقديره بالأمر مثلا، لأن هذا الحذف غير جائز على وجه من وجوه الإعراب.

---

(٣٥) لسان غصن لبنان ٤٣.
(٣٦) إصلاح الفاسد من لغة الجرائد ١٢٨.
(٣٧) لسان غصن لبنان ٥٤ وانظر ٥٧.
(٣٨) لسان غصن لبنان ٧، ٣١.
(٣٩) لسان غصن لبنان ٢.
(٤٠) لسان غصن لبنان ٣.
(٤١) انظر: مغني اللبيب ١/ ٢١٠، ٢٠١.

واستعمل اسم التفضيل على غير ما ورد عن العرب، فى قوله: وأقبح من ذلك يكثير[٤٢] - فلا معنى للجار والمجرور ولامحل له، فضلاً عن عدم وروده فى الفصيح.

وأكثر من استعمال (العموم) فى معنى: عامة الناس وكافتهم، ومن ذلك: فيتضح للعموم لزوم إتقان قواعد اللغة، وشديدة اللزوم للمدارس والعموم أيضًا[٤٣] - والعموم فى اللغة إما جمع العَمّ أخى الأب، وإما بمعنى الشمول، وكلاهما غير مقصوده، إنما عامة الناس فى مقابل خاصتهم.

واستعمل التعبير (هُوَذَا) فقال: فَهُوَذَا كثيرون من أدعياء العلم لا يفقهون ما يكتب إليهم[٤٤] - وقد أنكر ذلك الحريرىُّ وابن الأنبارى، وإن صححه بعضهم فلا يصح هنا، إذ إنما صححه حيث يشار إلى المفرد، فى نحو: هُوَذَا يفعل، أما هنا فالمشار إليه مجموع (كثيرون) ويبدو أن شقيرًا لا يخطِّئ التعبير مع المفرد، فقد ذكر قولهم: فهو ذا مَالَكَ عندك[٤٥]، ولم يُشِرْ إلى خطأ ذلك.

ولم يحسن التركيب العربى فى بعض استعماله؛ لإساءة استخدامه فعل الكينونة، فقال: وَلِكَوْنِى أعرف اللغة الفرنسوية يكون بحثى فيما يترجم منها، وقال: لأن كثيرًا من الكتاب يكونون قد تعلموا فى المدرسة بعض مبادئ العربية، وقال: وهو كان يلزم هنا؛ لأن الفعل طلبى[٤٦] - وواضح أن أفعال الكينونة هنا قلقةٌ يمكن الاستغناء عنها، فهى استعمالات منه غير مشهورة.

وجاء فى كتابه (أساليب العرب فى صناعة الإنشاء) هذا التعبير الغريب: «وأبى الله أن يكون كذا، أى لا سمح الله وأن يكون إلاّ كذا»[٤٧].

وجاء أيضًا استعماله الفعل (تأكد) متعديًا بنفسه، فقال: وتأكده: تحققه[٤٨] - ومعروف أنه مطاوع: أكّدَ فلانٌ الشىء فتأكد، فهو لازم، ولم ترد تعديته، كما لا يصح على التضمين؛ لأن التضمين سماعىّ عند شقير - على ما سبق.

---

(٤٢) لسان غصن لبنان ٢٨.
(٤٣) لسان غصن لبنان ٨، ١٤.
(٤٤) لسان غصن لبنان ١٣، ١٤، ٢.
(٤٥) السابق ٤١.
(٤٦) السابق ٧، ٨، ٢٦.
(٤٧) أساليب العرب ٧.
(٤٨) السابق ٢٢.

(٢)

الشيخ إبراهيم اليازجيّ

فى رأى اليازجى أن انتشار الجرائد فى العصر الحديث قد بعث العربية من مَرْقَدِهَا، وأحدث نهضة شاملة فى المدارك والأذواق والآداب، فكان ذلك سببًا فى انتشار صناعة القلم، وتدريب الكُتّاب على أساليب الإنشاء، واقتباسهم صور التراكيب المختلفة، وإحياء كثير من اللهجة الفصحى بين عامة الكتاب، وقد آذَنَ ذلك بانتعاش اللغة من كبوتها وإحياء الآمال فى عَوْدِهَا إلى قديم رَوْنَقِهَا، كما أدّى هذا الانتشار أيضًا إلى إجادة اللغة التى تكتب بها، بما نشأ عنه من المباراة بين الأقلام، وازدحام القرائح فى حَلَبَات السبق «بَيْدَ أننا مع ذلك كله لا نزال نرى فى بعض جرائدنا ألفاظًا، قد شذّت عن منقول اللغة فأُنْزِلت فى غير منازلها، أو اسْتُعْمِلت فى غير معناها، فجاءت بها العبارة مُشَوَّهَةً، وذهبت بما فيها من الرونق وجودة السبك، فضلاً عما يترتب على ذلك من انتشار الوهم والخطأ، ولاسيما إذا وقع فى كلام من يوثق به، فتتناوله الأقلام بغير بحث ولا نكير»[٤٩].

لهذا دفعه حرصه على سلامة الفصحى إلى نشر بعض البحوث اللغوية، ومنها: الأمالى اللغوية، وأغلاط العرب، وأغلاط المولّدين، واللغة العامية واللغة الفصحى، واللغة والعصر، وأغلاط لسان العرب، والمجاز والتعريب والمترادف، لكن هذه البحوث لم تُؤْتِ ما كان يرجو لها من ثمرة، فاقتصرت فائدتها على بعض الخاصة والمتبحرين فى اللغة - وقليلٌ ماهُمْ - ولذا رأى أن يعدل إلى انتقاد لغة الجرائد، وبيان ما انتشر فيها من الغلطات الشائعة، مع الإشارة إلى وجوه تصحيحها، وهذا - فى زعمه - من أسهل سبل الإصلاح وأقربها؛ إذْ لم يَنْحُ فيها مَنْحَى القواعد الكلية، كما فعل فى مبحث: اللغة والعصر[٥٠].

وعند اليازجى أن أخطاء لغة الجرائد ترجع فى جملتها إلى أمور أربعة:

أحدها: التعريب الحرفى عن الإفرنجية، كقولهم: عُرِفَ من فلان هذا الأمر، وفعله رَغْمًا عنه.

وثانيها: التوهم، بالقياس على أسلوب فصيح، كقولهم: انظر إنْ كان زيد فى داره،

(٤٩) لغة الجرائد ٢. (٥٠) لغة الجرائد ٦٧.

وسَلْهُ إذا كان الأمر كذا، فإلى ما في ذلك من التعريب الحرفي عن الإفرنجية، تجد أنهم قاسوه على ما ترى في الكلام الفصيح، من نحو قولنا: افعل هذا إن استطعت، ونحوه.

وثالثها: متابعة المشهور عند العامة، كصوغ اسم المفعول من الرباعي على وزنه من الثلاثي - لكون العامة طرحت همزة الرباعي - كالمثبوت والمفسود والمتعوب.

ورابعها: المبالغة في التفصح التي قد يلجأ إليها بعض الكتاب ليربأ بنفسه عن الوقوع فيما يظن أنه من مرذول الكلام العامي، فيأتي بألفاظ وأساليب ليست واردة عن العرب، ولا تسمع من العامة، كقولهم: احتمى عن ذكر الأمر - أي تحاماه وتفادي منه - وقولهم: دَارِكْ الخَلَلَ والفساد - أي تداركه - ومن تعبيراتهم الغريبة التي أخرجوا فيها ألفاظ اللغة عن وضعها، وكَسَوْها ثوبًا من القلق والإبهام، قولهم: إن تلك السجون كانت مَنْبِتَ الأوباء ومُبْتَرَكَ الأمراض، وقولهم: دخان المعامل وعِثْيَر أيدي الصناع.

ولم يكن اليازجي مبتكرًا في كل مآخذه في اللغة؛ إذ سبقه شاكر اللبناني - المتوفى سنة ١٨٩٦ م إلى نقد كثير مما استدركه اليازجي من بعده، ومنه على سبيل المثال: اعتدوا على بعضهم البعض، و: ناهيك عن شجاعة فلان (استعمال عن بدل من) و: جاء أخوك وثُمَّ أبوك (الجمع بين حرفي عطف) و:لست لتحصل على كذا (لام الجحود في خبر ليس) و:انظر إن كان زيد في داره، و:سَلْه إذا كان الأمر كذا (التعليق بإن وإذا الشرطيتين) و:هل لا يجوز أن يكون الأمر كذا (إدخال هل على المنفي) وكما وأنه شاعر (زيادة الواو) ولما يجيئك زيد أكرمه (إدخال لمّا على المضارع) و:لا آتيك مازلت حيا (مازال بمعنى مادام) و:ما فعلته أبدًا (أبدًا مع الماضي) إلى جانب أخطاء أخرى في التذكير والتأنيث والمطاوعة والمشتقات والتعدية واللزوم وغيرها.

أما ما استدركه هو مما لم يرد عند شقير، فنشير إلى أهمه فيما يلي:

* في الجموع:

جاء جمع: سيّد على: أسياد (٥٥)* وكُسوة على: كَساوى (٥٥) وسطح على: أسطحة وأساطح (٥٥) وقَسّ على: قُسُس (١٩) وخَصْم على: أخصام (٢١) ومجد على: أمجاد (٣٢) وغريب على: أغراب (٣٣) وفِعْل على: فعائل (٤٧) وبُرج على: أبرجة (٥٥)

(*) الرقم هنا وفيما بعده لصفحات كتاب (لغة الجرائد).

وعُرْيان على: عرايا (٥٥) وخَصْم على: خصماء (٥٧) وقائمقام على: قائمقامين (مغالط الكتاب ١٠٠).

* فى المصادر:

قالوا: نَوَال - من: نال (٢٠) ونَقَاهة - من: نَقِهَ (٣١) ووضَاحَة - من: وضَحَ (٣٤) وطِيَاشة - من: طاش (٤٢) وخِطَارة - من: خطَرَ (٥٤).

* فى التفضيل:

قالوا: أكثر مِنْ مَرَّةٍ (٥٣) والأكبر منى (٥٦).

* فى النسب:

قالوا: ثَوْرَوِىّ - فى النسب إلى ثورة (٥٦).

* فى الأفعال:

قالوا: انذهل واندهش - فى: ذُهِلَ وَدُهِشَ (١٩) وانفهم الأمر، أى فُهِمَ (مغالط الكتاب ٩٢) كما أحلّوا الرباعى محل الثلاثى فى: أراعه وأساءه وأهاجه وأقاته، وأقر المجلس على كذا (١٧ - ١٨) كما أحلوا الثلاثى محل الرباعى فى: ينوف على كذا (٢٥) وأمر هامّ (٢٥)، وهذا الإحلال - أو الخلط بين فَعَلَ وأَفْعَلَ - باب واسع جدًا فى كلامهم، وهو أعظم مَزَالّ الخاصة؛ لكثرة هذه الأفعال واشتهارها، حتى لا يكاد يداخلهم ريب فى صحتها، وقد أكثر اليازجى من استدراكه عليهم فيها، فى الصفحات من ٣٩ - ٤١ وأشار إلى أنهم يُجْرُون المشتقات منها على وَفْق هذا الإحلال.

* فى التذكير والتأنيث:

استعملوا الكلمات الآتية مؤنثة، وهى مذكرة: الباع (١٩) وكرُور الزمان (٥٤) والمَرْكب (٤٤) بالإضافة إلى ماسبق عند شقير، من تأنيث: الحشا والرأس والبطن.

* فى الظـروف:

أدخلوا الجار - إلى - على قَبْلُ وَبَعْدُ، فقالوا: إلى قبل، وإلى بعد الظهر (٥٦) بالإضافة إلى ماسبق عند شقير من جعل (طالما) ظرفاً، والخطأ فى استعمال الظرفين (أبداً وقطُّ).

* في التعدية واللزوم:

عَدَّوْا بعض الأفعال اللازمة، وألزموا بعض الأفعال المتعدية، كما عـدَّوْا إلى واحد ما يتعدى إلى اثنين، وَعَدَّوْا إلى اثنين مايتعدى إلى واحد.

فمن الأفعال التي ألزموها وهي مُعَدَّاة: يَمَسّ بكرامتي (٢٣) ويؤمل بالحصول (٢٣) وأدمن على الأمر (٢٦) وأمكن له أن يفعل كذا (٤٨).

ومن الأفعال التي عَدَّوْها وهي لازمة: لا يخفاك (٢١) واحتاط المدينة (٢٢) ويأنفه الكريم (٢٢) وأفاض القولَ (٣٩) واستأسر الجيشَ (٢٢) ورغب الشيءَ (٥٤).

ومن الأفعال التي تتعدى إلى اثنين، فعدَّوْها إلى الثاني بالواسطة: حرمه من الشيء (٢١) وعوّدته على الأمر (٣٣).

ومن الأفعال التي عدَّوْها إلى اثنين، وهي تتعدى إلى واحد: واراه التراب (٣٤) وأدّاه حقه (٤٢).

* في الأدوات:

زيادة الأداة: زادوا (أنْ) في مفعول جعل، فقالوا: (هذا الأمر يجعلني أن أفعل كذا ٣٦) وبعد لفظ القول: (قلت له أن يفعل كذا - ٥١) وزادوا اللام قبل (إنْ الوصلية) فقالوا: افعل هذا ولئن كلفك بعض المشقة (٥٠) بالإضافة إلى ماسبق عند شقير من زيادة الباء في المفعول به، وبعد القول، ومن زيادة الواو، في نحو: كما وأنه شاعر.

وإحلال أداة محل أخرى، ومنه: إحلال على محل الباء، في: تعرّف عليه (٤٣) أو محل عن، في: فتّش على الشيء (٣٤).

والجمع بين أداتين: كالجمع بين حرفي جرّ، في: رأيته من منذ خمسة أيام (٣٢) والجمع بين حرفي عطف، في: جاء أخوك وثُمّ أبوك (مجلة الضياء ٧: ٢٦).

* في التركيب:

قالوا: أصبح الأمر أصلح من ذي قبل (٢٦) يَعْنُونَ: أصلح مما كان عليه من قبل، وهذا الأمر قد عُرِفَ من فلان (مغالط الكتاب ١١٤) يَعْنُونَ: قد عرفه فلان، و: إذا لا سمح الله حدث كذا، أو إن لا سمح الله حدث كذا (٥١) بالفصل بين إذا وما أضيفت إليه، وبين إن وشرطها، و: وألم تفعل كذا؟ (مغالط الكتاب ٩) بتقديم العاطف على همزة

الاستفهام، و: سيشرع المجلس البلدي بعمل مناقصة عن توريد: أولاً الرمل وثانياً العربات (٦٤) يعنون: عن توريد الرمل أولاً والعربات ثانيًا، و: بمجرد مادخل قمت لاستقباله (مغالط الكتاب ٢٦) يعنون: أول مادخل.. و: لم يوشك أن حلّ هذا المحل، حتى سعى لينال هذه الزيادة (٦٠) يريد: لم يلبث بعد أن حل... أو: لم يوشك أن يحل...، و: أصبح الصباح، وأمسى المساء (٣٦) ولا معنى له، و: لايحق سوى للإله (٦٤) – بالفصل بين سوى وما أضيفت إليه باللام، أو استعمال سوى كإلاّ، ويضاف إلى ذلك تراكيب أخرى وافق فيها سابقه شقيرًا.

ويبين من استدراكات اليازجي على لغة الجرائد، أنه يتحرّى الفصيح المشهور، وَيَغُضُّ النظر عما عداه، وهو لذلك قد حمل على لغة هؤلاء، لأنها تتجاوز ما تحرّاه إلى اللهجات النادرة أو المهجورة، وقد تشدد معهم ومع غيرهم كثيرًا ، ويتضح هذا المقياس المتشدد فيما يأتي:

١ – يرى اليازجي أن العرب القُدَامَىٰ غير محصّنين من الوقوع في الخطأ اللغوي اللفظي وإن كانوا أصحاب اللغة – فكثير من الشعراء الجاهليّين قد وقعوا في إسار اللحن – في نظره – ومنهم:

* الحارث بن حِلِّزة[51] فقد أنث الضوضاء – وهو مذكر – في قوله:

أجمعوا أمرهم بليل فلما　　　أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء

وتأنيث هذه اللفظة عنده، إنما هو على توهم أنه من باب شحناء وبغضاء، وكأنه من ضاض يضوض، وهي مادة لم ينطقوا بها أصلاً. والصحيح أن هذه اللفظة مذكرة وزنها فَعْلَال – على حدّ بَلْبال – مشتقة من الضَّوَّة – وهي الصياح والجلبة فأصلها ضوضاو، ثم قلبت الواو همزة؛ لتطرفها بعد ألف زائدة.

* وعَدِيّ بن زيد العَبّادي[52]، فقد أحل الثلاثي محل الرباعي، فاستعمل: وثق – في: أوثق، وأجرى المشتق على وَفْق ذلك، فقال:

ويلومون فيك يابْنَةَ عبد الـ　　　ـله والقلب عندكم موثوقُ

يريد: مُوثَق، وإنما وقع له ذلك؛ لأنه كان قرويًا – كما ذكر الأصفهاني في ترجمته – قال: وقد أخذوا عليه أشياء عِيبَ فيها:

(٥١) لغة الجرائد ١٥٤.　　(٥٢) لغة الجرائد ٤١.

* وعنترة العَبْسِىّ[٥٣]، فقد اسْتُدْرِجَ فى بعض أبيات معلّقته، فألزم المتعدى وعدّاه بالواسطة فى قوله:

ولقد خشيتُ بأنْ أموتَ ولم تَدُرْ   فى الحرب دائرةٌ على ابْنَىْ ضمضم

فخشى فعل متعدّ بنفسه، لكن عنترة عدّاه بالباء، وقول من قال: إن الباء تزاد على مفعول خشى، ليس بشىء، لأنه لو استعمل الاسم هنا لم يقل: خشيت بالموت.

٢ – كذلك ممن وقع فى الخطأ عنده: الشعراء المولّدون، فلم يَرَ أن ذلك منهم على سبيل الضرورة الشعرية، «فالمتأخر لا تعذره ضرورة»[٥٤] وعلى ما يبدو: حَدُّ الضرورة عنده هو مالا مندوحة عنه للشاعر، لا مالا يجوز فى النثر، وعليه لا ضرورة فى كلام العرب؛ إذ لا يكاد الشاعر يروم خلاصًا من محظور إلا وجد إلى ذلك سبيلاً، وهو لهذا خطّأ الشعراء الجاهليين – على ما تقدم – ومن المولّدين الذين لحنهم:

* أبو تمام[٥٥]، فقد ذكّر المؤنث فى قوله:

لَعَذَلْته فى دِمنَتَيْنِ تقادما   مَمْحُوتين لزينب وربابِ

يريد: تقادمتا، وهو من الضرورات التى لا تباح للشاعر.

* بديع الزمان الهمذانى فى قوله:

ولى جسدٌ كواحدة المثانى   ولى كبدٌ كثالثة الأثافى

والمثانى جمع مَثْنَى، وهو الوَتَر الثانى من أوتار العود، فصوابه: كواحد المثانى – بالتذكير.

* وابن هانئ الأندلسى[٥٦]، فى قوله يصف خيلاً:

محجّرة غُرًّا وزُهْرًا نواصعًا   كأنّ قَباطيًّا عليها مُنَشَّرا

فذكر (منشرًا) وهو وصف لقباطى جمع قِبْطِيّة (وهى ثياب بيض رقاق من الكتان كانت تنسج بمصر) فحقها التأنيث.

* والصاحب بن عبّاد[٥٧] فى قوله:

---

(٥٣) لغة الجرائد ٥٣.
(٥٤) لغة الجرائد ١٩.
(٥٥) لغة الجرائد ٤٤.
(٥٦) لغة الجرائد ٤٦.
(٥٧) لغة الجرائد ٥١.

فإنْ عسى مِلْتَ إلى التباطى   صَفَعْتَ بالنعل قفا بُقْراطِ

ففصل بين إنْ وفعلها بعسى، يقول: «وهو من التراكيب التى لاتصح، ولا يمكن تصحيحها بوجه، على أن المعنى الذى يريده من عسى، مستفاد من الشرط نفسه، فزيادتها خطأ فى اللفظ، لغوٌ فى المعنى».

وكثير غير هؤلاء خطأهم اليازجى: كالأليرى فى استعماله (أكرب) فى مكان كَرب (١٨) وصفوان بن إدريس فى استعماله (أعددت) فى مكان عددت (١٩) والحلبى فى استعماله: (أهاج) فى مكان: هاج (١٨) وعبدالرحمن الشيرازى فى جمعه (الشُّنَف) وهو مايلبس على الأذن، على: شُنُف - بضمتين - والصواب: شُنُوف (١٩) ولسان الدين بن الخطيب فى تعديته (أَنِفَ) بنفسه، وهو من الأفعال اللازمة (٢٢) وفى تذكيره (الرَّحَىٰ) وهى مؤنثة (٤٥) وعبد المحسن الصورى فى استعماله (انصلح) مطاوعًا لأصلح، وصوابه: صلح (٣٣) ومثله استعمال عبد الوهاب بن جعفر: منصلح، بدلاً من مصلح (٣٣) وابن عبد الظاهر، فى زيادته أن فى المفعول الثانى لخَالَ (٣٦) وابن الحجاج، فى استعماله: المَتْعُوب بدل المُتْعَب (٤٠) وابن نباتة المصرى، فى تأنيثه: الحشا (٤٤) ومثله عن ابن الفارض (٤٤).

٣ - كذلك جرى اليازجى على تخطئة المؤلفين من علماء اللغة وغيرهم:

فمن علماء اللغة:

الحريرى: فقد لحنه فى المقامة النصيبية، فى قوله: وكان يومًا خَامِىَ الوَدِيقة، يانع الحديقة (٨) - ولا يأتى ينَعَ بهذا المعنى، إنما يقال: ثمر يانع أى ناضج، كما لحنه فى قوله فى المقامة الحجرية: أمَا إنك لو ظهرت على عيشى المتكدر (٢٥) - فكدر لازم، لا يصاغ منه للمجهول، ولا يُبْنَى منه مطاوع، ولم يأت كدر متعديًا إلا فى نحو: كدّر الماء، بمعنى صبّه. ولم يأت فى المعاجم اللغوية (انكدر) بالمعنى الذى قصده الحريرى، ولحنه أيضًا فى تعدية (خلّد) إلى مفعولين (٣٤) - وهو يتعدى إلى الثانى بالواسطة.

ولحن اليازجىُّ أيضًا الشريشىَّ - شارح المقامات - فى تعقيبه على قول الحريرى السابق: يانع الحديقة، بقوله: أى ناعم الروضة ، وفى قوله فى خطبة شرحه: ولم يزل فى كل عصر من حملته بَدْر طَالع وزهر غصن يانع (٨).

ومن العلماء غير اللغويين:

أبو الفدا – في تاريخه – إذ أجرى الفعل (استأسر) متعديًا بنفسه، فقال في حوادث سنة ٦٥٨ هـ: وقُتِلَ مقدمهم كتبغا واستُؤسِرَ ابنه (٢٢) وجمع البرج على: أبرجة، في قوله: وأخذوا رأسه – الابن – وَمَضَـوْا به إلى طـاهر، فنصبـه على بـرج من أبرجـة بغداد (٥٥).

وابن خلدون، إذ استعمل مازال بمعنى مادام، فقال في مقدمته – في الفصل الخامس من الكتاب الأول – ولاتزال الصناعات في التناقص، مازال المصر في التناقص (٥٠).

والسيوطي، فقد أتى بِمِنْ الجارة بعد أفعل التفضيل المقترن بأل، فقـال في المقامـة الوردية: والأشرف من كلِّ ريحان فخرًا (٥٦).

والمسعودي – في مروج الذهب، عند الكلام عن كسرى أَبْرَوَيْزَ – قال: وأمر لجنود مُورِيقَسَ بالأموال والمراكب والكَسَاوِى (٥٥) فجمع الكُسْوَةَ على الكَسَاوِى، وهو جمع غريب، لم يرد عن العرب.

٤ – واليـازجي ممن يرى إبعـاد القرآن الكـريم والحـديث الشـريف عن مجـال الاستشهاد اللغوي، أو القياس على ماورد فيهما، في بعض أوجه الاستعمال، فعند إنكاره قول الحريري: (فخلّدوها بطونَ الأوراق) قال: «وكـأن الذي سـوّل له صحـة هذا التركيب، ماجاء في سورة يوسف من قوله: ﴿اطْرَحُوه أَرْضًا﴾ وهذا – فضلاً عن كونه من التراكيب التي لا يقاس عليها، فإنما سهّل هذا الاستعمال فيه تنكير الأرض وتجريدها من الوصف، كما قاله الزمخشري، فنصبت نصب الظروف المبهمة، وقيل: إنها مفعول ثان لاطْـرَحُوه، عـلى تأويله بمعنى أنـزلوه، وكـلاهما عـلى – مافيـه – لا يصح في عبـارة الحريري[٥٨]».

وإنكاره تعدية (استأسـر) بنفسه يعني عـدم اعتداده بهـا، فيما أورده المـطرزي في (المغرب) من حديث عبد الرحمن وصفوان، أنهما استأسرا المرآتين اللتين كانتا عندهما من هوازن[٥٩].

كما أن إنكاره أن يقال: الصُّيَّاغ – في جمع: صائغ – يخالفه ما ورد في إحدى روايتي الحديث: «أكذب الناس الصُّيَّاغون» – بالياء – وهي لغة أهل الحجاز، وقد ذكر الحديث

(٥٨) لغة الجرائد ٣٤، ٣٥.

(٥٩) محاضرات الشيخ النجار ٤٠ ودفع الأوهام لابن سلام ٢٥.

بروايتيه في النهاية لابن الأثير، والدر النثير للسيوطي، والفائق للزمخشري[٦٠]، دون تعقيب من الجميع بأن رواية الياء ملحونة.

يضاف إلى ذلك ما وافق فيه اليازجيُّ غَيْرَهُ ممن سبقه من علماء التنقية، وكان فيما أنكروه ما يخالف قراءة قرآنية أو حديثًا شريفًا.

(٥) وهو كذلك من رجال السماع، المتوقفين عند حدّه، فكل شيء عنده لابد أن يرد عن العرب نصًّا، أي أن يكون له أصل في وضع اللغة، وهو لهذا قد ردّ من الاستعمال ما لم يرد عنهم، وإن كان له وجه يصح به، إما على ضرب من المجاز، وإما على سبيل الاشتقاق، وإما على سبيل التضمين:

فَمِمَّا ردّه وله وجه يسوّغه مجازًا: رمحت الدابة - في معنى عَدَتْ وأحضرت، وجاء منه قولهم: مَرْمَحُ الخيل ومَرْمَاحُها - لميدانها - يقول: «ولا أصل له في اللغة، إنما يقال: رمحت الدابة - إذا ضربت برجلها - مثل رفست»[٦١] فمبنى الرد عنده هو عدم وجود الأصل اللغوي، لا أكثر، مع أن للمجاز بابًا واسعًا يدخل فيه مثل هذا التغيير المعنوي؛ لوجود مسوغ له، هو الآلية مثلا، إذ الرِّجْل آلة في العَدْو والإحضار.

ومنه قولهم: عدوٌّ لَدُودٌ، وهو ألدّ أعداء فلان - يريدون باللدود: الشديد العداوة، يقول: «وهو خلاف المسموع، إذ اللدود عندهم بمعنى الذي يغلب في الخصومة، ومنه خصم ألدّ، إذا كان شديد الخصام، لا يُذْعِن للحجة»[٦٢] فمبنى الرّدّ عنده هو عدم معرفة ذلك في استعمال العرب، ولا ضير إذا حملناه على المجاز، فالغلبة في الخصومة تنشأ عن شدة العداوة، أو ينشأ عنها ذلك.

ومنه ما أنكره على الحريري، من قوله: عيشي المنكدر، فهو سائغ - على المجاز - بأن يشبه العيش الضيق المنكدر بمن أسرع إسراعًا يستلزم المشقة بعد كونه ساكنًا، أو متحركًا بحركة بطيئة، أو يشبه العيش الدنيء بالطائر المنقضّ بجامع السقوط، وكلُّ ما سقط لزم منه التغير، ولو من وجه، وحينئذ: فالمنكدر - بمعنى المتغير - صحيح، أو ينزّل العيش المتبددُ شملهُ منزلة النجوم المتناثر جمعها، والتغير في ذلك لازم كذلك[٦٣].

ومما رده له وجه يصح به على الاشتقاق قولهم: انْطَلَتْ عليه الحيلة - في معنى جازت

---

(٦٠) إصلاح الفاسد من لغة الجرائد ١٢٣.

(٦١) لغة الجرائد ٢٣.

(٦٢) لغة الجرائد ٢٤.

(٦٣) دفع الأوهام ٢٦.

عليه وراجت – وطلى عليه المحال – أى مَوَّهَهُ وأجازه، قال فى تعليل الرد: «ولم ينقل شىء من ذلك عن العرب، وإن كان له وجه فى الاشتقاق»[٦٤].

ومما أنكره ومن الممكن إجازته – لو حمل على التضمين – تعدية الفعل (خلّد) إلى المفعولين «فمن الممكن أن يضمن خَلَّدَ معنى أدخل، أو ما فى معناه مما يتعدى إلى المفعول الثانى بنفسه، دون واسطة حرف جر»[٦٥].

ومنه تعدية فعل القول بالباء، فى قول ابن العطار: (وقل لعليل الطرف عنى بأننى) فمن الممكن أن يضمن فعل القول معنى فعل الإخبار أو الإنباء، وكلاهما يتعدى بالباء.

(٦) وإذا ما تعارض السماع والقياس، ضحّى اليازجى بالقياس: فالنادى يجمع على (النوادى) قياسًا، لكنه لم يسمع، إنما المسموع (الأندية) الذى هو فى الأصل جمع نَدِىّ – وزن فعيل – بمعنى النادى، وقد رد اليازجى استعمالهم النوادى؛ لعدم وروده عن الفصحاء.

(٧) ومن الأمور السماعية عنده: الزيادة فى الصيغ، فصيغة التفعُّل لا سبيل إلى الاعتداد بها، إلا فيما ورد عن العرب من ألفاظ محصورة لمعانٍ محصورة، فمن الخطأ أن يقال: استحسّ بالأمر – بمعنى شَعَرَ به أو استشعره – إذ لم يرد استحسّ فى شىء من كلامهم[٦٦]، ولكن يقال: أحس الأمر وأحس به، ومن الخطأ كذلك أن يقال: ذهب يستفحص عن كذا، أى يفحص عنه؛ لأنه غير منقول[٦٦].

ومثلها صيغة افتعل، فمن الخطأ أن يقال: احتار فى الأمر – من الحَيْرة – إذ لم يسمع افتعلَ من هذا، وإنما يقال: حار يحار فهو حائر وحيران، وحيَّرته فتحيّر[٦٧].

وصيغة فَعُول لا سبيل إليها إلا فيما ورد، فمن الخطأ قولهم: رجل جَلُود – أى صاحب جَلَد – أو رجل شَفُوق ورَحُوم ونَصُوح، إذ لم يرد ذلك، وإنما ورد: جَليد وشفيق ورحيم ونصيح[٦٨].

(٨) وفى التراكيب، نجد اليازجى يرفض منها ما قد يستقيم عربيةً من جهة الاشتقاق والإعراب، ولكنه يشتمل على زيادة لا معنى لها، أو لا يُوَائِم الذوق العربى؛ لأنه مترجم عن لغة أجنبية، أو لأنه مخالف لما عهد فى أحوال الناس.

---

(٦٤) لغة الجرائد ٢٤.
(٦٥) دفع الأوهام ٣٢.
(٦٦) لغة الجرائد ٣٧.
(٦٧) لغة الجرائد ١٧.
(٦٨) لغة الجرائد ٣٧.

* فمما أنكره من التراكيب المشتملة على ما لا معنى له، قولهم: أصبح الصباحُ وأمسى المساءُ، فلا معنى لذلك؛ لأن معنى أصبح: دخل في الصباح، ومثله أمسى، ولا معنى لدخول الصباح في الصباح، أو المساء في المساء، وإنما يقال ذلك بالنسبة للإنسان مثلاً، تقول: سهر حتى أصبح، ودخل الدار حين أمسى، ونحو ذلك[69].

وقولهم: دخلت عليه فإذا عنده رجلان اثنان، فالتوكيد هنا غريب لا معنى له؛ لأن الرُّجُلَيْنِ لا يكونان إلا اثنين، فالصيغة إذَنْ مغنيةٌ عن التصريح باسم العدد، وإنما يُزاد اسم العدد للتوكيد، حيث تدعو إليه الحاجة؛ لدفع التوهم، أو تقوية للمعنى[70].

وقولهم: لا ذِمَّةَ له ولا ذِمَامَ، فهما شيء واحد، فلا معنى لعطف أحدهما على الآخر[71].

وقولهم: بسطت أسباب العمران رُوَاقَها، ولا معنى لذلك؛ لأن الأسباب - بمعنى الحبال - استعارها للعمران على جعلها بمعنى الوسائل، وهو استعمال سائغ، ولكنه جعل تلك الأسباب رواقا فأفسد؛ لأن ذلك مما لا يتصور في حقيقة ولا مجاز، ولا يمكن رده إلى تفسير صحيح[72].

وقولهم: رجع بالثاني، فلا معنى لإضافة (بالثاني) ولو أريد بذلك الرجوع مرتين لما صح تركيبها، لأنك لا تقول: فعلت كذا بالثالث وفعلته بالرابع، فالصواب: رجع ثانيًا أو ثانية، أي رجوعًا ثانيًا أو مرةً ثانية[73].

وقولهم: أنا في هذا الأمر مثل فلان سواءً بسواء، فلا معنى لزيادة (بسواء) الثانية[74].

* ومما أنكره مما لا يلائم الذوق العربي - لأنه معرّب عن كلام الإفرنج - قولهم: أنا مديون لفلان في هذا الأمر[75] - بمعنى: له عليّ الفضل فيه - وقولهم: شيّد معالم الحضارة[76]؛ إذ جرى الذوق العربي على إطلاق الدَّيْن على ما هو محسٌّ، كالمال مثلاً - وعلى إطلاق التشييد على البناء ونحوه، مما هو مُحَسّ كذلك، أما إطلاقهما على الأمور المعنوية فغريبٌ، ما عهد عن العرب.

---

(69) لغة الجرائد ٣٦.
(70) لغة الجرائد ٢٩.
(71) لغة الجرائد ٦٣.
(72) لغة الجرائد ٥٩، ٦٠.
(73) مقالط الكتاب ٢٥.
(74) مقالط الكتاب ٦٩.
(75) لغة الجرائد ٦٨.
(76) لغة الجرائد ٦٠.

* ومما أنكره مما جرى على غير المشهور فى دنيا الناس، قولهم: زُفَّ فلانٌ على فلانة، فيعكسون الاستعمال، لأنه يقال: زَفَّ العروسَ إلى بعلها، أى أهداها إليه، ولا يقال: زُفَّ الرجلُ إلى المرأة، إلاّ أن يكون هذا من مقتضيات العصر، الذى اسْتَنْوَقَتْ جمالُه، وأصبح ونساؤه رجالُه[77].

* * *

بدا لنا من هذا المقياس أن اليازجى ممن يميلون إلى التضييق فى اللغة، فَصِحَّةُ اللفظ والتركيب رَهْنٌ - عنده - بالورود عن العرب، وكثيرًا ما وجدنا بين كلامه فى لغة الجرائد قوله: «ولم ينقل ذلك عن العرب» أو: «وهو غير منقول عنهم» أو: «ولم يرد شيء منه فى استعمال العرب» أو: «ولم يسمع فيه غير ذلك» أو: «ولم يحكوا فيه غير ذلك» أو: «وهو من الألفاظ التى لم ترد فى اللغة أصلا»... إلخ.

* لكن اليازجى لم يلتزم هذا التضييق والوقوف عند السماع دائمًا، بل خرج على ذلك أحيانًا فى استعماله اللغوى.

فقد وجدناه يجمع الوصف المبدوء بميم زائدة جمع تكسير - وقياسه جمع السلامة - قال: «وقد تضافرت على هذا الاستعمال أقوال مشاهير الكتاب[78]» - فجمع مشهورًا على مشاهير، ولا يصح ذلك، كما صرح به ابن الحاجب والصبان والخضرى والزبيدى فى تاج العروس، وما ورد مخالفًا شاذ، يقتصر فيه على السماع.

ووجدناه يصف جمع غير العقلاء بالمفرد المؤنث بألف التأنيث الممدودة، فيقول: «ويودّه أن يكون فداء عند أياديهم البيضاء»[79]، مع أن الوارد كثيرًا هو الوصف بالمؤنث بالتاء، وقليلاً هو الوصف بصيغة فُعْلى، أما فَعْلاء فلم يرد الوصف به، إلا فى شعرِ مولّدٍ هو أبو تمام، واليازجى لا يحتج بأشعار المولّدين، وقد سبق أن خَطَّأَ أبا تمام.

ووجدناه أيضًا يقول: «ولذلك يعدّه أكثرهم من الأفعال الغير المتصرفة»[80]، و: «الظروف الغير المتمكنة[81]» فيخطئ من وجهين: الأول: إدخال أداة التعريف على غير، ولايجوز ولم يثبت سماعه، وإنما ذلك فى كلام المولدين، والثانى: إدخالها على (غير المتصرفة) و(غير المتمكنة) - وهما متضايفان - ولايجوز تعريف المتضايفين معًا بالألف

(77) لغة الجرائد ٣٥. (79) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية ٧/٢٥٥. (81) لغة الجرائد ٥٦.
(78) لغة الجرائد ١١. (80) لغة الجرائد ٦.

واللام، إلا إذا كان الأول وصفًا مضافًا لمعموله، أو كان الأول عددًا مضافا إلى مميزه - في قول - وما هنا ليس كذلك.

وإذا كان اليازجي يحكم على (أمجاد) بالخطأ، لأنها جمع مَجْد - وهو مصدر لا يثنى ولا يجمع - فقد وجدناه هو يجمع (الغلط) - وهو مصدر - على: (أغلاط) في قوله: «وبيان ما انتشر فيها من الأغلاط الشائعة»[٨٢]، وكان الأفصح أن يعبر بغَلْطة أو أُغْلُوطة ثم يجمع على غَلَطات أو أُغلوطات.

* كما أن اليازجي لم يتخذ منهجًا واحدًا في المقياس، وقد سبق أنه لا يلتمس ضرورةً للشعراء المولدين، لما قال: «والمتأخر لا تعذره ضرورة»[٨٣]، لكنه خرج على ذلك أواخرَ كتابه، حيث قال عند تخطئة زيادة اللام في مفعول الفعل: «على أن من المُحْدَثين من زاد هذه اللام في غير ذلك، ولم تسمع زيادتها إلا في الشعر لضرورة الوزن، كقول الحافظ جمال الدين اليمري:

واستنشقوا لِهَوَا الربيع فإنه ... يَمَّمَ النسيمُ وعنده ألطافُ[٨٤]»

ويفهم من ذلك أن ضرورة الوزن - عنده - عذر يبيح للشاعر وإن كان مُحْدَثًا ما لا يباح للناثر.

* وسبق أنه لا يعتد في التصويب باستعمال العلماء - لغويين أو غيرهم - لكنْ وجدناه يجوِّز بعض الاستعمالات؛ بناءً على استعمال المؤلفين لها من غير اللغويين - مع تصريحه بعدم ورود ذلك عن العرب - فقد رد كلامهم: اقتصد كذا من المال - بمعنى استفضل منه فضلة - ورأى أن يستعمل (التوفير) في محل الاقتصاد هنا. ثم قال: «بلى، إنّا لم نجد هذا اللفظ في كلامهم - يعني العرب - على وجهه الذى نستعمله اليوم، ولكن يمكن رده إلى كلامهم من أسهل سبيل»[٨٥] ثم قال مستظهرًا لصحة ما ذهب إليه باستعمال المولدين: «وقد تضافرت على هذا الاستعمال أقوال مشاهير الكتاب من المولدين، ولا بأس أن ننقل شيئًا منها في هذا الموضع - ولو أطَلْنا - تقريرًا للفائدة»[٨٥] ثم ذكر نقولاً عن علماء - لغويين وغير لغويين - خطأهم هو في ثنايا كتابه، كالمسعودي في مروج الذهب، والمَقّري في نفح الطيب، والبَلَوِيّ في ألف با[٨٥].

(٨٢) لغة الجرائد ٦٧.
(٨٣) لغة الجرائد ٦٩.
(٨٤) لغة الجرائد ٤٨.
(٨٥) لغة الجرائد ١٢، ١٣.

* وكذلك سبق أنه يجرى على الأشهر الأفصح، ولكنه لم ينهج هذا النهج فى جملة ما ذهب إليه أو كثرته. فقد قطع بجواز قول القائل: المائتين رجلاً - بإثبات أل ونصب رجل، على التمييز[٨٦] - مع أن النحاة على تعريف مميَّز المائة وإضافتها إليه، ففى المخصص لابن سيده: «فإذا أردت تعريف المائة والمائتين، أدخلت الألف واللام فى النوع وأضفتها إليه، كقولك: مائة الدرهم ومائتا الثوب» (المخصص ١٧/١٠٦).

وفى المفصل للزمخشرى: «وتقول فى تعريف الأعداد: ثلاثة الأثواب وعشرة الغِلْمَة ومائة الدرهم ومائتا الدينار وثلثمائة الدرهم وألف الرجل، وروى الكسائى: الخمسة الأثواب، وعن أبى زيد أن قومًا من العرب يقولونه غَيْرَ فصحاء» (ابن يعيش ٦/٣٢).

وفى كليات أبى البقاء: «وكل عدد مفسر مخفوض مضاف إليه، فتعريفه بالألف واللام فى المضاف إليه، نحو: خمسة الأثواب وخمسة الغلمان» (الكليات ٣٦٥).

وفى أدب الكاتب لابن قتيبة: «فإذا بَلَغْتَ مائة، رجعت إلى الإضافة، فقلت: ما فَعَلَتْ مائة الدرهم ومائتا الدرهم وخمسمائة الدرهم، إلى الألْف» (أدب الكاتب ٢١٦).

ومثل ذلك عن الأُشمونى وابن دُرُسْتُوَيْه، فى تعريف العدد، فكان الأولى باليازجى أن يجرى على منهجه فى الأخذ بالمشهور، فينكر النصب على التمييز مع تعريف المائة بالألف واللام.

* على أن اليازجى لم يتحرَّ الدقة التامة فى استناده إلى السماع عن العرب، فكثير مما أنكره ورد فى كتب اللغة المشهورة وغير المشهورة، فهو كما قال عنه الزعبلاوى - «يجازف حينًا فى كثير من أقواله، فيمنع صحيحًا لا شبهة فيه لناظر - على ما هو من مبسوط من ذلك فى مواد كثيرة من الكتاب[٨٧]» وكان عليه حين اعتمد الأفصح ألاّ يمنع مِنْ سواه، بل ينص على أنه لغة رديئة أو متروكة أو ساقطة أو مرذولة.

ونشير هنا إلى بعض مآخذ مما ورد به سماع:

أرعبه الخَطْبُ، وأمر مُرْعب (١٨) - وفى المصباح (رعب): «رعبت رعبا من باب نفع: خفت، ويتعدى بنفسه، وبالهمزة أيضًا» ومثله فى التاج (رعب) وزاد عليه قوله: «وحكى ابن طلحة الإشبيلى وابن هشام اللخمى جوازه».

(٨٦) انظر: أخطاؤنا فى الصحف والدواوين ٧، ولم نجد كلام اليازجى فى نسخة لغة الجرائد التى بأيدينا.
(٨٧) المرجع السابق.

أخصام جمع خصم (٢١) – وفي التاج (خصم): «ومما يُسْتَدْرَكُ: الأَخصام جمع:خَصِم – ككتف وأكتاف – أو جمع:خَصْم –كفرخ وأفراخ – أو جمع:خصيم – كشهيد وأشهاد».

أمر يأنفه الكريم (٢٢) – وفي اللسان والتاج (أنف): عن «ابن الأعرابي: قال أعرابي: أَنِفَتْ فرسي هذا البلد، أي اجْتَوَتْهُ وكرهته فهزلت» وفي كتاب(فعلت وفعلت) للزجاج (١٦٩) يقال: أنفتُ الشيء آنفه، إذا تنزهتَ عنه».

رغب الشيء (٥٤) – وفي المصباح (رغب): «رغبت في الشيء ورغبته، يتعدى بنفسه أيضًا»،ونقله عنه في التاج.

أَدْمَنَ على الأمر (٢٦) – وفي الأساس (دمن): «وأدمن الأمر، وأدمن عليه: واظب». وجعته رأسهُ، ووجعته بطنهُ (٤٤) – وفي التاج (بطن): «حكى أبو حاتم عن أبي عبيدة أن تأنيثه لغة، كما في الصحاح، فاقتصار المصنف – أي صاحب القاموس – على التذكير تقصير، وعدّه ابن مالك فيما يذكر ويؤنث، نقله السيوطي في المزهر» (٢/٢٢٤).

أمر هامٌّ (٢٥) – وفي القاموس والتاج (همم): وَهَمَّه الأمر هَماً ومَهَمَّةً: حزنه وأقلقه – كأهمه» وفي المصباح (همم): «وأهمني الأمر بالألف: أقلقني، وهمّني همًّا – من باب قتل – مثله».

أفاض القول (٣٩) وقد أنكر تعديته بنفسه، وصوّبه إلى ماورد من قولهم: أفاض القوم في الحديث – وفي اللسان (فيض): فاض الماء والدمع ونحوهما يفيض فيضا... ويقال: أفاضت العينُ الدمعَ تفيضه إفاضة، وأفاض فلان دمعَه، وفاض الماء والمطرُ والخيرُ، إذا كثر».

استلف سُلْفة (٥٤) – وفي الأساس (سلف): «وأسلفته مالا وسلّفته واستلف فلان واستسلف وتسلّف».

* كذلك من مآخذه ما يمكن تصحيحه؛ بتخريجه على وجه موافق كلام العرب الوارد، أو توجيهات النحاة:

فقولهم: ما فعلته من ذي قَبل (٢٦) يمكن تخريجه على زيادة (ذي) وقد جاء في اللسان (جرم): «عن ابن الأعرابي: والعرب تصل كلامها بذي وذا وذو فتكون حشوًا ولا يعتدّ بها، ويخرجها بعضهم على أن (ذي) بمعنى الذي في لغة طيئ، أو بمعنى صاحب، أي من صاحب هذا الظرف، وهو قَبل».

وقولهم: فعل كذا بصفة كونه مأمورًا – يمكن تخريجه على وجه صحيح، بأن يجعل (مأمورًا) حالاً من الضمير في: بصفته.

وقولهم: رأيته أكثر من مرة (٥٣) يمكن تخريجه على أن أفعل التفضيل قد يأتي على غير بابه، وذلك مقيس مطّرد عند المبرد[٨٨]، على أن هذا الاستعمال قديم، فقد جاء في الاشتقاق لابن دريد – في قصة القزر من تميم: «ألا إن مِعْزَى القَزْر نَهْبٌ، جَدَعَ الله أنف رجلٍ أخذ أكثر من شاة[٨٩]» وجاء باللسان أيضًا (قزر): «فاجتمعوا، فقال: انْتَهِبُوها ولا أُحِلُّ لأحد أكثر من واحدة».

أما ما خطّأه من تعدية (حدا) دون الجار في قولهم: حدا بي إلى كذا، فلا وجه له؛ إذ يقال: حدوتُ الإبل، وحدوت بها إذا سُقْتَهَا – كما جاء في الأساس واللسان (حدو) – فيقال من ذلك على المجاز: حداني الأمر، وحدا بي الأمر إلى كذا، إذا ساقه إلى ما يشير إليه.

وبعد هذا كُلّه نقول: إن اليازجي أراد للغة الجرائد أن تَحْذُوَ – حَذْوَ اللغة البدوية في فصاحتها، وتأديتها المعاني المحددة لها دون زيادة أو نقص، وكان أقصى أمنيّاته أن يعيد إلى اللغة بهجتها الأولى، ويردّ الناشئة من كُتّاب العصر إلى النهج القويم من الاحتفاظ بقواعدها وأصولها المقررة في أمهات المعاجم، وكتب البلاغة المعروفة بصحة التعبير وفصاحة الألفاظ، وألاّ يُعْدَلَ إلى المولَّد والدخيل، إلاّ بعد طول البحث والتنقيب وإجماع أهل العلم الواسع من المحققين، وبعد اليأس من الوقوع على الفصيح الأصيل[٩٠].

(٣)

أسعد خليل داغر

هناك أمور ثلاثة دفعت بـ (أسعد داغر) إلى المشاركة في التنقية اللغوية، أوّلُهَا: اشتغاله بالتدريس في مدرسة للأمريكيين باللاذقية وغيرها زمنًا يُرْبي على أربعين سنة، وثانيها: اشتغاله بالصِّحافة وكتابة المقالات، في كثير من الصحف والمجلات، ثم مشاركته في تحرير (المُقَطَّم) عامَيْن، يقول داغر عن هذين الأمرين: «فكنت أُسَرُّ كلَّ السرور

(٨٨) همع الهوامع ١٠٣.
(٨٩) الاشتقاق لابن دريد ٢٤٠.
(٩٠) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد ٧/٢٨.

بمطالعة ما يكتبه علماء اللغة في الانتقاد، مستعينًا به على إصلاح ما أكون قد ارتكبته من الغلط، على اختلاف وجوهه وأنواعه»[٩١] وثالث هذه الأمور: أن حكومة السودان قد ندبته للعمل في وكالتها بالقاهرة إلى سنة ١٩٢٤ م، فعُيِّن في القسم القضائي بها، فأتاح له ذلك الوقوفَ على لغة الدواوين، ولاسيّما لغة المسائل القضائية، كالدعاوى والأحكام الشرعية والمدنية والجنائية، وأمور الطلاق والنفقات والتركات وغيرها، يقول داغر عن حال هذه اللغة: «وهى مكتوبة كلها تقريبًا باللغة العربية، ولكن بذلك الأسلوب الذى عَبَثَتْ به الرَّكاكة ولعبت، وأكلت عليه السَّخافة وشربت، وهو المعبَّر عنه بلُغةِ الدواوين، ولا يقل مجموع ما وقفت عليه فى هذه المدة عن أربعين ألف كتاب أو رسالة، كُلُّها سواسية فى كثرة اللحن، وقلة التدقيق فى اختيار الألفاظ الصحيحة، والتراكيب الفصيحة»[٩٢].

وفى رأى داغر أن الأمور التى أدت إلى كثرة وقوع الخطأ على الألسنة والأقلام، حتى لم يسلم منه من نال قسطًا من اللغة وتعمّق فى معرفة قواعدها، ترجع إلى ما يأتى:

١ - اللغة العامية التى شاعت بين جميع الناطقين بالضاد، يسمعونها فتجرى على ألسنتهم صغارًا وكبارًا، وقد بلغ من شدة تمكنها منهم أنها توشك أن تكون الآلة الوضعية الوَحِدَة للتخاطب والتفاهم، وهى بهذا خالطت أساليب الفصحاء من الخطباء والكتّاب، حتى لتكاد تَنْدَسُّ بين كلماتهم، لولا الاحتراز والتكلف فى إبعادها.

٢ - كثرة السماعىّ فى اللغة، وهو عَاثُورٌ كبير فى طريق الكتّاب، قَلَّ من يأمن منهم السقوط فيه، وقد كثر على الخصوص فى مزيدات الأفعال وباب الإلحاق، واللزوم والتعدى وأوزان المصدر والصفة المشبهة من الثلاثى، وما يبنى من الصفات على وزن فعول وفعيل - مشتركًا بين اسْمَىْ الفاعل والمفعول - ومؤنث الوصف على فعلان، وأوزان جموع التكسير، فهذه الأمور وغيرها من السماعيّات تعرض لنا فيما نكتبه، فنتسى كونها مما يحفظ ولا يقاس، ونُجْريها مُجرىَ المقيسات المطّردة بلا تروٍّ ولا تثبّت

٣ - النقل، أى تقليد أحدهم فى استعماله اللغوى؛ اعتقادًا من المقلِّد أن صاحبه على صواب وتمكن من فصيح اللغة، إذ إنه كثيرًا ما يتفق للواحد منهم أن يُقْدِمَ على استعمال كلمة أو جملة، وهو لا يملك من الأدلة على صحتها سوى كون فلان - ممن يثق بطول

(٩١) تذكرة الكاتب ٤.
(٩٢) تذكرة الكاتب ٥.

باعه وسعة اطّلاعه - قد سبقه إلى استعمالها، فى كتابه أو فى ديوانه، ويذكر داغر انه هو نفسه قد وقع فى شَرَك هذا التقليد، فأخطأ.

٤ - إهمال اللغة، فطلبة العلم فى هذه الأيام قلّما يهتمون بلغتهم وتقويمها، وحتى بعد تخرجهم لا يُبْدُونَ أقل اهتمام للاحتفاظ بما حصلوه، والسعى فى إحيائه وإغنائه بالمطالعة والمراجعة.

ولم يكن داغرٌ أصيلاً فى كل ما جاء به من مآخذ، فكثير منها سبقه إلى استدراكه بعض المتقدمين - كالحريرى - والمحدثين - كشقير واليازجي - وقد أحصينا له من ذلك فوق الثلاثين مسألةً. أما ما انفرد هو باستدراكه، فنشير إلى أهمه فيما يلى:

* التصريف:

الجموع: الجهود - جمع: جهد (٥٤)* وسهوم ونسائم وورود وزهور - جمع: سَهْم ونَسْمة ووَرْدة وزَهْرة (٦٠) ونوايا - جمع: نيّة (١٠٣) وطُرْشان - جمع: أطرش (١١٩) وأدْيِرة - جمع: دَيْر (١٢٢) وأدهار - جمع: دهر (١٢٢) ووُرَثاء - جمع: وريث (١٣١) وأبحاث - جمع: بحث (١٣٥) وتوهُّم (سفين) مفردًا، وهو جمع (١٦٢).

المصادر: صَكّ الاتفاقية، وآخر إحصائية - بالإتيان بالمصدر الصناعى من المصدر الصريح (٣٩) نُكْران (١٢١) الكَلَل (١٩١).

النسب: أخلاقية - فى النسب إلى أخلاق، جمعًا (٤٨).

فك الإدغام: تَصَامُم (٨٠).

المشتقات: صيغة المبالغة: مطّاط - من مطّ (٥٥) الصفة المشبهة: فخيم - من فخم (٦٠) التفضيل: مدرسة كُبْرَى - بتأنيث اسم التفضيل، غير مضاف ولا محلى بأل (٥٥) و: هذه التعابير هى الأكثر استعمالا - باستعمال اسم التفضيل مفردًا مذكرًا مع تعريفه بأل (٥٦) و: الأعجب من ذلك - بالجمع بين أل ومِنْ فى التفضيل (٩٨) و: الطريقة الأسهل - بعدم المطابقة فى المُحَلَّى بأل (٩٨).

* التذكير والتأنيث:

ذكّروا: الموسيقا (نادى الموسيقا الشرقى - ٣٤) والسكة (السكة الحديد - ٤١)

* الأرقام لصفحات (تذكرة الكاتب).

واليمين بمعنى القسم (يمين غليظ – ١٣٣) والبئر (١١٦) وحذفوا التاء من أرملة (٨٢) وأدخلوها فيما يستوى فيه النوعان، كفَيُور ورَءُوف – وَصْفَين لمؤنث (١٣٢، ١٢٦).

* التعدية واللزوم:

ألزموا بعض الأفعال المتعدية، ومنها: راق (تروق مطالعتها للُقرآء – ٤٩) واعتقد (اعتقد بكذا – ٥١) ولقّب (لقّبوه بكذا – ٥٧) وأخطأ (أخطأ عن الصواب – ٧٣).

وَعَدَّوْا بعض الأفعال اللازمة، ومنها: ضحّى (ضَحَّى نَفْسَهُ – ٧٧) واحتاج (احتاجه – ٧٩) واستنكف (يستنكفه – ٧٩).

وأَحَلُّوا بعض حروف التعدية محل بعضها الآخر، كإلى محل اللام فى: تمرض إليه – ٦٣) وفى محل الباء فى: (يهتمّ فى كذا – ٧٤) وإلى محل على فى: (تهافت إلى كذا – ٧٤) وعلى محل إلى فى: (اضطّره على كذا – ٩٦) والباء محل اللام فى: لا يكترث بهذا الأمر – ٣٩) واللام محل على فى: (يؤسف له – ٤٤) وعن محل على فى: (أنافت الدراهم عن المائة – ٤٩).

* الظروف:

استعملوا كلمة حَال بمعنى وقت فى: (كان هذا تصريحه حَالَ وضع الدستور – ٥٣)وغِبَّ بمعنى بعد فى: (كان ذلك غِبَّ سماه – ٨٥) وبينما ظرفًا بمعنى مع فى: (هذه الجرائم يرتكبها الجناة، بينما رجال البوليس موجودون للمحافظة – ١٢١).

* التراكيب:

قالوا: كانت تكون لى مندوحةً (٧٠) – فزادوا(تكون)بلا داع، وقالوا: (ما كان أحوجنا لها فى ذلك الموقف من أىّ موقف آخر (٧٠) – وكلمة أحوج فى الجزء الأول للتعجب، ولما أضيف الجزء الثانى تحولت إلى التفضيل، ونقل الكلام من الإنشاء إلى الخبر، وقالوا: كان بخيلا بهذا المقدار، حتى إنه كان يُقَتِّرُ على نفسه (١٢٣) والمقصود: بلغ به البخل إلى أن يُقَتِّرَ على نفسه، وقالوا: وما دام أنهم فعلوا (١٤٩) – بجعل المصدر المؤول من أنّ وما بعدها سادًّا مسدَّ اسم مادام وخبرها، وقالوا: أصلُ وثيقةِ عقدِ زواجِ أُمِّ الحسنِ (١٦٥) بتتابع الإضافات حتى بلغت خمسًا، وقالوا: لم يَعُدْ يصلح للاستخدام (٣٤) بتسليط النفى على عاد – وهى بمعنى صار – والصواب تسليطه على الخبر، وقالوا: جاء نفسُ الرجل (٥٣) بتقديم لفظ التوكيد على المؤكَّد.

المقياس عند داغر:

من تلك المآخذ التى أخذها داغر على كُتّاب زمنه - ومن التى تَبِعَ فيها من سبقه - يظهر لنا أنه يَعْمِدُ إلى الأفصح الأشهر فيصوّبه ويصوّب به بعد أن يلحّنَ ما عداه، قال: «فَأُصْلِحُهَا - أى الأخطاء - بإثبات ما أظنه صوابًا، أو ما أُرَاهُ واردًا، على أصح الوجوه وأرجح الآراء»[٩٣] وعليه فالاعتداد عنده ليس بما ورد على إطلاقه، وإنما بأن يكون هذا الوارد كثيرًا فصيحا مطّردًا، ولهذا عدّ تذكير (الذّرع والسُّوق والخمر) لحنًا مع إقراره بأنها تذكّر على قلّة، ولكن الأكثر فيها التأنيث[٩٤]، وجعل من اللحن أن يعود الضمير على الموصول بصيغة المخاطب، فى قولهم: يأيها الإنسان الذى تشعر بدبيب الحياة فى عروقك، إذ الصواب أن يعود ضمير غيبة على كل حال، وما ورد على خلاف ذلك نافرٌ فى القياس ونادر فى الاستعمال[٩٥]. ونتناول هذا المقياس العام عنده بشىء من التفصيل فنقول:

(١) التضمين عند داغر موقوف عند حدّ السماع، ولا سبيل إلى القياس على ما ورد منه، وعلى حدّ قوله: «إن باب التضمين إذا فُتِحَ على مِصْرَاعيه تعذر إقفاله على الإنس والجن[٩٦]»، وهو بهذا خطّأ بعض ما يُمكن إجازته بالتضمين، نحو: زاره استنادًا على كذا (٣٧) فهو يجوز على تضمين استند معنى: اعتمد، ومثله: لا يكترث بهذا الأمر (٣٩) على تضمينه معنى لا يعبأ، و: لا نعتقد بصحة هذا الأمر (٥٢) على تضمينه معنى: لا نصدق أو لا نؤمن.

ومن المسائل التى رأى أن يقصرها على السماع - غير التضمين - ورفض أن يقاس على ما ورد منها - وإن كثر واطّرد وقال بقياسه بعضهم، ما يأتى:

* الوصفُ بالمصدرِ أو جَمْعِهُ، فمن الخطأ أن يقال: فَخْرُ الفراعنة الأمجاد (٧٨) إذ الأمجاد وصف للفراعنة، وهو جمع مَجْد الذى هو مصدر من غير المرة والنوع فلا يثنى ولا يجمع، والوصف بالمصدر كَعَدْل وثقة سماعىّ، خلافًا لمن جعله مقيسا.

* مزيدات الأفعال، كـ(استفعل) فخطأ: استكشف - بمعنى كشف (١١٣) واستجمل - بمعنى جمل (١٤٢) وكـ(انفعل)، فخطأ: انصاع لمشورته وانشغل عنه (١١٣) وانبنى على كذا (١٣٨) وكـ(تفعّل)، فخطأ: تَجَوّل فى البلاد (١٤٦) لأن المسموع عنهم: جوّل - بالتضعيف - فقط.

---

(٩٣) تذكرة الكاتب ٧.

(٩٤) تذكرة الكاتب ٦٨.

(٩٥) تذكرة الكاتب ٦٨.

(٩٦) تذكرة الكاتب ١١٦.

* صيغة فَعُول صفةً - كشقوق ونصوح (١٠٦).

* المصدر الصناعي الذى يؤخذ من المصدر الصريح خصوصًا - بإضافة الياء والتاء -؛ إذ إن فى المصدر الصريح غَناءً عنه، ولذا أنكر أن يقال: صَكُّ الاتفاقية، وآخر إحصائية (٣٩) فإن فى الاتفاق والإحصاء المعنى المرادَ نَفْسَهُ.

* فُعَلاء جمعا لفاعل، فخطأ: بُؤَساء - جمع بائس، بمعنى فقير سيِّئ الحال (٧٥).

* ويفهم من كلامه أيضًا أن مصادر غير الثلاثى سماعية، فالفعل جوّل - بالتضعيف - سمع له مصدر واحد هو التَّجْوال، ولم يُسْمع (التجويل) فمن الخطأ استعماله (١٤٦).

(٢) ومن رأيه ألّا يُلْجَأ إلى التعريب، إلا إذا ضاقت العربية عن إيجاد ما يغنى عن المعرَّب، ومن كلامه فى بيان أهداف المجمع اللغوى الذى اقترح إنشاءه، أن يقوم «بمجاراة المتقدمين فى وضع ألفاظ تدل على المعانى المبتغاة، وذلك بالاشتقاق - بالاستعمال الحقيقى أو المجازى - وهو أوسع الطرق وأعمّها - أو بالنحت، أو التركيب، أو التعريب، وهذا الأخير أندر الطرق وأقلها استعمالاً، وكان المتقدمون لا يلجئون إليه إلا إذا أعياهم الوضع على أحد الطرق الأخرى»[٩٧]؛ ومن أجل هذا عدَّ من الخطأ أن يستعمل اللفظ المعرَّب مع وجود نظيره العربى، كلفظ (مَارْش) بمعنى سلام وأُنشودة (٤٧) وكُنْتَرَاتُو بمعنى صَكّ أو عَقْد (٨٢) وكَرّس له جانبًا من وقته بمعنى، خصص (٦٥).

(٣) صحة اللفظ أو الأسلوب مبنية عنده على وضوح المعنى وأدائه، بلا زيادة لا غرض منها سوى الحشو، وبلا تكرار، وبلا تأويلٍ متكلف، فانغلاق المراد وانبهامه على القارئ أو السامع خطأ، وإن كان الكلام صحيح اللفظ من جهة اللغة؛ ولهذا جعل من الخطأ مثل قولهم: حتى إذا أَفْجَرَ وعاد إلى رشده (٨١) فأفجر بمعنى أدركه الفجر، ولكنه من أخفى معانى هذا الفعل على القرّاء، وقولهم: وردت سجل القباء (٨١) يقول: «ولعل صاحب هذا القول نفسه يعجز عن معرفة المراد بكلمة سجل هذا».

وحشو الكلام بما يمكن الاستغناء عنه، خَطَأٌ كذلك، فلا فائدة من وراء مجيئهم بلفظة العيون فى: يتغامزون عليه بالعيون (٨٤) لأن التغامز لا يكون إلا بالعيون، وفى القرآن الكريم ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ ولا فائدة من التعبير بالوجه بعد التقطيب، فى:

(٩٧) مذكرة الكاتب ٢٥، ٢٦.

قطّب وجهه (٨٦) لأن معنى قطب: زوى ما بين عينه وكَلَح، وهو مُغْنٍ عن ذكر الوجه.

وكثرة التكرار مما يُوَلِّد السآمة والضجر في النفوس، فيجب تجنب ذلك في الاستعمال، وقد ذكر أنه طالع قصة في كُتَيِّب، فإذا التعبير (وإنه ليفعل كذا وكذا) مكررٌ زُهاءَ خَمْسَ عَشْرَةَ مرةً، وتعابير أخرى لا يقل تكرار أحدها عن خمس مرات، وليس لهذا كله أقل مسوّغ مادامت اللغة غَنِيَّةً بالتعابير عن هذه المعاني وغيرها (٨٨).

والتأويل المتكلف ينبغي ألاّ يُلجأ إليه لتصحيح الأسلوب كذلك، فمن الخطأ قولهم: عديم النظام وعديم المعرفة (٥٧) بمعنى فاقدها، فهذا خطأ، وإن صحّ بتكلف، بأن يجعل العديم بمعنى الفقير – وهو معناه الحقيقي – والصواب أن يقال: عادم النظام، أي فاقده.

(٤) وداغر ممن يَنْحُو نَحْوَ المذهب البصري، حين خطأ تعريف العدد المضاف بإدخال الألف واللام على كل من المتضايفين، في نحو: السبعة الأقلام (٩٥) فالمعروف أن هذا جائز عند الكوفيين[٩٨]، ويتضح الاتجاه البصري عنده أيضًا، في تخطئة أن يُجْمَع جمعًا سالمًا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث، نحو: صبور وغيور (١٠٩) وقد أجازه الكوفيون أيضا[٩٩]، بل هو رأي سيبويه من أئمة البصريين[١٠٠]، وكذلك في تخطئة النسب إلى الجمع على حاله في: مباحث علمية أخلاقية (٤٨) وقد أجاز ذلك قوم من غير البصريين، وخرّجوا عليه قول الناس: فرائضي وكُتُبِيّ وقَلاَنِسِيّ[١٠١].

(٥) وهو كسابقه (اليازجي) يتجاوز مجال التصحيح الشكلي إلى تصحيح المعاني، حتى لا يَنْبُوَ عنها السمع، ولا يجافيها الذوق البلاغي، فقد كره من التراكيب مثل قولهم: حرام عليك أن تعتقل برباط الحب فؤادًا خَلِيًّا (٥٨) لما فيه من التنافر وعدم الالتئام وإن صحت ألفاظُه لغةً، ولإزالة هذا التنافر يقال: حرام عليك أن تعتقل بالحب فؤادًا طليقًا، أو أن تشغل بالحب فؤادًا خليًّا، وكره أن يقال: لعب دَوْرًا مُهِمًّا في عالَمَيْ السياسة والأدب (٤٢) أو فلان صَادِقٌ بكلِّ معنى الكلمة (٤٠) فمثل هذا منقول حرفيًّا عن اللغات الأوربية، وهو غريب على الذوق العربي، وفي العربية ما يغني عنه، كأن يقال: ضرب بسهم كبير فيهما، وهو صادق نَاهِيكَ من صادق، أو جِدُّ صادق.

(٦) ولم نجد داغرًا يخالف اليازجيَّ في منهجه إلا في مسألة تخطئة القدماء، فعلى حين يرى اليازجي أنهم يخطئون، نرى داغرًا لا يميل إلى تخطئتهم، والدليل على ذلك أنه أجاز

---

(٩٨) همع الهوامع ٢/١٥٠.

(٩٩) الصبان على الأشموني ١/٨٢.

(١٠٠) كتاب سيبويه ٣/٦٣٧.

(١٠١) همع الهوامع ٢/٩٧، والصبان ٤/١٩٨.

لشاعر مخضرم - هو ربيعة بن مقدوم الضبّي - أن يضيف الضّب إلى الضِّغنْ - وهما بمعنى واحد - في قوله:

وكم من حـامـل لي ضَبَّ ضِغْنٍ بـعـيـد قـلـبُـه حـلو الـلسـان

وأنكر ذلك في قول المحدث: واحمل له ضبّ الضغن[١٠٢].

كذلك جعل من اللحن قولهم: والحَرُّ يذيب الأجسام والأنفاس، فلا يصح - ولو على تقـدير فعـل، هو: ويخمـد الأنفاس، قيـاسًا عـلى قول الشـاعـر القـديم: (وزجّجن الحواجب والعيونا) وقول الآخر: (علفتها تبنًا وماء باردًا) - لأنه إن جاز لمن كان ينظم الشعر ارتجالاً، لم يجز لمن يكتب النثر مترسُلا[١٠٣].

* * *

هذه أهم الأمور التي دار عليها مقياس داغر في التصويب والتخطئة. ومنها يتضح تشدده، بُغْيَةَ أنْ يعود باللغة إلى أيامها الأولى من الفصاحة، حتى يبقى جوهر مفرداتها ومركباتها خالصًا من صدأ الخطأ والإهمال، ويبدو كمال جمالها آية في جمال الكمال[١٠٤].

لكنّ سلطان اللحن طغى عليه - كما طغى على غيره - فلم يلتزم هو نفسه هذا المقياس في سائر انتقاداته، ولا في استعماله اللغوي.

* ففي انتقاداته: عرفنا أنه يعتد بالسماع عن العرب دون غيره، لكنه أجاز أمورًا لم تسمع، منها: استعمالهم (القهوة) بمعناها المعروف الآن (اسم للمكان) وصوّب جمعها على: قَهَـوَات - بدل: قَهَـاوِي (١١٧) مع أن المعنى المكـانيُّ لم يـرد عن العـرب. واستعـمالهم (زَبُون) لمن يتردد في الشراء على بائع واحد، وهو استعمال للمولّدين - وقد صرح بذلك - والخطأ عنده محصـور في جمعها عـلى: زبائن، والصـواب: زُبُن - بضمتين - كصبـور وصُبُر (١٢١) وجمعهم: مَيْلٌ بمعنى حُبّ - وهو مصـدر - على: أميال (١٢٣) مع تخـطئته الســابقة لجمع المصدر من غير المرّة والنوع غير ما ورد. وأجاز داغر (قلّده) بمعنى حاكاه (١٤٦) وَرَدَّ على من أنكر ذلك، مع أنه لم يرد عن العرب بهذا المعنى، وكل ما اعتمد عليه هو أنه ورد في تعريفات الجرجاني، فهل يعني ذلك أنه يستشهد باستعمال علماء اللغـة، ويجعل ما يقولونه بمنزلة ما يَرْوُونه؟. كما أجاز أن تجمع لجنة على: لجان (١٣٠) ورد على من

---

(١٠٢) تذكرة الكاتب ٨٦، ٨٧.

(١٠٣) تذكرة الكاتب ١٥٠.

(١٠٤) تذكرة الكاتب ٢٨.

انتقد ذلك لعدم سماعه في شيء من كلامهم، بقوله: «وهذا من أغرب ما لقيته من الغلوّ في الانتقاد، لأن جمع فَعْلة على فِعال من الجموع المقيسة المطردة، كجِباه وجِفان وصِحاف وقِصاع ولِجان ونحوها» - وهذا - مع كونه غير مسموع - يخالف مذهبه هو؛ إذ أنكر أن يقال: تجويل - مصدر جوَّل (١٤٦) لأنه لم يسمع، مع أن مصادر غير الثلاثي مقيسة مطردة، ويبدو من كلامه أنه يجيز تثنية الجمع المكسَّر، كبلاد، فيقال: بلادان، وقد جاء في كلامهم: العيدان والرماحان (١٣٠) - وتثنية بلاد خاصة لم تُسْمع - كما قال هو ذلك - وفي الصبان: «ظاهر كلامه - يعني الأشموني - أن جمع غير المستثنى ينقاس، وقال أبو حيان: إن جموع الكثرة لا تجمع قياسًا، اتفاقا»[١٠٥] - ومعروف أن التثنية كالجمع هنا، وفي ابن يعيش: «القياس يأبى تثنية الجمع، وذلك أن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة، والتثنية تدل على القلة، فهما معنيان متدافعان، ولا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة، وقد جاء شيء من ذلك عنهم على تأويل الإفراد»[١٠٦].

وتقدم أنه لا يأخذ بالسماع المطلق، إنما يأخذ بالكثير الفصيح المطَّرد، ولكنه خرج عن ذلك في بعض انتقاداته: إذ أجاز أن يجمع خائن على: خَوَنَة (٢٦) وهو وارد، ولكنه شاذ (اللسان خون)، وأجاز أن يقال: اختفى - بمعنى استتر، وفي اللسان (خفى): «عن الأزهري: اختفى: لغة ليست بالعالية، ولا بالمنكرة».

ومما أخطأ فيه سماعًا وقاعدةً، حكمه باللحن على التوصل إلى التفضيل مما استوفى الشروط بالمصدر بعد أشدَّ أو أكثر، في نحو قولهم: المصريون أكثر كَرَمًا من أن يحملوا ضغينة (١٢٩) - أما سماعًا؛ فقد جاء قوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ وأما القاعدة؛ فقد جاء في التصريح: «ولا يختص التوصل بأشدَّ ونحوه بما فقد بعض الشروط، بل يجوز فيما استوفى الشروط، نحو: ما أشدَّ ضَرْبَ زَيدٍ لعمرو»[١٠٧] وما يجوز في التعجب يجوز في التفضيل.

* وفي استعماله اللغوي وجدناه يجري على غير الوارد عن العرب، أو على غير الأفصح - وهو ما اختاره في المقياس - أو يقع في مثل ما أنكره، ومن ذلك أنه:

استعمل (الوحيدة) صفة للمؤنث، في قوله: الآلة الوضعية الوحيدة للتخاطب (١٢١) - ولم ترد (الوحيدة) عن العرب.

---

(١٠٥) الصبان على الأشموني ٤/٢٢. (١٠٧) الصبان على الأشموني ٣/٢٣.

(١٠٦) شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥٢. * الأرقام هنا وفيما بعد لصفحات كتاب (تذكرة الكاتب).

واستعمل الفعل (انتدب) متعديًا في قوله: انتدبتني... للعمل في وكالتها (٥) - وانتدب لازم، مطاوع نَدَبَ، وتصحيحه مما انفرد به المصباح، دون بقية المعجمات اللغوية - ونقله عنه الشيرازي في معيار اللغة، فكأنه من غير الأفصح إن كان واردًا.

واستعمل صيغة افتعل في غير المشاركة، فقال: وقد اصطلح (المضمار) منذ أول نشأته على كلمة: هاوٍ (٢٩) - ولم يرد: اصطلح في غير المشاركة.

واستعمل كلمة (أَبْسَط) بمعنى أقل أو أيسر في: وينْسَوْن حتى أبسط القواعد (١٧) و: في حفظ أبسط القواعد المقيسة (١٨) - ولم يرد (بَسَطَ) بالمعنى الذي أراده، وفي هذا الاستعمال أيضًا حذف المعطوف عليه بحَتَّى في قوله: وينسون حتى أبسط، وهو غير فصيح.

وأدخل الألف واللام على كلمة غير (١٤٦) - ولم يرد ذلك إلا في استعمال المولّدين.

واستعمل لعل مع الماضي، في قوله: لعلهم أقدموا (١٣٨) ولعلهم أخذوا ذلك (١٠٦) - وقد رد الحريري وغيره ذلك الاستعمال.

واستعمل المكتشفات، في قوله: ما يجدُّ كل يوم من المكتشفات (٢٣) - وهي اسم مفعول من اكتشف، التي ذكر هو أن ليس في كتب اللغة مايجوز استعمالها بمعناها المعروف الآن، إلا على ضعف وتكلف (٢٦).

وتقدم أنه يرى لصحة الأسلوب، ألا تكون به زيادة لافائدة من وراء الإتيان بها، وقد وقع هو فيما انتقده حين قال: وأخذ هذا الميل يقوى فيَّ على توالي السنين، مصحوبًا برغبة شديدة (٤٠)، فالصواب - على مأخذه - حذف (مصحوبًا)؛ إذ في الباء في (برغبة) غَنَاءٌ عنها، وقال أيضًا: وظل ذلك دأبي مدة أربعين سنة (٤) والصواب - على مأخذه - حذف كلمة (مدة).

كما تقدم أنه يكره التعريب الحرفي عن اللغات الأجنبية، وقد وقع له ذلك، حين قال: وهي مكتوبة كلها تقريبًا باللغة العربية (٥) - وقد جاء قوله هذا على نسق الاستعمال الأجنبي، وعربيته الفصحى أن يقال: وتكاد تكون مكتوبة باللغة العربية.

وفوق ذلك كله، يبدو لنا أن داغراً لم يتحرَّ الدقة التامة في التخطئة، فكثير من مآخذه اللغوية التي زعم أنها لم تسمع، قد ورد في المعاجم مايفيد أنها صحيحة، أو جاء في القواعد المستنبطة من كلام العرب ما يؤيد سلامتها من الخطأ، أو كان لها وجه من التأويل تصح

به، حتى لقد عابه الزعبلاوى بأنه «ضيّق نطاق المجاز تضييقًا عاب به الكلام الواضح السديد، وأخلد في دفعه إلى طرف من نصوص المعاجم دون سائرها، وعوّل في كثير من ذلك على ظاهر النص دون تمحيص، مستغنيًا عن استقراء كتب اللغة ومصنفات القوم»[١٠٨].

كما رماه مصطفى جواد بأنه يدعو إلى جمود العربية، والرجوع بها إلى عهد الجاهلية قال: «ولولا استيقاني أن نية صاحبها- يعني تذكرة الكاتب- سليمة، وغَيْرته على العربية صادقة، لاتَّهمتُه فيما كتب، ولعددته من المأجورين على تكريه العربية إلى الناس، وتعجيزها بين لغات العالم»[١٠٩].

ومن المسائل التي لم يتحرّ فيها الدقة في التخطئة ما يأتي:

إنكاره ورود (التصادف) بمعنى المقابلة اتفاقًا (١٠٦) - وفي الأساس (صدف): وتصادفا: تقابلًا.

وإنكاره أن يقال: استوحد بمعنى انفرد (١٢٨) ومريرة بمعنى مرّة (١٠٣) - وقد ورد عن الزمخشري في الأساس قوله: استوحد: انفرد (وحد)، وقوله: وشيء مُرٌّ ومرير وُمِمرٌّ (مرر).

وادّعاؤه تخطئة المصدر (تجويل - من جوّل) لعدم سماعه، مردود - ففي اللسان (جول): «وجَوَّلت البلادَ تجويلًا، أي جُلْت فيها كثيرًا، وجَوَّل في البلاد أي طوّف، ابن سيده: وَجُوَّل تجوالًا، عن سيبويه».

وإنكاره أن يوصف المذكر بالوصف (كسول ٢٤) يرده ما جاء في اللسان (زمل)، من قول أُحَيْحَة بْنِ الجُلَاح:

ولا وأبيك ما يُغْني غَنائي   من الفتيان زُمَّيْلٌ كَسُولُ

وإنكاره (الترضية) مصدرًا لرضّى - المضعف- لأنه في زعمه لم يسمع، أو سمع نادرًا، مردود؛ إذ ورد الماضي المضعف في الصحاح والأساس واللسان (رضى) ومصدر فعّل الناقص (تفعلة) وليس القول بـ(الترضية) موقوفًا على سماع، وعدم السماع - إن صح - لا يقتضي عدم الاطّراد مع وجود القياس، كما قاله الفيومي في المصباح (خلف)، على أنه

---

(١٠٨) أخطاؤنا في الصحف والدواوين ٨.   (١٠٩) أغلاط اللغويين الأقدمين ١٥.

قد ورد الفعل ومصدره فى التاج (رضى)، قال: ورضّاه ترضية: أرضاه، وهو مما استدركه على القاموس.

وإنكاره أن يُعَدَّى الفعل (طاف) بعلى الجارة، لأنه لم يسمع عن العرب (٧٧) مردود بما جاء فى اللسان (طوف): ويطاف بالقوم وعليهم... وفى القرآن الكريم ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ﴾.

وإنكاره الحشو فى قولهم: تداعى للسقوط (١٢٩) وزعمه أن لا فائدة من ذكر السقوط: إذ التداعى يدل عليه، لأنه التصدع من الجوانب والإيذان بالانهدام، يرده ما جاء باللسان من قول ابن منظور: «تداعى البناء والحائط للخراب: إذا تكسر وآذن بانهدام» وقد ورد فى القرآن الكريم - وهو من البلاغة بمكان - تعبيرات مماثلة، منها قوله تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ وكلمة السقف تدل على الفوقية، وقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ والكتابة لا تكون إلا باليد، وما يقال من إرادة التوكيد هنا من الممكن أن يقال مثله هناك.

وإنكاره (بؤساء) جمعًا لبائس - أى فقير - مبنى على أن فُعَلاء جمعًا لفاعل محفوظٌ فى أمثلة قليلة، لا يقاس عليها، وليس هذا منها، لكن ابن مالك فى التسهيل[١١٠] ذكر أن فُعَلاء يطّرد فى جمع فاعل، إذا دل على سجية وكان للمدح أو للذم، نحو: صالح وفاسق، وفى التوضيح أن فُعَلاء ينقاس فى فاعل، دالاً على معنى غير مكتسب كالغريزة، ومثل الشارح لذلك بصالح وصلحاء وشاعر وشعراء، والبائس من هذا القبيل فلا بأس بجمعه على: البؤساء.

الشارح لذلك بصالح وصلحاء وشاعر وشعراء، و(البائس) من هذا القبيل فلا بأس بجمعه على: البؤساء.

وإنكاره أن يقال: لا يَنْفَكُّ عن السعى (٥٧) مبنىٌّ على أن (انفكّ) لا تخرج عن الثانى نفى الأول، وَإِذَنْ مجيء المضارع بعدها يجعلها بمعنى لا يزال، ومجيء المجرور بعدها بمعنى لايفترق ولا ينفصل، وكل مايؤخذ على التعبير المخطَّأ التعدية بـ (عن) بدل مِنْ، وهو على تضمين الانفكاك معنى الانفصال[١١١].

---

(١١٠) تسهيل الفوائد ٢٧٥.

(١١١) انظر فى ذلك: أخطاؤنا فى الصحف والدواوين ٢٤٠، ومحاضرات الشيخ النجار ٤٣، ٤٤.

وإنكاره قولهم: لا أرهب جانبهم ولو كنت وحدى (١٤٢) مبنى على أنّ (لو) لا تحلّ محل إن الشرطية، وهو مدفوع بالسماع، وبما جاء عن العلماء: أما السماع؛ ففى القرآن الكريم كثير، منه قول الله عز وجل: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْكُنَّا صَادِقِينَ﴾ وجاء فى شعر الأخطل.

قوم إذا حاربوا شدُّوا مآزرهم دون النساء ولو باتت بأطهار

يقول المبرد فى الكامل – عند شرح هذا البيت –: «ثم تتسع لو، فتصير فى معنى إن الواقعة للجزاء[١١٢]» وفى المغنى – بعد ذكر وجوه لو والآراء فيها –: «والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلًا محتملًا، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى، فهى – لو – بمعنى إنْ، ومتى كان ماضيًا أو حالاً أو مستقبلًا، ولكنه قصد فرضه الآن أو فيما مضى، فهى الامتناعية»[١١٣].

وإنكاره أن يؤخذ (بيّاع)[١١٤] من باع، مبنى على السماع فى صيغ المبالغة، ولكن لا القياس ولا السماع يمنعان منه، أما القياس؛ فلأنه يمتنع عندما يقول اللغويون: ولا يصاغ من هذا الفعل وزنُ كذا، ولم يقولوا ذلك، وأما السماع؛ فلأن مفردات اللغة متناثرة بين ثنايا المعاجم، فما لم يوجد فى هذا يوجد فى ذلك، فبائع وبيِّع مثلاً مذكوران فى أغلب المعاجم، أما بيّاع فواردٌ فى مستدرك التاج (بيع)، وفى مقدمة كتاب الأدب للزمخشرى، بل وردت قبل عصر الزمخشرى فى كتاب الأنساب للسمعانى، فى قوله: «ويقول البصريون لبياعى السماد: تَبُوذَكِيُّون» وقد رأينا داغرًا قَبْلُ يثبت: قلّده – بمعنى حاكاه – استنادًا إلى كلام الجرجانى، فلا مانع من الاستناد إلى كلام الزمخشرى وغيره هنا.

وإنكاره: هذه البلاد ممتدة من جنوبىّ آسيا (٧٤) ومثله: شماليّها وشرقيّها وغربيّها، مبنّى على أنهم يخطئون حين يعدلون عن الموصوف إلى الصفة فى ذلك، وما أنكره هو الصواب وماصوّبه هو المنكر بالنقل والمعنى، فالنقل قول جرير:

هبَّت جنوبًا فذكرى ماذكرتكمُ عند الصفاة التى شرقىّ حَوْرانا

وفى اللسان (قشم):

كأن قلوصى تحمل الأَجْوَلَ الذى بشرقّى سَلْمَىْ يوم جنب قَشَام

وأما المعنى: فلأن الاستعمال هنا يطلب النسبة، لأن الجنوب والشمال اسمان للريحين

(١١٢) الكامل ١/١٦٢.

(١١٣) مغنى اللبيب ١/٢٦٠.

(١١٤) أشير إلى هذا المأخذ فى أغلاط اللغويين الأقدمين ٥٩، ولم أجده فى تذكرة الكاتب.

المعروفتين. فإذا قيل: هذه البلاد ممتدة من جنوب آسيا، فمعناه أنها ممتدة من ريح الجنوب، وهو غير مراد، وإنما المراد أنها ممتدة من الموضع الذى تأتى منه هذه الريح، وهو الموضع المنسوب إليها، وهو الجنوبى مثلاً.

كذلك جاء إنكاره قولهم: ألومك لما جرى (٥٨)؛ بناءً على أن الفعل (لام) لا يعدّى باللام، إنما يعدّى بإلى، ونرى أن مثل هذه التعدية قياس لا شأن للسماع به، إذ القول السابق ناشئ عن سؤال، هو: لِمَ لُمته؟ كما يكون السؤال: عَلَام لمته؟ أو بِمَ لمته؟ والجواب يجرى على السؤال، وكله صحيح لا يشترط له ورود.

وكذلك جرى إنكاره أن يقدم لفظ التوكيد على المؤكد فى: جاء نَفْسُ الرجل (٥٧) على ماجاء فى قواعد النحو [١١٥]، من أنه لا يلى العاملَ شىءٌ من ألفاظ التوكيد وهو على حَالِهِ فى التوكيد، إلا جميعًا وعامة مطلقًا، وإلا كِلَا وكِلْتا، مع الابتداء بكثرة ومع غيره بقلّة، ولكن جاء ما يصحح الأسلوب السابق، ففى اللسان (نفس) حكى سيبويه عن العرب: نزلتُ بِنَفْسِ الجبلِ، وَنَفْسُ الجبل مُقابلى، كما جاء فى استعمال سيبويه نفسه - إن كان داعٍ ممن يعدّه حجةً، قال: «وإذا أضفتَ إلى شاة، قلت- شَاهِىّ، تردّ ماهو من نفس الحرف، وهو الهاء[١١٦]» وجاء أيضًا فى استعمال ابن جنى- إن عدّه حجة - قال: «وهى متعلقة بنفس تبًّا»[١١٧] يريد: متعلقة بـ (تبًّا) نفسها.

(٤)

الشيخ إبراهيم المنذر

وقد جرى الشيخ إبراهيم المنذر على سُنّة الأسلاف، من الاعتداد بالأفصح وتخطئة ماسواه، سواء فى ذلك الغلطات التى اقتدى فيها بغيره: والتى كانت من ملاحظاته الخاصة.

* فقد جرى على نهج اليازجى فى تخطئة الشعراء الجاهليين، حين خطأ شاعرًا محدثًا قال:

فَــرُبَّ مُصَـفَّـدٍ منهم وكــانـت ... تُسـاقُ لــه الملوكُ مُصَفَّـديـنـا

(١١٥) انظر: الأشمونى ٨٤/٣. (١١٦) كتاب سيويه ٣٦٧/٣. (١١٧) الخصائص ٢٩٥/١.

إذ وردت كلمة (تساق) بالتاء و (مصفدين) بجمع المذكر السالم، وهو مخالف للأصول عنده، والصواب: كان الملوك يساقون مصفدين، أو كانت الملوك تساق مصفدة. قال المنذر: «وقد مرّ مثل ذلك لعمرو بن كلثوم في معلقته:

إذا بلغ الفطامَ لنا صبيٌّ ... تخرُّ له الجبابرُ ساجدينا

والصواب: يخرُّ» (كتاب المنذر ٣٨).

* وكذلك جرى مجرى غيره في جعل مزيدات الأفعال سماعية، حين خطأ الأفعال: اقتبل واختشى واحتار - أي قَبِل وخَشِيَ وحَارَ - وأرعبه - في: رعبه - وألامه - في: لامه - وأساقه - في: ساقه (المنذر ١، ٢).

* ولا مجال للقياس عنده في مسائل التضمين، فهو مقصور على السماع: فقد لَحَّنَ أن يُعدّى الفعل (تعهّد) بالجار (اللام أو الباء) لأنه ورد معدًّى بنفسه، كما لحن تعدية المتعدي بالباء، لأنه ورد كذلك معدًّى بنفسه، وكذلك لحن تعدية (ضغط) بعلى الجارة، لوروده معدًّى بنفسه (المنذر ٥٢) مع أن الكُتّاب يستعملون الفعل الأول في نحو: تعهد له بكذا، أو تعهد له أن يفعل كذا، بمعنى (ضمن) لا بمعنى تفقّد - وهو المعنى الموضوع للفعل المعدّى بنفسه - ويستعملون الفعل الثاني بمعنى (آمن به) ويستعملون الفعل الثالث بمعنى (شدّد وضيّق) وكلها استعمالات من قبيل التضمين، فإنكاره يعني عدم القول بإباحة التضمين.

* ولا عبرة بالوارد الشاذ عنده أصلاً، وهو من الخطأ - وإن اطّرد في الاستعمال - فقولهم: خَوَنَة - جمع خائن، خطأ، والصواب: خَانَة، كقائد وقادة وبائع وباعة، وقد سبق أن ذلك ورد في اللسان (خون) وجاء في اللسان أيضًا (حوك): «ورجل حائك، من قوم حاكة وحَوَكَة أيضًا، وهو من الشاذ عن القياس المطّرد في الاستعمال» ومثله في القاموس والتاج (خون) وفي كتاب سيبويه مايفيد أنه مستعمل سائغ، وإن شذ عن القاعدة الصرفية[١١٨].

وإلى جانب هذه المسائل التي خطأها المنذر، أجاز مسائل أخرى، كاستعمال المعرّب إلى جانب العربي الوارد، قال: «لست أرى بأسًا في استعمال (برنامج) نفسها بدل (بروغرام) ومثلها بيان ونظام ونَسَق وخطة ومنهج ومنهاج[١١٩]» وكإجازة أن يجمع مفعول على مفاعيل قياسًا مطردًا، دون توقف على سماع[١٢٠].

---

(١١٨) كتاب سيبويه ٦٣٦/٢. (١١٩) كتاب المنذر ٦٨. (١٢٠) كتاب المنذر ٦٦.

ونتناول الآن بعض مواد المنذر التي خطّأها، لنرى مقدار ما لرأيه من الصحة أو الخطأ:

خطّأ المنذرُ الشاعرَ الكميتَ في قوله:

ومن يتتبعْ جاهدًا كلَّ هفوةٍ يَجِدْها فلا يسلمْ له الدهْرَ صاحبُ[١٢١]

فَجَزْمُ (يجدها) لا وجه له في رأيه، إذ هي صفة لقوله: (هفوة) فينبغي أن تكون مرفوعة – ولو صح ما زعم المنذر لم يكن هناك معنى لقوله: يتتبع جاهدًا؛ إذ لا معنى لتتبع الشيء بعد وجوده، وإنما يكون تتبع الهفوات بالبحث والجدّ؛ بُغْيَةَ وجودها، و(يجدها) ليست صفةً إِذَنْ وإنما هي جواب للشرط مجزوم.

وخطأ المنذر أن يقال: الوداعَ الوداعَ – بالنّصْب – وإنما الصواب: وداعًا وداعًا – مفعول مطلق، اسم مصدر – من ودع – لا مصدر (المنذر ٦٠) وكلامه غير مستقيم؛ لأن الوداع – بالألف واللام – مفعول مطلق أيضًا، ولم يقل أحد: إن المفعول المطلق يجب تجريده من الألف واللام، وفي الهمع: «الاختصاص في المصدر يكون بأل، إما عهدية نحو: ضربت الضرب، تريد ضربًا معهودًا بينك وبين المخاطب – أي الضرب الذي تعلم – أو جنسية نحو: زيد يجلس الجلوس، مريدًا الجنس والتنكير»[١٢٢] والوداع – على هذا – مصدر مختص بأل العهدية أو الجنسية، وجاء في اللسان (نجا): «والنجاء السرعة في السير... وقالوا: النجاءَ النجاءَ، والنجا النجا، فمدُّوا وقصروا، قال الشاعر:

(إذا أخذت النهب فالنجا النجا)، وفي الحديث: «وأنا النذير العريان، فالنجاءَ النجاءَ» أي انجوا بأنفسكم، وهو مصدر منصوب بفعل مضمر، أي: انجوا النجاء» وكما يصح نصب (الوداع الوداع) على المصدرية هنا؛ قياسًا على ما جاء في كلام العرب وفي الحديث وفي قاعدة السيوطي، يجوز نصبه على أنه مفعول به، أي: نزوّدكم الوداع، وتكون الثانية توكيدًا لفظيًا، كما يجوز رفعه على الابتداء، أي: الوداعُ لكم.

وخطأ تعدية (حكم) بنفسها، وإنما تعدّى بعلى الجارة، فيقال: حكموا عليهم، لا حكموهم (نظرات في اللغة والأدب ٦٩)، ويصح له هذا لو قصدوا بالمعنى: قَضَوْا بينهم، أما إذا قصدوا معنى المنع والكفّ، فلا ضير في التعدية بالنفس؛ إذ يقال: حكَمه

---

(١٢١) المنذر ٥٢.

(١٢٢) همع الهوامع ١/١٨٧.

وحكّمه وأحكمه: إذا منعه مما يريد أو من الفساد، وفى اللسان والقاموس (حكم): «والعرب تقول: حكمت وأحكمت وحكّمت - بمعنى منعت ورددت، ومن هذا قيل للحاكم بين الناس: حاكم؛ لأنه يمنع الظالم من الظلم».

وخطأ ما درج عليه الناس من قولهم: قاموا بالمظاهرات، ورأى أن الصواب (التظاهرات)، لأنه لم يرد (ظَاهَرَ) بمعنى ظهر، ولا ظَاهَرَ به بمعنى أظهره -، ولكنّ عدم الورود لا يعنى عدم صحة الاستعمال فى المعنى المقصود ولو بطريق المجاز، فالتظاهر معناه التعاون والتناصر، وله معنى آخر هو التدابر ضد التناصر، والمظاهرة معناها المعاونة والمناصرة، وقد زعم أنها لم ترد، ولكن جاء فى القاموس والتاج (ظهر): «ظَاهَرَ عليه: أعان» وفى مستدرك التاج (ظهر): «ظاهر فلانًا: عاونه ونصره» وفى اللسان (ظهر): «وظاهر بعضهم بعضًا بمعنى معاونة بعضهم بعضًا، ومناصرة بعضهم بعضا فى هذا الأمر الذى اجتمعوا له».

والمعنى المألوف للمظاهرة اليوم - وهو الخروج اعتراضًا على أمر ما، بإحداث شَغْبٍ أو بدونه - يتضمن المعاونة والنصرة، وهو مَعْنَى ظَاهَرَ والمظاهرة؛ إذ كل واحد من المجتمعين يعاون الآخر ويناصره، وهم جميعا يسيرون متظاهرين متعاونين، طالبين إحقاق حق أو إبطال باطل، فلا بأس باستعمال المظاهرة، كاستعمال التظاهر، بل يميل الشيخ مصطفى الغلاييني إلى تفضيلها فى الاستعمال على التظاهر؛ لأنها خالصة فى معنى المعاونة، بخلاف التظاهر الذى من معانيه التدابر ضد التناصر(١٢٣).

ومن اللحن فى رأيه تعدية الفعل (وصل) بنفسه، وإنما يعدّى بإلى (المنذر ١٢) وهو فى ذلك آخذ بعدم ورود هذه التعدية فى اللسان والأساس والمختار - ولكن جاءت هذه التعدية فى القاموس (وصل) قال: «وصل الشيءَ وإليه: بَلَغَهُ وانتهى إليه» والمعاجم السابقة - إن لم يرد فيها ما يجيز التعدية بالنفس - لم يرد فيها نصٌّ على المنع، أو نص على أنه لا يتعدى إلا بالنفس.

ومما لحّن كذلك: أعْتاد جمع: عَتَاد (٦٢) مع أنه مسموع، جاء فى اللسان (عتد): «فى رواية أنه احتبس أدراعه وأعتاده، قال بعضهم: والرواية الصحيحة (وأعْتُدَه) ولا يعنى ذلك عدم صحة الجمع لغةً، ولو كان لتكلموا على فساده من جهة اللغة، وإنما يعنى عدم صحة الرواية، ويؤيد هذا تفسير اللسان الذى ذكر فيه الجمع (أعتاد)، وصحة الجمع هنا

(١٢٣) نظرات فى اللغة والأدب ٥.

لا على أنه جمع عَتَاد، وإنما على أنه جمع عُتُدٌ - بضمتين - الذى هو جمع عتاد، فهو جمع الجمع، ومن هنا ينبغى استعمال هذا الجمع فى مجموعة من أصناف العُتد، والعرب قد تثنى الجمع، وقد تجمعه تصحيحًا أو تكسيرًا.

وإذا كانت سطوة الوارد المسموع قد استحكمت فى نقد المنذر للأساليب، فلم يعتمدْ إلا ما ورد، فقد زلق قلمه هو إلى ما يخالف ذلك، إذ قال فى تخطئة النسائم[١٢٤]: «والصواب: النسمات جمع نسمة، أو النواسم جمع ناسمة، أو النياسم جمع نسيم» ولم يرد عن العرب، ولم يذكر أحد من اللغويين: النسمة بمعنى الريح، ولا النواسم جمعا لناسمة، وإنما ذكروا الناسم بمعنى المشرف على الموت، كما لم يرد فى كلام أحد ممن يحتج به فى مسائل اللغة.

وعلى وجه الإجمال، فإبراهيم المنذر قد خطأ بعض الألفاظ وهى فصيحة، وخطأ بعضًا مما يجوز فيه وجهان، وخطأ بعضًا ثالثًا ممَّا يجوز ولكنه دون الفصيح، كما خطأ من الاستعمالات ما يجوز على سبيل المجاز، وكل ذلك تضييق فى اللغة وحَجْرٌ على الألسنة، يؤدى إلى التنفير والعقوق..

(٥)

الشيخ عبد القادر المغربى

اتّبع المغربى من سبقه من أئمة التنقية اللغوية فى أكثر انتقاداته، فكان غير أصيل فى الملاحظات اللغوية على الكُتّاب، اللهم إلا فى القليل، فمن المآخذ التى سلك فيها سبيل غيره: جريان الوصف مؤنثًا على (الميناء) وهو مذكر، وإلحاق التاء بـ(العبد) عند الدلالة على المؤنث، وإدخال لمّا الحينية على المضارع، وجمع ندى على أنداء، والفصل بين سوى وعدا الاستثنائيتين ومجرورهما المضاف بحرف الجر، والتشديد فى أب وأخ... إلى غير ذلك من المآخذ التى تجعله فى منهجه ومقياسه، لا يكاد يخرج عن منهج سابقيه ومقياسهم، ونؤكد نحن الآن ما ذهبنا إليه من سلوكه هذا المنهج بعرض أهم مآخذه التى كاد ينفرد بها، ثم بيان مالها من قوة أو ضعف.

فى التصريف:

جمع رفيق على: أرْفاق (مجلة مجمع دمشق ٥٦/٣) وكَفّه على: أكفّاء - بتشديد الفاء

(١٢٤) كتاب المنذر ٣٩.

(عثرات اللسان ٨٥) ووَادٍ على: وِدْيان (مجلة مجمع دمشق ١٢٠/٢) وقالوا: من عنديّاته (مجلة مجمع دمشق ٢٨/١) فجمعوا عندِيّ نسبة إلى عِنْد، ونسبوا إلى النفس فقالوا: نفساني (مجلة مجمع دمشق ٢٧/٣) وإلى قرية فقالوا: قُرَوِيّ - بضم القاف (عثرات اللسان ١٥) وإلى دهر فقالوا: دَهْري - بفتح الدال - (عثرات اللسان ٣١) وجعلوا الخُوَار مصدرًا لخارَ (مجلة مجمع دمشق ٩١/٢) وتركوا الإعلال في: الْكَوْي واللَّوْي والشَّوْي، وغيرها من مصادر الأفعال التي تكون عينها ولامها حَرْفَيْ علة (عثرات اللسان ٧٩) كما تركوا الإدغام في: التحابُب والتوادُد والتصامُم، وكل ما كان فعلا ثلاثيا مضاعفا وجيء به من باب التفاعل (عثرات اللسان ٧٧) وأتوا باسم المكان من (تاه) فقالوا: متاهات (مجلة مجمع دمشق ١١٥/٣).

التعدية واللزوم:

ما يُعَدّى إلى اثنين بنفسه عدّوْه إلى الثاني بالواسطة، فقالوا: حَرَمَ البلادَ من وسائل الرقيّ (مجلة مجمع دمشق ٨/٢) وأحلوا بعض حروف الجر محل بعضها الآخر، في نحو: تهافتوا لمساعدة المنكوبين - أي على مساعدتهم (مجلة مجمع دمشق ٢٦٩/٢) ولم يبق له طاقة على القتال - أي بالقتال (مجلة مجمع دمشق ٢٧٠/٢).

التراكيب:

ومنها: وكان الاحتفال عظيما، ليس فقط في باريس، بل في كورسيكا (مجلة مجمع دمشق ٢٨/١) - وفيه: تقديم الظرف - فقط -. وتعيين في كل شهر أيام مخصوصة (مجلة مجمع دمشق ١٨٥/٣) - وفيه: الفصل بين المتضايقين بالجار والمجرور لغير ضرورة. ونَشْرُ هكذا السخافاتِ (مجلة مجمع دمشق ٢٧/٣) - وفيه: الفصل بين المتضايفين بأداتي التنبيه والتشبيه. ولابد قد خسر (مجلة مجمع دمشق ١٢٠/٢) - وفيه: الإتيان بخبر لا النافية للجنس فعلاً ماضيًا [يقصد: جملة فعلية، فعلها ماض].

ومن التراكيب التي ردَّها لمجافاتها الذوقَ العربيَّ: ألقت الحكومة القبضَ على فلان (مجلة مجمع دمشق ٢٦٩/٢) وبعيدةٌ نوعًا عن العاصمة (مجلة مجمع دمشق ٢٧/٢) ويتواردون بما لا يقل عن عشرين شخصًا (مجلة مجمع دمشق ٥٣/٣).

ومن مآخذ المغربي هذه وغيرها، يتجلّى بوضوح تام مقياسُ التخطئة والتصويب عنده على النحو التالي:

١ - فيما ورد فيه لغتان فأكثر، يأخذ بالعُلْيا ويخطِّئ ما عداها، فقد صوَّب فتح الدال في الدلالة، والعامة تكسرها (عثرات اللسان ٢٣) - مع أن اللسان (دلل) ذكر أنها وردت بالفتح والكسر، وقال: «والفتح أعلى»، وخطأ فتح الواو من (الوزارة) مصوِّبًا الكسر (عثرات اللسان ٢٣) - مع ما جاء في اللسان (وزر) من حكاية الفتح والكسر، ولكنه قال: «والكسر أعلى».

٢ - السماع الشاذ عنده مقدم على القياس الصحيح المطابق للقواعد: فقد خطأ أن ينسب إلى الدهر، بفتح الدال (عثرات اللسان ٣١) مع أنه القياس؛ لأنه قد ورد السماع بضم الدال، وهو شاذ، وفي اللسان (دهر): «قال ثعلب: وهما جميعًا - يعني بضم الدال وفتحها - منسوبان إلى الدهر، وهم ربّما غيّروا في النسب، كما قالوا: سُهْلِيّ، للمنسوب إلى الأرض السَّهلة».

٣ - يشتطُّ المغربي في تنقية اللغة، فيتجاوز تصحيح الأساليب لغةً إلى تصحيحها ذوقًا: فقد لحن من الأساليب ما استقام من حيث القواعدُ، أو من حيث ورودُ مفرداته بمعانيها في المعاجم؛ وذلك لأنها لم تعهد بتراكيبها عن العرب، فهي تجافي أذواقهم؛ لأنها معرَّبة عن اللغات الأجنبية، وفي رأيه أن تعريب الأساليب مستساغ كتعريب الألفاظ، ولكن بشرطين: الأول: ألّا يخالف في تركيبه قواعد العربية، والثاني: ألّا يكون نابيًا عن الذوق السليم، فإذا ما تم للأسلوب المعرَّب هذان الأمران، فلا بأس بقبوله دون اشتراط أن تكون هناك ضرورة له - على الرغم من قرار مجمع اللغة باشتراطها[١٢٥] - ودون اشتراط ألا يكون في العربية من الأساليب ما يغني عنها؛ قياسًا على تعريب المفردات - على الرغم من اشتراط بعضهم ذلك.

ومن الأساليب المعرَّبة التي رفضها - بناءً على مذهبه - قولهم. أنفدتُ عصارةَ دماغي، وفلان دُودَة كُتُب - لمن يعكف على مطالعتها - وأجراس تقرع معًا كأنها أتونٌ من الموسيقا، وإنّ كُتُبَ فلان كلها آذان كلاب - أي إنه يطوي أطرافها ليرجع إليها حين الحاجة[١٢٦].

---

(١٢٥) انظر مقاله في العدد الأول من مجلة مجمع اللغة العربية بعنوان: (تعريب الأساليب) من: ٣٣٢ إلى ٣٤٦.

(١٢٦) انظر مقاله في العدد الأول من مجلة مجمع اللغة العربية المصرية، بعنوان (تعريب الأساليب) من ٣٣٢ إلى ٣٤٦.

ولم يَسِرْ المغربي في التخطئة والتصويب على نهج واحد هو التشدّد، والوقوف عند السماع، إنما سلك نهجًا آخر هو التساهل أحيانا مع بعض أوجه الاستعمال، ففي قولهم: لم يترك العرب بابًا من أبواب التمدن إلا وطرقوه (مجلة مجمع دمشق ٨/٢) لحن إدخال الواو في (وطرقوه) إذا كانت هذه الجملة صفة لقولهم (بابًا)؛ لأنه لا يفصل بين الصفة والموصوف بالواو، ولم يلحن إدخالها إذا كانت الجملة حالا. وفي هذه الإجازة مخالفة لرأى الجمهور، ففي شرح بانت سعاد: «الماضي الواقع حالاً تلزم معه الواو وقد، إذا كان مثبتاً ولا ضمير معه، كقوله:

وجـــالـدتهم حتى اتّقـــوكَ بكَبْشهم وقد حان من شمس النهـار غُروب

ويمتنعان - الواو وقد - إن كان الماضي في المعنى شرطًا، نحو: لأضربنه ذَهَبَ أَوْمَكَثَ، أو وقع بعد إلا ، نحو: ما تكلم إلا قال خيرًا»[١٢٧].

وجاء في الأشموني، على ألفية ابن مالك: «الرابعة - يعني من مسائل امتناع الواو - الماضي التالي إلّا، نحو: ما تكلم زيد إلا قال خيرا، ومنه ﴿إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾[١٢٨]، وعلّق الصبان بقوله: «وذهب بعضهم إلى جواز اقترانه بالواو؛ تمسكا بقوله:

نِعْمَ امــرءاً هَـرِمٌ لم تَعْـرُ نـائبــة إلا وكــان لِمُـرْتــاع بهـا وَزَرَا

وحكم الأول بشذوذه»[١٢٨].

٤ - وأجاز المغربي بعض استعمال العامة دون أن يَرِدَ به سماع، اعتمادًا على أنه ورد في استعمال بعض علماء اللغة - كالزمخشري - وهذا يعني أنه ممن يحتج باستعمال علماء اللغة، فقد جاء عن الزمخشري قوله: «فَحَّمَ وجهه تفحيما: سوّده» فصحح به كلام العامة: فحمّ الصبيّ - بالتشديد - قال: «والحق أن في قولهم بارقاً من حق، يقتضي لفت نظر علماء اللغة إليه، فلعلهم يصدرون فتوى؛ بجواز استعمال: فحمّ الصبيُّ؛ استناداً إلى كلام الزمخشري؛ وإلى قصدهم التجوز ولا حَجْرَ في ذلك عليهم»[١٢٩].

٥ - بل وجدناه يميل إلى إجازة ما لم يرد به سماع أصلاً، ولم يرد في استعمال أحد العلماء، استنادًا إلى قياسه على نظائره، كما في: (صُفَار اللون) التي وردت بضم الصاد

(١٢٧) شرح بانت سعاد لابن هشام ٢٢
(١٢٨) الصبان على الأشموني ١٨٨/٢.
(١٢٩) عثرات اللسان ١٠٤.

والعامة تفتحها، ولم يوجد الضم إلا فى اللسان (صقر) قال: «والصفار: صفرة تعلو اللون والبشرة، وصاحبه مصفور»، وضبط الصُّفار بضمة فوق الصاد، وتبعه صاحب أقرب الموارد، ويعلّق المغربى على ذلك بقوله: «وانظر: لماذا لم تكن صَفار - بفتح أولها - كأخواتها سواد وبياض وخضار»[١٣٠].

٦ - كذلك يميل أحيانًا إلى التوسعة فى اللغة، بإجازة أن يشدد الفعل عند إرادة المبالغة، والمقرر أن ذلك مقصور على السماع، ولكنه يقول: «وحبّذا لو قررت المجامع اللغوية قياسيته»[١٣١].

وأكثر ما تتضح نزعة التوسعة عند المغربى، فى موقفه من الدخيل والمولّد، فمن الدخيل ما يدل على الجواهر والأعيان، وهذا يجوز استعماله إذا شاع وتنزه عن أن يكون من ألفاظ السِّفلة، ومنه ما يدل على المعانى والأحداث، كالبَوْس بمعنى التقبيل، ولم تلجأ العرب إلى هذا النوع من الدخيل إلا نادرًا، ولذا كان الاستكثار منه مضرًّا باللغة، ومَدْرَجةً لضياعها.

أما المولّد فلا ضرر على اللغة من استعماله، ويعتقد المغربى أنه لو عُرض على العربىّ لأدخله فى كلامه دون حرج، وذلك مثل كلمة (جَبَلاية) الدالة على ذات وعين، فى لغة أهل مصر - فهى مستساغة وتؤدى المعنى أكثر من مثيلاتها العربيات، كالرابية والتلّ والكثيب والأكمة...

والمغربى بهذا يخالف أعضاء المجمع العلمى، الذين يتمسكون بنصوص اللغويين، فلا يجيزون كلمةً ما إذا كانت دخيلة أو أعجمية، ما لم يجدوها نَصًّا فى كلام أئمة اللغة. وقد وضّح هو رأيه فى الدخيل والمولّد بقوله: «أمّا رأيى فى أمثال تلك الكلمات فهو غير رأيهم؛ لأنى لا أرى مانعًا يمنع من استعمال المعرَّب أو الدخيل، إذا شاع وألفته الأسماع وخفّ على الطباع ، فإنه إذ ذاك يصبح عربيا بشرط أن يستوفى الشرائط التى ذكرها علماء البلاغة فى فصاحة المفرد، فكلمة (حبّذ يُحبِّذُ تحبيذًا) أصبحت عربية فصيحة، كطرّز يطرِّزُ تطريزًا، وهندز يهندز هندزةً، وكذلك بقية الكلمات: المواطن وأعمدة الجرائد، والعدد - لنسخة الجريدة - والموظّف والوظيفة، ورجل بمعنى الكلمة، وغيرها، مما استعمله المولدون وأدخلوه فى العربية»[١٣٢].

---

(١٣٠) عثرات اللسان ٣٤. (١٣١) عثرات اللسان ١٠٥. (١٣٢) مناظرة لغوية أدبية ٢١.

وإجازته استعمال الدخيل والمولد مبناه ما وَقَرَ في نفسه من «أن اللغات ليست بمادتها وكلماتها، وإنما هي بأساليبها وتراكيبها، وهذا ما يميز لغة عن أخرى، وبالمحافظة على الأساليب والتراكيب تحصل المحافظة على نفس اللغة، أما الألفاظ فتتغير وتتجدد تَبَعًا للعصور، وقد تموت وتندثر ويقوم مقامها كلمات حديثة من لغات أخرى[١٣٣]».

على أن هذه النزعة المتساهلة منه، تقابلها نزعة أخرى متشددة، حين لحن أمورًا من الممكن إجازتها على نحو مقبول: كالتضمين مثلا: فقد خطأ تعدية الفعل (يلزم) بالجار (على) في نحو: يلزم عليك أيها الشاب أن تكون أديبًا (مجلة مجمع دمشق ٢/٩٠) مع أنه قد يضمَّن معنى يجب التي تُعدَّى بالجار نفسه، أو الاشتقاق: كالمتاهة في قولهم: الاندفاع في متاهات سخيفة (مجلة مجمع دمشق ٣/١١٥) إذ في زعمه أن المتاهة والمتاهات لم ترد في اللغة، وإنما الصواب: أتياه وأتاويه – جمع تِيه – أو مفازات. لكن الذى نراه أن المتاهة تصلح أن تكون اسم مكان، من تاه في الأرض يتيه تَوْها وتَيْها وتَيَهَانا، أى ذهب متحيرًا، واسم المكان من المشتقات القياسية، وقد يعترض عليه بأنه يلزم أن يكون مكسور العين كمَضْرِب – لكنا وجدنا اللسان (توه) يذكر له مصدرًا واويًا – كما سبق – إيذانًا بأنه جاء مضموم العين في المضارع ومكسورها، وفي كلام أبي عبيد الذى نقله اللسان (تيه) ما يؤيد ذلك، قال: «وما أطوحه وأتْوَهه وأطْيَحه وأتْيَهه، وقد طوّح نفسه وتوّهها»، كذلك فيما نقله عن الجوهرى: «وهو أتْيَهُ الناس وتَيَّه نفسه وتَوَّه بمعنى، أى حيّرها وطوّحها والواو أعم، وما أتْيَهَهُ وأتْوَهَهُ» ونرى من ذلك أن الواو جاءت في المصدر وفي التعجب وفي الماضي والمضعف العين، بل رأينا الجوهرى يرجّح الواو في الفعل بقوله: (والواو أعم)، وإذا استقر أنه واويّ كان صحيحًا فتحُ العين في اسم المكان منه ولا مأخذ حينئذ على هذا الوجه، إلا وجود التاء في آخر اسم المكان، والمقرر أن إلحاقها في اسمي الزمان والمكان سماعي[١٣٤]، نحو: مدرسة ومطبعة ومقبرة ومجزرة.

على أنه قد جاء في اللسان اسم المكان من اليائي على وزن مفعلة ولكن بلا إعلال، أى جاء شاذًّا – قال: وأرض تِيه وَتَيْهَاء ومَتْيَهة – بفتح الميم وعدم الإعلال – فالفرق بينه وبين الاستعمال المرفوض عند المغربي، هو أن الكُتَّاب أجرَوْا اسم المكان من تاه اليائي على مقتضى القياس من الإعلال.

ومن مسائل الاشتقاق التى منعها المغربي أن يشتق من الحَصَى فعل كاستحجر.

---

(١٣٣) انظر: الاشتقاق والتعريب ٨٠. (١٣٤) انظر: تصريف الأسماء للشيخ محمد الطنطاوى ١٢٤.

أوأن يقال: سَهَمَهُ ورَجَلَهُ – من السهم والرِّجْل – بمعنى أصابه بالسهم وأصاب رجله. وقد ردّ عليه بأن ذلك قياسيّ لا سماعيّ. فلك أن تشتق من الحصاة فِعْلا، كما اشتققتَ من الحجر، وتشتقّ من السهم كما اشتققتَ من الرمح، وتشتق من الرجل كما اشتققتَ من الرأس، تقول من الحصى: حَصَاهُ: إذا رماه بالحصاة. وتقول منها أيضا: أحصيته: إذا أعددته. وتقول: سَهَمَهُ ونَبَلَهُ ورَمَحَهُ وسَاقَهُ وقَصَبَهُ وعَصَاهُ وصَدَغَهُ وجَبَهَهُ ودَمَغَهُ وشَفَهَهُ وذَقَنَهُ ويَدَاهُ[١٣٥]..

ومما رده المغربي وله وجه صحيح، قولهم: تهافتوا لمساعدة المنكوبين. فهم في رأيه أخطئوا سبيل التعدية، فجعلوها اللام بدل على – ولكنَّ الأمر فيه سهل، بأن تجعل اللام للتعليل، أي إن الغرض من تهافتهم – أي تَجَمُّعِهم – إنما كانَ لأجل مساعدة المنكوبين.

كذلك رد استعمال (مِهْنة) في قولهم: اتخذ لنفسه مِهْنة المحاماة أو الصحافة: إذ تستخدم المِهنة فيما كان خسيسا من الأعمال، لأنها من مادة المهين والامتهان – وفيها معنى الحقارة – والذى ورد عن العرب في معنى المهنة ينقض كلامه: إذ في اللسان (مهن) ما يفيد أن المهنة هي العمل مطلقا، دون نظر إلى الشريف أو الوضيع، ففيه: وما مهنتك هاهنا؟ – أي ما عملك؟ وفيه أيضا: المِهنة والمَهْنة والمِهَنَة، كلّه الحذق بالخدمة والعمل ونحوه، ومثل هذا جاء في القاموس (مهن).

وعلى وجه الإجمال نقول: إن المغربيّ لم يكن ذا مقياس ثابت في أمر التخطئة والتصويب، ولم يلتزم في كل الأحوال مقياسه الذى ذكره في مقدمة (عثرات الأقلام) إذ قال: «ولم ننتقد من القول ما كان فيه لصاحبه وجه يتكيء عليه، ولم نخرج عما قرره علماء اللغة وصرحوا به تصريحا»[١٣٦].

نقول: (في كل الأحوال)؛ لما جاء عنه من رجوعه عن انتقاد حذف (لا) من: لاسيَّما؛ لماردُّ عليه بتجويز بعض اللغويّين له، ورجوعه عن تخطئة من أنّث (ضوضاء)، حين رأى أن لمن يؤنثها وجهًا من جهة السماع، هو قول الحارث بن حِلِّزة اليشكرى في معلقته – وقد سبقت تخطئة اليازجى له – ووجهًا آخر من جهة الاشتقاق هو احتمال اشتقاقها من (ضوض) لا من ضأضأ[١٣٧]، وعليه تكون الهمزة زائدة للتأنيث.

---

(١٣٥) مناظرة لغوية أدبية ٣٢/٣٣.

(١٣٦) مناظرة لغوية أدبية ١٤.

(١٣٧) مناظرة لغوية أدبية ١٥.

(٦)

الشيخ مصطفى الغلايينيّ

لقد كان الشيخ مصطفى الغلايينيّ أكثر علماء اللغة اتساعاً في قبول الأساليب، وتجاوزًا عن هفوات اللسان والقلم، ما وُجِدَ له وجه صحيح، يلتمسه من الوارد أو من المجاز أو من القياس، وإن قلّت درجة الفصاحة للوارد، وضعفت رابطة المجاز، وتفككت أواصر القياس. ونحن إن كنا نتناوله بالدراسة فليس لأننا نعده من علماء التنقية بمعناها الذائع الذى هو نبذ بعض الأساليب، إذ لم يكد يخطّئ أسلوبًا قيل، وإنما لتعرضه لبعض القضايا المتعلقة بمسائل التنقية اللغوية، وتصدّيه للرد على من حمل عبئها، ولاسيما الشيخ إبراهيم المنذر، ومن أجله وضع كتابا عنوانه (نظرات فى اللغة والأدب) اشتمل على مباحث فى النقد اللغوى، وعلى طرائف من فلسفة اللغة والتصريف والاشتقاق، وقد حدّد فى مقدمته مجمل منهجه فى «أن كل ما يوافق أصول اللغة، مجازًا أو تصريفًا أو اشتقاقًا أو قياسًا، وكان مقبولاً عند أصحاب الذوق السليم، وكنا فى حاجة إليه، جاز لنا استعماله، وإن لم يستعمله الجدود، وما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم[١٣٨]».

وحدد الغلايينى فلسفته من وراء تلك التوسعة وهدفه، فى «أن التضييق على الكتّاب أو الضغط عليهم إلى هذا الحد ينفّرهم من آمهم، وَيُلْجِئُهُمْ إلى عقوقها، فنخسرهم كما خسرنا كثيرًا من الشبان، تَفَصَّوْا عن عُرَى الدين، وتخلصوا من قيود الكتب المنزّلة، فسقطوا فى هُوِيّ الهوى بما ضيّقه الرؤساء على الناس، والدين أيسر مما يظنون، واللغة أوسع مما يتوهمون[١٣٩]».

وقد بدت التوسعة فى مقياس الصواب والخطأ عند الغلايينى فى الأمور الآتية:

١ - التضمين: فهو يرى قياسيته وإباحته دون قيود، ويصحح به - ما أمكن الحملُ عليه - من الأساليب التى عدّها غيره خطأ، ومن ذلك حكمه بصحة التعدية فى: قَبِلَ به - المضمن معنى الرضا (نظرات فى اللغة والأدب ٧٨، ٧٩) واعتقد به - المضمّن معنى الإيمان (١١) وضغط عليه - المضمن معنى شدّد وضيّق (١٢٠)، ومن تساهله فى قبول التضمين إجازته قول العامة: (أنا أموّن عليه بكذا)؛ لأنه يقال: مان فلان فلانًا يَمُونه

(١٣٨) نظرات فى اللغة والأدب ٣. (١٣٩) نظرات فى اللغة والأدب ٤.

مَوْتا: إذا احتمل مُؤونَته وقام بكفايته، ومن الواضح أن مَنْ مان إنسانًا وأنفق عليه وتعهد شئونه فهو حاكم عليه يقضى عليه بما يراه موافقًا للمصلحة، فضمَّنُوا (مان) معنى حكم وقضى، فعدّوه تعديتهما.

وقد استأنس الغلاييني لمذهبه فى قياس التضمين والحمل عليه - إذا أمكن - بأن العرب ينقلون الكلمة من معناها الأصْلِ إلى معنى آخر، ولو لعلاقة واهية بينهما، حتى تصير حقيقة فى المعنى المنقول اللفظ إليه، ولهذا أمثلة كثيرة، يعرفها مَنْ عَانَى أسرار العربية وأساليب اشتقاقها، ثم بما فهمه من كلام ابن جنى فى الخصائص عن التضمين، وقوله: «وجدت فى اللغة من هذا الفن - يعنى التضمين - شيئًا كثيرًا لا يكاد يُحاط به، ولعله لو جُمِعَ أكثرهُ لجاء كتابًا ضخمًا، فإذا مُر بك شيء منه فتقبلْه وَأْنَسْ به، فإنه فَصْلٌ فى العربية لطيف حسن[(١٤٠)]» وقد فهم الغلاييني من هذا أن ابن جنى قائل بقياسية التضمين فتابعه هو.

٢ - مزيدات الأفعال قياسية عنده، لا تحتاج إلى ورود، فقد أجاز أن يقال: داهمه مداهمة (٤٦) مع أن الوارد: دَهَمَه دَهْمًا فقط، كما أجاز الإتيان بافتعل من: قَبِل وخَشِيَ وحَارَ وفَهِمَ (٢١) وأسس الغلاييني رأيه على أن لهذا نظائر كثيرة يمكن القياس عليها، فمن نظائر داهمه: فَجَأه وفاجأه، ومن نظائر قبل واقتبل: شدّ على قرنْه واشتد عليه، وجَرّ الشيء واجْتَرّه، وفكّ الرهن وافتكّه، وعزم الأمر وعليه واعتزمه، وخاره واختاره، وندبه إلى الأمر وله وانتدبه، وحمل الشيء واحتمله، وبعثه وابتعثه.. إلى غير ذلك.

لكن قوله بالقياس هنا مشروط باشتهار الصيغة وجريانها فى أساليب من لهم مكانة فى الأدب، والدلالة على معنى زائد عن المجرد، هو المبالغة مثلا.

٣ - الجموع: أجاز أن يجمع المصدر جمعًا مطّردًا، مع خروجه عن معنى المصدرية المفيدة للجنس، إذ الحاجة اليوم داعيةٌ إلى التوسعة على الكُتّاب؛ دفعًا للحرج (٨٢) كما أجاز - موافقًا المنذرَ - أن يجمع المبدوء بميم زائدة جمع تكسير قياسًا، لكثرة ما ورد منه، ولعدم نصّ سيبويه وغيره من متقدمى النحاة على المنع، إذ النص من النحاة المتأخرين فقط (١٤٢ - وما بعدها).

٤ - استعمال العلماء عنده حجةٌ، يُستشهد بها وتُجاز الأساليب، فقد ردّ على من أنكر

---

(١٤٠) نظرات فى اللغة والأدب ١٥٨.

(الغُرْيان) جمعًا لِغَرَب، بما جاء في اللسان (بذح) من كلام الأزهري: «وقد رأيت من الغُرْيان من يَشُقُّ لسان الفصيل اللاهج بثناياه فيقطعه» يقول الغلاييني: وقد أقرَّ صاحب اللسان ذلك، ونقل كلامَ الأزهري تاج العروس أيضًا، فتقبَّلْ هذا الجمع وإن لم يذكره اللغويون في بابه؛ لأنهم تركوا كثيرًا فلم يذكروه في مظانّه وذكروه في غيرها، وقد استعمل القلقشندي في صبح الأعشى كلمة الغُرْيان في عدة مواضع منه» (٤٤).

وفي تصويب (النوادي) جمعًا للنادي، احتج باستعمال الفيروزابادي هذا الجمع في أوائل خطبة قاموسه (٤٣) وتجاوز الغلاييني الاحتجاج باستعمال علماء اللغة إلى غيرهم، كالقلقشندي – على ما سبق – وكأحد الفقهاء الذي سمى كتابه (دليل المحتار) فأجاز عليه الغلاييني أن يقال: احتار – في حار (٢١).

٥ – التعريب: يرى أنه ضروري للحاجة إليه، ولكن يجب الاقتصار على ما تَمَسُّ إليه حاجة العلم والاجتماع، فالمعرَّبات التي أُثِرَتْ عن الجدود تستعمل كما هي، وما لم يُؤْثَرْ عنهم فإن كان في لغتنا ما يغني غَناءه، مما يسهل على الناس النطق به – كالطيارة والمنطاد والسيارة ونحوها – لجأنا إليه، وإن لم يكن في اللغة ما يغني غناء المعرَّب، أدخلناه بعد أن يُصْبغ بالصبغة العربية، بتهذيب مُدُوده وحركاته؛ ليأتلف مع اللفظ العربي (٢٠٠).

٦ – وكذلك رأيه في الاشتقاق، فمن اللازم أن يُفْتَحَ بابه؛ لتوسيع المجال أمام حاجات العصر، ولا فرق فيه بين أن يكون اشتقاقَ ألفاظٍ عربية من مثلها، أو معرَّب من مثله، والاشتقاق في الحاجة إليه كالمجاز، ويعيب الغلاييني ابْنَ فارس؛ لأنه – بعد أن ذكر أن للعرب منهجًا في اشتقاق بعض الكلام من بعض – رأى أنه لا يجوز لنا أن نقيس قياسًا لم يقيسوه، وهذا من ابن فارس تضييق يقضي على اللغة وعلى أهلها، والحق أن كل قياس يجري على سَنَنِ العرب في كلامهم، وكانت الحاجة تدعو إليه، فلا مَحِيصَ لنا عن قبوله، وما قيس على كلام العرب قياسًا صحيحًا فهو من كلامهم (١٩٩).

٧ – ومن رأي الغلاييني أن عدم الورود ليس دليلاً على التخطئة – مادام الاستعمال مطابقًا القياس –: فالنوادي لم تَرِدْ جمعًا للنادي، ولكنه جمع صحيح مطابق للقياس، مثل جامع وجوامع وسالف وسوالف. ووفير وفخيم لم تردا في معاجم اللغة، ولم تُرْوَيا في شعر أو نثر قديمين، وإنما الوارد: وَفْرٌ وفَخْمٌ، ولكن عدم الورود لا يدل على أنهما غير جائزين؛ ذلك لأنه من المقرر في اللغة أن فَعْلاً – بسكون العين – أصله فَعِلٌ – بكسرها – وهذا

أصله فعيل – بالياء – وقد تُنوسِىَ الأصلان. فالنطق بهما الآن رجوع إلى الأصل، ولا يُعَدُّ خطأ – فى نظره – ولاسيّما أنهما مقبولان فى الذوق والسمع، قياسًا على ما ورد من نظائرهما مما يخفَّف بحذف حرف المدّ، ثم بحذف الحركة، مثل: بهيج وسعيد وعظيم، وقد ترك اللغويون كثيرًا من أمثلة الجموع والمشتقات وغيرها؛ اعتمادًا على ما تكفّلت به كتب الصرف[١٤١]. «وليس كل ما أهملوا النصّ عليه يحظر استعماله، وإنما يُحْظَرُ ما ليس له وجه صحيح فى القياس»[١٤٢].

٨ – كذلك ورود الاستعمال القديم الذى أَوَّلُوه ليجارى قياسهم، يصحح الاستعمال المماثل له من المعاصرين، بالتأويل نفسه، فقول الشاعر المُحْدَث:

فَرُبَّ مُصَفَّدٍ منهم وكانت تُساقُ له الملوكُ مصفّدينا

سليم، وإن زاد الواو فى: (وكانت)؛ قياسًا على قول الشاعر القديم:

ألا رُبَّ مولود وليس له أب وذِى وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أبوانِ

وإذا كان النحاة قد قدّروا خبر مجرور رُبّ فى البيت القديم، فما المانع من تقديره فى البيت المُحْدَث؟ على أن من النحاة من يجيز تقدير خبر رُبّ، ومنهم يجعلها مستغنية عن الخبر، لأن معنى الكلام تام لا يفتقر إلى شىء سوى الصفة، ومنهم من يجعل مدخولها فى البيت القديم فى موضع النصب؛ مفعولاً به لمحذوف، فتكون الواو للحال، وكل هذه التوجيهات لا مانع إجرائها فى البيت المحدث[١٤٣].

٩ – أما فى الاستعمالات التى توافق القياس وتخالف ما سُمِعَ، فنجده يقبل منها ما نحن فى حاجة إليه، وجرى عليه عرف فصحاء الكتاب والشعراء، فكلمة (المُواطن) مثلاً، لم ترد عن العرب بمعناها الذى نعرفه اليوم، ولكن القياس لا يمنع منها، فلا بأس باستعمالها، قياسًا على: ساكَنَه وجَاوَرَه. ومثلها استعمال (التطور) بمعناه المعروف الآن، فهى كلمة جارية على قياس اللغة وأساليب الاشتقاق، ونظيرها عند القدماء: الرقى والترقى والارتقاء، وكما اشتق القدماء لنا أن نشتق دون غضاضة. «ولا يُضَامُ الناس أن تجرىَ على أقلامهم ألفاظ مأنوسة، واضحة المعنى، مطابقة للقياس، موافقة لمناهج العرب فى كلامها)»[١٤٤].

---

(١٤١) نظرات فى اللغة والأدب ٤٣. (١٤٣) نظرات فى اللغة والأدب ٩٢.
(١٤٢) نظرات فى اللغة والأدب ١٠٠ (١٤٤) نظرات فى اللغة والأدب ٨٨ وانظر الكلمات فى: ٨٨، ١٢٦.

وهكذا نجد مقياس الغلاييني مؤسَّسًا على التيسير في الاستعمال، وتَصيُّدِ وجهٍ لتصويب ما خطَّأ غيره، حتى لقد كِدْنا نظن به عدم التوقف عند حدّ السماع في مسائله الانتقادية، لولا مسألة واحدة توقف عند السماع فيها، ورأى عدم القياس على ماورد منها، وهي تعرية اسم التفضيل عن معناه المفيد للمشاركة والزيادة، يقول: «فهي سماعية على الأصح من أقوال النحاة»[١٤٥].

ولم يلتزم الغلاييني مقياسه هذا في كل ما أورد، فقد تقدم أن عدم الورود عنده ليس دليل تخطئة ، وأنه مع هذا فتح باب الاحتجاج ليدخل منه علماء اللغة وغيرهم، إذ استشهد باستعمال الأزهري والقلقشندي والفيروزابادي وغيرهم، ولكنا وجدناه يخطّئ من المسائل ماورد النص به، ولا شك أن ورود النص أقوى في الاحتجاج من استعمال اللغويين وغيرهم، فالإخْصَاء – بمعنى تعلم العلم الواحد – ذكره القاموس، وأقره صاحب التاج، ونقله الصاغاني وقال عنه: إنه مجاز، ومع هذا لا يرتاح الغلاييني لهذا الاستعمال، ويقول: «ونفسي غير مطمئنة إليه، لأني لم أَرَلَهُ وجهًا في الاشتقاق ولا المجاز»[١٤٦]، وليس للغلاييني وجه في هذا الإنكار – في رأينا – لرواية الفيروزابادي بوجه خاص، وذلك لأنه هو نفسه قال عنه في موضع آخر من كتابه: «وصاحب القاموس حجة»[١٤٧] واعتمد على كلامه هناك مع تفرده.

وتقدم أنه يصحح أساليب المحدثين، إذا وردت نظائر لها من أساليب الأقدمين، وعلينا أن نؤوِّل لأولئك كما أوّل العلماء لهؤلاء، ولكنه خرج عن ذلك في إقراره المنذر على تخطئة إدخال الواو الحالية بعد إلا، يقول «ولا عِبْرة بشذوذ من ذهب إلى جواز اقترانها بالواو؛ تمسكا بقوله:

نِعْمَ امرءاً هَرِمٌ لم تَعْرُ نائبة　　إلا وكان لمرتاع بها وَزَرا

لأنه شاذٌّ ونادرٌ، مخالف للقاعدة وللكثير المسموع في فصيح الكلام: منظومه ومنثوره»[١٤٨].

---

(١٤٥) نظرات في اللغة والأدب ١٥٢.

(١٤٦) نظرات في اللغة والأدب ٥٨.

(١٤٧) نظرات في اللغة والأدب ١٢.

(١٤٨) نظرات في اللغة والأدب ٥٢.

(٧)

صلاح الدين الزعبلاوى

من بين المُحدَثِين الذين عرضوا لمباحث الصواب والخطأ، تميّز الزعبلاوى بميزات ثلاث:

الأولى: عرضه لمذاهب القدماء والمحدثين، فى نقدهم للاستعمال اللغوى، وما ينبنى عليه من الاستشهاد وغيره، والثانية: عرضه بشىء من التفصيل الذى لم يعهد قبله مأثوراتِ اللغة الديوانية، وبخاصة ما يجرى فى أسلوب الرسائل وفى صوغ القرارت، ووضع أساليب جديدة لذلك تتّسِمُ بِسِمَةِ الفصحى، والثالثة: عرضه لمنهجه هو فى نقد الأساليب تصريحًا، وهو ما لم نألفه عند أحد من المحدثين قبله، ولا من الأقدمين.

* فمن مذاهب القدماء: ذكر أن النزاع بينهم فى الحكم بالتصويب والتلحين، إنما نشأ عن تباين وجهات النظر والاعتداد، فمنهم من تشدد فى الاعتداد باللغة والرواية، فلم يأخذ إلا باللغة العُليا، وما عداها مُطّرح متروك، ولم يأخذ إلا بالرواية عن العرب الخُلّص، ورواية من عداهم ساقطة مرذولة، ومنهم من نزع إلى استساغة كثير مما رفض غيره، كالزمخشرى وابن مالك والرضى، ومنهم فريق ثالث فتح الباب على مصراعيه أمام استعمالات العامة والخاصة، فلم يخطّئ ما وافق لغة عربية وإن قلّت، وإن فَضّحَ أن يؤخذ بأوسع هذه اللغات رواية وأقواها قياسًا، ومن هؤلاء: أبو حيان والخفاجى وابن الحنبلى وابن جنى الذى صرح بذلك فى الخصائص.

وعن مذاهب المحدثين فى الصواب والخطأ: نجد أن الزعبلاوى يأخذ عليهم انصرافهم عن الفكرة العلمية المرسومة، والبحث الجدّى الخالص، وقد دفعهم ذلك إلى أن يَحْجُروا على الكتّاب الصحيحَ الظاهر، وأن يستسيغوا منهم الوهَمَ الواضح، فمن هؤلاء المحدثين قوم سَلَفِيّون، جَرَوْا فى التخطئة والتصويب على نهج الأقدمين، فى الاعتداد بالأفصح والاعتماد على ظاهر النصوص، ومنهم من أطلق القول جُزافًا دون ضابط يحكمه؛ فهذا خطأ؛ لأنه خطأ، وذاك صواب لأنه صواب، وليس معه من دليل إلا شهادة الذوق. وفريق ثالث استضعف الكتاب واستصغرهم، واعتزّ بعلمه وإحاطته، فقطع بفساد أكثر ما جرت به أقلامهم، وطاعت به ألسنتهم بلا تأمُّلٍ أو نظر.

* والميزة الثانية: هي تخصيصه فصلاً مستقلا لإصلاح الأوجه التي يُصَدِّر بها الكُتَّابُ رسائلهم حين الإجابة، وتصحيح الصيغ المأثورة للقرارات والمراسيم في الدواوين، فقد جرت العادة عند هؤلاء ألّا يُرَاعُوا في اصطلاحاتهم خصائص اللغة وأساليبها في التعبير؛ لكونها اصطلاحات مترجمة، ولذا كان من الواجب «أن نختار من الأساليب العربية الصحيحة - على بسطتها - ما يتسع لتحقيق ما لابد منه من التطابق بين الترجمة والأصل، من حيث المعنى جملةً، وتناسق الفكر تفصيلاً، ولا بأس من التجوز آنًا، إذا اقتضته الضرورة، فيما لا يأباه نهجُ العربية عامّة، لكن الضرورة تقدّر بقدرها، فلا يباح لها من التجوز إلا بمقدار ما تندفع به[149]» ومما ذكره في هذا الفصل نكتفي بمثالين:

الأول: ما اشْتُهِرَ بينهم من طريقة خاصة في تصدير الرسائل عند الإجابة، كقولهم:[150] إلى مدير الـ ...، جوابًا عن كتابكم ذي الرقم.. والتاريخ..: إننا لا نوافق.. - ويرى الزعبلاوى أن منشأ الخطأ هو في نصب (جوابا) مع عدم وجود عامل له، وهو في هذه الحال لا يصلح أن يكون حالا، إذ تقدير عامل الحال في مثل هذا لا يجيزه الأكثرون، ولا يصلح أن يكون مفعولا مطلقا محذوف العامل، لأن الحذف لا يجوز إلا لقرينة حالية أو مقالية، في غير المواضع المحددة له، كالدعاء والأمر والنهي والاستفهام.

أما تصحيح مثل هذا الأسلوب فعلى نَسَقٍ مما يأتي:

أن يُذْكَرَ العامل مقدمًا أو مؤخرًا: نعلمكم جوابًا عن .... أو جوابًا عن .... نعلمكم. أو يجعل: (إننا لا نوافق) صدر الخطاب ويوصل (جوابًا عن) بما قبله لِيَصِحَّ أن يكون العامل هو الجار والمجرور، فيقال: إلى مدير كذا.... جوابًا عن كتابه ... والتقدير: هذا الكتاب إلى مدير الـ .... جوابًا عن كتابه.

أو يُعْدَل عن نصب (جوابًا) إلى رفعه، فتصير جملةً من خبر واجب التقديم ومبتدأ واجب التأخير، أي: إلى مدير الـ .... جوابٌ عن كتابه، أو جوابُ كتابه.

الثاني: ما اشتهر بينهم من صيغ خاصة بالقرارات، ومنها:[151]

إن وزير الـ ... بناءً على الدستور المنشور.. وعلى المرسوم رقم.. بتاريخ.. القاضي بتعيينه.. وعلى القرار رقم.. بتاريخ.. القاضي.. وعلى.. يقرر:

(149) أخطاؤنا في الصحف والدواوين ٤٥.
(150) أخطاؤنا في الصحف والدواوين ٣٧.
(151) أخطاؤنا في الصحف والدواوين ٤٦، ٤٧.

(١) يُعيَّن السيد... منشئا.

(٢) يُعطى المُومَا إليه راتبه.

(٣) يُبَلَّغ هذا القرار...

ولغةُ هذا القرار سليمة فى جملتها، ولكن الزعبلاوى يختار لها وجهًا آخرَ، أَسْلَمَ على السبك، وأقربَ إلى الأساليب العربية، وهو:

يقرر وزير الـ .. بناءً منه على الدستور المنشور.. وعلى المرسوم.. أو ذى الرقم أو المرقوم أو المرقم المؤرخ.. القاضى بتعيينه.. وعلى القرار.. أو ذى الرقم.. وعلى.. ما يلى، أو تعيين فلان على النص الآتى:

(١) أن يعيَّن (تعيينُ السيد)... منشئًا.

(٢) أن يعطى (إعطاءُ) الموماً إليه راتبه.

(٣) أن يُبَلَّغ (تبليغُ) هذا القرار.

* وأما الميزة الثالثة مما انفرد به، فهى عرضه لمقياسه فى الحكم على الأساليب، وقد وضحه فى الأمور الآتية:

أولا: السماع:

(١) ذكر الزعبلاوى أن معاجم اللغة المعتدّ بها عنده هى ما قَدُمَ عهده - كالصحاح والقاموس والأساس ومقدمة الأدب واللسان والتاج ومفردات الراغب وأشباهها - مع ملاحظة ما اشْتُهِرَ من أخطائها ونُبِّه عليه من تصحيفاتها، فلا اعتداد عنده بمعاجم المتأخرين - كمحيط المحيط وأقرب الموارد والبستان والمنجد والمعتمد وأضرابها - لأن هذه المعجمات لم تبلغ مبلغ المعجمات القديمة فى الإحكام ودقة الضبط وفيما أُوتِيَ أصحابها من الحِذْقِ وبُعد النظر وبسطة العلم، وإن تميزت عن المعجمات القديمة فى حسن التنسيق والتحرير ووضوح التعبير[١٥٢].

(٢) وأنه عند تعارض نصوص المعاجم يُؤْثِرُ الأكثر والأشهر - إذا كان المدار على الرواية - ولا يمنع من غيره، إلا أنه يَنُصّ على أنه منكر أو ردىء أو مذموم أو مهمل، وهو فى ذلك يأخذ بمذهب ابن دُرُسْتُوَيْه القائل: «وليس كل ما ترك الفصحاء استعماله

(١٥٢) أخطاؤنا فى الصحف والدواوين ١١.

بخطأ؛ فقد يتركون استعمال الفصيح، لاستغنائهم بفصيح آخر، أو لعلّة غير ذلك»[١٥٣].

(٣) وكذلك أمره فيما اختار من مذاهب النحاة، فهو يأخذ بوجهة الجمهور، ولا يمنع من غيرها إذا ذاعت واشتُهِرت يقول: «فكُلُّه صحيح جائز وإن تفاوت جودة وقوةً[١٥٤]».

(٤) وأن ما أورده من أقوال الأئمة والأحاديث والأشعار، ليس كله مسوقًا للاحتجاج، بل جرى بعضه على سبيل الاستئناس والتمثيل، بعد إدلاء الحجة وإيراد الدليل - ككلام ابن جني والحريري - حتى يستقرَّ الحكم ويتمكن البحث في نفس القارئ، ومما أتى به من ذلك على سبيل الاستشهاد، ما رد به على اليازجي في تخطئة تعدية (عهد) بنفسه، حيث ذكر أنه ورد في حديث الإسراء وفي وصية عليّ لابنه الحسن وفي كلام عمر بن الخطاب، ثم قال: «فإذا تخلف النص عن ذكر هذا، فليس كل ما ساغ استعماله قد ورد النصّ به، والذى رويناه مَظِنَّةٌ للاستشهاد، ومحلٌّ للاستدلال والتصويب[١٥٥]».

(٥) وأن سكوت أكثر العلماء عن الاعتراض على استعمالٍ ما - في مقام تتبع سقطات صاحب هذا الاستعمال - دليلٌ على صحته، وإلا اتجه اعتراضهم إليه، وهو في ذلك مقتدٍ بالبطليوسيّ الذى استشهد على صحة إضافة (آل) إلى الضمير ببيت المتنبي، لا لأن المتنبيّ ممن يحتج بشعره، وإنما لأن سكوت أكابر النحويين واللغويين عن تفنيده ونقده - وهم قد تعقبوه وترقبوه وتسقَّطوه، فعرضوا لأقواله بالنظر والبحث الدقيق - ذلك دليل على صحته، يقول الزعبلاوى في تأييده هذا المذهب: «والحكم بالتغليب كثيراً ما يُحتاج إليه في هذا الباب، لأن كتب اللغة قد ألّفها أفراد، بذلوا الطاقةَ واستنفدوا الجَهْدَ، لكن طاقة الفرد إلى حدٍّ، وجهده إلى مدًى، فكلُّهم قد غادر في مؤلَّفه أشياءَ كثيرةً، وتواجيَ في حاجة إلى بسط وتفصيل، من شرح وتحرير واستدراك وكشف عما يضطرب من الفصول والموادّ، فإذا أرجأت الحكم مستندًا إلى اتفاق النص الظاهر بطريق المباشرة، فاتَكَ القطعُ في مواطنَ كثيرة، وعانيتَ في التقصّي مشقةً كبيرة»[١٥٦].

ثانيا: القيـــاس:

يرى الزعبلاوى أن القياس في اللغة أمر ضرورى، يصحح به بعض الأساليب التى لم

(١٥٣) أخطاؤنا في الصحف والدواوين ١٢.
(١٥٤) أخطاؤنا في الصحف والدواوين ٢٣.
(١٥٥) أخطاؤنا في الصحف والدواوين ٢٢٧.
(١٥٦) أخطاؤنا في الصحف والدواوين ١٤.

يسندها سماع، لكن مفهومه عن القياس يخالف مفهوم الغلاييني، الذى يرى أن القياس هو مَحْضُ اتفاق النظائر إذا وجد له طرف من الشيوع. فلا بأس بإقرار ما ذاع على ألسنة الكتّاب، إذا اتفق له فى العربية نظير[١٥٧].

ويرى الزعبلاوى أن ذلك الاتجاه عبثٌ باللغة، وإشاعة للخلل فى أقيستها المعروفة، وتصرف فى حدودها تصرفًا غير محمود ولا مأمون، ولو اعتددنا فى التجويز بالشيوع على ألسنة الكتاب مع موافقة نظير عربيّ، لَغَدَا كثيرٌ من سَقَطِ العامية صحيحًا لا غُبار عليه، وهو ما لايعقل إقراره بحال، أما الذى يُعقل إقراره فهو القياس المنقول عن الأئمة لاطِّرادٍ أو غلبةٍ مالوا بها إلى الاطِّراد، أما القياس الاجتهادى الذى ذكره الغلايينى فيُتْرَكُ أمره - كغيره من ضروب التوسع المحتاج إليها إلى مجمع يضم علماء اللغة؛ ليروا رأيهم فى ذلك، وَيُقِرُّوا ما يبدو لهم من حاجة إليه، ويَدَعُوا ما لا ضرورة تلجئ إليه، وإن ذاع وشاع.

وكل ما أجازه الزعبلاوىّ - مما لم يطرِّد عند الأئمة أو يغلب، ولم يرد به سماع - هو من النوع الثانى للقياس، وتجويزه إياه ليس على سبيل القطع، وإنما على سبيل الاقتراح، يقول: «وقد جرينا على هذا فى كتابنا، فكل ما ألحقناه بالقياس الثانى وما ماثله، فقد قلناه على جهة الاقتراح ليس غير، وعلى ذلك ما أقررناه من الألفاظ عن طريق الوضع، بالاشتقاق الصحيح[١٥٨]».

وتطبيقًا على مسلكه هذا أجاز الأمورَ الآتية، على القياس:

النسب إلى الجمع - غير المسمَّى به - على لفظه، كما ينسب إلى واحده، ومردّ ذلك إلى قصد المستعمل، فإن أراد معنى الجمعية نسب إلى اللفظ، وإن أراد معنى الوَحْدَةِ نسب إلى المفرد، فيقال: خلاف دَوْلِيّ (بالإفراد) إذا أريد أنه يجرى داخلَ الدولة، ويقال: خلاف دُوَلِيّ (بالجمع) إذا أريد أنه مما يجرى بين الدول[١٥٩].

وصيغة استفعل، التى وافق المجمعَ فى القول بقياسيتها؛ للدلالة على الطلب أو الصيرورة، وإن نازعه فى الاحتجاج. فقد احتج المجمع بكلام ابن سيده فى المخصص: «اعلم أن أصل استفعلت الشىء فى معنى: طلبته واستدعيته، وهذا الأكثر، وما خرج عن

(١٥٧) نظرات فى اللغة والأدب ١٦٤.
(١٥٨) أخطاؤنا فى الصحف والدواوين ٦٦.
(١٥٩) أخطاؤنا فى الصحف والدواوين ١٨.

هذا فهو يحفظ، وليس بالباب» وبكلام ابن يعيش: «والغالب على هذا البناء الطلب والإصابة وما عدا ذَيْنِكَ فإنه يُحفظ حفظًا ولا يقاس عليه»، يقول الزعبلاوى: «فليس فى كلام هؤلاء ما يفيد أنه قياس، وإنما ما يفيد أنه كثير»[١٦٠]، ثم يقول: «وعلى هذا، فإذا قال المجمع بقياسية استفعل، فقد قاله من عنده، ولو أنه لابأس به، أما استئناسه برأى أبى على الفارسىّ وابن جنى أن ما قيس على الكثير الوارد من كلام العرب فهو من كلام العرب، فهو سائغ مقبول، وهو علة أخذنا بمقالة المجمع فى القياس»[١٦٠].

والمصادر الصناعية المصوغة من اسم المفعول بزيادة الياء والتاء: كـ(المسئولية) التى رفضها المنذر، واستبدل بها: التَّبِعَة. ولكن الزعبلاوى أجازها قياسًا مطَّردًا.

وجمع المصادر، فهو عنده قياسىّ، لا على البقاء على المصدرية، ولكن على أنها خرجت عن جنسيتها، وأُنزلت منزلة الأسماء فى دلالتها، وفسر بذلك ما جاء عن العرب من مصادر مجموعة، حتى إنهم إذا لم يحتاجوا إلى التحديد فى المصدر، لم يخرجوا به عن جنسيته ولم يجمعوه، كالقتل والسلب والنهب، فلم يقولوا: قُتُول وسُلُوب ونُهُوب.

أما إخراج المصدر عن جنسيته تمهيدًا لجمعه، فلم يصرح الزعبلاوى برأيه فيه قياسًا أو سماعًا، واكتفى بذكر خلاف العلماء فى ذلك، وإن بدا من كلامه أنه يميل إلى الأخذ بالقياس فيه للحاجة إليه، قال: «إن المانعين من القياس لم يَثْبتوا على المنع فيما تناولته أقلامهم، وذاع فى مصنفاتهم، فقد جمعوا من المصادر ما لم يرد بجمعه سماع، وعللوا ذلك باختلاف الأنواع، وجمعهم هذا وتعليلهم دليلان على تعلقهم بالقياس واشتداد الداعى إلى الأخذ به»[١٦١].

ومن ضروب التوسع التى رأى الزعبلاوى أن يُعاد النظر فى أمر قياسيَّتها - للحاجة إليها - مذهب الشاطبى فى الاشتقاق، ومذهب البطليوسىّ فى الإعراض عن الشذوذ ما وُجِدَ له وجهٌ من القياس، اعتمده بعض الأئمة من قياسيَّة بعض أبواب الثلاثى، لازمةً ومتعديةً، وطرد القياس فى كثير من جموع التكسير والمصادر الثلاثية وطرف من الصفات، ويبدو من كلامه أنه يميل إلى جعلها من الأمور القياسية: «فبذلك تبرز ميزة العربية وخصائصها، ويبدو فيض حيويتها ووفور تدفقها»[١٦٢].

(١٦٠) أخطاؤنا فى الصحف والدواوين ٨١.
(١٦١) أخطاؤنا فى الصحف والدواوين ٢٩٩.
(١٦٢) أخطاؤنا فى الصحف والدواوين ١٧.

ثالثا: المجازات الغربيّة:

ولايجرى الزعبلاوى على سَنَن كثير من المحدثين فى رفضهم المجازات المنقولة عن الغرب، فقد استساغ كثيرًا من تلك الأساليب المجازية المترجمة؛ لأنها تجرى على مألوف العرب، وذلك هو شرط الاستساغة عنده، ولامعنى لأن تشترط النقل نصًّا عن العرب؛ إذ فى ذلك الحرج والتضييق «فالذى تلاقت على قبوله أكثر الأئمة أنه لايشترط فى الكلام المتجوَّز به أن يُسْمع أويُنْقل، بل يكفى أن يُحْمل على مألوف العرب فى تَجَوُّزاتهم، وقد عدُّوا مثل هذا الحمل والتصرف من الحذق والبلاغة، بل حَدُّوا جهاتِ المجاز وتقلباته فى كثير من التمحيص؛ ليسهل الأخذ بما تصّوه، ويتهيأ النسجُ على غرار ما حَكَوْه»[١٦٣].

هذه هى الأمور الثلاثة التى وضع عليها الزعبلاوى منهجه فى التصويب والتخطئة، وهناك أمور أخرى من منهجه لم ينصَّ عليها صراحةً، ولكنها تُسْتنبط من نظره فى الأساليب على النحو التالى:

* أن خُلُوّ المعاجم الموثوق بصحتها من مادة لغوية لاينهض حجّةً فى رد تلك المادة – ما دامت تجرى على القياس – فلا لحن فى جمع صناعة على (صنائع) مثلا، وإن لم يرد هذا الجمع فى معجم لغوى، اعتمادًا على قياس مطَّرد، هو توارد (صنيعة) وصناعة على صيغة جمعية واحدة، والقرينة تميز دلالة الجمع فى الحالين[١٦٤].

* وأن السماع الوارد فى تعدية فعل بحرف مخصوص فى معنى معين، لايمنع من تعديته بحرف آخر لم يرد به سماع، فى معنى آخر يشابه المعنى المسموع أو يلابسه؛ فذلك قياس لا بأس به، ولهذا رد على داغر فى تخطئة تعدية الفعل (لاَمَ) باللام فى: لُمْته لِما فعل، بقوله: «وهو قياس لاشأن للسماع فيه، فأنت تقول: علام لمته؟ ولِمَ لُمته؟ وفيم لُمته؟ وبِم لُمته؟ كلُّه صحيح، كما تقول: على ما فعل، فاللام فى ذلك للتعليل»[١٦٥].

* وأن الاشتقاق أمر تحتاج إليه اللغة دائمًا، فينبغى أن يُقَرّ، سواء أكان من لفظ عربى لم يسمع فيه المشتق المراد، أم كان من لفظ أجنبى – ما دام مُشْتَهَرًا جاريًا على نسق الألفاظ العربية – فمن الأول: ينبغى ألاّ يخطَّأ اشتقاق الفعل (تشرَّع)[١٦٦] وإن كان غير محكيّ الْبَتّة، لأن اللغة أحوج ما تكون إليه؛ ليكون من الشرع، بمنزلة (تفقّه) من الفقه، فيستدل به على تمكن المعرفة، ومن الثانى: ينبغى ألاّ يُخطَّأ (قنّن) من القانون، وهى

(١٦٣) أخطاؤنا فى الصحف والدواوين ٢٧.
(١٦٤) أخطاؤنا فى الصحف والدواوين ٨٨.
(١٦٥) أخطاؤنا فى الصحف والدواوين ١٣٨.
(١٦٦) أخطاؤنا فى الصحف والدواوين ٢٠٤.

كلمة رومية، وردت في كلام علماء اللغة كابن جني، ولا داعي لاستبدال لفظ آخر به - كـ(سَنٌّ) مثلاً - على ما يرى داغر - لأن حاجة التعبير تدعو إليه وتقتضيه، يقول: «وهو وضع صحيح، قد جرى على مألوف العرب في اشتقاقهم»[١٦٧].

* وأن تخريج الكلام على وجه جائز، يُغني من الورود عن العرب، فلا حاجة لاستبدال الخُطبة بالمحاضرة - على ما يرى داغر - إذ تتضمن المحاضرة معنىً خاصّاً لا تتضمنه الخُطبة «فالخطبة هي الكلام الذي يُخْطَبُ به الناس (في شئونهم العامة) والمحاضرة هي الموضوع الذي يُحَاضَرُ به جماعة المتعلمين في ناحية علمية»[١٦٨].

ولا وجه لمن أنكر أن يقال: رجلٌ طَمُوحٌ، بناءً على أنه ورد صفة للفَرَس فقط؛ لأن هذا الورود على سبيل التمثيل، لا التخصيص لاستعمال الصفة. على أنه لو كان على سبيل التخصيص لم يكن بأس في استعماله للرجل؛ على المجاز[١٦٩].

كذلك لا وجه لإنكار استعمال (الاسترسال) بمعنى المضيّ والانطلاق؛ اعتماداً على أنه لم يرد، إذ الوارد - وهو السلاسة بمعنى اللين والانقياد - سببٌ في المعنى الجديد، فإذا قلت: استرسل في الضلال، فمؤدّاه أنه انقاد فيه فلم يمتنع ولم يستعص على مستدرجه، وهو بحكم ذلك سيمضي وينطلق[١٧٠].

وفي ضوء هذا المنهج الذي صرح ببعضه الزعبلاوي، واستنبطنا نحن بعضه الآخر، ردّ الزعبلاوي بعض المسائل اللغوية التي لا تتفق وما اختاره، ونذكر الآن أهم تلك المسائل مشيرين إلى حظها من الصحة والخطأ:

* حذف حروف العطف[١٧١] عند تكرر المعطوف: وهو أمر اشْتُهِرَ عن كتاب الدواوين، يقولون: وافقنا على طرد التلاميذ: محمد، أحمد، علي، سعيد، أو يذكرون العاطف مع الأخير فقط، وهو تأثر بالأساليب الإفرنجية، وبخاصة الفرنسية، والحذف عندهم ليس مقصوراً على الواو العاطفة، أو على حروف العطف جملةً، بل ربما قطَّعوا الكلام تقطيعاً، أو أسقطوا منه كل عطف أو تفسير أو استدراك أو تنبيه، والنهج العربي السليم هو ذكر العاطف مع المعطوف.

لكن جاء في الهمع[١٧٢] ما يفيد أن بعض العلماء أجاز حذف الواو وأوْ - دون

---

(١٦٧) أخطاؤنا في الصحف والدواوين ٢٥٠.
(١٦٨) أخطاؤنا في الصحف والدواوين ١٦٥.
(١٦٩) أخطاؤنا في الصحف والدواوين ٢١٢.
(١٧٠) أخطاؤنا في الصحف والدواوين ١٨٤.
(١٧١) أخطاؤنا في الصحف والدواوين ١٢٢.
(١٧٢) همع الهوامع ٢/١٤٠.

المعطوف بها – من بين حروف العطف، فمِنْ حذف (الواو) جاء حديث: «تصدق رجلٌ مِنْ ديناره، من درهمه، من صاعِ بُرِّه، من صاع تمره»، وحُكِي: أكلت سمكًا، لحمًا، تمرًا، وقال الشاعر:

كيف أصبحت؟ كيف أمسيت؟ مما يغرسُ الـودَّ فى فؤاد الكـريم

أي: وكيف، ومنع ذلك ابن جنى والسهيلى وابن الضائع، لأن الحروف دالةٌ على مَعَانٍ فى نفس المتكلم، وإضمارها لا يفيد معناها، وقياسًا على حروف النفى والتأكيد والتمنى والترجى وغير ذلك... وأوَّل المسموعَ من ذلك على البدل، ومن حذف (أَوْ) جاء قولهم: صَلىَّ رجل فى إزارٍ وَرِداء، فى إزار وقباء – أي: أَوْ فى.... وقد حكم السيوطى على حذف الواو بأنه أصح، وعلى حذف أَوْ بأنه قليل.

وفى المغنى[١٧٣]: «حذف حرف العطف بَابُهُ الشعرُ، كقول الحطيئة:

إنَّ امرءًا رهطُه بـالشـام منـزلُـه برَمْلِ يَـبْرِين جارٌ شـدَّ ما اغْتـرَبَا

أي: ومنزله برمل يَبْرِين، كذا قالوا، ولـك أن تقول: الجملة الثـانية صفـة ثانيـة لا معطوفة، وحكى أبو الحَسن: أعطه درهمًا، درهمين، ثلاثةً، وخُرِّجَ على إضمار أو، ويحتمل البدل المذكور، وقد خرّج على ذلك آيات...» الخ.

* فى النسب: قالوا: تَرْبَوِيّ (نسبة إلى تربية) ومذكِّرة دَعْوَتية (نسبة إلى الدعوة) ونِسَائى (نسبة إلى نساء) – والخطأ واضح فى هذه النسبة فيما عدا الأخير (نساء) فهو آخذ فيه برأى سيبويه، فى أن نساء جمع نسوة وليس نسـوة بجمع كُسِّرَ، له واحـدٌ، فالإضافة تردّه إلى مفرده، فيقال: نِسْوِيّ[١٧٤]، لكن الكوفيين يجيزون النسب إلى الجمع على لفظه، فهو صحيح على قياسهم، على أننا نرى الزعيلاوى يخالف بذلك مذهبه فى جواز النسب إلى الجمع غير المسمى به على لفظه، عند إرادة معنى الجمعية.

* وفى الجمع قالوا: غَيُورون – جمع غيور[١٧٥]، وهو خطأ – عنده – لأنه فَعُول، صفةً بمعنى فاعل، يستوى فيه النوعان فلا يثنى ولا يجمع جمع تصحيح، وهو فى هذا آخذ بكلام سيبويه: «وأما ما كان فَعُولاً فإنه يُكَسَّر على فُعُل – بضمتين – عَنَيْت جميع المؤنث أو جميع المذكر»[١٧٦]. وقد سبق غير مرة أن الكوفيين يجيزون هذا الجمع.

وفى الجمع أيضا قالوا: إطارات – جمع إطار (١٥٦) وسَنَدات – جمع سَنَد، بمعنى الصك

(١٧٣) مغنى اللبيب ٢/٠١٧٠.
(١٧٤) كتاب سيبويه ٣/٣٧٩.
(١٧٥) أخطاؤنا فى الصحف والدواوين ٢٣٥.
(١٧٦) كتاب سيبويه ٣/٦٣٧.

(١٩٩) وبَدَلات – جمع بَدَل (١٩٩) – وهو مصيب في هذه التخطئة على كل حال؛ ذلك لأن جمع المؤنث السالم إنما يكون من خمسة أنواع، ليس من بينها المذكرات الجامدة المجردة، كسُرادقات وحَمّامات وحُسَامات، ومثلها الجموع التي رفضها الزعبلاوي، ولم نجد من أجاز جمع المذكر الجامد بالألف والتاء إلا ابن عصفور، ولكنه اشترط لجواز ذلك قياسًا ألاّ يكون له جمع مكسّر، كسرادقات[١٧٧]، وما هنا ورد له جمع مكسّر على: أُطُر وأَسْناد وأَبدال، فالجمع بالألف والتاء ممتنع عند الجميع.

• وفي الصفة المشبهة قالوا: فَخِيم ووَفِير (٧٦) واستساغ ذلك بعضهم، والتمس له الوجه، لكن الزعبلاوي يرى أن فَعيلا في الصفات سماعيّ، فإن غلب في فَعُل يَفْعُل – بالضم فيهما – فلم تَرْقَ به الغلبةُ إلى حدّ تعميم القياس، وقد سبقه إلى تقرير هذا الشيخُ محمد الخضر حسين، الذي قال: «وأوزان الصفة المشبهة سماعية ما عدا فَعِيلا، فقد ذهب بعضهم إلى صحة القياس عليه؛ لكثرة ما ورد فيه من الألفاظ، وينبغي أن يقيّد هذا المذهب بالمعاني التي يراد منها الثبوت، ولم يُدْرَ كيف تكلم فيها العرب بالاسم الدالّ على الذات وصفتها، وبهذا المذهب تستوفي الأفعالُ صفاتِها المشبهةَ، ولا يبقى فعل من غير أن يكون هناك اسم يدل على الوصف والذات التي قام بها[١٧٨]».

وعلى ذلك منع الزعبلاوي أن يقال: فخيم ووفير، لما ورد من قولهم: فَخْم ووَفْر، وهذا المنع منه يخالف ما تقدم عنه أن من مذهبه الأخذ بوجهة الجمهور، دون أن يمنع من غيرها إذا ذاعت واشتُهِرَت.

ومما خالف هذا المنحى أيضًا إيثارُه اللغةَ المشهورةَ في استعمال (كِلا وَكِلْتا) بمعاملتهما معاملة المثنى إن أضيفتا إلى ضمير، ومعاملة المقصور إن أضيفتا إلى ظاهر، ورفضه غير ذلك، وهو لغة كنانة – على ما قال الفراء – التي تجريهما مع الظاهر مُجراهما مع المضمر، ولغة بني الحارث التي تعاملهما كالمقصور مطلقا[١٧٩]، ومعلوم أن ردّ لغة من اللغات العربية أمرٌ غير مقبول، وقد أخذ بهذا حين ارتضى رأي ابن جني في الخصائص، ونقل عنه قوله: «فأما أن تقلّ إحداهما – يعني اللغتين – جدًّا، أو تكثر الأخرى جدًّا، فإنك تأخذ بأوسعهما روايةً وأقواهما قياسًا» ثم قال: «إلا أن إنسانًا لو استعملها لم يكن مخطئًا لكلام العرب، لكنه يكون مخطئًا لأجود اللغتين»[١٨٠].

---

(١٧٧) انظر: همع الهوامع ١/٢٣ وابن يعيش ٥/ ٨٥ وتسهيل الفوائد ٢٠.

(١٧٨) القياس في اللغة العربية ٦٢.

(١٧٩) انظر: همع الهوامع ١/٤١.

(١٨٠) أخطاؤنا في الصحف والدواوين ٤.

الفصل الثالث

في مصر

مما سبق في الفصل الأول تَبَيَّنَّا مقدار ما أصاب العربية في مصر من فساد، إذ دارت أكثر أمثلته على لغة أهل مصر ومن حلَّ بها، فكان الانحراف اللغوي في الترجمة والتأليف والدواوين وكان هذا الانحراف على كل لسان، فجرى على ألسنة الحكام، وعلى ألسنة العلماء، جَرَيَانَه على ألسنة مَنْ دونهم من العامة وأشباههم، وتَبَيَّنَّا كذلك اهتمام بعض المصلحين بإصلاح العربية، ولاسيَّما الشيخ محمد عبده، الذي دعا إلى تقويم لغة (الوقائع المصرية) وكانت دعوته هذه في مواجهة حملات ضارية على العربية تأمل في القضاء عليها، وإحلال العامية أو لغة أجنبية محلها.

واتَّسَمَتْ دعوة الشيخ محمد عبده في جملتها بالطابع النظري، بمعنى الحمل على الأخطاء اللغوية والمخطئين، والدعوة إلى إحلال الفصحى محل تلك اللغة السقيمة. ولم يُؤْثَر عن الشيخ ألفاظ أو أساليب معينة انتقدها وبيَّن أوجه الخلل بها والوجه العربي لها.

ثم جاء من بعده من انتقل بتلك الدعوة إلى المجال التطبيقي، باختيار بعض أساليب تلوكها ألسنة الكتاب وغيرهم، وعرضها على قواعد اللغة ومأثور الفصحى، ليميز الخبيث منها من الطيب، وقد كان هؤلاء قِلَّة، ولم تتَّسم انتقاداتهم اللغوية بِسِمَةِ الجِدَّةِ والابتكار في كل ما تتبعوه، بل احتوت على انتقادات كثيرة لمن سبقهم من علماء العصرين: القديم والحديث، ويظهر ذلك بشكل جَلِيٍّ فيما تعرضه بعض المجلات والصحف السيارة حتى اليوم من نقد لغوي لبعض الاستعمالات، ولذا سنقصر دراستنا هنا على ما يكوِّن من هذه الجهود مادةً لغوية علمية يمكن عرضها ومناقشتها وإبداء الرأي فيها، والذين قاموا بهذه الجهود هم:

* الشيخ محمد علي النجار، وقد عرض لبعض الألفاظ والتراكيب بالنقد، وبيَّن الصحيح منها والفاسد، ونشر ذلك في (مجلة الأزهر) تِبَاعًا، زُهاءَ خمسة عشر عاما - منذ

سنة ١٩٤٩ حتى قُبَيل وفاته سنة ١٩٦٥ –، وقد جُمِعَتْ بعض هذه الانتقادات – وهى التى ظهرت حتى سنة ١٩٥٣م – ورتبت ترتيبا هجائيا، وطبعت فى كتاب بعنوانها الذى تظهر به فى مجلة الأزهر (لغويات) وهو من نشر جماعة الأزهر للنشر والتأليف والترجمة، وطبع دار الكتاب العربى بمصر.

* أحمد أبو الخضر منسى، وقد نشر بعض بحوثه اللغوية فى جريدة (الأفكار) سنة ١٩١٥م، وجريدة (السفور) سنة ١٩١٦ وجريدة (الأهرام) سنة ١٩٢٨م وجريدة (المقطم) سنة ١٩٥٠م، ثم جمع هذه البحوث وأضاف إليها، وأخرج ذلك كله فى كتاب سماه (حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب) وهو من مطبوعات مطبعة المدنى، ونشر مكتبة دار العروبة سنة ١٩٦٣م.

* أحمد العوامرى، عضو مجمع اللغة العربية، وله دراسة فى الجزءين: الأول والثانى من مجلة مجمع اللغة العربية، بعنوان: (بحوث وانتقادات لغوية متنوعة)[١] انتقد فيها أكثر من خمسين استعمالا للكتّاب، معظمها ورد عن غيره وقال فى مقدمتها: إنه أعدّها بعد تمحيص وتحقيق، ودَعَمَها بالحجج اللغوية المستمدة من المراجع الصحيحة، وإنه لا يزعم أن ما قرره من تخطئة أو تصويب هو الحق الذى لا مَعْدِلَ عنه، فقد يكون هناك من الكتب والمصادر اللغوية ما لو أحاط به لكان له أثر فيما أَدْلى به من أحكام.

* عباس أبو السعود، المفتش العام بوزارة التربية والتعليم، وهو من المعاصرين المهتمين بالمسائل اللغوية ، وله فى مجال دراستنا كتاب بعنوان (أزاهير الفصحى فى دقائق اللغة) خصّص الباب الأول منه للتحقيقات اللغوية، فصوّب بعض ما زعمه غيره من قبيل الخطأ، وخطأ بعض ما زعمه غيره من قبيل الصواب، كما عرض فى الباب الثالث منه بعض الأخطاء الشائعة فى الألفاظ والتراكيب، والكتاب من مطبوعات دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٠م، وله كذلك مسائل انتقادية يقوم بنشرها فى مجلة الأزهر منذ سنة ١٩٧٤ حتى الآن، بعنوان: (كلمات شاع خطأ استعمالُها عند الكُتّاب) وهى لا تقدم جديدًا كثيرًا فى مجال التنقية، وتقوم فى جملتها على اقتباس ما جاء فى كتب علماء التنقية القُدَامَى والمحدثين.

* محمد أبو الحسن، وهو كذلك من العلماء المعاصرين المهتمين بدراسة الأخطاء

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ١/١٣٨ – ١٦٩، ٢/٢٥٦ – ٣٠٤.

اللغوية، وله فى ذلك كتاب بعنوان: (الأخطاء اللغوية الشائعة على ألسنة الكتاب والأدباء والإذاعيين) وهو من منشورات مكتبة الشعب سنة ١٩٧٦م.

وفيما يلى دراسة لاتجاه هؤلاء الناقدين، وعرض لمقاييسهم فى التخطئة والتصويب، مع بيان ما أصابوا فيه، وما جانبهم فيه التوفيق.

(١)

الشيخ محمد على النجار

لقد تميز الشيخ النجار من بين نَقَدَةِ الأساليب المعاصرين بالتقصىّ فى البحث والدقة، والمثابرة فى عرض الأساليب المنتقدة على أقوال العلماء، والوارد المسموع والمحتملات العقلية أو المجازية، وهو أمر لم نألفه عند علماء التنقية، حتى القدماءِ منهم، والأساليبُ التى تناولها الشيخ بالدراسة ثم بالحكم، دارت على أنواع أربعة:

النوع الأول: أساليب أجازها ورضى عن إجازتها، وهى أكثر ماعرض له.

والنوع الثانى: أساليب خطّأها ورضى عن تخطئتها، وتلى السابقةَ فى الكثرة.

والنوع الثالث: أساليب أجازها بعد البحث بناءً على رَأْىٍ ما، أو على وجه مَجَازِىّ، ولكنه رأى من الخير العدول عن مثل هذا الاستعمال، وكثيراً ماكان يعقب بعد البحث هنا بقوله: «وهذا مع أن الخير فى ترك هذه الصيغة المستحدثة، والوقوف عند ماورد عن العرب»[٢] أو بقوله: «ومن الخير أن يعدل الكتاب عنه إلى السُّنَن القويم والمنهج الواضح»[٣] أو بقوله: «ومع هذا يحسن بالكُتّاب تركه، فهو المنهج البيّن الذى لا لَبْسَ فيه ولا اختلاف»[٤] أو بقوله: «على أن هذا المعنى لا تسكن إليه النفس كلَّ السكينة»[٥] أو بقوله: «وأذكر أن سبيلى فى الحديث عن الأساليب المنحرفة عن الجادّة أن أحاول تخريجها إذا وجدت لها وجهًا يسّوغها، وهذا لا يعنى تسويتها بالأساليب الأصلية فى الفصاحة والجودة»[٦].

---

(٢) لغويات ٨٣.
(٣) مجلة الأزهر ٢١/٧٩٤.
(٤) مجلة الأزهر ٣١/٨٦٠.
(٥) لغويات ٧٥.
(٦) لغويات ٢٢.

أما النوع الرابع: فكلمات وأساليب عامية بحتها، دون أن يتعلق غرضه ببيان صحتها أو خطئها، وإنما أراد أن يبين أن لها أصلاً في اللغة، حُرِّفَتْ عنه أو حُمِلَتْ عليه، وهو ما عَنَاهُ حين قال: «يطيب لي كثيرًا أن أبحث في تخريج الأساليب العامية وردّها - ما استطعت - إلى الأصول العربية»[٧].

وفيما يلي عرض لأهم مسائل هذه الأنواع الأربعة، وسنكتفي بعرض رءوس المسائل فقط:

أولاً: من المسائل التي رضي عن إجازتها:

من كتاب (لغويات):

أحمد عالم وأيُّ عالم (١٤)* استراح من عناء التعب (٣١) إليك حججي وبرهاني (٤٨) وبَعْدُ (٤٩) أنا شَغُوفٌ بهذا الأمر (٥٤) أنا مشغول طِيلَةَ هذا الشهر (٥٥) محمد وإن كان مملقًا فهو غنيّ النفس (٦٥) تلميذ كسول (٨٦) الثقافة التَّسَوية (٧٨) بدل فاقد (٧٠) دقّ الجرسُ (١١١) عَمَلٌ مُرْبِكٌ (١٤٤) في ثنايا العام (١٤٧) قد لا يتيسر حضوري غدا (١٥٢).

من مجلة الأزهر:

استقلَّ الطائرةَ (١٨١/٣٠) انتظِرْني** بَيْنَ الظهر إلى العصر (٤٢٢/٢١) لفته إلى الواجب عليه (٥١٩/٢١) تفضلتم سعادتُكم (٥٢٠/٢١) ساهم في عمل البِرّ (٨٨/٣٠) مهما أسأت إليّ فلن أكرهك (٧٠٧/٢١) مواضيع ومشاكل (٣٠١/٢٨) اشترك محمد مع محمود (٥٨١/٢٨) قَارِنْ بين الأَمْرَيْنِ (٦٨٠/٢٨) كُوَيِّس (٧٤٨/٢٨) شِرار الناس (٤٦٠/٢٩) هَاقَدْ تَمّت الوَحْدة... (٩٦١/٢٩) محمد في الزيتون الثانوية (٩٦٤/٢٩) أكثر من كتاب (٦١١/٣١) فلان مندوب من وزارة التربية (١١٤٠/٣١) بعتك الدار بما فيها الأثاث (١٠٤/٣٣) هل محمد يحضر؟ (٣٥١/٣٣) أجب تحريريًّا (٣٥٢/٣٣) أعتذرُ عن حضوري (٣١٩/٢٦) مرافق لهذا شهادة الميلاد (٥٢/١٩) حَيَوَات - جمع حياة (١٢٣/٢٢) كتبت إليك لا لألومك (٤١٥/٢٢).

---

(٧) مجلة الأزهر ٧٦٣/٢٢.

* الرقم هنا وفيما بعده لصفحات كتاب (لغويات).

** الرقم الأول هنا وفيما بعده للمجلد من مجلة الأزهر، والرقم الثاني للصفحة فيه.

ثانيًا: من المسائل التى لحنّها:

من كتاب (لغويات):

اخْتر بين هذين الأمرين (١٩) تذكير اليمين - بمعنى القسم (١٣) اشْتَرِ أيَّ كتاب (٣٣) - إنّنى - وإن كنتُ قليل المال لكننى - أو إلا أننى - لا أضيع كرامتى (٦٥) دخل الطلبة اثنين اثنين (١٠٧) الكبرياء الممقوت (١٥٦).

من مجلة الأزهر:

أخلصْ فى طلب العلم لقيتَ جزاءً عليه أم لا (٣١٧/٣٠) يستهدفون خَيْرَ الناس (٣٤٨/٣٠) فعله رَغْمَ أنفه (٥٧٤/٣٠) حسناوات - جمع حسناء (٣٢٤/٢١) الأُذْنُ الأيمن والأيسر (٥١٨/٢١) رغبتُ التعليمَ (٢٧٣/٢٧) احتاج محمدٌ كتابًا (٤١٧/٢٢) كم ذا نصحتك فلم تَرْعَوِ (٢١٥/٢٦) عَرَايا جمع عُرْيان (٤٥٩/٢٩) مخاتير - جمع مختار (٨٦٣/٣١) بَقِىَ له حَوَالَىْ مائة درهم (٣٤٧/١٩) أرادبّ - بتشديد الباء - جمع إردب (٨٩٧/٢١).

ثالثًا: من المسائل التى استساغها ورأى من الخير العدولَ عنها:

من كتاب (لغويات):

تجنبوا الفوضى والاضطرابات (٧٤) جاء فَوْرًا (٩٤) إذا أُخلص العامل فى عمله لَقَدْ وُفِّقَ للخير (٢١) تضخُّم النقد (٨٣) عُضْوَةٌ فى جماعة (١٣٦).

من مجلة الأزهر:

أعطيت لفلان كتابًا (٧٩٢/٢١) الرأسمالى والرأسمالية (١١١٠/٢٧) لابدّ وأن - كما وأن (٥٩٤/٢٦) ما هو الضوء؟ (٥٣٣/٢٠) كتبت إليك لا لألومك بل لأشكرك (٤١٦/٢٢) هذا الكتاب كهذا الكتاب سواءً بسواءٍ (٩٠١/٢٢).

رابعاً: كلمات عامية اهتم ببيان أن لها أصلًا فى العربية، ولم يتعلق غرضه بكشف صحتها أو خطئها، ومن أمثلتها الواردة فى مجلة الأزهر:

إشْرَبُهْ - بنقل ضمة الهاء إلى الباء - (٧٦٣/٢٦) مِنّه وَعنّه - بتشديد النون من حرفى الجر (٧٦٣/٢٦) باع كتابُهْ - بنقل ضمة الهاء إلى الباء (٨٩٩/٢٦) القرقوشة

(٤٥٣/٢٨) فَحَتُّ البئر (١٥٢/٢٩) اللقَّانة والحِرَام (٨٦٢/٣١) خذه بِعَبَلِه (٩٨٣/٣١) شَرْحُه - بمعنى المِثْل والمُسَاوِى (٥٤/١٩) مِيَةٌ: فى المائة (٧١٨/٢٢) ازرع القمح وَلاَّ الشعير (٢٧٢/٢٧).

ومن الأنواع الثلاثة الأُوَل - التى تضمنت حكماً بالصواب أو الخطأ - نستنبط مقياس الشيخ النجار فى ذلك، ونوضحه فيما يلى:

* الاستشهاد:

القراءات القرآنية: يتبع فيها غيره، من حيث جَعْلُها حجةً فى اللغة والأحكام وإنْ كانت شاذة، وقد صرح هو بذلك - بعد إجازته ماخطَّأه أبو الأسود الدُّؤَلى وغيره من قولهم: فلان المُتَوَفِّى - بصيغة اسم الفاعل - والمقرر فى العربية أنه بصيغة اسم المفعول من تُوُفِّى - بالبناء للمجهول - والتصحيح عنده مبنى على أنه يقال فى العربية: تَوَفَّى الميتُ - بالبناء للمعلوم - أى استوفى أيامه وأجله، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ وذكر ابن جنى فى المحتسب أن عليا رضى الله عنه قرأ بفتح الياء، وقد نقل هذه القراءة عن على: أبو عبد الرحمن السلمى، ووجهها ابن جنى بأنها على حذف المفعول، أى يَتَوَفَّوْنَ أيامَهم أو آجالَهم، ويُسَوِّغُ ابن جنى ذلك بأن حذف المفعول كثير فى القرآن وفصيح الكلام، وكذا ورد فى البيضاوى[٨].

كذلك سوغ أن تسكن هاء ضمير الغائب المنفصل فى الاختيار، فى نحو: علىٌّ حَسَنُ الخلق وَهْوَ محبوب، وردّ على صاحب (عثرات اللسان) فى إنكاره ذلك، وقال: إن تسكين هاء (هُو) بعد واو العطف جائز فى الشعر والنثر، وقرئ به فى القراءات المتواترة، ففى تفسير النيسابورى على هامش الطبرى ٢٠٦/١: «وَهْوَ وبابه بسكون الهاء، أبو جعفر ونافع غير ورش وعلى وأبو عمرو، وفى تفسير الخطيب الشربينى عند قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ فى سورة البقرة: وقرأ قالون وأبو عمرو والكسائى: وَهْوَ - بسكون الهاء - والباقون بضمها»[٩].

واعتمد الشيخ كذلك على الحديث الشريف حُجَّةً فى اللغة، فأجاز به بعض ما لَحَّنَ غيرُه، ومن ذلك: تصحيحه إدخال الألف واللام على العدد المضاف دون المعدود، فى نحو: اشتريت الخمسة كتب، وبعت الستمائة قلمٍ، والألف دينار - بالإضافة - يقول: «وإنى

---

(٨) مجلة الأزهر ١٦٨/٢٧.

(٩) لغويات ١٤٤.

أميل إلى القول بجوازه، فقد ورد فى الحديث - فيما رواه البخارى عن أبى هريرة فى باب الكفالة فى القرض والديون بالأبدان وغيرها من كتاب البيوع، فى حديث طويل -: «فأتى بالألفِ دينار»، وفى باب الاستعانة باليد: «ثم قرأ العَشْرَ آياتٍ خواتيمَ سورة آل عمران»، فمن المؤكد أنه قيل فى عصر البخارى وقد يكون قبله، والرواةُ له علماءُ بالعربية.. فلا علينا أن نُجيزَه»[١٠].

ومن ذلك إجازته أن يقال: شِرَار الناس، فى الجمع - كأشرار الناس - فقد ورد ذلك الجمع فى البخارى - كتاب الصلاة، باب الصلاة فى البِيعَة: «أولئك شِرَارُ الخلق عند الله»[١١].

والمولّدون كذلك حجة مصححة للاستعمال عنده، سواء أتقدمت عصورهم أم تأخرت: فأجاز أن ينسب إلى رأس المال فيقال: الرأسمالىّ والرأسمالية، أى أن يعامل معاملة المركب المزجى؛ إذ قد جاءت معاملة مثل هذا المركب الإضافى عند النسب معاملة المزجى فى كلام المولدين، ومنه: الكَفْرَ طَابِىّ، والدّارَ قُطْنِىّ، والدّارَ قَزّى، وصحح هو الاستعمالَ بناء على ذلك[١٢].

كذلك أجاز ما أنكره غيره من قولهم: التلاشى - بمعنى العدم والفناء - إذ ورد فى كلام المولدين، وجرى به الاستعمال منذ دهر سبق، فقد نقل القرطبى عن الماوَرْدِىّ المتوفّى سنة ٤٥٠ هـ صاحب أدب الدنيا والدين فى تفسير سورة الواقعة: «لأنه لما أنبت زرعهم بعد تلاشى بذره»[١٣].

كما أجاز قولهم: ازرع القطن من جديد، أى من زمن جديد، لما جاء فى شعر ابن رشيق القيروانى المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

حتى إذا أثريت عُدْ ... تَ إلى السماحة من جديد[١٤]

وكذلك استشهد الشيخ النجار باستعمال العلماء، فجعله حجة يجوّز بها استعمال العامة وغيرهم: ففى رده على من أنكر أن يقدم لفظ التوكيد (النفس) على المؤكد، فى نحو: جئتنا فى نفس الوقت، احتج للإجازة بوروده فى كلام سيبويه وكلام ابن جنّى[١٥]، كما أجاز أن يقال: استلف نقودًا، وأن يجاز استعمال (الاتحاد) فى معنى الوحدة، استنادًا إلى

---

(١٠) لغويات ٣٦.
(١١) مجلة الأزهر ٤٦٠/٢٩.
(١٢) مجلة الأزهر ١١١٠/٢١.
(١٣) مجلة الأزهر ٨٦/٢٨.
(١٤) مجلة الأزهر ٤٥٢/٢٨.
(١٥) لغويات ٩٥.

ماورد من استعمال الزمخشري لذلك في الأساس (سلف، وحد)، دون أن يورد شاهدًا على ذلك من مأثور الكلام، لأن الزمخشريَّ في رأيه مصدرٌ ثقةٌ يعوَّل عليه[١٦].

وإذا كان اعتماده على استعمال هؤلاء العلماء منظور فيه إلى أنهم من علماء اللغة المشتغلين بها، فقد توسع في الأمر، فأجاز بعض الاستعمال، بناء على ورود مثله في استعمال أحد الأدباء، ممن لم يشتغل بالعلوم اللغوية، ولم يهتم بها اهتمام السابقين، فقد سوغ أن يقال: (وَبَعْدُ) بدل المأثور عن العرب من قولهم: أما بعد؛ لأنها وردت في كلام الجاحظ، في قوله في البيان والتبين ١٩/٣: «وَبَعْدُ، فهل قتل ذُؤَابُ الأسدي عتبة بن الحارث بن شهاب إلى وسط الليل الأعظم حتى تبعوهم فقتلوهم» وقال: وللمصنفين سلف في الجاحظ، وهو مَنْ هُوَ في التحرِّي للعربية والعلم بها»[١٧].

وكذلك جعل الشيخُ النجار ابْنَ سلام الجمحيّ حجةً - وهو دون الجاحظ في التحرِّي للعربية - فاستشهد باستعماله في الطبقات (٤٨) «وجعلنا أصحاب المراثي طبقة بعد العشرِ طبقات» بإدخال الألف واللام على العدد المضاف دون المضاف إليه، وهو ما لم يجزه بصري ولا كوفي[١٨].

ويؤكد ما ذهبنا إليه من أن الشيخ لايقصر الاستشهاد على استعمال علماء اللغة وحدهم، وإنما يَمُدُّهُ إلى الأدباء أيضًا، بل إلى عامة العلماء، ذلك الإطلاقُ الذي جاء عنه؛ تعقيبًا على إجازة إلحاق الفاء للفظة (حَسْب) في نحو: أخذتُ خمسةَ كتب فَحَسْب؛ قياسًا على قد وقط (لتزيين اللفظ) قال: «وقد فَشَتْ هذه العبارة في كلام العلماء»[١٩] وكذلك إطلاقه في التعقيب على إجازة: أكثر من كتاب - ردًّا على اليازجي وغيره، إذ قال: «وهذا الأسلوب فاشٍ في عبارات المؤلفين من قديم»[٢٠].

طرق إجازة الاستعمال:

اتخذ الشيخ النجار مقياسه في التصويب من مصادر خمسة هي: السماع، والقياس وأقوال العلماء، والمجاز، وعدم مصادمة قواعد اللغة.

* ففي السماع: وجدناه يكتفي بالشاهد الواحد في إجازة بعض الأساليب، فقد أجاز قولهم: حتى أنت يابروتوس[٢١]، على تقدير محذوف، تكون (حتى) غاية له. فلمثل هذا

(١٦) مجلة الأزهر ٨٦٣/٢٩.
(١٧) مجلة الأزهر ٨٦٣/٢٩.
(١٨) لغويات ٣٧.
(١٩) مجلة الأزهر ٣٥٠/٣٣.
(٢٠) لغويات ٩٦.
(٢١) لغويات ٧٠.

شاهد من شعر الفرزدق، هو قوله:

فَــواعَــجبــا حتَى كُـلَيْبٌ تَـسُبُّنى   كــأن أبـاهــا نَهْشَـلٌ أو مُجَــاشِعُ

وقـد قـدره ابن هشــام فى المغنى: (فواعجبا يَسُبُّنِى النّاسُ حتى كليبٌ)

وأجاز أن تستعمل صيغة الفاعل فى محل صيغة المفعول، فيما نسمعه الآن من قولهم: بدل فاقد – بمعنى: بدل مفقود؛ لأن فاعلاً بمعنى المفعول – وإن كان سماعيًّا – جاء فى هذا المثال خاصة، فى شعر لِبِشْر بن أبى خازم الأسدى – شاعر جاهلى – وهو قوله:

ذكــرتُ بهــا سَلْمَىٰ فَبِتُّ كـأنمــا   ذكـرتُ حبيبًـا فـاقِـدًا تحت مَرْمَسِ

يعنى مفقود أو ذى فَقْد.

وأجاز أن يقال: صبر مرير – بمعنى مُرّ –: لما جاء فى الأساس (مرر) من قوله:

إنى إذا حــذّرتــنى حَـذُورُ   حُــلْوٌ عــلى حــلاوتى مَـرِيـرُ

كما أجاز أن تزاد الفاء فى خبر المبتدأ غير الدالّ على العموم، فى نحو: محمد وإن كان مملقا فهو غنى النفس[٢٢]، لأنه ورد فى شعر لعامر بن الطفيل – وهو جاهلى مات كافرًا زمن النبى ﷺ – قال:

إنى وإن كنت ابـنَ سيِّـد عـامـر   وفى السِّر منهـا والصريـح المهـذبِ

فـما سوّدتنى عــامــرٌ عن وِراثــةٍ   أبَىَ اللّهُ أن أسـمــوَ بـأمٍّ ولا أبِ

ويقول: إن الذى سوّغ زيادة الفاء هنا تَوَهُّمُ وقوعها فى جواب الشرط.

ومن مسائله يمكن تحديد ما توقف فيه على السماع فيما يأتى:

١ – التذكير والتأنيث: فلكل منهما ألفاظه الخاصة به، لا يجوز إخراج أحدهما إلى الآخر، ولو بضرب من التأويل، إذ التأويل فى مثل هذا لا يَسُوغُ إلا للعرب. فأما القياس والجادّة، فهو أن يلزم كلُّ نوع عَمُودَ أمره وأَصْلَ حكمه، حتى لا يختلط الأمر ولا يَشْكُلَ السِّياق[٢٣]. وقد أخذ الشيخ بهذا مع تسليمه بكثرة الأمثلة الواردة فيه، ولكنها كثرة لا تبيح عنده القياس، يقول: «وقد عرض ابن جنى فى الخصائص (٢/٤١٥) لتذكير المؤنث لتأويله بالمذكر» وقال فى ختام بحثه: «وتذكير المؤنث واسع جدا، لأنه ردّ

---

(٢٢) لغويات ٦٥.   (٢٣) لغويات ١٥٦.

فرع إلى أصل، يريد أن الأصل التذكير، فإذا أُوِّلَ المؤنث بمذكر، كان ذلك رجوعًا إلى الأصل»[٢٤].

وبناءً على ذلك خطّأ النجار أن تُستعمل اليمين – وهي مؤنثة – استعمال المذكر؛ على تأويلها بالقَسَم، في قولهم: أحلف يمينًا صادقا، أو أحلف بهذا اليمين[٢٥]، كما خطأ أن تستعمل (الكبرياء) مذكرة في قولهم: الكبرياء الممقوت، على تأويلها بالفخر مثلا، وخطأ أن تستعمل (الذُّرَة) مذكرةً في قولهم: الذرة الشامي، على تأويلها بالنَّبت[٢٦].

٢ – زيادة الأسماء: فقد خطأ قولهم: كم ذا نصحتك فلم تَرْعَوِ عن غيِّك[٢٧]؛ لما فيه من زيادة ذا – وهي اسم – وزيادة الأسماء سبيلها السماع، ومن التكلف عنده أن تعدّ (ذا) منادى حذف حرف ندائه أو مفعولا مطلقا، لما فيه من البعد عن مقصود المتكلم، ولأنه لا يطَّرد مع تغيير الخطاب إلى المثنى أو الجمع مثلا، كأن يقال: كم ذا نصحتكما أو نصحتكم.

٣ – استعمال صيغة فاعل دالَّةً على معنى المفعول: ذلك لأنه لم يجز (بدل فاقد) على معنى مفقود، إلا لأنها وردت بخصوصها في شعر قديم، وقد صرّح هو بأن مجيء هذا سبيله السماع – على ما سبق.

٤ – الصيغ التي تنشأ بالزيادة: فقد بحث في أصل كلمة (التسوّل) وخرجها على أنها تَفَعُّل من: سال – من باب خاف – بمعنى سأل، ولكنه ذكر أنها لم ترد في اللغة، وقال: «وليس من هَمِّيَ أن أزعم أن هذا صحيح في العربية، فإن هذه الصيغة لم أرها في اللغة، والصِّيَغ التي تنشأ بالزيادة مرجعها السماع»[٢٨].

* أما القياس: فبابٌ واسعٌ عنده، وقد صحح به كثيرًا من الأساليب، حتى قاس أحيانًا على ما ورد بقلة أو شذوذًا: فقد أجاز تعبير الحجازيين في العصر الحاضر عن صغار الأولاد بالبُذُورة[٢٩]، وحمله على أنه جمع (بَذْر) ألحق به التاء، قال: وذلك كثير، كالعُمومة والخُئولة والفُحولة، وهذا لتأنيث الجمع كما يؤنث المفرد»، وجعل في هذا التخريج مَقْنَعًا وَرِضًى لمن شاء. والمعروف في كتب اللغة أن ما ورد من الجموع على فُعولة ينحصر في

---

(٢٤) لغويات ١٣.
(٢٥) لغويات ١٣.
(٢٦) لغويات ١١٨.
(٢٧) مجلة الأزهر ٢٦/٢١٥.
(٢٨) لغويات ٧١.
(٢٩) مجلة الأزهر ٢٠/٣٤٩.

أمثلة أربعة، الثلاثة السابقة، والرابع: البعُولة جمع بَعْل بمعنى الزَّوج[٣٠]. وقلّتها تمنع القياسَ عليها.

ومن مسائل القياس عند الشيخ النجار:

١ - تغيير الإسناد - أو ما يسمى بالقلب - فقد أجاز أن يقال: أُخْطِرُكَ بكذا[٣١] - بمعنى أُعْلِمُكَ به - وأن يقال: استقَلَّ القائدُ الطائرةَ[٣٢] - بمعنى رفعته - حملاً لهذا الاستعمال الشائع على القلب الذى يجرى فى المخاطبات كثيرًا، والذى نجم عنه كثير من الألفاظ والأساليب، فالمثال الأول مقلوب عن: أُخْطِرُبِكَ هذا الأمرَ، أى أجعله يَخْطُرُ بك، وذلك فيه معنى الإعلام، فمعنى أُخْطِرُك بكذا: أُشْعِرُكَ به وأُدْرِيكَ، فقُلِبَ، فقيل: أخطرك بكذا، والمثال الثانى أصله: استقلَّتهُ الطائرة، أى رفعته، ثم حُوِّلَ الإسناد، أى جعل كل من الفاعل والمفعول فى محل الآخر.

٢ - التعدية بكل من التضعيف والهمزة: ففى التضعيف، أجاز استعمال: ضخَّم - مضعفا - بالقياس - مع تسليمه بعدم وروده - إذ قال: «لست أزعم أن فى اللغة ضخّمته، فلم أعثر على هذه الصيغة، ولكن أثبتُّها بطريق القياس، وأقول مع كثير من النحويين باطّراد التعدية بالتضعيف[٣٣]»، وفى الهمزة أجاز أن يقال: عَمَلٌ مُرْبِك[٣٤] -وإن لم يكن فى اللغة أرْبَكَهُ - اعتمادًا على تعدية الفعل بالهمزة، عند من يرى ذلك.

٣ - استعمال صيغة فعّال للمبالغة، بإجازته أن يقال: عبد الجوّاد - بتشديد الواو - مع أن الوارد هو التخفيف؛ أخذًا برأى أبى حيان فى أن تحويل فاعل فى المبالغة إلى فَعّال قياسٌ، وقد رفض النجار ما جاء عن ابن كمال باشا فى شرحه للمراح، من أن هذا مقصور على السماع قال: «ولكنى لا أعول عليه؛ فليس من أرباب هذا الشأن[٣٥]».

٤ - التعاقب فى التعدية بين الهمزة والتضعيف، فما يعدّى بالهمزة تجوز تعديته بالتضعيف والعكس، فيصح أن يقال: أوْرِنى القلَم،وَوَرِّينى القلم[٣٦].

٥ - حذف الجار مطلقا - أى مع أنّ وأنْ ومع غيرهما - ففى إجازته: استقل القائد

---

(٣٠) انظر اللسان فى مواد هذه الكلمات الأربع.
(٣١) لغويات ٧١.
(٣٢) مجلة الأزهر ١٨١/٣٠.
(٣٣) لغويات ٨٣.
(٣٤) لغويات ١٤٤.
(٣٥) لغويات ١٣٤.
(٣٦) مجلة الأزهر ١٠١٠/٢٦.

الطائرة، ذكر وجهاً آخر - غير ما سبق - وهو أن أصله: استقل في الطائرة، فحذف الحرف.

٦ - وصف الجمع والإخبار عنه بالمفرد المذكر - وهو يقصد بالجمع جمع التكسير - وقد استشهد له بأشعار زهير والفرزدق والمُتَنخِّل الهُذَليّ، وبرأى الفراء الذى أجازه مطلقا في الجمع، والأزهريّ الذى خصّ الإجازة بالجمع الذى على مثال الواحد، ليخرج صيغة منتهى الجموع، وبكلام سيبويه الذى ذكر أن ما وازن (أفعالا) من الجموع يجوز أن يعامل في العربية معاملة المفرد. وَتَخلّصَ الشيخُ النجارُ من ذلك كُلِّه بجواز وصف الجمع بالمفرد المذكر في الاختيار من الكلام، وبأن ذلك دليل على سعة العربية وشجاعتها، وكثرة مذاهب القول فيها، في حكمة ونظام[٣٧].

٧ - التضمين: وعليه خرّج كثيراً من الأساليب، ولكنه اشترط للحمل عليه شرطين: أحدهما: شيوع الأسلوب، وهو ما يفهم من قوله: «وهو - أى التضمين - باب واسع لا بأس به إذا شاع، ولا داعى للتخصيص بالوارد»[٣٨]. والثانى: أن يجرى التضمين لغرض بلاغى، وهو ما يفهم من قوله: «ويمكن تخريجه على التضمين. وهو سائغ إذا كان لغرض[٣٩]» ومما استساغه على التضمين:

تعدية الفعل اللازم (أنْجَبَ) في قول ابن هانئ الأندلسى:

لقد أنجبتْ منه الكتائبُ مِدْرهاً سريعَ الخُطى للصالحات مُيَسَّرا

على تضمينه معنى أعطت[٤٠]، وتعدية الفعل (كَلَّفَ) إلى المفعول الثانى بالباء - وهو يتعدى إليه بنفسه - لأنه يتضمن غرضًا، هو إفادة الإغراء والتزيين[٤١]. وكذلك تعدية الفعل (سلّم) إلى مفعولين بنفسه - وهو يتعدى إلى الأول بالجارّ (إلى)، فأجاز: سلّمته الكتاب[٤٢] - على تضمينه معنى الإعطاء، وعلى التضمين أيضًا أجاز قولهم: أعتذرُ عن حضورى، مضمنا أعتذر معنى أتخلف. قال: «ولا يقال: إن التضمين حين تختلف التعدية وهنا لا اختلاف، لأن ذلك عند قيام القرينة عليه، وهنا القرينة موجودة، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ﴾، أى ألبثه ميتًا، أو أماته فلبث ميتا»[٤٣] وأجاز الشيخ

---

(٣٧) مجلة الأزهر ٣٤٩/٣١.
(٣٨) مجلة الأزهر ٢١٩/٢٦.
(٣٩) مجلة الأزهر ٣٧٤/٣١.
(٤٠) لغويات ٦٠.
(٤١) مجلة الأزهر ٤٧٤/٣١.
(٤٢) مجلة الأزهر ٩٠١/٢٦.
(٤٣) مجلة الأزهر ٣١٩/٢٦.

كذلك أن يُعَدَّى الفعل (نزح) – وهو بمعنى بَعُدَ – بحرف الجر (إلى) فى نحو: نزح من القرية إلى القاهرة، على تضمينه معنى الانتقال[٤٤].

٨ – توهم إحلال حرف محل حرف آخر، ثم إجراء الكلام على وَفْق هذا التوهم، وعند الشيخ النجار أن التوهم أمْرٌ مُطَّرِدٌ، فيقاس ما لم يرد عن العرب على ما ورد عنهم، قال: «والتوهم باب من أبواب العربية ورد عليه أساليب كثيرة»[٤٥]، وبالحمل على هذا التوهم أجاز أن تقع اللام فى جواب إذا، فى نحو: إذا أخلص العامل فى عمله لقد وُفِّقَ للخير، بتخريجه على توهم النطق بـ (لو) فى مكان إذا، وأجاز أن تزاد الفاء فى خبر المبتدأ غير الدالّ على العموم، فى نحو: محمدٌ وإن كان مملقا فهو غنيّ النفس – بتوهم وقوعها فى جواب الشرط[٤٦].

٩ – وجعل الشيخ النجار من القياس أن يأتى (فَعِيل) مما ورد منه مفعول فى معناه، وبنى على ذلك صحة (تَعِيس) الذى لم يرد عن العرب – إذ ورد تاعسٌ وتَعِسٌ فقط –؛ اعتمادًا على ما جاء فى الأساس، من قولهم: منحوس متعوس، وإذا جاء متعوس جاء تعيس فى معناه[٤٧].

١٠ – كما جعل من القياس أن تستخلص الفعل الذى لم يرد عن العرب، إذا ورد الوصف منه، وكذلك استعمال المطاوع على نحوٍ ما، دليلٌ على استعمال فعله الأصْلِ على هذا النحو، وإن لم يرد، فإن المعاجم التى بأيدينا قد تخلو من بعض الوارد، فعلينا أن نَتَرَيَّثَ فى إنكار ما ليس فيها، فقد يكون فى غير ما هو مألوف لدينا[٤٨]، والشيخ فى هذا تابع لمذهب ابن جنى، الذى يرى أنه «إذا صحت الصفة فالفعل فى الكَفّ»[٤٩]، وعلى هذا أجاز أن يقال: علِّلْ لما تقول[٥٠] – بمعنى اذكر العلة – ولم يرد هذا الفعل بهذا المعنى فيما لدينا من معاجم، ولكن ورد باللسان فى معناه استعمالُ الوصف منه – وهو اسم الفاعل – ففيه (علل): «المعلِّلُ دافع جابى الخراج بالعلل»، والوصف إذا ورد كان مُؤْذِنًا بقيام الفعل.

وأجاز كذلك أن يقال: خُصَّ النُّبْلُ بفلان – بلزوم الفعل – وهو لم يرد فى المعاجم، ولكن جاء فى اللسان اسم الفاعل منه، فى قوله: «ويقال: خاصٌّ بَيِّنُ الخصوصية» وهو

(٤٤) مجلة الأزهر ٢١٩/٣٦.
(٤٥) لغويات ٢١.
(٤٦) لغويات ٦٥.
(٤٧) مجلة الأزهر ٨٦/٢٨.
(٤٨) مجلة الأزهر ٧٢١/٢٢.
(٤٩) الخصائص ٢٢١/١.
(٥٠) مجلة الأزهر ٣٢٧/٢١.

يفيد استعمال خصٌ لازمًا، ومن الأصول اللغوية أنه إذا ورد الوصف فى العربية سَوَّغ ذلك إيراد الفعل على وفق الوصف، وإن لم يبلغنا[٥١].

وأجاز أيضا أن يُعَدَّىَ الفعل (لفت) بإلى، فيقال: لفته إلى الواجب عليه، مع أن الوارد تعديته بـ (من)، ولكن مطاوعه - وهو التفت - ورد معدًى بإلى، إذ قيل: التفت إليه، وورود المطاوع فرع أصله، فهو دليل عليه[٥٢].

١١ - أما إذا تعارض سماع وقياس، فإنه يأخذ بالسماع وَيَدَعُ القياسَ، ولهذا ردّ (الزهور)[٥٣] فى جمع زهر - مع أنه القياس - لأن الوارد: أزهار وأزاهير، وردّ (الأسماك)[٥٤] فى جمع: سَمَكَة - مع أنه القياس - لأن الوارد: سِماك وسُمُوك، اسْتَغْنَوْا فيه بجمع الكثرة عن جمع القلة.

* والمصدر الثالث للإجازة عنده هو: آراء العلماء - حيث لم يرد سماع، ولم يمكن قياس: ولم يهتم الشيخ النجار بتوارد الآراء واتفاقها فى إجازة المسألة، إنما كان يأخذ بالرأى الواحد الذى يخالفه غيره من الجمهور، كما لم يتقيد بالمذهب البصرى أو الكوفى، إنما اختار منهما ما يروق له، وعلى هذا:

أخذ برأى يونس فى إجازة النسب إلى الثلاثى المعتل اللام - مما ختم بتاء التأنيث - بفتح العين، فيقال: (الثقافة النَّسَوِيّة) - بفتح السين - والمعروف أن يُونُس وحده هو المجيز للفتح فى الواوى، وأما اليائى فيشاركه فى الإجازة الخليل، أما سيبويه فيمنع الفتح فيهما، ويحمل ما جاء على الشذوذ، يقول الشيخ: «ولنا أن نعتمد رأى يونس فى هذا المقام، فقد كان يونس نحويًا جليلاً يشهد حَلْقَتَه فصحاءُ العرب وفُهَماء العلماء»[٥٤].

وأخذ برأى المبرِّد فى تعدية (أعطى) إلى مفعوله الأول باللام، فى نحو: أعطيت لفلان كتابا، وينكر ذلك أكثر النحاة، أما المبرد فيراه أحسن ما يكون إذا قُدِّمَ المفعول، وإن أُخِّر المفعول فعربىّ حَسَنٌ، والقرآن محيط بكل اللغات الفصيحة، وقد جاء فيه قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ يقول الشيخ: «ولا بأس باتباع المبرد فى هذا، فهو إمام فيه للمُؤْتَسِى أسوةٌ، وناهيك به من نحوىٍّ ثقةٍ بصير»[٥٥].

وأخذ برأى الكسائى فى جواز إيلاء الاسم (هل) الاستفهامية مع وجود الفعل فى

(٥١) مجلة الأزهر ٧٢٦/٢٢.
(٥٢) مجلة الأزهر ٥١٩/٢١.
(٥٣) لغويات ٤٦.
(٥٤) لغويات ٧٨.
(٥٥) مجلة الأزهر ٧٩٢/٢١.

الجملة، في نحو: هل محمد يحضر؟ وجمهور النحاة يمنع ذلك، يقول: «ولا مانع من اتباعه – أي الكسائي – في هذا، فهو نحويّ يصح الاحتجاج به»[٥٦].

وأجاز أن يقال: كتبت إليك لا لألُوِمَك، متبعًا في ذلك أبا حيان، «فهو ثقة في النحو وإمام، وهو فيه الفحلُ لا يُقْرَعُ أنفُه»[٥٧].

وأخذ برأي الرضيّ في استساغة: أنْعِمْ به وأكْرِم[٥٨]، مع ما فيه من التعجب من فعل جامد، وهو ما لم يجزه أحد من علماء اللغة غيره – على حدّ قول الشيخ النجار – فقد جاء في شرح الكافية: «وقد يُبنى – التعجب – من غير متصرف، نحو: ما أنعم وما أبأس»[٥٩].

وأخذ برأي ابن جني في جواز تأنيث الاسم الجامد غير المصدر، إذا استعمل في موضع الوصف، وبنى على ذلك إجازة قولهم: فلانة عُضْوَةٌ في جماعة، ومن المقرر في اللغة أن الأسماء الجامدة إنما تؤنث عند استعمالها صفات، إذا كانت من المصادر، وهي مع ذلك سماعية غير مقيسة، كقولهم: امرأة عَدْلَةٌ وفضة بَحْتَةٌ، أما غير المصادر من الأسماء الجامدة، فلم يرد تأنيثها عن العرب، وإن ورد استعمالها صفةً في أمثلة قليلة، كقولهم: مررت برجل أَسَدٍ شدةً وجرأةً، ومررت برجل نارٍ حُمْرَةً، ولكن ابن جني يرى اطّراد التأنيث في المصدر وغيره، لأن المسوغ للتأنيث عنده وضع الاسم موضع الصفة، يقول الشيخ: «ومع هذا فلا بأس بأن نأخذ برأي ابن جني، على ألا يكون ذلك مَهْيَعًا مسلوكًا، وخُطَّةً مستمرة»[٦٠].

ولم يكن الشيخ النجار في إجازته بعض الأساليب جاريًا على وَفْق المذهب البصري وحده، وإنما تخير من المذاهب النحوية ما يرى أن من الصواب الحمل عليه، والذي يحكمه في هذا هو ذيوع الاستعمال وانتشاره، حتى يتعذر التخلي عنه، فقد أجاز أن تجمع الثُّرَيَّا – بمعناها الحديث وهو النجفة – على (الثُّرَيَّات) بحذف الألف المقصورة، مجاراةً لمذهب الكوفيين المجيزين لحذف الألف خامسة فصاعدًا قياسا مطردا، فقد حَكَوْا عن العرب أنه إذا تعدى المقصور الأربعةَ وكثرت حروفه حذفوا ألفه في التثنية، والجمعُ عندهم كالتثنية في هذا، يقول الشيخ: «ولا بأس بمجاراتهم، لأن الكلمة قد ذاعت

---

(٥٦) مجلة الأزهر ٣٥١/٣٣.
(٥٧) مجلة الأزهر ٤١٥/٢٢.
(٥٨) مجلة الأزهر ١١٠٧/٢٦.
(٥٩) شرح الكافية ٣٠٨/٢.
(٦٠) لغويات ١٤١.

وشاعت، وأصبح من العسير صون الناس عنها، وتجنيبهم إياها»[٦١].

كذلك أجاز ما يجرى على ألسنة العامة من قولهم: (كُوَيِّس)[٦٢] تصغيراً للكَيِّس - وصف من الكَيْس، وهو الظَّرفُ والعقل - وأجرى ذلك على مذهب الكوفية فى نحو: عُوَيْنَة وشُوَيْخ - مصغرى: عَيْن وشَيخ، من قلب الياء واوًا، لمكان الضمة قبلها.

كما أجاز قولهم: مُرَافِقٌ لهذا صورةٌ لشهادة الميلاد، على أنه مبتدأ وفاعل، ولم يعتمد المبتدأ على نفى أو استفهام، وهو فى هذا آخذ بمذهب الأخفش والكوفيين[٦٣].

ويؤكد هذا الذى ذهبنا إليه من أنه لم يتقيد بمذهب معيَّن، ما قدمناه من اختياره لآراء العلماء فى الإجازة، ففيهم البصرى - كيونس والمبرد - وفيهم الكوفى - كالكسائى والفراء - وفيهم من لم يتقيد بمذهب - كالرضىّ - وإن كان فى الجملة بصرىَّ الاتجاه.

● وبالحمل على المصدر الرابع وهو المجاز، استساغ الشيخ النجار بعض الاستعمالات التى رفضها غيره، غير أن الشرط عنده لكى يُستساغ الاستعمال أن يكون المستعمِلُ عالمًا بالمجاز ومريدًا له، ولهذا رد استعمال الاحتجاج بمعنى الإنكار والسخط، فى نحو: احتج العمال على سوء معاملتهم؛ لأنه فى العربية بمعنى الإدْلاء بالحجة والدليل لتأييد الدعوى، دون دلالة على الإنكار، وقد رد تخريجه على المجاز - بأن يكون الإنكار داعيًا إلى الاحتجاج والاستدلال، فدُلّ بالمسبَّب على السبب -؛ لأن الداعى لاستعمال الاحتجاج فى الإنكار ليس المجاز، وإنما هو الترجمة للأسلوب الغربى[٦٤].

ومما أجازه أيضًا أن تستعمل (المقارنة) بمعنى: الموازنة فى نحو: قَارنْ بين الأمرين[٦٦]. فيقال: هدف إلى كذا[٦٥]، وإن كان الوارد: هدف إلى الشىء - بمعنى دخل فيه، وهدف للخمسين من سِنِيه، أى قاربها، وهدف: أسرع، ولكن المعنى العصرى يصح عنده بضرب من المجاز، فـ(هَدَفَ) تستعمل اليوم فى معنى قصد وتوخّى، والقصد إلى الشىء يكون سببًا فى الدخول فيه وفى مقاربته، وقد يكون سببًا فى الإسراع إليه، فيكون هذا من إطلاق المسبب على السبب.

ومما أجازه أيضا أن تستعمل(المقارنة)بمعنى الموازنة، فى نحو: قَارِنْ بين الأمرين[٦٦].

---

(٦١) شرح الكافية ١/١٧٤.
(٦٢) مجلة الأزهر ٢٨/٧٤٨.
(٦٣) مجلة الأزهر ١٩/٥٢.
(٦٤) لغويات ١٣.
(٦٥) مجلة الأزهر ٣٠/٣٤٨.
(٦٦) مجلة الأزهر ٢٨/٦٨٠.

إذ الوارد في المقارنة هو معنى الجمع، والمُوازن بين أمرين يجمع بينهما، فتطلق المقارنة - بمعنى الجمع - على ما يعقب الجمع، وهو ضرب من التّسوُّغ جائز.

كذلك أجاز أن تستعمل (المساهمة) بمعناها المعروف اليوم وهو المشاركة، فيقال: سَاهَمَ في عمل البر[٦٧]- لأن المقارعة - وهو معناها الوارد - قد يعقبها المشاركة، أي هي بسبيل المشاركة والتنازع فيها.

* ونأتي إلى المصدر الخامس من مصادر إجازته بعض الاستعمالات، وهو (عدم مصادمتها قواعد اللغة) وهنا لا عبرة عنده بورود ذلك عن العرب أو عدم وروده، وقد سبق أنه يُوصِي نَقَدَةَ الأساليب بعدم العجلة في إصدار الحكم بالخطأ على استعمالٍ ما، اعتمادًا على أنه لم يرد، لأن ما في حَوْزَتِنَا من معاجم اللغة لا يضم كل ما استعملته العرب، فقد يخلو من بعض اللغة الواردة، ومن مبدئه أنه «لا يضر عدم الورود عن القديم، ما دام لم يصدم قاعدة من قواعد اللغة»[٦٨]، والشرط عنده هنا هو الشرط فيما سبقه من الحمل على المجاز، وهو أن يقصد المستعمل إلى ذلك التخريج، ولهذا رد استعمال (ضِدَّ) - وهي من الأوصاف - بالنصب في نحو: تشنّ الدولة الحربَ ضِدَّ الأعداء - وإن أمكن تخريجه على الحالية - لأن المستعمل لا يقصد ذلك، وإنما يقصد الترجمة للأساليب الفرنجية، وكلمة (ضدّ) فيها تستعمل أداة للربط والوصل وليست من الأوصاف[٦٩].

وعلى هذا المصدر أجاز الشيخ كثيرًا من الاستعمالات: فأجاز ما أنكره بعض الأدباء من قولهم: ازرع القطن من جديد - مع التسليم بعدم وروده - على أن تكون (مِنْ) فيه للابتداء في الزمان، أو بمعنى (في) أي في زمن جديد. وأجاز الاستعمال المعاصر: تفضلتم سعادتكم - برفع (سعادتكم) - على أنه بدل اشتمال من الضمير، أو بالنصب على الاختصاص[٧٠]. كما أجاز أن يقال: بعتك الدار بما فيها الأثاث، وإن كان من المعتاد أن يؤتى بمِنْ البيانية، فيقال: بما فيها من الأثاث، ولكن لا مانع عنده من حذفها، على أن يكون بدلا من (ما) الموصولة ويلاحظ الجر[٧١]. وأجاز أيضًا قولهم: أيُّما أحبُّ إليك: العلم أم المال[٧٢]؟ مع أن المألوف: أيُّ الأمرين، لأن (أيًّا) تلزم الإضافة، وقد خرجه بأحد أمرين: إما أن تكون ما نكرةً تامةً واقعةً على مبهم تفسر حسب السياق، وإما أن تكون

---

(٦٧) مجلة الازهر ٣٠/٨٨.
(٦٨) مجلة الأزهر ٢٨/٤٥٢.
(٦٩) لغويات ١٠٥.
(٧٠) مجلة الأزهر ٢١/٥٢٠.
(٧١) مجلة الأزهر ٣٣/١٠٤.
(٧٢) مجلة الأزهر ٢٩/٦٥٣.

زائدة كافةً عن الإضافة. كذلك لم يلحن الإضمار قبل الذكر في نحو: جميلٌ هو الوفاءُ، ونفوسٌ عاليةٌ تلك التي يحملها الاباةُ[٧٣]، وخرجه على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الأصل: الوفاء هو جميلٌ، وَسَوَّغَ الإضمارَ قبل الذكر تقدمُ المرجع في الرتبة، والجملة مقلوبة.

والثاني: أن يجعل: هو مبتدأ، وجميل خبر، والوفاء بدل من هو.

والثالث: أن الأصل: الوفاء جميلٌ هو، و (هو) توكيد للضمير المستتر في جميل.

كما لم يلحن قولهم: حضر فَوْرًا[٧٤]، مع أن المأثور: (مِنْ فَوْرِهِ)، إذ يمكن تخريجه على حذف المضاف، أي حضور فَوْرٍ.

* * *

نقد هذا المقياس

هذه هي الأمور التي وضعها الشيخ النجار لمقياس التصويب عنده، وقد رأينا منها أن القاعدة العامة التي تحكمه، وتجعله يقبل الأساليب هي: (شيوع الاستعمال وسيطرته على الألسنة والأقلام، حتى يتعسّر دفعه أو يتعذّر) ولكنه لم يحرص على ذلك في كل ما ناقشه من مسائل لغوية، فقد وجدناه يخرج على هذا المقياس في مواضع كثيرة، وهو أمر أصاب منهجه بالاضطراب والاختلاف – في نظرنا – ومن ذلك:

(١) أنه اعتمد الحديث الشريف حجةً استشهد بها على صحة ما خطأ غيره، ولكن جاء عنه ما يفيد أن الحديث لا يعتبر حجة، فقد لحّن قول الناس: (آيب وآيل) بترك ما يقتضيه القياس الصرفي من قلب الياء همزة، مع ما حكاه هو من أنه جاء في حديث الصحيحين قوله ﷺ: «آيبون تائبون عابدون» ولم يَرْوِهِ أحدٌ بالهمزة. ولكنه مع هذا يصرح بأنه لا يجيزه سماع صحيح ولا قياس[٧٥].

(٢) وأنه اتخذ من استعمال المولدين حجة لتسويغ الأساليب، ولكن جاء عنه غير ذلك في تخطئة كثير من الشعراء والأدباء المولدين،وأشهر من خطأهم:

---

(٧٣) مجلة الأزهر ١١٠٥/٢٦.
(٧٤) مجلة الأزهر ٣٥٠/٢٠.
(٧٥) لغويات ٥ – ٧.

* ابن الرومي: فعنده أنه أخطأ في إدخال(لا) العاطفة غير العاملة على غير ما تدخل عليه من الخبر والنعت والحال والمعرفة. فقد قال في معلّم صبيان مُغَنٍّ:

أبو سليمان لا تُرْضَى طريقتُه لا في غناءٍ ولا تعليم صبيانِ
له إذا جاوب الطُّنْبُور محتفلاً ضَرْبٌ بِمِضْرَ وصوتٌ في خراسانِ(٧٦)

* ابن المقفّع: وقد وقع في مثل ما وقع فيه ابن الرومي، فقال:

إذا ما مات مثلي مات شخص يموت بموته خلق كثيرُ
وأنت تموت وَحْدَك ليس يَدْرِي بموتك لا الصغيرُ ولا الكبيرُ(٧٦)

وذلك لأن (لا) هذه إنما هي لتأكيد النفي، ولا حاجة للتأكيد؛ لقرب العهد بالنّافي، وإنما تدخل (لا) هذه - المؤكدة للنفي - على المعطوف إذا كان في حكم جملة ثانية.

* أبو تمام: وقد لحن - عنده - في تعدية الفعل (تفيأ) بنفسه - وهو يتعدى بالجار - في قوله:

طلبتْ ربيعَ ربيعةَ المُمْهَى لها فتفيأتْ ظِلالَهُ ممدودا(٧٧)

* البحتري: وقد لحنه في وضع أَمْ موضع أَوْ في قوله:

أَهْلاً بذلكم الخيال المُقبِلِ فَعَلَ الذي نهواه أَمْ لم يفعلِ(٧٨)

ذلك لأن أم إنما تقع بعد همزة التسوية، أو بعد همزة يطلب بها وبأم التعيين. فلا وجه لها هنا. ولا يصح أن يُتّقى كلام البحتري هنا على تقدير (سواء)، أي سواء أفعل الذي نهواه أم لم يفعل، لما يستلزمه من حذف الأمرين (سواء والهمزة) ولم يُعْهد مثل هذا، ولم يأت في كلام عربي يحتج به.

* ابن المعتز: وقد لحنه في تعدية الفعل اللازم (أثمر) بنفسه، حين قال:

أثمرت أغصانُ راحته لجِنانِ الحُسْنِ عُنّابا(٧٩)

وحين قال:

وأثمرَ همًّا لا يَبيدُ وحَسْرةً لقلبيَ يجنيها بأيدي الخواطرِ(٧٩)

---

(٧٦) مجلة الأزهر ٤١٧/٢٢.
(٧٧) مجلة الأزهر ٥٩٦/٢٦.
(٧٨) مجلة الأزهر ٣٤٧/٣٠.
(٧٩) لغويات ٦٠.

● ابن هانئ الأندلسي: وقد لحنه في تعدية الفعل اللازم (أنجب) بنفسه، حين قال:

لقد أنجبتْ منه الكتائبُ مِدْرَهًا سريعَ الخُطى للصالحاتِ مُيَسَّرَا

● الفضل بن الربيع: وقد خطأه في استعمال (رَغْم) بلا جارّ - وهو خلاف ما أُثِرَ عن العرب - حين قال:

أهـل الـنـبـوّة والخـلا فـة والمحاسنِ رَغْمَ لاحى[٨٠]

● ابن عنّين: وقد خطأه في تعدية الفعل اللازم (احتاج) بنفسه في قوله:

أنا كالذى أحتاج مايحتاجه فاغْنَمْ ثوابى والثناءَ الواقى[٨١]

● إسماعيل التميمي: وقد لحنه في استعمال (ذا) صلة في الكلام يمكن الاستغناء عنها، في قوله:

كم ذا رأيتُ بصيرا أعمى، وأعمى بصيرا[٨٢]

● الحسين النشار - الشاعر الأندلسي -: وقد لحنه في جمعه الأقحوان على (الأقاح) مع إجراء الإعراب على الحاء، على توهم أنها آخر الجمع، حين قال:

وبين الخدّ والشفتين خالٌ كَـزِنْجِيٍّ أتى روضًا صباحا
تحيّر في جَنَاهُ فليس يدرى أيجنى الوردَ أم يجنى الأقاحا[٨٣]

● أبو عمرو الداني: وقد خطأه في تعدية الفعل (رغب) بنفسه، إذ قال في خطبة كتابه (التيسير): «فأجبتكم إلى ما سألتموه، وأعملت نفسى في تصنيف ما رغبتموه»[٨٤].

● القلقشندي: الذى استعمل في صبح الأعشى (المَاجَرَيات) - على وجه الخطأ - جمعا لـ (مَاجَرَية) حين قال في الباب السادس: «ما يكتب في الحوادث والمَاجَرَيات، ويختلف الحال فيها باختلاف الوقائع، فإذا وقعت مَاجَرَيَةٌ وأراد الكتابة بها إلى بعض إخوانه، حكى له تلك المَاجَرَيَةَ في كلامه» وقواعد الصرف تخطئ مفرد القلقشندي، إذ يجب قلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها[٨٥].

(٨٠) مجلة الأزهر ٥٧٤/٣٠.
(٨١) مجلة الأزهر ١٢١/٢٢.
(٨٢) مجلة الأزهر ٢١٥١/٢٦.
(٨٣) مجلة الأزهر ٧٥٩/٢٧.
(٨٤) مجلة الأزهر ٢٧٣/٢٧.
(٨٥) مجلة الأزهر ٢٦٩/٢٢.

(٣) وتقدم أنه اتخذ استعمال علماء اللغة والأدب من مسوّغات تصحيح الأساليب، ولكنه حاد عن ذلك في بعض ما جاء به، فقد خطأ من علماء اللغة:

* أبا عُبَيْدَة مَعْمَرَ بن المثنى: في إتيانه بصيغة الأمر مما جاء على صورة المجهول على حدّها مما بني للمعلوم، حين قال: اعْنَ بأمر فلان، والفعل (عُنِيَ) جاء على صورة المجهول المحذوفِ فَاعِلُهُ، فيجب أن يكون الأمر منه باللام، فيقال: لتُعْنَ بأمر فلان، وقد قال المبرد: و «الأمر من هذا باللام، لا يجوز غيره، لأنك تأمر غير مَنْ بحضرتك، كأنه ليَفْعل هذا»[٨٦].

* والفيروزابادي وابن منظور: فيما جاء عنهما في القاموس واللسان (جمع) من إحلال الظرف (مع) محل الواو العاطفة مع الأفعال الدالة على المشاركة، فقد جاء بهما: «جامعه على كذا: اجتمع معه» وقياس العربية الواو.

على أن الشيخ النجار نفسه ينقض ما بناه سابقا، من الاعتماد على كلام العلماء في إجازة الأساليب، بقوله هنا: «إن هذا لم يُسْنَدْ إلى العرب حتى يكون فيه الحجة، وإنما هو من كلام اللغويين، وقد تقرر أن العلماء يحتج في اللغة بروايتهم لا بكلامهم»[٨٧].

* والزَّبِيدِيّ: في مستدرك التاج الذي رأى أن الصدارة تأتي بمعنى التقدم والأوّليّة، ويرى الشيخ أنه اعتمد في تدوينها على الشهرة واستفاضتها في ألسنة معاصريه من المؤلفين، فزعمها عربيةً وليست عربية، وكثيرًا ما يفعل الزبيدي هذا في استدراكه[٨٨].

(٤) وتقدم أنه يميل إلى الأخذ برأي ابن جني في جواز تأنيث الجامد الواقع صفة، مصدرًا أو غيره – في نحو: عضوةٌ في جماعة، ولكنه خالف هذا الاتجاه في رفضه قولهم: الوطنية الحقة[٨٩]، لأن الحق مصدر وصف به فلا يؤنث.

(٥) وتقدم أيضا أنه أجاز التعدية بالهمزة، في نحو: عَمَلٌ مُرْبِكٌ، وجعلها من القياس وإن لم ترد، ولكنه خرج عن ذلك بإنكاره: أعاقني الأمر[٩٠]، لأنه لم ترد فيه التعدية بالهمزة.

---

(٨٦) مجلة الأزهر ٢٨/٤٥١.
(٨٧) مجلة الأزهر ٢٨/٥٨١.
(٨٨) لغويات ١٢٦.
(٨٩) مجلة الأزهر ٢٧/٢٧١.
(٩٠) مجلة الأزهر ٢٧/٢٧٣.

(٦) وتقدم كذلك أنه جعل حذف الجارّ مقيسا مطردًا مع أنْ وأنّ وغيرهما، فاستساغ على ذلك أن يقال: اسْتَقَلَّ الطائرةَ – على حذف الجار – والأصل: استقلَّ فى الطائرة، ولكنه خالف ذلك فى إنكاره التعدية بتوهّم سقوط الجار، فى قولهم: تفيّأ المصريون ظلال النعمة[٩١] – على معنى: فى ظلال النعمة – وقال هنا: «لأن حذف الجار مقصور على السماع».

(٧) وتقدم كذلك أنه يأخذ برأى الكوفيين فى مسائل، منها قول العامة: كُوَيِّس، و: هل محمد يحضر؟، وهو رأى الكسائى، وجواز الإخبار عن الجمع المكسّر أو وصْفه بالمفرد المذكر، وهو رأى الفراء، ولكنه لم يأخذ برأى من أجاز جمع حسناء على (حسناوات) وهو ابن كَيْسَان – ممن خلط بين المذهبين – كما نسبه الرضىّ فى شرح الكافية، أو الفراء – من الكوفيين – كما نسبه المرادى فى شرح التسهيل، وجعله قياس قول الكوفيين عامة، أو ابن مالك الذى استساغه فى نحو حسناء خاصة – مما هو على فعلاء ولا أَفْعَلَ له فى المذكر – وقد أيّد قياسه بالسماع، إذ قالوا فى خَيْفَاء: خَيْفاوات، وفى دكّاء: دكّاوات، وقد عزز الشيخ النجار رفضه لحسناوات بأن حسناء كلمة شائعة عند العرب، ولم يرد عنهم فى جمعها: حُسْن – بضم فسكون – ولا حسناوات، وإنما يقولون: نساء حِسَان، ومن المقرر أن ما استغنى العرب عنه بغيره اطُّرِحَ ووجب اتّباعهم فيه[٩٢].

ولنا أن نقول: إن (حسناوات) شاعت بين الناس فى عصرنا، وذاعت – كما شاعت (حِسَانٌ) عند العرب – وأصبح من العسير صدّ الكتّاب عنها، فكان عليه أن يجيزها؛ إذ سبق أن جعل الذيوع من مُسَوِّغَاتِ التجويز – على ما عقّب به فى إجازة (الثُّرَيَّات) جمعًا لثُرَيّا – بمعنى النجفة – وهو المعنى المستحدث لها عند المعاصرين.

كذلك لم يأخذ برأى ابن الأعرابى، فى جواز مجىء أَفْعِلَة فى الاختيار جمعًا للثلاثى على وزن فَعْل – بفتح فسكون – فلحن قولهم: أَقْبِيَةُ البرلمان، جمعًا لقَبْو[٩٣]، وابن الأعرابى من الكوفيين الذين يتوسعون فى القياس.

٨ – وتقدم أن الشرط فى الحمل على المجاز لإجازة أسلوب ما، أن يكوّن مستعمله قاصدًا للمجاز، ولهذا رفض استعمال (الاحتجاج) فى معنى الإنكار، لعدم القصد إليه، إذ رأى أنه جاء مجاراة للأسلوب الأجنبى، ولكنه خرج عن ذلك بإجازته أن يقال: دَقَّ

---

(٩١) مجلة الأزهر ٢٦/٥٩١.

(٩٢) مجلة الأزهر ٢١/٣٢٤.

(٩٣) لغويات ٤٤.

الجرسُ – بالبناء للفاعل – مع إقراره بأن هذا سَرَى إلى المعاصرين من العبارة الفرنجية الفرنسية، ولم يكن مستعمله قاصدًا إلى المجاز العقلي، من باب الإسناد إلى آلة الفعل، وهو التخريج الذى ارتضاه[٩٤].

٩ – كما تقدم أن من مذهبه تصحيح الأسلوب غير الوارد سماعًا، إذا شاع استعماله حتى لا يمكن التخلى عنه، مع إمكان تخريجه على وجه لايصدم قاعدة لغوية، على أن يقصد المستعمل إلى ذلك التخريج، ولكننا ألفيناه يخرج عن ذلك، فيخطئ قولهم: فعله رَغْمَ أنفه[٩٥]؛ لأن الوارد عنهم: على الرغم من – أو – بالرغم من، مع أن الاستعمال السابق من الشيوع بمكان، ومن الممكن تخريجه على وجه مقبول، بأن تجعل (رَغْم) مفعولًا مطلقًا أو مصدرًا بمعنى اسم الفاعل، يقع حالًا، أو على حذف الجارّ، وقد وردت منه أمثلة كثيرة، وأجاز الشيخ حذفه فى بعض مسائله، ومنه إجازته قولهم: استقلَّ الطائرةَ – على ماسبق – وقد أَقَرَّتْ هذه التخريجاتِ لجنةُ الأصول بمجمع اللغة العربية[٩٦].

ومن التعسف البيّن أنْ جعل الشيخ النجار صحة تخريج الاستعمال على وَفْق قاعدة لغوية، مرهونةً بقصد المستعمل لذلك التخريج، فنحن بسبيل تصحيح أساليبَ لغويةٍ لطوائف شتى من الناس، فيهم البصير بأمور اللغة وغير البصير بها، ولا وجه لخلق مشكلة جديدة فى اللغة، بإخضاع أمر الصحة والخطأ لغرض المتكلم وفقهه اللغوى، إذ يؤدى ذلك إلى نوع غريب من الثنائية اللغوية، والتميّز الطبقىّ فى اللغة، بتصحيح أسلوب لشخص ما، وتخطئة الأسلوب نفسه لشخص آخر، لأن الأول يعرف تخريج مايقول، والثانى لا يعرفه! يضاف إلى هذا أن الشيخ نفسه لم يذكر فى تخريجه لبعض الأساليب: هل كان المستعمل لها يقصد ما خرّج هو عليه أوّلًا؟.

ونختم بحثنا فى نقد مآخذ الشيخ النجار، بأنه لم يكن موفقًا فى بعض ما أنكره، إذ ورد مثله، أو أمكن تخريجه على وجه مستقيم – وقد مرّ بنا بعض هذا – ونضيف إليه هنا ثلاثةَ أمثلة:

الأول: قولهم: كم ذا نصحتك فلم تَرْعَوِ، الذى عدّه خطأً من المولّدين، لما فيه من زيادة (ذا)، وزيادة الأسماء مقصورة على السماع، ولكن جاء باللسان (جرم) مايفيد أن

---

(٩٤) لغويات ١١١.

(٩٥) مجلة الأزهر ٣٠/٥٧٤.

(٩٦) البحوث والمحاضرات للدورة (٣٥) ص ٢٥٥، ص ٢٥٦.

ذلك دَيْدَنُ العرب مع المفرد وغيره، ففيه: «والعرب تصل كلامها بذى وذا وذو، فتكون حشوًا، ولا يعتدّ بها، وأنشد: إنّ كِلَابًا وَالِدِي، لَاذَا جَرَمْ». وفى اللسان أيضًا (ذا): «الأزهرى – قال: وسمعت غير واحد من العرب يقول: كنا بموضع كذا وكذا مع ذى عمرو، وكان ذو عمرو الصَّبان، أى كنا مع عمرو ومعنا عمرو، وذو كالصلة عندهم، وكذلك ذوى، قال: وهو كثير فى كلام قيس ومن جاورهم» ونقل عن الأزهرى فى موضع آخر قوله: «ذا يوصل به الكلام، وقال:

تمنّى شبيب ميتةً سَفَلَتْ به   وذا قَطَرِىّ لَفَّه منه وائِلُ

يريد: قَطَرِيًّا، وذا صلة، وقال الكميت:

إليكم ذَوِى آل النبى تطلّعتْ   نوازعُ من قلبى ظِماءٌ وألْبُبُ

وقال آخر:

إذا ما كنت مثل ذَوِى عُرَيْفٍ   ودينارٍ فقام علىّ ناعى»

ويفهم من كلام اللسان السابق أن الزائد قد يكون: (ذُو، أو ذَا، أو ذِى) ، وأنه قد يكون مفردًا أو مثنى أو جمعًا، كما جاء فى بيت الكميت والذى يليه، كما يفهم منه أن ذلك الحشو كثير عند العرب، وعند قيس ومن جاورها بخاصة، ومعروف أن قيسًا إحدى القبائل الفصيحة الذين أخذت عنهم اللغة، وعليهم اتُّكِلَ فى الإعراب والغريب والتصريف.

والثانى: قولهم: أخْلِصْ فى طلب العلم لقيتَ جزاءً عليه أم لا ، إذ جعل المقام هنا لأوْ؛ لأن أمْ إنما تقع بعد همزة التسوية، أو همزة يُطلب بها وبأمْ التعيينُ، ولم يَرْتَضِ التجوّز على حذف سواء والهمزة، إذ لم يعهد ورود ذلك عنهم، ولكنى وجدت فى كتاب سيبويه ما يفيد صحة إحلال أم هنا محلّ أو ، على أن تجعل الجملة الثانية حالية، قال سيبويه: «وتقول: كل حق له سميناه فى كتابنا أوْ لم نُسَمِّه، كأنه قال: وكل حق له علمناه أو جهلناه... وقد تدخل أم فى: علمناه أو جهلناه، وسمّيناه أو لم نسمّه، كما دخلت فى: أذهب أم مكث»[٩٧] فأنت ترى أنه أجاز أمْ هنا كأوْ مع حذف الهمزة.

والثالث: اشْتَرِ أىَّ كتاب، وبِعْهُ بأىِّ ثمن[٩٨] – وقد بنى التخطئة على أن أيًّا هذه

(٩٧) كتاب سيبويه ١٨٦/٢، ١٨٧.

(٩٨) لغويات ٣٣.

ليست من الأنواع الواردة (الشرطية والاستفهامية التي يتفرع عنها التعجب والدالة على الكمال، والموصولة والنكرة الموصوفة عند الأخفش، والتي تأتي وُصْلَةً لنداء ما فيه أل) ولا يجوز التخريج على حذف الصلة، أي: أيّ كتاب تشاء، لأن حذف الصلة لا ينقاس.

لكن مثل هذا التعبير قد ورد منذ زمن الاحتجاج، فقد قال أحدهم في مدح الحجاج:

إذا حارب الحَجَّاجُ أيَّ منافق ... علاه بسيف كلما هزَّ يقطع[99]

وجاء عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه: اصْحَب الناس بأيِّ خلق، يصحبوك بمثله[99] كما أن من الممكن تخريجه على أن تكون (أي) صفةً حذف موصوفها، وضوابط النحو لا تمنع من ذلك، ولذا انتهى رأي لجنة الأصول بالمجمع إلى قبول مثل هذا الاستعمال، وجعل أيّ فيه للإبهام والتعميم،[99] ويكون أيّ تفيد التعميم فسّر الآلوسي قوله تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ قال: «ولما أريد التعميم لم يذكروا وصفها، وجملة (ما شاء ركبك) صفة لها، والعائد محذوف».

(٢)

أحمد أبو الخضر منسي

توضح المقدمة التي افْتُتِحَ بها كتاب (حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتّاب) أن مؤلفه تأثر إلى حدٍّ كبير بانتقادات اليازجيّ التي نُشِرَتْ في مصر منذ استوطنها عام ١٨٩٤ م، والتي ظهرت في مجلّتيه: (البيان والضياء) تحت عنوان (لغة الجرائد)، ولذا لم يكن غريبًا أن تضم انتقاداته بعض ما انتقده اليازجي، وإن زعم أبو الخضر أنه أتى بالجديد، مما لم يكن في زمان هذا اللغوي اللبناني[100].

وقد ذكر الكاتب أنه يتجه بانتقاداته إلى طائفة المثقفين: الكتّاب والصحفيين، الذين نالوا حظًّا من الثقافة لا بأس به، ولكنهم لم يخوضوا في متن اللغة، ولم يشقّوا فجاج الأدب القديم بمحاسنه وعيوبه، ولم يظهروا على دواوين فحول الشعراء الجاهليّين

(٩٩) انظر: البحوث والمحاضرات للدورة (٣٥) ص ٢٤٦، ص ٢٤٦، ص ٢٦٧ وللدورة (٣٤) ص ١٧٠ - ١٨١.

(١٠٠) حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب ٣.

والمخضرمين، ولكنهم ألمّوا بما دنا واستقرب مسًّا لطيفًا وذوقًا قليلًا كعُجالة الراكب، وأن الخطر على اللغة يكمن عند هؤلاء إنّهم لا يفطنون إلى خطأ أساليبهم، وهم – مع هذا مُتّجهُ الشباب، الذين هم بسبيل التثقيف والتأديب بحكم عملهم بالصحافة واشتغالهم بالكتابة.

وقسم الكاتب مسائله اللغوية التي بحثها قسمين: ضم القسم الأول منها ألفاظًا وأساليب ملحونة، نبّه على صحيحها وصوابها، وتتبّعها بالاستقصاء والتحقيق والمستند والدليل، والرجوع بالبرهان القاطع إلى المتون والأصول، والإتيان بالشاهد والمثال من قول العرب الفحول، إن شعرًا وإن نثرًا – على حدّ ما قال[١-١]، وقد حوى هذا القسم ثمانية وسبعين استعمالًا خاطئًا من وجهة نظره.

أما القسم الثاني فقد ضم ألفاظًا ذكرها بعض الكتّاب في الصحف والمجلات على أنها خطأ، وهي – عنده – صحيحة لا يلحقها ذمّ ولا يحوم حولها نقد، وقد حوى هذا القسم ستة ألفاظ.

والمطّلع على كتاب أبي الخضر يلاحظ عليه – أول وهلة – ملاحظتين:

الأولى: أنه يضم مسائل لغوية انتقدها مَنْ سبقه، وهي تزيد على نصف ما جاء فيه، وقد أحصينا منها ما يأتي:

نَوال البغية (١٤) والجمع بين عاطفين في قولهم: حتى رق اللغة، ثم وأكلنا (١٣) وأغراب – جمع: غريب (٢٢) وعوائد – جمع: عادة (١٤) والنوادي – جمع: النادي (١٨) وحارة – لمكان بيع الخمر (٢٣) وبالرغم عن (٢٤) وسيًّا – بحذف لا (٢٤) وفعل الخير ذلك (٢٨) وأول أمس (٣٠) والمائة جنيه (٣٣) ولا يمكنه قطٌّ (٣٥) واسْتُهْتِرَ – في معنى عدم المبالاة – بالبناء للفاعل (٤١) وغلَق الباب (٤١) وأهداه كتابًا (٤٢) وحوائج – جمع حاجة (٤٢) ونوايا – جمع نية (٤٣) وتقدّم إليه بكذا (٤٤) وتَحسّس – في: تمس (٤٥).

والثانية: أنه لم يلتزم مطلقًا ما وعد به في المقدمة، من بناء دراسته على الاستقصاء والتحقيق وإيراد الأدلة والشواهد، إذ لم يكد يخرج في مراجعه النحوية عن كتاب (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك)، أما في مراجعه اللغوية فقد اعتمد على مجموعة منها.

(١-١) حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب ٦.

هى: اللسان والقاموس وأساس البلاغة والصحاح وتاج العروس والمخصص، ولكنه اعتماد مفرد، بمعنى أنه قلّ أن يجمع فى استدلاله على المادة الواحدة بين معجمين أو أكثر، وإنما كثيرًا ما اكتفى بواحد منها، وكان أكثر اعتماده على القاموس المحيط، فقد صرح بذكره خمس عشرة مرة، ثم الأساس، وقد صرح بذكره ست مرات، ثم الصحاح، وقد صرح بذكره خمس مرات، وأغفل أبو الخضر الإشارة إلى المعاجم فى بعض مسائله[١٠٢] كما اكتفى بالإشارة بقوله: «وفى المعاجم اللغوية» فى بعض آخر[١٠٣].

مقياسه:

يَبِينُ من مآخذ أبى الخضر اللغوية أنه ينكر على الكتاب وغيرهم استعمال المعرَّب الذى لم يرد عن العرب فى الألفاظ، فهو يحمل على هؤلاء حملةً عنيفة لاستعمالهم: ريبورتاج (٢٥)* وتابلوهات (٢٦) ومانشيت (٣٤) وجُونلة (٤٦) وجيبون (٤٦) وهى ألفاظ فرنسية لها مقابل عربى، ومن الخطأ العدول عنه وهو على الترتيب: الارتياد- الرسوم الحية- عنوان الصدر- الإزار- النطاق، أو ما ماثل هذه الألفاظ، مما جاءت به العربية.

أما فى الألفاظ والتراكيب العربية فقد كان مقياسه:

(١) عدم الاعتداد بالحديث الشريف حجة للاستشهاد: يُسْتنبط ذلك من تخطئته تعريف العدد المضاف دون المعدود المضاف إليه، فى نحو: المائة جنيه، وقد جاء ذلك فى أحاديث فى الصحيحين سبق ذكرها - وهو ما جعل الشيخ النجار يجيز مثل هذا - كما يستنبط من تخطئته أن يقال: دِعَايَةٌ، بمعنى الدعوة أو الدعوى أو الدعاء، مع أنه جاء فى الحديث الشريف- فى إحدى روايتيه - «أدعوك بدعاية الإسلام» أى بدعوته (اللسان: دعا).

(٢) السماع عنده مقدم على القياس المطَّرد، فصنائع جمع خاطئ لصناعة لأنه لم يرد، مع أنه قياس مطرد، ففى الهمع[١٠٤] أن فعالة - مثلث الفاء - اسمًا، يجمع على فعائل.

---

(١٠٢) انظر على سبيل المثال المواد: الخطيب (١١) اعتنق الإسلام (١٢) إخصائى (١٦).

(١٠٣) انظر على سبيل المثال المواد: عازب (١١) عتيد (٤٤).

* الرقم هنا وفيما بعد لصفحات كتاب «حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب».

(١٠٤) همع الهوامع ٢/١٧٩.

(٣) الاعتماد على المذهب البصرى وتخطئة المذهب الكوفى: فقد لحن النسب إلى الجمع، فى نحو: السينما المُلُوكية(٩)مع أنه صحيح مقيس عند الكوفيين، وقد أخذ به مجمع اللغة العربية، فأجاز النسب إلى لفظ جمع التكسير عند الحاجة، كإرادة التمييز، أو نحو ذلك(١٠٥).

(٤) الأخذ بالأفصح وترك ما عداه مع عدّه لحنًا، يدل على ذلك تلك الألفاظ والتراكيب التى سبق ذكرها، وهى المسائل التى وافق فيها غيره فى عدّها من الخطأ، ونُذَكِّر الآن ببعض منها:

عدّ أبو الخضر (أعزب) - فى نحو: رجل أعزب - لحنًا: مع أنها لغة - وإن كانت قليلة - ذكرها اللسان والقاموس والمصباح (عزب).

وعدّ (غَلْق) الباب - مصدرًا - لحنًا، مع أنها لغة فى: أغلقه، عن ابن دريد عزاها إلى أبى زيد، وهى نادرة على ما جاء فى اللسان (غلق).

وزعم أن من اللحن كذلك (حوائج) كما ادَّعَى أنها لم ترد فى شعر عربى قديم، وذلك خطأ، أما عدُّهُ إيّاها من اللحن، فَجَارٍ على أنها جمع غير قياسىّ لحاجة، إذ القياس أن يكون على: حاجات وحاجٌ وحِوَجٌ - بكسر فتح - ولكنها من الجموع الشاذة، أو هى جمع للمفرد الأَصْلِ (حائجة)، وفى اللسان (حوج): «الحاجة فى كلام العرب لأصْل فيها حائجة، فحذفوا منها الياء، فلما جمعوا ردُّوا إليها ما حذف منها، فقالوا: حاجة وحوائج».

وأما زعمه أنها لم ترد فى شعر قديم، فينقضه ما جاء فى اللسان أيضًا عن كلام الجوهرى فى ردّه على الأصمعى، قال: «وإنما أنكره - يعنى حوائج - لخروجه عن القياس، وإلافهو كثير فى كلام العرب» وعثله ردّ ابن برى أيضًا فى اللسان، وذكر أن حوائج وردت فى الحديث الشريف، وَمَثَّلَ بثلاثة منها، كما وردت فى أشعار الفصحاء، كأبى سلمة المحاربى والشماخ والأعشى والفرزدق وغيرهم ممن ذكر أشعارهم، وكلُّ ذلك فى اللسان الذى هو من مراجع أبى الخضر اللغوية، ولكنه فى هذه المادة اعتمد على كلام القاموس والمزهر.

وكذلك تابع غيره فى تخطئة إدخال الألف واللام على (غير) وقد أجاز بعضهم ذلك

---

(١٠٥) مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما - مجموعة القرارات العلمية - ٥٢.

على ألّا يكون الألف واللام للتعريف، بل المُعَاقِبَةُ للإضافة ،أوبالحمل على النظير بأن تُحْمَلَ (الغير) على الضد(١٠٦).

كذلك وافق غيره فى منع (أغراب) جمعًا، لأن فعيلاً المفرد – وهو (غريب) – لا يجمع على أفعال، ولكن الجمع ثابت وصحيح، على أن يكون المفرد غُرُب – بضمتين – وفى اللسان وغيره (غرب): «ورجل غريب وغُرُب، وتثنيته غُرُبان».

كما وافق غيره فى إنكار استعمال الجار (عن) مع لفظ (رَغْم) فى قولهم: بالرغم عَن، مع ما هو ثابت فى المغنى من أن (عن) تأتى مرادفة لِمِنْ الجارة، كما فى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِى يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾(١٠٧) وهو ما أخذت به لجنة الأصول بالمجمع(١٠٨).

نقد هذا المقياس:

إن كان الصواب إلى جانب أبى الخضر فى بعض مسائله، فقد تخلّى عنه فى بعضها الآخر، فمن دراسة ما جاء فى كتابه اتضح لنا ما يأتى:

١ – أن مما جاء به مسائل أصاب فى حكمه فيها، ومن ذلك: تخطئة(ألِدّاء) فى نحو: الأصدقاء الألِدّاء (٢٠) من حيث المعنى ومن حيث الجمع، أما المعنى فهى لشدة الخصومة، وأما الجمع فهو (لُدّ) ولم يسمع ألِدّاء أصلاً.

وتخطئة: (إلفات النظر ٣٢) بمعنى لَفْت، ولم يرد أَلْفَتَ ولا إلْفات فى المعاجم.

وتخطئة: (لاغى – ٥٠) إذ لم يرد الفعل – لَغِىَ – بهذا المعنى، والوارد ألغى.

وتخطئة: استعمال اسم الفاعل من: رَسَل (رَاسِلٌ – ٥٢) والوارد: مُرْسِل – من أرسل وتخطئة جمع كُفء على (أكِفّاء – ٥٢) وزن أفعلاء، ولم يرد، وليس بقياس.

وتخطئة قولهم: بالْكَادَ أمكنه أن يفعل (٥١) إذ أخذوا من (كَادَ) اسْمًا وعرّفوه بأل، ولم يُعرف ذلك فى كلام عربى.

وتخطئة: مَصْيَفٌ (٥٠) بإسكان الصاد وفتح الياء – اسم مكان من صاف، والقياس بكسر الصاد.

---

(١٠٦) انظر: عثرات المسرة ١٣٣، ١٣٤.

(١٠٧) مغنى اللبيب ١/١٣٠.

(١٠٨) انظر البحوث والمحاضرات للدورة (٣٥) –ص ٢٥٦.

وتخطئة الإتيان باسم المفعول من اللازم (خَجِل) على وزن مفعول، فى قولهم: أنـا مَخْجُول منهم (٣٢).

٢ - وأن مما جاء به مسائل ليست مما اتُّفِقَ على تخطئته، بل قد يكون لها وجه تصح به، ومنه:

أنه جعل تعدية الفعل (اضطر) باللام، خطأ (٣٠) مع أن اللام قد تأتى موافقة لإلى - على ما جاء فى المغنى [١٠٩]، ومنه قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ وقوله: ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُسَمًّى﴾ وقوله: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾.

وجعل قولهم: بَدَلاً عن كذا (٢٩) خطأ، مع أن (عن) تأتى مرادفـة لِمنْ - كما فى المغنى - وقد سبق فى: بالرغم عن.

وجعل (الخطيب) من خِطْبة المرأة - خطأ (١١)، وقد جاء باللسان (خطب) ما يفيد استعمال الخطيب لخطبة المرأة وخُطْبة الكلام، ونقل ذلك عن الجوهرى.

وجعل من الخطأ وصف جمع غير العقلاء بالمفرد المؤنث، فى نحو: ذوى القمصان الزرقاء (٣٦) مع أن من المقرر عند علماء العربية جواز ذلك - وإن كان على قلّة - فيما هو مؤنث بالصيغة، وعلى شيوع فيما هو مؤنث بالتاء، وقد صرح بذلك أبو البقاء فى كلّياته، ويضاف إلى هذا أنه جاء فى شعر لأبى تمام الذى يقول عنه الزمخشرى والشهاب الخفاجى: «أجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه»، وأبو الخضر ممن يجوز الأساليب باستعمال الأدباء، كالأصفهانى [١١٠]، فأَوْلىٰ أن يجوِّز هذا، ويضاف إلى ذلك أن مجمع اللغة العربية قد أجازه واتخذ قراره بالقياس عليه [١١١].

٣ - وأن مما جاء به مسائل أخطأ فى جعلها من الخطأ، كأنه فهم غير المقصود مما نُقِل، ومنه: أنه زعم أن (لِدَات) جمع لِدَة لا تقال إلا للمؤنث (٣١)، وأن من الخطأ قولهم: عصـابية بعض لِـدَاتى - يعنى الرجـال والشبان فى مثـل سنّه - والصـواب استعمال (الأتراب) هنا، وفى اللسان ما يؤكد أنه يكاد يكون خاصا بالمذكر - لا بالمؤنث كما زعم

(١٠٩) مغنى اللبيب ١/١٧٧.

(١١٠) انظر حول الغلط والفصيح ٥٤.

(١١١) انظر بحث هذه المسألة والاحتجاج لها فى بحث قدمه الشيخ محمد الخضر حسين إلى المجمع، ونشر فى العدد (٧) ص ٢٥٤ إلى ص ٢٥٦، وانظر قرار المجمع فى جـ ١١ - د (١٤).

– ففيه (ولد): «واللِّدَة: التِّرْب والجمع لِدات ولِدُون، قال الفرزدق:

رأيتُ شُرُوخَهُنَّ مُؤزَّراتٍ وشَرْخٌ لِدِىٌّ أسنانُ الهِرامِ

الجوهري: ولِدَةُ الرجل: تِرْبه، وهما لِدانِ».

ويفهم من تصويب أبي الخضر أن التِّرْبَ أكثر ما يستعمل في المذكر، وأنه قد يطلق على المؤنث بقلّة، ولكن في اللسان ما يفيد عكس ذلك، ففيه (ترب): والتِّرْب: اللِّدة والسِّن، ويقال: هذه تِرْب هذه أي لِدَتُها، وقيل تِرْب الرجل: الذي وُلِدَ معه، وأكثر ما يكون ذلك في المؤنث، يقال: هي تِرْبُها، وهما تِرْبان».

وأنكر أن يستعمل الفعل (ينبغي) في الإثبات (٣٤)، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ – ولكن ورود الفعل منفيًّا في مثال أو في شاهد لا يصلح دليلًا على عدم وروده مثبتًا، إلا إذا نصَّ العلماء على ذلك ولم ينصّ هنا أحد، كما أنه ليس من الأفعال التي جعلها العلماء ملازمة للنفي، كابن السكيت وغيره، وقد اعتمد الخضر هنا على القاموس فقط، ولو أنه رجع إلى اللسان (بغي) لوجد أن من الصواب استعمال الفعل مثبتًا، ففيه: «وقولهم: ينبغي لك أن تفعل كذا، فهو من أفعال المطاوعة، تقول: بغيته فانبغى – كما تقول: كسرته فانكسر – (وروى) الزَّجّاج: انبغى لفلان أن يفعل كذا، أي صَلَحَ له أن يفعل كذا، وكأنه قال: طلب فعل كذا، فانطلب له، أي طاوعه، ولكنهم اجتزءوا بقولهم: انبغى، وانبغى الشيء: تيسَّرَ وسهل».

على أن القاموس نفسه – وهو مرجعه هنا – قد صرح بجواز مجيئه مثبتًا في المادة نفسها، حين قال: «وانبغى الشيءُ: تيسر وسهل» وكنا نظن أن أبا الخضر ممن يرى أن يُستعمل هذا الفعل مَنْفِيًّا إذا كان في جملته نافٍ، كأن يقال مثلا: ما ينبغي لك أن تكتب – بدل: ينبغي لك ألّا تكتب – ولكن بَدَّدَ هذا الظنَّ ما جاء عنه من قوله: «فالصواب إذَنْ أنها تسبق بنفي، لا أن تأتي مجردة منه» وهو بهذا يسوّي بين وجود النافي في الجملة وعدم وجوده.

٤ – وأنه جاء بمسائل خرج فيها عن منهجه في التخطئة، فقد سبق أنه لا يأخذ إلا بالأفصح، ولكنه صوّب (تلامذة – ٥٤) جمعًا لتلميذ، وهو جمع غير فصيح – فضلًا عن كونه غير الأفصح – على ما جاء في المعاجم – وقد صرح هو بذلك، وسبق أنه لا يستشهد بالحديث الشريف، ولكنه يستشهد به في تجويز تعدية (همس) بالباء (٥٧)،

كما تُعدّى بنفسها. فقد جاء في الحديث «أن الرسول ﷺ كان إذا صلّى العصرَ همس بشيء لا نَفْهَمُه»، بل زاد أبو الخضر فاستشهد[١١٢] باستعمال العلماء، كالأصفهاني الذي أتى بالجمع (تلامذة) في كتابه (الأغاني) في أخبار بشار بن برد.

٥ – وأنه لم يَجْرِ في استعماله هو على منهجه في اختيار الأفصح، ففي عباراته ما جرى على القليل أو الملحون ومن ذلك:

أنه أدخل الباء البدلية على البدل، وحقها أن تدخل على المبدل منه، قال في تخطئة: سقط إلى درجات الانحطاط (٢٠): «فأبْدِلْ جِيمَ دَرجة بالكاف» يقصد إحلال دركات محل درجات.

وقدم الظرف (فقط) على جملته – وهو بمعنى (حَسْب) يجب تأخيره – قال: «فالاستعمال الصحيح فقط – كما بيّنا – هو مفترض» يقصد أن الاستعمال الصحيح هو قولهم: هو مفترض فقط. وعليه فالظرف متعلق للجملة الثانية وهي (المقول) لا للجملة الأولى (فالاستعمال الصحيح).

واستعمل مِنْ الجارة داخلة على الزمان – والأفصح هنا مُذْ أومُنْذُ – ومعروف أن ذلك لا يجيزه إلا الكوفيون[١١٣]. ففي تصويبه لقولهم: ما رأيته من أول أمس (٣٠) لم يعرض لتخطئة إدخال مِنْ هنا على أوّل.

واستعمل (أثناء) – وهي جمع ثِنْي – استعمال الظروف، فلم يُدْخل عليها (في) قال: «غرق صاحبها في أحلامه أثناء نومه» (٤٥) وذلك قليل، وقد عَدّه كثير من العلماء لحنًا.

وقدّم خبر كان – وهو فِعْلٌ – على اسمها، في قوله: «وإن كان شاع استعماله في أقلام بعض كتابنا – ٣٨»، يقصد: وإن كان استعماله قد شاع، وقد يخرج هذا على زيادة كان أو على تقدير ضمير الشأن، ولكنه غير الأفصح على كل حال، هذا إن استقام التقدير أو الزيادة لاستعمال المعاصرين.

وجمع بين القصر بالنفي والاستثناء والقصر بلا، وهو مأخذ بلاغي، أعني أنه يخلّ بفصاحة الكلام إن لم يفسده، قال: «اسم المفعول لا يأتي إلا من فعل متعدٍ لا لازم – ٣٢».

---

(١١٢) حول الغلط والفصيح ٥٤ وانظر: الأغاني ١٠٤٥/٣ (دار الشعب).

(١١٣) انظر: ابن يعيش ٩٣/٥.

واستعمل: (السينما - ٩) دون حرج، وهو الذى ينكر استعمال الألفاظ الأجنبية إذا أمكن لها بديل عربىّ، فقد انصبّت تخطئته للعبارة (السينما المُلُوكِيَّة) على أنهم ينسبون إلى الجمع على لفظه فقط، وكأنه أجاز استعمال (السينما)، بل قال: «فالصواب أن يقال: السينما المَلَكِيَّة لا المُلُوكِيَّة»، والمعروف أن للسينما مقابلاً اصطلحوا عليه، هو (دار الخيال).

(٣)

أحمد العوامرىّ

والمسائل اللغوية التى عرض لنقدها أحمد العوامرى، فى الجزءين: الأول والثانى من مجلة مجمع اللغة العربية لم تتسم كلها بِسِمَةِ الجِدَّة، وإنما سُبِقَ فى كثير منها. وقد دارت هذه المسائل بين أمور أنكرها، أو وافق غيره فى إنكارها، وأمور أخرى أجازها، أو وافق غيره فى إجازتها.

* أما الأمور التى أنكرها، أو وافق غيره فى إنكارها، فأهمها: اقتران لا النافية بقد أو بِسَوْفَ أو بِهَلْ الاستفهامية فى: قد لا يكون، وسوف لا يكون، وهل لا يكون؟ (١/١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٢)*.

وعدم إعطاء (بينما) حقها من التصدر، فى نحو: سافرت فى القطار بينما سافر أخى فى الطائرة (١/١٤٣).

وتعدية اللازم أو إلزام المتعدى، أو الخطأ فى استعمال حرف التعدية، فى نحو: أحاطه وتحيطكم علماً (١/١٤٦) وأصارحك بكذا (١/١٥٣) وتأكدتُ الأمْرَ أو تأكدت من الأمر، (١/١٤٥) والوزارة تلفت نظركم إلى كذا (١/١٥٩).

واستعمال أفعال المشاركة على غير ما عهد عن العرب، فى نحو: لا يتّفق وكذا (١/١٤٩) والتعليق بإنْ وإذا الشرطيتين، فى نحو: لا أدرى إن كان، أو إذا كان، أو سألته عما إذا كان (١/١٦٠).

والإتيان بلَوْ بعد حبّذا، نحو: حبّذا لو حصل كذا (١/١٥٦) والإتيان بالمشتق على

* الرقم الأول هنا هو رقم العدد من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والرقم الثانى هو رقم الصفحة.

خلاف القاعدة، في: هو شَغُوف بكذا (١٦٨/١) والتأنيث على خلاف الوارد، في نحو: امرأة وحيدة (١٥٥/١) وتوهم بعض الأسماء أفعالا لكونها على هيئتها، في: تَتْرَى عليه (١٥٣/١) وتغيير معاني بعض الأفعال، في: اكتشف دواء كذا واستكشفه (١٤٧/١).

* وأما الأمور التي أجازها أو وافق غيره على إجازتها، فأهمها:

استعمال الفشل بمعنى الإخفاق (١٥٦/١) وتعدية الفعل تحقّق بمِنْ الجارة، في نحو: تحقق من الأمر (١٤٤/١) وتسليط النفي على خبر كاد، في نحو: كاد لا يكون، يكاد لا يكون (٣٩/١) وتعدية (انتدب) بنفسه، في نحو: انتدبه إلى كذا (٢٦٢/٢).

ومن خلال ما ذكره العوامري تبين لنا أنه مِمَّن لا يحتج باستعمال العلماء، سواء أكانوا من علماء اللغة أم من غيرهم، كما تبين لنا أن مقياسه في الصواب والخطأ ينحصر فيما يلي: «يُعَدّ الأسلوب خطأً إذا صادم قاعدة من قواعد النحاة، إلا إذا أمكن حمله على التضمين أو المجاز، بشرط أن يَقْصد المستعمل إليهما، وأن يكونا لغرض بلاغي، أو أن يُشْتَهَرَ المجاز حتى يصبح كالحقيقة في الاستعمال».

أما تخطئة العلماء فقد دل عليه تلحينه استعمال الواسطة بمعنى الوسيلة، في نحو: يضيء المصباح بواسطة الكهرباء، قال: «وقد فشا هذا الاستعمال في الألسن والكلام بهذا المعنى في العصور الحديثة، وإنك لتراها به كثيرًا في كتب النحو والصرف والكلام والمنطق والتصوف وغيرها للمتأخرين من المؤلفين»[١١٤] ودل عليه أيضا تلحينه الفيروزا بادي حين استعمل (تَمَذْهَبَ) في قاموسه (قلص) فقال: «فلما رأى الشافعيَّ انتقل إليه، وتَمَذْهَبَ بمذهبه»[١١٥].

بل صرح العوامري بأنه لا يأخذ باستعمال علماء اللغة المتأخرين، إلا إذا وافق كلاما عربيا صحيحا، ففي ردّه على الأب أنستاس الذي جوّز أن يقال: اكتشف الشيء، باستعمال اليازجي له، وهو في رأيه حجة لغوية، قال العوامري يفنّد ذلك: «كيف نحتج بما يكتبه العلاّمة اليازجي، على أنه من تعبيره هو، ونحن لا نحتج بكلام المتأخرين من أئمتنا اللغويين، كابن منظور والفيروزابادي والفيومي والزبيدي وغيرهم من الفطاحل الذين حفظوا العربية من الشتات والدثور، فنحن إذا عثرنا في أثناء كلامهم في شرح عبارة أو تفسير لفظ على كلمة أو تركيب لم تنص عليه اللغة فيما نعلم وجب ألا نأخذه

(١١٤) مجلة مجمع اللغة العربية ٢٥٨/٢.
(١١٥) السابق ٢٩٤/٢.

عنهم، إلا إذا كشف لنا البحث عن وجوده فيما بعد في كلام عربي صحيح، فهؤلاء الأعلام نقلة ورواة لا غير، وليس في كلامهم قُوَّةٌ أن يحتج به»[116].

وأما المقياس السابق له، فقد أمكن استنباطه من كلامه هو: إذ جوّز تعدية الفعل (تحقق) بمِن الجارّة – مع أن الوارد إما متعدٍّ بنفسه وإما لازم بمعنى ثبت – على سبيل التضمين، «إذ يمكن أن يضمن تحقق معنى تمكن مثلاً، لغرض بلاغي»[117].

وفي استعمال (الفشل) بمعنى الإخفاق والخيبة، رأى أن ذلك جائز على سبيل المجاز المرسل من إطلاق السبب وإرادة المسبب، ولكنه جواز مقيَّد بأن يصدر «عمَّن يعرف معاني الألفاظ، ويفهم حقيقتها ومجازها، فإذا صار إلى المجاز كان ذلك لعلة بلاغية، لا عن جهل بتصريف القول ومواقع الكلام»[118].

وعلى هذا قسم العوامري المستعملين إلى طائفتين: طائفة الخاصة التي تتصرف في كلامها فتجري بعضه على غير المألوف، وهي تعرف ذلك، وتملك وسيلة التخريج البلاغي إن سُئلت عن إجرائها، وطائفة العامة التي تستعمل الكلام على نهج الخاصة، ولكنها لا تملك الوسيلة السابقة للتخريج، فالأساليب واحدة، ولكن الطائفة الأولى عنده على صواب، والطائفة الثانية على خطأ، قال: «فإن المجاز والاستعارة إنما يكونان عن علم وإرادة، وإلا كانا عَبَثًا وتخليطا في اللغة، ومثل هذا يقال في كل ما يُحاوَلُ فيه تخريج أغاليط الكتاب وهفواتهم في أيامنا هذه، على ضروب من المجاز والاستعارة»[119].

والعوامري في هذا قائلٌ بما قال به زميله المجمعي الشيخ النجار، وقد سبق أن ناقشنا الشيخ في هذا، وبينّا أنه يخلق ثُنائيّة لغوية، وتمايزًا طبقيا في اللغة، إذ يتوقف أمر الصحة والخطأ لأسلوبٍ ما ،على إرادة المستعمل، لا السامع ولا القارئ ولا القواعد المستنبطة من كلام العرب.

على أن العوامري قد استدرك على ما سبق – من صحة الأساليب المخطَّأة على المجاز والاستعارة – أن الذيوع ووضوح الدلالة قد يغنيان عن قصد المستعمل، إذ تُنَزَّل الأساليب حينئذ منزلة الحقيقة، قال: «إلا إذا اشتُهِرَ المجاز أو الاستعارة في فصيح القول وبليغه، فإنهما إذَنْ يعودان كالحقيقة في ذيوعها ووضوح دلالتها، نحو: نَهْرٌ جَارٍ، وأنشبت

---

(116) مجلة مجمع اللغة العربية ٢/٢٩٣.
(117) السابق ١/١٤٥.
(118) السابق ١/١٥٦.
(119) مجلة مجمع اللغة العربية ١/٢٥٦.

المنيّةُ أظفارَها، إلى غير ذلك مما شاع»[120].

وهو استدراك لا يُغنى شيئًا، ولا ينقذ اللاحنين من وَهْدة الخطأ، لأنه استدراك مقيّد بأن يقع فى فصيح القول وبليغه، لا بأن يشيع فى أساليب الناس وَيُشْتَهَرَ على ألسنة العام والخاص.

نقد هذا المقياس:

لكن العوامرى لم يلتزم هذا المقياس فى كل ما خطأ أو صوّب: فهو قد بنى التخطئة فى تعدية (تأكد) بمن الجارة فى: تأكدت من الأمر، على أن هذا الفعل مطاوع أكّد، وهو لازم لا يقال فيه إلا: تأكد الأمر، ومع هذا استساغ هذه التعدية مع فعل مشابه هو (تحقق) فى نحو: تحقق من الأمر، فهو فعل مطاوع لحقّق، وهو لازم كذلك، فحقه ألاّ يقال فيه إلا: تحقق الأمر، غير أنه أجازه؛ حملا على التضمين، بأن يُحَمّل معنى تمكن. وهذا الحمل فى نظرنا يجرى على تأكد الذى لحنه، بل إن جريانه عليه أولى؛ لكثرة استعماله وشيوعه عن تحقق.

كما أنه خطأ تعدية الفعل (صارح) بنفسه فى نحو: أصارحك بكذا؛ لأنه ورد فى اللسان والقاموس لازما، ولم يعتد بما جاء من تعديته فى (محيط المحيط) للبستانى، وقال: «ولا أدرى أين وجده؟ ولعله استنبطه على الظن، فيكون دليلا قاصرًا، ولا يصح الاستناد إليه»[121] لكنا نرى أن التعدية هنا تصح على وجهين: الأول: التضمين، بأن يضمّن صارح معنى جاهر وهو يتعدى بنفسه، فإن قيل: إنه غير مقصود لمستعمله، نقول: إن ما صحّحه العوامرى بناءً على التضمين من نحو: تحقق من الأمر، لم يذكر شيئًا عن مستعمله، ولا عن الكلام الذى ورد فى جملته إن كان بليغا أو غير بليغ. والثانى: أنهم كثيرا ما يحذفون المفعول به من الكلام، إما لعمومه، وإما للاختصار حيث لا يتعلق بذكره غرض. فلعل ما جاء فى اللسان والقاموس من عدم ذكر المفعول مع صارح مبنى على هذا، ونستأنس لحذف المفعول هنا بأمرين، أحدهما: ما جاء فى محيط المحيط للبستانى من التصريح بالتعدية، فى قوله: وصارحه مُصارحةً وصِرَاحًا وصُراحًا: جاهره. والآخر: أن المادة تستدعى ثلاثة أمور: إنسان مُصارِحٌ - بكسر الراء - وآخر مصارَح - بفتح الراء - وشىء مصارَحٌ به.

---

(120) مجلة مجمع اللغة العربية 1/156 (هامش). (121) مجلة مجمع اللغة العربية 1/153.

أما النفي مع كاد، فقد أجاز إدخاله على خبرها، ولم يكن عنده من سند لذلك إلا: ورود شاهد واحد، هو قول زهير:

صحا القلبُ عن سلمى وقد كاد لا يَسْلو   وأقفــر من سلمى التعـانيقُ فــالثقـلُ

وأن الأعلم الشَّنْتَمَرِيّ لم يعرض لتخطئة ذلك، عند تعليقه على هذا البيت، بل أعاد ذكره في أثناء تفسيره.

وسند ثالث ظَنِّيٌّ هو احتمال أن يكون قد وقع كثير منه في كلام العرب، ولم يُتَحْ لنا الاطِّلاع عليه، لذهابه في جملة ما ذهب من كلامهم.

وأن ما اشتهر من قولهم: إنّ كاد إثباتها نفي ونفيها إثبات، إن دل على أن المقصود بالنفي والإثبات كاد نفسها، فلا دليل فيه على منع النفي مع خبرها؛ إذ هو مسكوت عنه، والقواعد لا تأباه.

هذه الأمور التي أجاز بها: كاد لا يكون، تجري مع ما سبقه من الجمع بين قد ولا النافية، في نحو: قد لا يكون كذا، فقد ورد له شاهد، هو قول قيس الْجُهَنِيّ – وهو ممن يُحْتَجّ بشعره:

وكنتَ مُسَوَّدًا فينا حميدا   وقد لا تعدمُ الحسناءُ ذاما[١٢٢]

وورد استعمال العلماء له، كابن جني في الخصائص، إذ قال: «كما أن القول قد لا يتم معناه إلا بغيره»[١٢٣]. وكابن هشام في المغني، إذ قال عند ذكر الفروق بين عند ولَدُنْ: «وسادسٌ: وهو أنها قد لا تضاف»[١٢٤] وكالفيروزابادي في قاموسه (دغدغ) إذ قال: «والدغدغة: انفعال في نحو الإبْط والبُضْع والأَخْمَص، وقد لا يكون لبعض الناس». يضاف إلى هذا كله الاحتمال الظني السابق، وهو أنه ربما وقع كثير منه فيما اندثر من كلام العرب.

وفوق ذلك، فهذا الاستعمال لا يصدم قاعدة لغوية، بل جاء عن سيبويه ما قد يؤيده؛ ففي الكتاب أن «(قد) تكون بمنزلة (رُبّما) كما في قول الشاعر الهذلي:

---

(١٢٢) انظر: لغويات الشيخ النجار ١٥٢، طراز المجالس ١٤٣.

(١٢٣) الخصائص ٢٠/١.   (١٢٤) مغني اللبيب ١٣٦/١.

قد أترك القِرْنَ مُصْفَرًّا أنامِلُهُ　　كأن أثوابه مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

كأنه قال: رُبَّما[١٢٥]» (وربّما) تستعمل مع المثبت ومع المنفى، ولم يشترط أحد من العلماء اختصاصها بالمثبت وحده.

وإذا كان اقتران خبر كاد بالنّافى مبنياً عنده على أن القواعد لا تأباه، فعليه أن يجيزما أنكره من قولهم: حبّذا لو فعل كذا[١٢٦]: إذ القواعد لا تأبى أن تكون (لو) هنا مصدرية بمنزلة أنْ معنىً وسَبْكًا لا عملاً. وشرطها موجود وهو أن تقع بعد مُفْهِم تمَنٍّ كوَدّ وأحبّ، وذلك لما فى حبذا من معنى الوُدّ والمحبة - وهو أصل معناها قبل التركيب مع ذا - قال فى شرح التسهيل: «والصحيح أن حَبَّ فعل يقصد به المحبة والمدح»[١٢٧]. وليس من اللازم أن تقع - لو المصدرية - بعد أفعال خاصة تفيد التمنى - على ما رآه هو من اشتراط أن تقع بعد وَدّ يَوَدُّ وأحب يُحب وتمنى يتمنى - وعدم لزوم ذلك مستفاد من تعليق الصبان على قول الأُشْمُونِىّ: (وأكثر وقوع هذه بعدوَدَّ أو يَوَدُّ) قال: «لو قال بعد دالّ مودة لكان أحسن، كَوَدِدْتُ وأحببت»[١٢٨].

على أن ابن مالك يرى أن فعل التمنى قد يحذف قبل لو المصدرية فتغنى عنه، يقول: «إن صُرّح قبلها بفعل التمنى كانت مصدرية فقط، وإن لم يذكر قبلها كانت مصدرية مفيدة للتمنى ومشعرة به؛ لكثرة مصاحبتها لفعل التمنى، ولأنها صارت كالعوض عنه»[١٢٩].

بقى لتخريج هذا الأسلوب أن نقول: إنه ذكر أن حذف المخصوص مع حبذا غير جائز على كل وجه من وجوه الإعراب التى ذكرها النحاة، ولكن جاء فى تسهيل ابن مالك أن المخصوص مع حبذا قد يحذف، قال: «ويُذْكر بعدها - يعنى لا حبّذا - المخصوصُ بمعناها مبتدأ مُخْبَرًا عنه بها، أو خبر مبتدأ لا يظهر ولا تعمل فيه النواسخ ولا يقدم، وقد يكون قبله أو بعده تمييز مطابق أو حال عامله حَبّ، وربما استُغْنِىَ به أو بدليل آخر عن المخصوص»[١٣٠]، وجاء فى الصبان: «يُحْذف المخصوص فى هذا الباب للعلم به - كما فى باب نعم - كقوله:

ألا حبّذا لولا الحياءُ وربما　　منحت الهوى ما ليس بالمتقارب

(١٢٥) كتاب سيبويه ٢٢٤/٤.
(١٢٦) مجلة مجمع اللغة العربية ١٥٦/١.
(١٢٧) الصبان على الأشمونى ٤٠/٣.
(١٢٨) السابق ٣٤/٤.
(١٢٩) الصبان على الأشمونى ٤١/٣.
(١٣٠) تسهيل الفوائد ١٢٩.

أي: ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا الحياء»[١٣١].

وجاء في الهمع أن حذف المخصوص مع حبذا استغناءً بما دَلّ عليه جائزٌ، وإنْ جعله قليلًا، كقوله: (فحبذا رَبًّا وحبّ دينا) أي: رَبًّا الإلـٰهُ، وقوله: (ألا حبذا لولا الحياء..) إلخ، أي: حبذا حالتي معك[١٣٢].

وبهذا نستطيع أن نؤول مثالنا، فنقول: حبذا الأمرُ أن يحصل كذا، على أننا لا نرى مانعًا من أن يكون المصدر المنسبك من لو وما بعدها هو المخصوص، أي: حبذا حصول كذا، وعلى كلّ حال فإعرابه مستقيم على أوجه النحاة.

وكما يستقيم الأسلوب على مصدريّة لو، يستقيم على شرطيتها، ولكن في تعبير آخر قريب من هذا، وهو قولهم: إن فلانا لَمُؤْنِسٌ حُلْوُ الحديث وحبذا لو حضر، أي: فحبذا إيناسه وحلاوة حديثه، فلو هنا شرطية محذوفة الجواب، وقد اجتمع شرطا الحذف، وهما: وجود دليل المحذوف، ومضيّ فعل الشرط.

وأخيرًا، تقدم أنه ممن يخطّئ علماء النحو وغيرهم، ولكنه لم يثبت على ذلك، فقد أجاز استعمال أو بعد (سواء) فيما لحنه المغني وغيره من قول الفقهاء: سواء كان كذا أو كذا، محتجًّا بإجازة السيرافي وغيره له، لأن السيرافي في رأيه «لم يكن همّه من تصويب عبارة الفقهاء مجرد التصويب لقولٍ قيل، بالتمحّل والتعليل، من غير أن يكون قد اطّلع من كلام العرب على ما يلجئه إلى هذا التمحل»[١٣٣] وعَزّز ذلك بما جاء في اللسان والقاموس من التمثيل بمثل ما ورد عن الفقهاء.

ومثل هذا الكلام عن السيرافي، من الممكن أن يقال عن استعمال النحاة خاصة لـ(الواسطة) بمعنى الوسيلة، استغناءً بها عن باء الاستعانة أو باء السببية، كابن مالك في قوله في الألفية:

التابع المقصود بالحكم بلا ۝ واسطة هو المسمّى بدلا

فلعلهم قد اطّلعوا من كلام العرب على ما يسوّغ هذا الاستعمال، مع مراعاة مسوّغ آخر يقوّي إجازته، وهو الحمل على المجاز – وقد أشار إليه هو وإن رأى فيه تكلفا –

(١٣١) الصبان على الأشموني ٣/٤١، ٤٢.
(١٣٢) همع الهوامع ٢/٨٩.
(١٣٣) مجلة مجمع اللغة العربية ٢/٢٦١، وانظر خطأ الفقهاء في مغني اللبيب ١/٤٢.

ورأى أن من الممكن أن يكون ترجمة غير محكمة لتركيب أجنبيّ، وهذه كلها أمور استأنس بها المجمع اللغوى، فأجاز هذا الاستعمال[١٣٤].

(٤)

عباس أبو السعود

من بين أبواب (أزاهير الفصحى) الستة، يركز المؤلف جهده فى مجال التنقية اللغوية، فى بابين: هما الباب الأول والباب الثالث، أما الباب الأول، فقد عرض فيه لنوعين مختلفين من المسائل اللغوية: نوع يتضمن أمورًا خطأها غيره، ورأى هو أنها من الصواب، وهى خمس وثلاثون مسألة[١٣٥]، ونوع آخر يتضمن أمورًا أجازها غيره، وبدا له هو أنها من الخطأ، وهى ست وثلاثون مسألة[١٣٦]. إلى جانب بعض المسائل الأخرى التى تخيّر لها عنوانًا هو: (الفرق بين كذا وكذا) كالفرق بين شائق وشيّق، والفرق بين تحقق وتأكد... الخ، وهو يُشْعر بأنه يخطِّئ من يستعمل أحد الأمرين استعمال مصاحبه.

وأما الباب الثالث: فقد خصصه لبعض الأخطاء الشائعة على الألسنة والأقلام، فى مختلف فروع اللغة والنحو، وقد بلغت عدّتها أربعًا وعشرين ومائة مسألة، ليست كلها من جهده الخاص، وإنما كان الكثير منها أمثلة تناولها غيره بالتخطئة من القدماء والمعاصرين.

مقياسه:

وأبو السعود فى تصويباته ما خطّأ غيره، يعتمد على مجموعة مبادئ هى:

* أن معاجم اللغة لم تعرض فى الغالب لذكر الأمور القياسية فى نظر علماء اللغة والنحو؛ اكتفاءً بتعرض هؤلاء لها؛ واستنادًا إلى شهرتها وذيوعها، لكونها القياس المطّرد، ومن هذه الأمور القياسية المُغْفَلة فى المعاجم:

(١) بعض جموع التكسير: ولذلك عدّ أبو السعود: (النوادى) فى جمع النادى صوابًا – مع أنه لم يرد – إذ الوارد هو الجمع الشاذ: أَنْدِيَة – كما جاء فى المصباح – أو: أنداء – كما جاء فى اللسان – قال: «والحق أن النوادى جمع صحيح للنادى، وإنما لم

(١٣٤) انظر: كتاب فى أصول اللغة ٢٥٠.

(١٣٥) أزاهير الفصحى ٢٣ – ٥٨.

(١٣٦) أزاهير الفصحى ٥٩ – ٨٧.

تذكره المعاجم اعتمادًا على أنه قياس مطرد، إذ إن فواعل يطّرد فى كل اسم لغير عاقل على وزن فاعل، مثل: كاهل وكواهل، وحافر وحوافر، وعاتق وعواتق، وشارب وشوارب، وعارض وعوارض، قال ابن مالك:

فـواعـلٌ لفَـوْعَـلٍ وفـاعِـلٍ وفـاعلاء مـع نحو كـاهِـل[137]»

كما أجاز أن يجمع الحائط - وهو اسم بمعنى الجدار - على: حوائط[138]، مع أنه لم يرد إلا الحِيطان والحِياط، وإنما أجاز الأول، لأنه قياس مطرد فلا يقف فى سبيله سماع شاذ، ولا حرج على من يستعمل هذه الجموع الثلاثة (قياس القاعدة والشاذ الوارد).

ومثل هذا ما قالوه من جمع الجَوّ على: (أَجْواء) والمعجم على: (المعاجم) والبائس والبئيس على: (البُؤَساء) فهذه الجموع الثلاثة لم ترد لمفرداتها المذكورة، وإنما الوارد: جِواء - بكسر الجيم - للأول، والجمع بالألف والتاء للثانى، وبالواو والنون للثالث، لكن ذلك لا يمنع - فى رأيه - من استعمال الجموع القياسية السابقة.

(٢) بعض أفعال المطاوعة: ولذلك جعل: التحق الطالب بالجامعة، صوابًا - مع أن الوارد: لحقه ولحق به - لكن التحق التى قيلت، مطاوع (ألحقته فالتحق) كعدلته فاعتدل وجمعته فاجتمع، كذلك قد يكون مطاوعًا لمهموز الثلاثى: ألحقته فالتحق - كأنصفته فانتصف[139]. كما أجاز أن يقال: تشرّد فلان، وهو متشرِّد، وإن لم يرد إلا شرّد؛ إذ هو مطاوع له، يقال: شرّده فتشرّد، وكأن صيغة المطاوعة قياس مُطّرِدٌ عنده.

(٣) بعض الأفعال والمشتقات التى وردت لها مصادر: فورود المصدر عنده دليل ورود فعله وما اشتق منه - وإن أغفلته معاجم اللغة - ولذا عدَّ استعمال الفعل (دَوَى) الثلاثى وسائر ما يتفرع عنه صحيحًا مقيسًا؛ إذ جاء الزمخشرى فى الأساس بمصدر هذا الفعل، حيث قال: «وللنحل والفحل الهادر والريح والموج ونحوها دَوِىّ»، ومثله ما جاء عن الفيروزابادى فى القاموس: «ومادام المصدر موجودًا فلابد من وجود ما يشتق منه»[140].

(٤) كذلك ورود الفعل مضعفا، دليل عنده على وروده مجردًا قبل التضعيف - وإن لم يرد - كالفعل (دوى) الثلاثى السابق، فقد ورد مضعفه وهو دَوَّى تدويةً، وهو دليل استعمال المجرد؛ لأن التضعيف إنما يؤتى به للمبالغة وإفادة التكثير فى الثلاثى، فإذا سمعت

---

(١٣٧) أزاهير الفصحى ٣٧.
(١٣٨) أزاهير الفصحى ٣٤.
(١٣٩) أزاهير الفصحى ٤٤.
(١٤٠) أزاهير الفصحى ٢٤.

صوتًا ضعيفا قلت: دَوَى دَوِيًّا فهو دَاوٍ، وإذا سمعت صوتًا شديـدًا - كالرعد - أو متواصلًا: قلت دَوَّىَ يدوِّى تدوية فهو مُدَوٍّ، ولكل منها وظيفة يدركها من يراعى الدقة فى التعبير.

* وأن ورود مثال واحد لما خُطِّئَ، يصلح أن يكون شاهدًا لصحته: مثل (مشكلة) التى خطّئوا جمعها جمع تكسير على (مشاكل)[141] لكونها فى نظرهم وصفًا مبدوءًا بميم زائدة، فحقه أن يجمع بالألف والتاء، إذ لم تذكرها المعاجم فيما استثنى مما جُمِعَ من المبدوء بالميم الزائدة جمع تكسير، لكن أبا السعود يرى جواز ذلك، إذ إنه - فضلا عن كونه القياس - ورد فى شعر لأبى طالب عم النبى ﷺ قال:

لَعَمْرِى لقد كلفت وَجْدًا بـأحمدٍ ... وإخوتـه دأبَ المُحِبِّ المُـوَاصِـلِ
فلا زال فى الدنيا جمالا لأهلها ... وزَيْنًـا لمن ولاَّه ذَبَّ المَشَـاكِـلِ

أى: فوّض إليه الدفع بحلّ مشاكله.

كذلك خطّئوا تعدية الفعل (زاد) بعن الجارة، لأن الوارد: إما لازم دون الجار أصلًا، وإما متعدٍّ بنفسه، وإما متعدٍّ بعلى أو فى، لكنه هو قد ظفر ببيت جاهلى عُدِّى فيه الفعل (زاد) بعن فأجازها، وهو قول قبيصة النصرانى الجَرْمِىّ فى ديوان الحماسة:

يـزيـدُ نَبـالـةً عن كـل شىءٍ ... ونـافلةً وبعض القـوم دُونُ[142]

* وأن استعمال العلماء للأساليب التى أنكرها غيره يعدّ عنده حجة مسوّغة لها: كالفيروزابادى الذى استعمل (قد) مع لا النافية فى مادة (دغدغ) وقد سبق ذكرها[143]. وكالأزهرى الذى استعمل (الأجْوِية) جمعا لجَوٍّ فى قوله: «الجوّ ما اتسع من الأرض واطمأن وبرز، وفى بلاد العرب أجوية كثيرة»[144]. وكابن منظور الذى استعمل الفعل (تشرد) ولم يرد إلا شرّد وما اشتق منه، قال: «وأراد بشراده أنه لما فزع تشرّد فى الأرض خوفا من التبعة» وعليه أجاز أبو السعود أن يقال: تشرّد وهو متشرِّد.

* وأن الورود فى الحديث الشريف أو فى كلام الصحابة حجة مجوّزة لما أنكر غيره: إذ أجاز أن يقال: (غيرَ مَرَّةٍ) فى معنى (كثيرًا) وقد زَعَم أن ذلك ليس بعربىّ عند كثير من

---

(141) أزاهير الفصحى ٢٣، ٢٤.
(142) أزاهير الفصحى ٤٧.
(143) أزاهير الفصحى ٣٦.
(144) السابق ٤٦.

الناس[١٤٥]؛ بناء على وروده فى كلام الإمام علىّ – فى كتابه إلى مالك بن الحارث الأشتر حين ولّاه مصر – قال: «فإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول فى غير موطن» أى فى مواطن كثيرة[١٤٦]. كذلك جعل حديثَ علىّ بن أبى طالب رضى الله عنه: «ثم فَتَقَ الأجواء وشَقَّ الأرجاء» مجوِّزًا لجمع جوّ على: أجواء[١٤٧].

* وأن الحمل على المجاز مما تُصَحَّح به الاستعمالات غير الواردة، (فالمُوَاطِن) استعمال صحيح وإن لم يرد؛ لأن معناها: (مُوَافق) من: واطنته أىْ وَافَقْتُه. فالاستعمال حقيقى إذا كان كل من يستمع يوافق القائل على رأيه، ومجازىّ إن وافق بعضُهم دون الآخر، من باب المجاز المرسل، وعلاقته الكلية[١٤٨].

* وأن من الأمور التى ينبغى أن تكون قياسية ما يأتى:

١ – صيغ المطاوعة، وقد سبق الكلام عنها.

٢ – صيغة فعّال للنسب، ولذا أجاز الاستعمال الشائع المعاصر، وهو إطلاق الوصف (الفنّان) على من برع فى أمرٍ ما، لأنه – فى رأيه – من باب النسب إلى الفنّ على وزن (فعّال) للدلالة على الاحتراف، فكما يقال لصانع الزجاج: (زجّاج) ولمحترف النجارة (نجّار) ولمحترف الحدادة: (حدّاد).... الخ. يجب أن يقال لمحترف الفنّ: (فنّان) لأنه ذو فن، وفى التنزيل ما يؤيد هذا من قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ أى بذى ظلم، وقد أقر المجمع اللغوى الصوغ على فعّال للدلالة على الاحتراف، أو ملازمة الشيء، والفنّان محترف للفن وملازم له[١٤٩].

٣ – المصادر الصناعية على إطلاقها، أى سواء صيغت من أسماء الأعيان أم من أسماء المعانى – وهى المصادر العادية – والنوع الثانى لحّنه بعض علماء التنقية كأسعد داغر، الذى خطّأهم فى قولهم: صكّ الاتفاقية وآخر إحصائية، إذ الاتفاق والإحصاء مصدران صريحان فلا يحتاجان إلى مايفيدهما معنى المصدر[١٥٠]. لكن أبا السعود أجاز ذلك

(١٤٥) لم نعرف نحن – فيما أتيح لنا من كتب التنقية مَنْ مِنَ العلماء ردّ ذلك، إنما الذى وجدناه أن العلماء – كاليازجى – صوّبوا به قولهم: (أكثر من مرة) ورأوا أنه هو الذى قالته العرب، قال اليازجى: «والعرب يستعملون هنا لفظ (غير) يقولون: رأيته غير مرة، وجاءنى غير واحد؛ لأن غير الواحد لابد أن يكون اثنين فما فوق» انظر: لغة الجرائد ٥٣

(١٤٦) أزاهير الفصحى ٣٩.

(١٤٧) أزاهير الفصحى ٤٠.

(١٤٨) أزاهير الفصحى ٣٩.

(١٤٩) أزاهير الفصحى ٤٦، وانظر قرار المجمع فى: (مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عامًا) مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثانية والعشرين ص ٣٦.

(١٥٠) تذكرة الكاتب ٣٩.

وقاسه اطّرادًا، حين أجاز قولهم: أجْرِيَتْ لفلانٍ عملية جراحية، مع أنه لم يرد، ومع أنه مأخوذ من العمل – وهو مصدر صريح يؤدى المعنى المراد – قال: «والحق أن التعبير الأول – يعنى عملية جراحية – عربى فصيح، لأنه (يقصد: عملية) مصدر صناعى، مطرد فى كل لفظ زيدت عليه ياء النسب وتاء النقل، سواء أكان مصدرًا أم مشتقًا أم اسم عين أم حرفًا، ومن أمثلة المصادر الصناعية من الأنواع السابقة على الترتيب: الاتفاقية والمسئولية والفضّية والهَمْزية»[151]. وهذا التعميم فى صوغ المصدر الصناعى هو ما أخذ به المجمع فى قراره: «إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء»[152].

نقد هذا المقياس:

هذه هى المبادئ التى وضعها أبو السعود، وصوّب بها ما لَحّن غيره، ومنها تتضح توسعته فى قبول ما يمكنه قبوله سماعًا أو قياسًا، وفى جملة السماع استعمال علماء اللغة، تَقَدَّم بهم الزمنُ أو تأخر، كالفيروز ابادى من علماء القرن الثامن الهجرى.

ولكنا نقول: إنها توسعة غير مستقرة فى مقياسه، إذ لم يثبت عليها هو، ولم يأخذ بها فى كل مسائله، وبخاصة تلك المسائل التى خالف فيها غيره، فخطأها على حين أنهم صوّبوها، وتلك المسائل التى جمعها من الأفواه والأقلام، وادّعى تخطئتها أو وافق غيره فى تخطئتها، ونبيّن ذلك فيما يأتى:

* تقدم أن أبا السعود يجعل من الأمور القياسية غير الموقوفة على السماع: أفعالَ المطاوعة وصيغةَ فَعّال للدلالة على النسب والمصدرَ الصناعيَّ مطلقًا، ولكنه خطّأ بعض المسائل؛ لكونها لم تُسمع بأعيانها – وإن وردت لها نظائر كثيرة يمكن القياس عليها – أى إنه قصرها على السماع، وهى:

١ – تأنيث فَعُول بمعنى فاعل وجمعه جمع تصحيح: فخطأ: (غيورة وغيورين)[153] لكونهما لم يردا، والمعروف أن ماورد من ذلك قليل، نحو: ملول ومَلُولة وعَدُوّ وَعَدُوّة. وإلحاق التاء بفَعُول وصفًا بمعنى فاعل ليس من الخطأ عند النحاة، وإنما هو من غير الغالب – على ماصرّح به ابن مالك فى التسهيل والسيوطى فى الهمع والرضى فى شرح

---

(١٥١) أزاهير الفصحى ٤٩.

(١٥٢) انظر القرار والاحتجاج له فى بحث للشيخ أحمد الإسكندرى فى: مجلة المجمع ١/٢١١ – ٢١٥.

(١٥٣) أزاهير الفصحى ٨٢، ومجلة الأزهر ٤٦/٧٨٧، ٧٨٨.

الكافية – وهو مايفهم من عبارة سيبويه: «يمتنع من الهاء فى التأنيث فَعُول، وقد جاءت فى شيء منه» ومن هنا توسّع المجمع – على خلاف أبى السعود – فأجاز أن تلحق التاء الوصف على فَعُول بمعنى فاعل، كما أجاز أن يجمع هذا جمع تصحيح للمذكر وللمؤنث[١٥٤].

٢ – الزيادة بتضعيف الأفعال: إذ رأى أن قولهم: شراب مُثَلَّج – بتشديد اللام – خطأ، إذ لم يُسمع إلا المجرد: ثُلِجَ فهو مَثْلُوج، والمزيد بالهمزة: أثلج فهو مُثْلَج، وقد سبق أنه يرى أن معاجم اللغة لم تذكر كلَّ المسائل القياسية؛ اكتفاءً بذكر النحويين والصرفيين لها، فلعل عدم ذكرها المضعف فى ثلج من هذا القبيل، على أنه لا مانع من قبول المضعف؛ إذ التضعيف يفيد معنى ليس فى المجرد، وهو التكثير والمبالغة – على حدّ ماقاله هو فى: دَوَى ودَوّى – وهذا ما أخذ به المجمع، فأجاز قياساً أن يجيء فعّل بالتضعيف من المجرد، للدلالة على التكثير والمبالغة – وإن جعله قياسًا مقيدًا بأن تدعو الحاجة إليه – وعلى هذا أجاز نحو: خدّر وحضّر وورّد وشخّص وجسّم وحلّل وشرّع – كلُّ ذلك بالتضعيف[١٥٥].

٣ – التعدية واللزوم: إذ خطّأ أفعالاً استُعملت متعديةً وهى لازمة، وعكس ذلك، كما خطأ تغيير حرف التعدية مع بعض الأفعال، وقد أجاز ذلك بعض العلماء، فقد منع أبو السعود أن يُعدّى الفعل (تَفَيَّأ) بنفسه[١٥٦]، ومثله الفعل (استقلّ)[١٥٧] فى نحو: استقل القائد الطائرة، إذ كل منها لازم يعدّى بفى، كما منع أن يعدى الفعل (لفت)[١٥٨] بإلى، لأنه يعدّى بعَنْ فقط، وقد مضى أن الشيخ النجار أجاز ذلك بضرب من التأويل يوافق قواعد النحاة.

* وتقدم أن من مبادئه الاعتداد على الشاهد الواحد وإجازة الكلام عليه، ولكنه خرج عن ذلك حين خطأ إدخال الألف واللام على (كلّ وبعض) مرجحًا كلام النحاة وفلسفتهم لذلك، على ما جاء به هو من شعر مجنون ليلى، وهو قوله:

لا يذكر البعض من دينى فينكره   ولا يحدّثنى أن سوف يقضينى[١٥٩]

---

(١٥٤) انظر: كتاب فى أصول اللغة ٧٤ – ٧٩.
(١٥٥) انظر: مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عامًا – مجموعة القرارات العلمية ٥٥.
(١٥٦) أزاهير الفصحى ٢٠٢.
(١٥٧) أزاهير الفصحى ٨٣.
(١٥٨) أزاهير الفصحى ١٩٥.
(١٥٩) أزاهير الفصحى ١٤٠.

على أن المنع ليس مذهب جميع النحاة، فقد نقل أبو العلاء المعري في (رسالة الغفران) أن أبا علي الفارسي كان يجيزه وينقله عن سيبويه، وليس بشائع في تقديم كلام العرب، وأنشد لسُحَيْم شاهدًا عليه، وهو قوله:

رأيت الغنيّ والفقير كليهما ... إلى الموت يأتي الموتُ للكلِّ مَعْمِدا[١٦٠]

كما خرج أبو السعود عن مبدئه أيضًا في تخطئته من يُذَكِّرُ (الجحيم) في نحو: جحيم مُسْتَعِرٌ، لأنها عن الكلمات واجبة التأنيث، ولكن جاء في اللسان (جحم) ما أفاد أنها قد تستعمل مذكّرة، أنشد الأصمعي: (وضالّة مثل الجحيم المُوقَدِ)، قال: (المُوقَد) بالتذكير.

* وتقدم أن من مبادئه الاعتماد على استعمال العلماء، والاعتداد به حُجَّةً لإجازة بعض الاستعمال، لكنه لم يلتزم ذلك في تخطئة إدخال الألف واللام على (كافّة) معتدًّا بكلام النحاة من أنها تلزم التأخير والتنكير والنصب على الحاليّة، وادّعى أنها أحد ألفاظ ثلاثة لا يجوز بالإجماع دخول أل عليها؛ لأنها لا تقع إلا أحوالاً[١٦١]، وما ادّعاه لا يُقَرّ عليه، فإخراج (كافّة) عن حالها المذكورة ورد في استعمال العلماء - كالزمخشري والحريري والجرجاني وغيرهم - وكان عليه أن يجيز ذلك؛ لأنه اعتدّ باستعمال العلماء لتجويز ما أنكر غيره - على ماسبق - وليس الزمخشري والحريري والجرجاني أقلَّ تمكنًا من اللغة، وبصرًا بأساليبها الفصحى، من الفيروزابادي الذي أجاز باستعماله بعض الاستعمالات، كما أن ادّعاءه الإجماع على منع إخراجها عن حالها هذه غير مُسَلَّم له، فقد نازع فيه بعضهم، كالشهاب الخفاجي في شرح الدرة، والسعد في شرح المقاصد، وأيدوا قولهم بمأثور الكلام[١٦٢].

على أن المانع من إدخال (أل) على (كافّة) هو وقوعها حالاً، وهي حينئذ تلزم حالاً واحدةً، أي لايجوز أن تُثَنَّى أو تجمع، لأنها مصدر على (فاعلة) كالعافية والعاقبة، ولايفهم من ذلك أنها لا تقع إلا حالاً، وإنما قد تقع غير ذلك فتجري عليها أحكام الأسماء العادية من التعريف وغيره، وفي اللسان (كفف): «والكافّة الجماعة، وقيل: الجماعة من الناس، يقال: لقيتهم كافّة، أي كُلَّهُمْ»، وكلام اللسان هنا يفهم منه أنها تقع اسمًا غير حال، كما تقع حالاً بمعنى الإحاطة والشمول، مثل لفظ كلّ.

---

(١٦٠) عنوان المسرة ١٣٥.

(١٦١) أزاهير الفصحى ١٤١.

(١٦٢) انظر: شرح الخفاجي على الدرة ٧١، وعنوان المسرة ١٣٥، ١٣٦.

وكما لم يحتج أبو السعود هنا باستعمال العلماء لم يحتج باستعمال المولّدين، وإن تقدم زمنهم، فقد خطّأ التأنيث بالتاء فى (إنسانة) فى قول الشاعر المولّد:

إنســـانةٌ فــتّــانــة بــدرُ الدُّجىٰ منهـا خَجِـلُ[١٦٣]

* وتقدم أن من مبادئه الاحتجاج بالحديث الشريف وكلام الصحابة، ولكنه لم ينهج ذلك المنهج فى كل مسائله، فقد خطأ ماهو مشهور قديمًا من جمع (طس وحم) على: (الطواسين والحواميم) وقد سبق ثبوت ذلك فى الحديث الشريف.

* وتقدم أن من طرق الإجازة عنده الحمل على المجاز، كاستعمال (المواطن) بمعناه الشائع الآن، ولكنه أنكر أمورًا تصح على المجاز، بل المجاز فيها أظهر من المجاز الذى اعتده فى (المواطن) وأقوى فى العلاقة، كتخطئة قولهم: رجل مُعَمِّر[١٦٤] بكسر الميم – إذ لم يرد إلا الفتح من عمّره الله تعميرًا، ولكن مجازه واضح، فلا مانع من أن يقال: عَمَّرَ الرجل فى الأرض – بالبناء للفاعل – فهو مُعَمِّر – على اسم الفاعل – من باب الإسناد إلى المفعول على حدّ: ﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾.

وأخيرًا نقول: إن أبا السعود خطّأ من المسائل ماكان لغيره من العلماء رأىٌ فيه يجيزه، أو ما أمكن تخريجه على نحو يوافق قواعد اللغة: كتخطئة جمع خروف على: (خِرّاف)[١٦٤]، إذ لم يرد إلا فى المنجد – وهو معجم حديث غير ثقة عنده – غير أن فى الهمع مايفيد أنه وارد، ولكنه شاذ[١٦٥]. وتخطئة: فَعَلَهُ رَغْمَ كذا، وقد سبقت إجازة المجمع له بتخريجه على الحالية أو المصدرية. وتخطئة استعمال التقييم – بالياء – فى معنى بيان القيمة، لأنه واوىّ فحقّه: التقويم[١٦٦]، لكن المجمع أجازه للتفرقة بينه وبين: قوّم الشىء بمعنى عَدَلَه، واستأنس له بأمثلة من كلام العرب، عاقبوا فيها بين الواو والياء المشددتين للتخفيف[١٦٧]. وتخطئة: (شقراوات) جمعًا لشقراء[١٦٨]، وقد سبق أنه رأى ابن كيسان أو الفراء أو قياس قول الكوفيين عامة. وتخطئة استعمال (المقارنة) فى معنى التمييز، فى نحو: قَارِنْ بين الأمرين)[١٦٩] وسبق إجازة النجار له. وتخطئة إدخال اللام على المفعول الأول لأعطى[١٧٠]، وتقدم أنه رأى المبرد، وهو عنده حسن، وإن كان النصب أحسن منه.

---

(١٦٣) أزاهير الفصحى ٧٥.
(١٦٤) أزاهير الفصحى ٦٤.
(١٦٥) همع الهوامع ٢/١٧٧.
(١٦٦) أزاهير الفصحى ٨٤.
(١٦٧) انظر: كتاب فى أصول اللغة ٢٨٨.
(١٦٨) أزاهير الفصحى ٦٦.
(١٦٩) أزاهير الفصحى ٣٢.
(١٧٠) أزاهير الفصحى ١٣٥.

وتخطئة تعدية (أسف) ومايتفرع عنه باللام، إذ الوارد تعديته بعلى[١٧١]، وسبق إجازة ذلك. وتخطئة أن يقال: فلان يتعالم علينا - في معنى يُظهر ماعنده من العلم تباهيًا وافتخارًا - لأن صيغة تفاعل عنده تدل على المشاركة فقط[١٧٢]، مع أن من معاني تفاعل إظهار الفاعل أن أصل الفعل حاصل له[١٧٣]، وإن لم يكن به فِعْلًا، كتغافل، أي أظهر من نفسه الغفلة؛ لإبهام الأمر على من يخالطه. فـ(تعالم) فلان - على هذا - أي أظهر من نفسه العلمَ الذي ليس فيه أصلًا، إيهامًا للناس، لغرض يحققه وهو التباهي. وكذلك تخطئة تعدية الفعل (ألتذ) بمِنْ الجارة وهو مما يُعدَّى بنفسه أو بالباء[١٧٤]، ومن الممكن أن يخرج قولهم: ألتذُّ من الطعام، على مرادفة الباء - كما في المغنى[١٧٥] - فتكون للسببية، فمعنى: ألتذُّ من الطعام، هو: أجد اللذة بسبب الطعام، وعليه يكون الفعل من المتعدي، المنزل منزلة اللازم، ومعاني افتعل غير محصورة كما في الشافية[١٧٦]. وكذا موافقته مَنْ خطّأ نحو: لابد وأن يكون كذا[١٧٧]، إذ الواو هنا لا تؤدى معنًى، كما أنها ليست زائدة، وقد سبق أن أبا البقاء في كلياته أجازها، على أنه من الممكن أن تكون الواو هنا بمعنى (مِنْ) وقد نقل ذلك السيرافي عن سيبويه[١٧٨]، فضلًا عن ورود هذا الاستعمال في أساليب كثير من العلماء، كالسيوطي والسيد السند وعبد الحكيم السيلكوتي وفخر الدين الرازي وابن أبي الحديد وغيرهم[١٧٨]، وقد مضى أن من مذهبه الأخذ باستعمال العلماء.

(٥)

محمد أبو الحسن

في أربع وستين صفحة، جمع الأستاذ محمد أبو الحسن من مسائل الخطأ والصواب اللغويين إحدى وخمسين ومائة مسألة، ووضعها في أبواب عَدَدَ حروف الهجاء، ومن بين هذه المسائل مسألتان فقط صوَّبها، على حين خطأ الأخريات، وهاتان هما: إدخال الألف واللام على (كل وبعض) وقد سبق كلامٌ عن ذلك، واستعمال المصدر من الفعل الثلاثي (غلق) في نحو: غَلْق الباب.

(١٧١) أزاهير الفصحى ٦٢.
(١٧٢) مجلة الأزهر ٤٦/٩٩٢.
(١٧٣) انظر: شرح الشافية ٢٨/٢٩.
(١٧٤) أزاهير الفصحى ١٩٣.
(١٧٥) مغنى اللبيب ٢/٦٦.
(١٧٦) شرح الشافية ٣١ - وعبارته: «وقد يجيء افتعل لغير ماذكرنا مما لايضبط».
(١٧٧) أزاهير الفصحى ٧٥.
(١٧٨) انظر: مناظرة لغوية أدبية ١١.

وأبو الحسن في عرضه لما اختار وجمع من مسائل، تغلب عليه سِمَةُ الاختصار الشديد، فقد اقتصر على ذكر الخطأ الذي يقولونه، ثم أتبعه الصواب الذي يراه، ذاكرًا أنه هو الذي في المعاجم، أو هو الذي يوافق قواعد النحاة، وليس بالكتاب من الشواهد إلا القليل الذي لا يتجاوز عشرة شواهد(١٧٩).

ولم يكن المؤلف ذا أصالة في جمع هذه المسائل، إذ من السهل ردّ الكثير منها – وهو يزيد على ستين مسألة – إلى علماء تقدموه، ومنها على سبيل المثال: إلا وقال كذا (٣)(*) بدلاً عنه (٢) استبدل الشيء (٦) بعثت برسولي إليك (٧) شيء مُباع (٩) تَعِيس (١٠) أثناء ذلك (١٢) الباعة المتجولون (١٣) الحشائش الخضراء (١٥) الحواميم (١٥) إخصائي (١٩) أرسل له هدية (٢٠) الزهور – جمع زهر (٢٥) على الرغم عنه (٢٤) المستلم (٢٧) الأعجب من ذلك (٣٦) تعرفت بالوزير (٣٧) اعتذر عن حضوره (٣٧) أعطيت له كذا (٣٧) الأغلاط – جمع غَلَط (٤٢) تقييم الوظائف (٤٧) كافّة الناس (٤٩) لفت نظره إلى كذا (٤٩) المُصران الأعور (٥٠) النوايا – جمع نيّة (٥٧) هل إن؟.. هل لم؟ (٥٩).

مقياسه:

ومن تتبع ما جاء في كتاب أبي الحسن نقول: إن مقياسه هو مقياس السابقين: في الاستشهاد وفي اختيار الأفصح وتلحين ما عداه، ونزيد هذا المقياس وضوحًا هنا باستنباط المنهج الذي اتخذه في تخطئة الاستعمال، مما أتى به من مسائل يغلب على الظن أنها من ملاحظاته هو:

* يرى أبو الحسن أن جموع التكسير كلّها سماعية، يُعْتَمَدُ في استعمالها على معاجم اللغة، فما لم يرد فيها خطأٌ استعماله – وإن وافق القاعدة الغالبة –؛ ولذا جعل من الخطأ جمع الوصف المبدوء بميم زائدة جمع كثرة على (مفاعيل) كمفهوم ومفاهيم،(١٨٠) وجمع فاعل اسمًا على فواعل – كتابع وتوابع(١٨١)، وخطأ النحويين في قولهم: التوابع.

---

(١٧٩) انظر على سبيل المثال الصفحات: ١٣ – ٢٨ – ٤٢ – ٤٥.

(١٨٠) الأخطاء الشائعة ٤٤.

(*) الرقم هنا وفيما بعده لصفحات كتاب (الأخطاء اللغوية الشائعة على ألسنة الكتاب والأدباء والإذاعيين).

(١٨١) الأخطاء الشائعة ١١٤.

* ويرى أن جمع المصادر جمع تكسير محدود بالسماع؛ ولذا خطأ جمع إحساس على: (أحاسيس)[١٨٢] ونشاط على: (أنشطة)[١٨٣] وتهنئة على: (تهانئ)[١٨٤]، إذ «المصادر جَمْعُهَا جَمْع تكسير سماعيّ، وهذه الجموع لم تسمع»[١٨٥].

* ويرى أن الزيادة على الأفعال المجردة سبيلها السماع، وكذلك معانى هذه الزيادة: ولذا عدّ من الخطأ قولهم: تعذيب ماء البحر[١٨٦] - من عذّب بالتضعيف - إذ لم يرد التضعيف بهذا المعنى، وإنما الوارد منه معنى الأذى، والوارد فى معنى ما هنا هو التعدية بالهمزة، يقال: أَعْذَبَ مَاءَ البحر إعذابًا. كما عدّ من الخطأ قولهم: استعدنا القناة، إذ الوارد فى معنى السين والتاء هنا هو السؤال، يقال: استعدتُ الرجلَ: إذا سألته أن يعود، واستعدتُه الشيءَ: سألته أن يفعله ثانية، وليس فى استعمال العرب (استعاد) بمعنى أعاد[١٨٦].

* ويرى أن ورود الفعل مضعّفًا لا يدل ضرورةً على استعماله مجردًا قبل التضعيف: فخطأ قولهم: التنظيم المشبوه، والقبض على المشبوهين[١٨٧]. فهذا الوصف مأخوذ من ثلاثى لم يرد هو: شَبَهَ، والوارد: شبّه - بتشديد الباء - بمعنى اختلط والتبس.

* كذلك يرى أن مصادر غير الثلاثى سبيلها السماع: فخطأ استعمال (الشّجار)[١٨٨] مصدرًا، فى نحو: نشب بينهم شجار، لأنه يقتضى أن يكون فعله شَاجَرَ، ولم يرد هذا الفعل، والوارد هو مصدر الثلاثى (شجْرا وشُجُورا) ومن غير الثلاثى ورد اشتجر وتشاجروا، كما وردت المشاجرة بمعنى المنازعة، أما الشّجَارُ الوارد فاسمٌ لا مصدر.

* ويرى أن فعيلًا بمعنى مفعول مما يستوى فيه النوعان، يتوقف إلحاقه التاء على السماع، فخطأ: امرأة شهيدة وفقيدة[١٨٩].

نقد هذا المقياس:

هذه هى أهم الأسس التى راعاها أبو الحسن فى مقياس تخطئة الأساليب، ومنها يتضح تشدده وتوقفه عند السماع فى أموره كلها، وليس السماع على إطلاقه، وإنما الأفصح منه؛

---

(١٨٢) الأخطاء الشائعة ١٤.
(١٨٣) السابق ٥٤.
(١٨٤) السابق ٦٠.
(١٨٥) السابق ١٤.
(١٨٦) السابق ٣٦.
(١٨٧) السابق ٢٩.
(١٨٨) السابق ٣٠.
(١٨٩) الأخطاء الشائعة ص ٣١، ص ٤٤.

لأن كثيراً من مسائله قد ورد به سماع، ولم يُنصّ على أنه قليل أو شاذ، وهو يدل على فصاحة كثير منه إن لم يكن مساواته فى الفصاحة لما ارتضاه أبو الحسن، كما أن كثيراً من مسائله لم يرد به سماع، ولكن له وجهًا يصححه من القياس أو المجاز، ونضرب لذلك بعض الأمثلة:

خطأ أبو الحسن الجمع (متاعب) فى نحو: زادت متاعب العدو[١٩٠]، إذ لا تصلح أن تكون جمعا لمُتعِب اسم فاعل من أتعب، ولا جمعا للمصدر الميمى مَتْعَب؛ لأن المصادر جمعها سماعى - لكنى وجدت فى (الأساس) ما يفيد أن السماع ورد بهذا الجمع على أنه جمع المصدر الميمى مَتْعَب، قال الزمخشرى (تعب): «وهذا أمر لو حمل المصاعب، لَلَقِيتْ منه المتاعب». فالجمع إذن جائز وارد.

وخَطَّأ النحاةَ ومن تبعهم فى جمع التابع على: (توابع)، والوارد فى المعاجم الجمع على تُبّع وتُبّاع وتَبَعَة وتَبَع، والتابعة فقط هى التى تجمع على توابع - ولكن جاء فى الأساس ما أنكره مع الجموع السابقة، قال: «وهُوَلَهُ تَبَع وهم له تَبَع، لأنه مصدر، وهم أتباعه وتُبّاعه، وهذا أصل وغيره تَوَابِعٌ».

على أن القاعدة النحوية لا تمنع من هذا الجمع، إذ مما يجمع على فواعل: (فاعل) صفةً لمذكر غير عاقل، نحو: صاهل وصواهل، وقد نسب ابن مالك فى شرح الكافية من زعم من المتأخرين أن مثل هذا الجمع من الشاذ - نسبهم - إلى الغلط، وقال: «نصّ سيبويه على اطّراد فواعل فى فاعل صفة لمذكر غير عاقل، قال: وإنما الشاذ فى نحو: فارس وفوارس، يعنى فيما كان الفاعل صفة لمذكر عاقل»[١٩١]، والتابع وصف لمذكر غير عاقل فيطرد جمعه على توابع، وإذن لا وجه لتخطئة أبى الحسن من السماع ولا من القياس.

وخطأ: خرائب القاهرة[١٩٢]، لأنه لو صح لكان جمعا لخَرابة، ولم يرد المفرد ولا الجمع، فالوارد فى المفرد (خَراب) وفى الجمع (أَخْرِبة وخِرَبٌ) - بكسر ففتح - واللغة بريئة من الخَرابة - بفتح الخاء - وجاءت بضمها على معنى الثقبة الواسعة المستديرة - لكن الفيروزابادى فى قاموسه (خرب) أورد هذا الجمع، وجعله جمعا لخَرِبَة -

---

(١٩٠) الأخطاء الشائعة ١٠.

(١٩١) الصبان على الأشمونى ٤/١٤٠، ١٤١.

(١٩٢) الأخطاء الشائعة ١٧.

موضع الخراب – مثل فَرِحَة، كما جمعها على: خَرِبات وعلى خَرِب ككتف، والجمع الأول واردٌ عن العرب وإن كان شاذًا في القياس.

وخطأ أن ينسب إلى (فِلَسْطِين) بإثبات النون، فلا يقال: فِلَسْطِينِيّ[١٩٣]. لأنها زائدة، حَقُّها الحذفُ عند النسب – كنون جمع المذكر السالم – فيقال: فِلَسْطِيّ، وساق شعرًا على هذا النسب، وكلامه هذا مبنيّ على أحد وجهي الإعراب لِفِلَسْطِين، وهو معاملتها كجمع المذكر السالم بالواو رفعا وبالياء نصبًا وجرًا، ولكن هناك إعرابًا آخر قالوه، وهو أن تلتزم الياء في كل حال[١٩٤]، على حدّ قول ابن مالك في ألفيته في باب جمع المذكر السالم:

... ومـثـل حـيـن قـد يَـرِدْ ذا البـاب وهـو عنـد قـوم يـطّرِدْ

ومعاملة الجمع معاملة (حين) تقتضي ثبوت الياء والنون وإجراء الإعراب على النون – كالمفرد – وعليه تجرى معاملة فلسطين، فتثبت فيها النون ولا تسقط للإضافة، ويقاس عليها النسب فلا تسقط له، ويصح حينئذ فِلَسْطِينِيّ، كما صح فِلَسْطِيّ – بالنون وَدُونَها.

كما خطأ تعدية الفعل (نزل) بنفسه في نحو: نزل البحرَ[١٩٥]، وينقضُ ذلك ما جاء في اللسان (نزل) قال: «النزول: الحُلول، وقد نَزَلهم ونَزَل عليهم ونزل بهم»، فأتى به متعديًا بنفسه وبالجارّين (على والباء)، على حدّ سواء.

وخطأ أن يجمع الضريح – بمعنى القبر – على: (الأضرحة)[١٩٦]، لأن الوارد: ضرائح، وحقًّا لم يرد (أضرحة) ولكنه القياس المطّرد في مثله؛ إذ مما يجمع على أفعلة – اطّرادًا – الاسمُ المذكر الرباعي بمدة قبل آخره، كرغيف وأرغفة – على حدّ قول ابن مالك:

في اسـم مـذكـر ربـاعي بِمَـدّ ثـالـث أفـعـلةٌ عـنـهـم اطّـرد

ولعل المعاجم أغفلت هذا الجمع، اكتفاءً بقياس الصرفيين.

وخطأ أن يقال: الفنّان الخالق لعمله[١٩٧]، وهي تخطئة لم تُبْنَ على أساس السماع أو مخالفة القياس، وإنما بنيت على أمر ديني، هو ما في هذا من إساءة الأدب مع الله تعالى، قال الأزهري: «إن هذه الصفة – يعني (الخالق) بالألف واللام – لا تجوز لغير الله

(١٩٣) السابق ٤٥.
(١٩٤) القاموس المحيط (الفسيط).
(١٩٥) الأخطاء الشائعة ٥٣.
(١٩٦) ص ٣٣.
(١٩٧) الأخطاء الشائعة ص ١٩.

سبحانه وتعالى» وهو تعسّف من أبي الحسن والأزهري من قبله، إذ إن التخطئة والتصويب اللغويَّيْن لا ينظر فيهما إلى مراعاة الاستعمالات الدينية.

وقريب من هذا في التعسف تخطئته إسناد (الصُّنع والعمل) إلى النحل، في نحو: النحل يصنع العسل، والنحل العامل[١٩٨]، استنادًا إلى ما جاء في المعجم الوسيط من أن الصنع والعمل لا يسندان إلى غير العقلاء من حيوان أو جماد، وفيه ما فيه.

وخطأ تعدية الفعل (تأثر) باللام، في نحو: تأثرت لمصابكم[١٩٩]، لأن الوارد التعدية بالباء، ولكنا نرى إجازة الاستعمال على أن تكون اللام للتعليل، أي حدث تأثري وحزني لأجل ما أصابكم.

وهناك مسائل أخرى خطأها وأجازها غيره على نحو ما، كقولهم: زاد عن كذا، وأعتذر عن حضوري، والمال الفاقد، ولفت نظره إلى كذا[٢٠٠]، وقد سبقت إجازة الشيخ النجار ذلك، وقولهم: أجاب على سؤاله، وقد أجاز ذلك أبو السعود[٢٠١]، وقولهم: التقييم - في التقويم - وكافة الناس، وقد سبقت إجازة ذلك من المجمع وغيره.

وبعد أن لمسنا تشدد أبي الحسن وتعسّفه مع الاستعمالات نُبدي ملاحظتين:

الأولى: أنه لم يلتزم ذلك في كل مسائله، فقد أجاز ما جرى على غير الأفصح، كإجازة المصدر الثلاثي واسم المفعول، في نحو: غَلْق الباب، وهو مغلوق[٢٠٢]، وزعم أن المنكرين قد وَهِمُوا ومصدر وَهْمِهِمْ أنهم لم يفرقوا بين غَلَق - بفتح اللام - وغَلِق - بكسرها - فالأول متعدٍ بنفسه، يصاغ منه اسم مفعول، بخلاف الثاني، وجاء في اللسان (غلق): «غَلَقَ البابَ وأَغْلَقه وغَلَّقه، الأولى عن ابن دريد، عزاها إلى أبي زيد وهي نادرة»، وجاء فيه: «غلقت الباب غَلْقًا، وهي لغة رديئة متروكة» فأنت ترى أن أبا الحسن قد أخذ هنا بالنادر والرديء والمتروك، وهو خلاف منهجه.

كذلك أجاز إدخال الألف واللام على: (كلّ وبعض)[٢٠٣]، ولم يستنكره؛ استنادًا إلى ما جاء في المصباح من إجازة النحويين له إلا الأصمعي، وقد سبق غير هذا، أيْ إنكار النحويين له إلا السيرافي الذي نقل إجازته عن سيبويه، كما سبق أنه غير شائع في

(١٩٨) ص ٣٢، ص ٣٩.

(١٩٩) ص ٣.

(٢٠٠) ص ٦، ص ٣٧، ص ٤٥، ص ٤٩ على الترتيب.

(٢٠١) أزاهير الفصحى.

(٢٠٢) الأخطاء الشائعة ٤٣.

(٢٠٣) الأخطاء الشائعة ٨.

الشعر القديم، ونضيف هنا – نقلاً عن اللسان – ما يفيد أنه غير جائز، وأن من استعمله من النحاة مخطئ. قال (بعض): «واستعمل الزجاجي بعضًا بالألف واللام، فقال: وإنما قلنا: البعض والكُلّ مجازًا، وعلى استعمال الجماعة له مسامحةً، وهو فى الحقيقة غير جائز، قال أبو حاتم: ولا تقول العرب: الكُلّ ولا البعض، وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأخفش فى كتبهما، لقلّة علمهما بهذا النحو، فاجتنب ذلك فإنه ليس من كلام العرب». ومن ذلك يُعلم أن الإجازة ليست على وجه أفصح، بل على وجه المسامحة، وهو غير مذهب أبي الحسن.

والثانية: أنه لم يلتزم الأفصح فى بعض استعماله، فقد استعمل ما لحّنه بعض العلماء، وأجازه بعضهم على أنه غير الأفصح: كتكرار بين مع الظاهر، فى قوله: وشتّان بين قولك جميع الشيء وبين قولك: باقى الشيء[٢٠٤]. وقوله: وشتّان بين معنى الرزانة والوقار وبين معنى الجمود والتأخر[٢٠٥]، على أنه قد سبق أن الأصمعى ينكر أن يقال: شتّان ما بينهما، ويصوّبه إلى: شتّان ما هما، وكتعدية الفعل (سلّم) إلى مفعوله الأول بإلى – وهو يتعدى بنفسه – قال: وسلّمت الشيء إليه فتسلمه[٢٠٦].

وأخيرًا لا ينبغى أن يفهم مما تقدم أن كل ما جاء به أبو الحسن من مسائل انتقدها، قد وجدنا له وجهًا يصح به، فحكمنا على مقياسه بالتشدد، فهناك من تلك المسائل ما لم يسلم من الخطأ أصلاً: لأننا لم نظفر له بسماع فيما بين أيدينا من معاجم اللغة، ولم نهتد إلى وجه من القياس أو المجاز نصححه به، ومما نوافقه على تخطئته:

جمع الرشوة على: (الرَّشاوى) وحقها أن تجمع على: الرُّشَى – بضم الراء وكسرها –[٢٠٧] واستعمال اسم المفعول (مَبْرُوك)[٢٠٨] فى معنى البركة، والموجود فى المعاجم من مادة هذا الفعل فى المعنى نفسه هو المزيد (بَارَك) يقال: بارك الله الشيء وبارك فيه وعليه، بمعنى وضع فيه البركة، فالشيء مُبارَكٌ، أما برك فمعناه وقع على بَرْكِه، يقال: بَرَك البعيرُ بُرُوكًا: وقع على صدره –. واستعمال: تَعْبان[٢٠٩] صفة من تعب اللازم – ولم يرد – وإنما ورد: تَعِبٌ ومُتْعَبٌ – والثانى من: أتعب – والقياس كذلك يأبى أن يأتى فَعْلان من تَعِب، لأن الصفة المشبّهة على هذا الوزن، تنقاس فيما دل على الامتلاء أو الخلوّ

---

(٢٠٤) الأخطاء الشائعة ٢٧.
(٢٠٥) السابق ٢٤.
(٢٠٦) السابق ٢٨.
(٢٠٧) الأخطاء الشائعة ٢٣.
(٢٠٨) السابق ٦.
(٢٠٩) الأخطاء الشائعة ١٠.

أو حرارة الباطن، كشبعان وغرثان وحرّان - وليس تَعْيان دالًّا على ذلك.

كذلك نوافقه على تخطئة كسر الفاء من: (القِمامة)[٢١٠]. إذ كل ما دل على فضلة من وزن الفَعال والفُعالة جاء مضموم الفاء باطّراد، كالنُّخالة والنُّحاتة وقُلامة الظُّفُر والكُناسة والنُّفاية.. الخ. وكالفُتات والخُمار والرُفات والحُطام.. إلخ. ونوافقه على تخطئة النعت بالجامد، في قولهم: نادى السكة الحديد[٢١١]؛ إذ يشترط في النعت أن يكون مشتقًّا أو شبهه - والحديد ليس كذلك - وليس هذا جاريًا على ما ورد من قولهم: مررت برجل أَسَدٍ، لضعف ذلك عند سيبويه لو حُمل على النعت - وإن صح حمله على حذف مضاف - أي برجل مثل أسد[٢١٢]. أما ما معنا فلا يصلح على الوجهين، كما أنه لايدل على معنىً في متبوعه، كالرجل الدالّ على الرجولية، حتى يستقيم على رأى ابن الحاجب ومن تبعه، ممن ذهب إلى أن الشرط في النعت ليس الاشتقاق أو التأويل به، وإنما هو دلالته على معنىً في متبوعه[٢١٣]. وعلى ذلك فنادى السكة الحديد لا يصلح على كل حال، وصلاحه يكون بالإضافة في (سكة الحديد)، أو بالنسب، نحو: السكة الحديدية.

ونوافق أبا الحسن أيضًا على تخطئة عدم المطابقة بين المفضل واسم التفضيل المُحَلَّى بألْ عددًا ونوعًا، فيما اشْتُهر على قلم صحفي مشهور، من قوله: الدولتان الأعظم[٢١٤]، إذ المطابقة حينئذ واجبة، ولم يُبِحْ عَدَمَها أحدٌ من العلماء وقال ابن مالك: (وتِلْو ألْ طِبْقٌ) ولا اعتداد بمن خرّج الأسلوب على أنّ أل فيه موصولة، والتقدير عنده: الدولتان اللتان هما أعظم، لما هو مقرر من أن أل الموصولة يجب أن تكون صلتها صفة صريحة، وهذه الصفة الصريحة تنحصر في اسم الفاعل واسم المفعول والمبالغة، وفي الصفة المشبهة خلافٌ، أما اسم التفضيل فلم يقل أحدٌ بأنه صفة صريحة، بل نص العلماء على أن ألْ الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق[٢١٥]. فتصحيح الأسلوب السابق إذن هو: الدولتان العُظْميان.

* * *

---

(٢١٠) السابق ٤٧.

(٢١١) السابق ٢٧.

(٢١٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٣.

(٢١٣) الصبان على الاشموني ٦٢/٣.

(٢١٤) الأخطاء الشائعة ٣٨.

(٢١٥) الصبان على الأشموني ١٦٤/١.

الفصل الرابع

فى الأقطار الأخرى

أولاً

فى العـــراق

نهض بعبء التصحيح اللغوى فى العراق أعلام، اشْتُهِرَ منهم أربعة: هم:

١ - معروف الرصافى: وقد ولد سنة ١٨٧٣ م ويُعَدُّ من أكبر شعراء العراق، درس الآداب العربية فى بغداد والآستانة والقدس، وولى وزارة المعارف فى العراق، ثم توفى سنة ١٩٤٥ م[١]، وله فى مجال التنقية كتاب (دفع الهجنة فى ارتضاخ اللكنة).

٢ - الأب أنستاس مارى الكرملى[٢]: الذى ولد ببغداد، وتعلم بمدرسة الآباء الكرمليّين، ثم بمدرسة الآباء اليسوعيّين ببيروت، وقد درس - إلى جانب العربية وفلسفتها وتاريخها - كثيرًا من اللغات القديمة، كالعبرية والحبشية والآرامية واللاتينية واليونانية، وأصدر مجلة (لغة العرب) وقد نفاه العثمانيون فى خلال الحرب الأولى إلى الأناضول، فبقى بها قُرَابَةَ عامين، ثم أعيد إلى بغداد، وكان من أعضاء مجمع المشرقيات الألمانى والمجمع العلمى العربى والمجمع اللغوى بمصر، ثم توفى ببغداد سنة ١٩٤٧ م، ومن مآخذه اللغوية ما نشره فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق، ولاسيما فى الجزء الثالث من المجلد السابع بعنوان (الأوهام العاثرة) وله كذلك بعض مآخذ لغوية نشرت فى (أغلاط اللغويين الأقدمين) وقد طبع ببغداد بمطبعة الأيتام سنة ١٩٣٢ م.

٣ - كمال إبراهيم: وله فى مجال التنقية اللغوية كتاب بعنوان (أغلاط الكُتَّاب) نشر منه الجزء الأول فقط سنة ١٩٣٥ م وهو من مطبوعات المطبعة العربية ببغداد.

---

(١) انظر: مصادر الدراسات الأدبية ٣٨٨.

(٢) انظر ترجمة له فى: الأعلام للزركلى ٣٦٦/١، ٣٦٧.

٤ - إبراهيم السامرائى: وله فى هذا المجال فصل من كتابه (التطور اللغوى التاريخى) هو الفصل الحادى عشر[٣]، خصصه للتحقيقات اللغوية فى بعض الصيغ والاستعمالات.

وفيما يلى دراسة لهذه المآخذ، وبيان لوجهة أصحابها، ونظرتهم إلى الصواب والخطأ.

(١)

معروف الرصافى

عاش معروف الرصافى زَمَنَ الاحتلال العثمانى للوطن العربىّ، ورأى المحاولة التى جرت للقضاء على العربية وإحلال التركية محلها، كما رأى أن اختلاط الأتراك والعرب قد أدّى إلى إدخال كثير من الكلمات العربية فى التركية، بعد أن غيروا المعانى أحيانًا أو حرّفوا الألفاظ أحيانًا أخرى، ورأى - من جهة أخرى - كثيرًا من الكلمات التركية وقد حسبها الناس عربية، فأخذها العرب على وَفْق هذا الحسبان، واستعملوها استعمال الأتراك لها وهم لا يشعرون، ولذا جعل الرصافى من واجبه أن يميز بين ما هو عربى وما هو غير عربى، فتتبع ما ورد فى اللغة العثمانية من الكلمات العربية، فوجدها تنقسم خمسة أقسام، هى: ما لم يغيّروا لفظه ولا معناه، وما غيّروا لفظه ومعناه، وما غيّروا لفظه دون معناه، وما غيروا معناه دون لفظه، وأخيرًا ما وضعوه من عند أنفسهم، قياسًا على القواعد العربية وليس من كلام العرب، ورأى أن المهم أن يبحث فى القسمين الأخيرين «إذ بهما يقع الالتباس، ومنهما تنشأ اللُّكْنة، لأنها ألفاظ عربية المبنى تركية المعنى»[٤].

فمن الكلمات التى يرى الرصافى تُرْكِيَّتها وضعًا، ثم جرى استعمالها فى العربية على أنها عربية النُّجار: (الابتصار) بمعنى التبصر، و(الإبذال) بمعنى البذل و(الاستحصال والاستحقاق والاسترجاء والاستفراش والاستكناه والاستهلاك) بمعنى التحصيل والاحتقان والرجاء والافتراش والاكتناه (بلوغ الكُنْه) والتملك قهرًا[٥].

ومنها كذلك صوغ أفعال من الأسماء الجامدة؛ للدلالة على الصيرورة إليها، كقولهم: تَمَعْدَن أى استحال إلى معدن[٦]، والإتيان ببعض المصطلحات الفنية على غير مألوف

---

(٣) من ١١٩ إلى ١٣٨.

(٤) انظر مقدمة: دفع الهجنة فى ارتضاخ اللكنة، ٥.

(٥) السابق ٩٢٨. (٦) السابق ١٣.

العرب، مثل (الاستقطاب) وهو مصطلح فنّيّ يطلقونه على جمع الأشعة الشمسية في نقطة واحدة، بعد انحلالها بطريق الانكسار إلى الألوان السبعة الطيفية، ولم يأت في العربية: استقطب – من قطب[٧]، و كذلك (الفدائي) بمعناه الذى نعرفه اليوم – وهو المستقتل الذى يعرّض نفسه للقتل مروءةً – ليس من كلام العرب[٨]، وكذلك (الأخشاب) التى أتوا بها جمعًا لخَشَب، وليس من كلام العرب[٩].

أما الكلمات التى يرى الرصافي أن الأتراك أدخلوها في لغتهم بألفاظها، ولكن غيّروا دلالاتها[١٠] فكثيرة، منها: (الإتيان) بمعنى الإيراد، و(الاجتسار) بمعنى التجاسر، و(الإذعان) بمعنى الاعتقاد والذكاء والفطنة وهو في العربية الإسراع في الطاعة والانقياد والإقرار بالحق، و(الاستجواب) بمعنى طلب الجواب – أي الاستنطاق – وهو في العربية ردّ الجواب، يقال: استجْوبَه واستجْوبَ له أي: ردّ الجواب له، و(الاستكشاف) بمعنى الكشف والاكتشاف، وهو مصدر استكشف عنه، أي سأله أن يكشف له، و(الاشتباه) بمعنى الشك والارتياب، وهو في كلام العرب بمعنى التشابه، و(الإشعار) الذى يستعملونه في الإعلام بالكتابة، وهو للإعلام مطلقا، و(الإيراد) بمعنى الدَّخْل والغَلّة، و(التأثر) بمعنى التحزّن والتوجع، وهو في العربية مصدر: تأثر الشيء أي تتبع أثره، وتأثر به ومنه، أي حصل فيه أثر، وقد يستعمله بعض العرب أيضًا بهذا المعنى، وهو غلطٌ عربيةً و(التأمينات) بمعنى ما يدفع رَهْنًا من دراهم وغيرها، وعربيته رهينة ورهائن و(المندرج) بمعنى المُدْرَج (اسم مفعول) وهو في العربية المنقرض، يقال: اندرج القوم أي انقرضوا، ومما غيِّر عن عربيته أيضًا قولهم: طعام بطيء الهضم، وهو غلط؛ لأن الهضم مصدر مُتَعَدٍّ، والطعام مهضوم لا هاضم، فصوابه (الانهضام) وكذا من المغيّر استعمالهم الفعل (يعني) كأيّ التفسيرية، فيستوي فيه الجمع تذكيرًا وتأنيثًا، وهو في العربية معناه: يُريد ويقصد.

ويتضح من ذلك الذى أورده الرصافيّ في كتابه أنه منتقد سَلَفِيّ، أي ممن ينهج منهج السلف، فيتقيد تقيّدهم بخصوص السماع في اللفظ وفي المعنى، فما لم يسمع لفظه غير عربي، وما سمع لفظه مقيّد بمعناه الذى سمع فيه، لا يخرج عنه، وإن كان الخروج إلى معنى قريب الصلة بما خرج عنه.

---

(٧) دفع الهجنة ١٧.

(٨) السابق ١٦. (٩) السابق ١٨.

(١٠) انظر هذه الكلمات وغيرها في: دفع الهجنة في ارتضاخ اللكنة من ٢٥ – ٨٧.

نريد أن نقول: إن الرصافي كان متشدداً أكثر من سابقيه - القدامى والمحدثين - في نظرته إلى الخطأ اللغوي، فقد جعل المسائل السابقة وما شابهها من قبيل اللكنة التي يجب أن تدفع، وأكثرها أمور لا ضير في استعمالها على الوجه الذي رفضه، فأي خطأ في استعمال (الفدائي) بمعناه المعروف، وفي العربية من معاني الفداء: الانقاذ والشراء، يقال: فديته بمالي وفديته بنفسي، وفي التنزيل العزيز: ﴿وإن يأتوكم أسارى تفدوهم﴾ - قراءة حمزة - قال أبو معاذ: من قرأ: ﴿تفدوهم﴾ فمعناه: تشتروهم من العدو وتنقذوهم[١١]، فالفدائي - على النسب - هو المنقذ والمشتري لوطنه - على التشبيه، وذلك كثير في الكلام.

وأي خطأ في أن يكون الاستجواب بمعنى طلب الجواب - أي الاستنطاق - وهو المعنى الأصل الموضوع للسين والتاء، ووروده في العربية بمعنى رد الجواب لا يمنع من استعماله في الطلب؟.

وأي خطأ في أن يكون (الاستجواب) بمعنى: طلب الجواب - أي الاستنطاق - وهو الشجر والشجرات والأشجار[١٢]، فكذلك خشبة، قياسها أن تجمع على الخشب والخشبات والأخشاب، وعدم الورود لا ينهض دليلا على التخطئة ما صح القياس؟.

وأي خطأ في استعمال: تمعدن - بمعنى تحول إلى معدن - على توهم أصالة الميم في المعدن، وتوهم أصالة الحروف وردت له شواهد كثيرة، دفعت بالأستاذ عبد القادر المغربي إلى المناداة بأن تتخذ قاعدةً في الاشتقاق[١٣].

ومن تخطئة الرصافي للكلمات ذات الزيادة (على وزن استفعل) التي استعملوها في معنى المجرد، كالاستحصال والاسترجاء والاستكتاء والاستقطاب - من القطب بمعنى الجمع... إلخ يتضح أنه من المتوقفين في ذلك على السماع في خصوص الألفاظ، ولكن صيغة الاستفعال قد وردت عن العرب في معانٍ مختلفة، منها معنى المجرد[١٤]، نحو: قرَّ في المكان واستقر، وغنيَ واستغنى، وعلا قِرنَهُ واستعلاه، وصعب واستصعب، وشجر واستشجر، وعجب واستعجب، وجاء هذا المعنى في القرآن الكريم في غير موضع، قال

---

(١١) انظر: اللسان (فدى). (١٢) انظر: اللسان (شجر).

(١٣) انظر نص المحاضرة في: مجلة مجمع اللغة العربية ٣٦١/٧.

(١٤) انظر: كتب التفسير في مواطن هذه الآيات.

تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ فاستقام هنا جاء بمعنى الفعل المجرد، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الله لا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً ما..﴾ فاستفعل هنا جاء للإغناء عن الثلاثى المجرد، وقال: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾، وقال: ﴿فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾ وقال: ﴿فَكَفَرُوا وَتَوَلَّوْا وَاسْتَغْنَى اللهُ﴾ وقال: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنفِرَةٌ﴾، فكل (استفعل) فى هذه الآيات بمعنى المجرد (يسر - يئس - غنى - نفر).

وعلى ذلك لا مانع من صحة هذه الكلمات، وعدم عدّها من الكلمات الغريبة على العربية التى أدخلها الأتراك فى لغتهم على أنها عربية.

وعلى وجه الإجمال نقول: إنه لا معنى للتوقف عند السماع ما وُجِدَ سبيل إلى القياس، أو وجهٌ للصحة: حملاً على المجاز.

(٢)

الأب أنستاس الكرملىّ

لم يكن الكرملىُّ أصيلاً فى كل مآخذه اللغوية، وإنما سبقه اليازجى وداغر إلى كثير منها، ونذكر هنا أهم المآخذ التى استدركها على مثقفى زمنه، مما يُظَنّ أن أحدًا قبله لم يُشِرْ إليه:

* فى التعدية واللزوم: يحارب مع فلان - بمعنى يحاربه - (١٧/١١١)* تأمل فى كذا (١٧/٣٢٢).

* وفى التبادل بين حروف الجر: زحف على مدينة كذا (١٧/٢٣٢) والمستعدّ إلى كذا (١٧/٢٣٧).

* وفى الجموع: أنابير وأظافر (٢٨/٣٢٦) كُرَيَاتٌ بيضاء (١٣/٤٢١).

* وفى التذكير والتأنيث: السيدة المصون (١٧/٢٣٧).

* وفى التراكيب: فلانُ فلانٍ - بإضافة اسم الأب إلى اسم الابن (١٧/١٠٩) دولتا كذا وكذا - بتثنية المضاف إلى أمرين (١٧/١١١).

---

* الرقم الأول للصفحة، والثانى للمجلد - من مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق.

أما المآخذ التي اشترك فيها هو وغيره ولاسيّما داغرًا - فأهمها:

قولهم: لم تنحصر في القاهرة فقط - بزيادة (فقط) بعد ما يفيد الحصر (أغلاط اللغويين ٢٤) و: متعكف في صومعته - بصيغة انفعل من عكف (٢٦) ونكلّفه بوضع فهارس - بزيادة الباء في المفعول الثاني (٣٠) و: لا يمكن لأحد - بزيادة اللام (٣١) و: إن كنيسة تريزة هو أحسن موطن - بتذكير الضمير العائد على مؤنث - (٣٣).

ومن موافقته داغرًا في بعض مآخذه يَبِينُ مقياسُهُ في التصويب والتخطئة، وهو التشديد والاعتداد بالسماع المطّرد المشهور دون ما عداه، ويبين لنا هذا المقياس بوجه أوضح فيما انفرد به من المآخذ السابقة التي ننقدها فيما يلي:

جمعت العرب نَبْر وظُفْر على: (أنبار وأظفار) ثم جمعت الجمع على: (أنابير وأظافير).
لكن نرى أن الكرملي قد أساء فهم عبارة المصباح السابقة، فحكم على صاحبها بعدم - لا أفاعل - باتّفاق الصرفيين والنحاة، ولكنها يقصران في الضرورة الشعرية، وقد طعن الكرملي في قاعدة ذكرها صاحب المصباح تخالف مذهبه، وهي: «كل جمع على فواعل ومفاعل يجوز أن يمدّ بالياء، فيقال: فواعيل ومفاعيل» فصاحب المصباح غير ثقة عنده: لأنه من أبناء أواخر المائة الثامنة للهجرة، ولأنه من علماء الفقه لا اللغة، ولأنه يخالف بذلك رأى الحُذّاق في النحو واللغة، كالخليل وسيبويه والفراء وغيرهم[15].

لكنا نرى أن الكرملي قد أساء فهم عبارة المصباح السابقة، فحكم على صاحبها بعدم الثقة، وذلك لأن ما قاله صاحب المصباح هو رأى الكوفيين وتبعهم ابن مالك، ففي الصبان[16] «أجاز الكوفيون زيادة الياء في مماثل مَفَاعِل وحذفها من مماثل مَفَاعِيل، فيجيزون في جعفر: جعافير وفي عصافير: عصافر، وهذا عندهم جائز في الكلام، وجعلوا من الأول: ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُ﴾ ومن الثاني: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾، ووافقهم في التسهيل[17] على جواز الأمرين، واستثنى فَوْعَل، فلا يقال فيه: فواعيل إلا شذوذًا، كسوابيغ». على أن عبارة المصباح قد وردت نصًّا في اللسان، في المواد (دنق - طبق - ختم) فهل يرى الكرملي أن ابن منظور غير ثقة أيضًا؟

ولحّن الكرملي أن يقال: زحف على مدينة كذا، مع أن من الممكن قبوله على سبيل التضمين؛ بأن يراد بالزحف الهجوم مثلًا.

(١٥) الصبان على الأشموني ٤/١٥١.
(١٦) انظر: مجلة المجمع اللغوي بدمشق ٢٨/٣٢٦.
(١٧) انظر: تسهيل الفوائد ٢٧٩.

ولا يجيز أن يقال: هو منعكف في صومعته، لعدم سماع (انعكف) مطاوعًا لعكف، وفي اللسان (عكف): «وعكفه عن حاجته يعكُفه ويعكِفه عكْفا: صرفه، ويقال: إنك لتعكفني عن حاجتي، أي تصرفني عنها، قال الأزهري: يقال: عكفته عكْفا فعَكَفَ يعكفُ عُكوفًا، وهو لازم وواقع، كما يقال: رجعته فرجع إلا أن مصدر اللازم العكوف ومصدر الواقع العكف». ويرى مصطفى جواد أن انعكف - على هذا - مطاوع لعكف المتعدي، لأن شرط قياس المطاوعة قبول أثر الفعل، والانعكاف من هذا الباب، فيقال: عكفه فانعكف وهو منعكف، كما يقال: زجره فانزجر، وخدعه فانخدع، وجدله فانجدل، والسماع غير ذي أثر في مثل هذه الأمور المقيسة[١٨].

وتعدية الفعل (أمكن) باللام خطأ عند الكرملي، والصواب أن يعدّى بنفسه، وهو بهذا يرى أن الهمزة في (أمكن) للتعدية، ويردّ عليه جواد بأن الهمزة في (أمكن له) غيرها في (أمكنه) فهي في الأول للوجود، ومنه: أمكنت الجرادةُ، أي: ظهر منها المُكْن، وأثمرت الشجرة، أي: ظهر فيها الثمر، فأمكن له الشيء: ظهرت له المُكْنة منه - أي التمكن - على أنه لو صح أنها للتعدية ما امتنع مثل هذا، أو لا يحق للناقد أن يخطِّئه، لأن اللام للتقوية، وإن كان دخولها على معمول الفعل المتأخر لغة قليلة، ولكن لا يقال له: غلط[١٩].

ويفرق الكرملي بين أن يقال: كتابُ الملك والأمير، وكتابا الملك والأمير -فالتعبير الأول يفيد أن هناك كتابين أحدهما للملك والآخر للأمير، والتعبير الثاني يفيد أن هناك أربعة كتب: اثنان للملك واثنان للأمير، ومن الخطأ عنده أن يستعمل التعبير الثاني مرادًا به معنى الأول. «فهذا لم يقرّه الأقدمون ولم ينطق به الفصحاء ولا البلغاء، بل يبقون المضاف مفردًا في جميع هذه التراكيب، ومن كلام الصرفيين: اسم الزمان والمكان، وظرف الزمان والمكان، وفي القرآن: ﴿عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾».

والذي نراه أن هناك تفرقة بين التعبيرين، ولكن على غير ما رآه هو، فعند إفراد المضاف يُقْصد اشتراك الاثنين بعده فيه، ويكون معنى (كتاب الملك والأمير) أنه كتاب واحد وأنه مشترك بينهما، حسب ما تقتضيه واو العطف، وعند تثنية المضاف يُقْصد اشتراك المضاف إليه (وهو أمران) في المضاف (الكتابين) فيختصُّ كلٌّ منهما بكتاب، وأما استعمال

---

(١٨) انظر: أغلاط اللغويين الأقدمين ٢٦.

(١٩) أغلاط اللغويين ٣١ - ٣٢.

الصرفيين السابق فمبنيٌّ على المسامحة فى التعبير، بدليل أن كثيرًا منهم يعبر باسْمَيْ الزمان والمكان وَظَرْفَيْ الزمان والمكان، فعلى تفرقته هو يؤولُ كلامهم إلى أن هناك اسمين للزمان أو ظرفين وآخرين للمكان، وهو ما لم يقل به أحد.

ويرى الكرملى أن إضافة أسماء الأبناء إلى أسماء آبائهم، فى نحو: محمدُ حسنِ حَيْدر – بدلاً من: محمدُ بْنُ حسنِ بْنِ حَيْدر – استعمال معاصر لم يقله السلف الفصحاء ألْبَتَّةَ، وهو ناشئٌ من الاتصال بالأتراك العثمانيين.

ومن المسلّم أن حذف (ابن) فى مثل هذا الاستعمال لم يرد عن القدماء، ولكن ادّعاء التخطئة فى هذا أمر لم يسلم للكرملى على إطلاقه، فمنهم من يرى إجازة التسكين للأعلام المركبة مع إسقاط كلمة (ابن) من باب التخفيف فى مثل هذا، كالأستاذ أحمد حسن الزيات، والدكتور إبراهيم أنيس، ومنهم من يرى إجازة حذف (ابن) ولكن بلا تسكين للأعلام، بل يعرب الأول على حسب العوامل، ويضاف الثانى إليه إن لم تتعسر، فإن تعسرت الإضافة يجعل تابعًا للأول فى إعرابه، وممن أخذ بهذا: الشيخ محمد على النجار، ومنهم من وافق الكرملى على تخطئة حذف (ابن) كالشيخ عبد الرحمن تاج، فالصواب أن يقال: محمد بن حسن بن حيدر، أما لجنة الأصول بالمجمع فقد اتخذت قرارًا فى ذلك لم يبتّ فيه، وهو: «يجوز الوقف بالسكون عند تتابع الأعلام فى مثل: سافر محمد على حسن – مع حذف ابن – تيسيرًا على القرّاء والكتّاب وتخلّصًا من صعوبة الإعراب»(٢٠).

وقد خرج الكرملى عن تشدده فى مسائل التنقية اللغوية فى أربعة أمور:

الأول: الاستشهاد: إذ بدت نزعة التساهل عنده فى الأخذ باستعمال المولّدين، فقد أجاز ماأنكره الشيخ اليازجى، من قولهم: (المُنْتَزَه والمَنْزَه) – فى المُتَنَزَّه – «لأنه ورد فى كلام بلغاء المولّدين، وعندنا أنه حجة، ولأن من حفظ حُجَّةٌ على من لم يحفظ، وعدم ورود (انتزه) لاينفى وجود اسم من الانفعال، مالم يصرح بعدم وجوده اللغويون»(٢١).

بل جاوز الكرملى الحدَّ فى الاحتجاج باستعمال المولدين، فاحتج باستعمال معاصريه هو، كالشيخ اليازجى – الذى أنكر عليه فيما سبق – وذلك فى استعماله: اكتشف الشىء – بمعناه المعروف الآن – مع أن الوارد هو معنى نزا، قال: «وليس الشيخ إبراهيم ممن

(٢٠) انظر تفاصيل هذه الآراء، وقرار اللجنة فى: كتاب (فى أصول اللغة) ١٦٣ – ١٩٩.

(٢١) مناظرة لغوية أدبية ٦٢.

لا يعتد بكلامه، بل هو الحجة العظمى والثَّبَتُ الأكبر»[٢٢].

ومثله البستانى صاحب محيط المحيط، إذ يرى أن استعماله حجة، إذا وافقه عليه غيره، وإن كان هذا الموافق من المعاصرين، أى فصحاء الكتبة فى القرن الماضى[٢٣] - على حدّ تعبيره.

والثانى: أن إجازة (اكتشف) السابقة لم تقم على استعمال اليازجى فقط، وإنما لأن لها وجهًا من المجاز عنده، وهو وجه فى غاية التكلف، فإذا كان الوارد هو: اكتشف الكبشُ النعجة- أى نزا عليها - فمن الممكن عنده أن يجرى (اكتشاف الدواء) على معنى الهجوم عليه وإلقاحه وإغاؤه وبثّه فى العالم للانتفاع به، على سبيل الاستعارة المكنية أو التبعية، وهو تمحل غير مقصود للمستعمل، وغير مستقيم فى أذواق الأدباء[٢٤].

والثالث والرابع: الدخيل والمولّد، إذ يرى الكرملى أنه لايصح أن نرفضها البتة، لأن فى رفضها رفضًا لجميع مصطلحات العرب العلمية والفنية والصناعية والعمرانية، حتى لايبقى معنا من العربية إلا النَّزْرُ التَّفِه الذى لا ينطبق إلا على الحالة البدوية، فنتخلف نحن، وتتخلف اللغة معنا ولا يبقى منها سوى القشور، غير أنه لا يأخذ الدخيل أو المولد على علاته، وإنما ينظر فى أمره، فما نطق به العرب سابقًا جاهليين كانوا أم مولدين يؤخذ به دون أن ينظر إلى وروده أو عدم وروده، وقد وضح الكرملى مقياسه هذا بالتطبيق على استعمالين:

الأول: الكلمة (مُواطِن) المشتقة من (وَاطَنَ) التى لم ترد فى استعمال الفصحاء جاهليين ومولّدين ولها مرادف عندنا، وهو (الوَطَنِيّ وابن الوَطَن) فليس من الفصيح استعمال هذه الكلمة.

والثانى: قولهم: رجل بكلّ معنى الكلمة، فليس فى لغتنا كلام يؤدى هذا الفكرة، ولا يقوم مقامه قولهم: رجلٌ أىّ رجل، وأيّما رجل، أو هو العالم حقُّ العالم أوحِدَ العالِم؛ لا ختلاف مفهوم التعبيرين، فالتعبير العربى يفيد الكمال فى صفتى الرجولة والعلم، والتعبير الأول مفاده أن للكلمة الواحدة معانى عدة، من وضعية ومجازية ومطلقة ومقيدة، إلى غيرها، فقولهم: (بكل معنى الكلمة) أى بكل معنى من المعانى المذكورة، ولا يفيد ذلك التعبير العربى السابق.

---

(٢٢) مجلة مجمع اللغة العربية ٢/٢٩٣.
(٢٣) مجلة مجمع اللغة العربية ٢/٢٩٤.
(٢٤) مجلة مجمع اللغة العربية ٢/٢٩٦.

(٣)

كمال إبراهيم

أكثر الأخطاء التي وردت في (أغلاط الكتّاب) وردت عن غير كمال إبراهيم، وعلى وجه الخصوص وردت في (لغة الجرائد) لليازجي، و (تذكرة الكاتب) لداغر، ومن هذه الأخطاء: نسائم البحر (٧)* أحطته علمًا بكذا (١١) ملافاة (١١) ينبغي عليك أن تفعل (١٠) بصفة كونه كذا (١٣) تُعساء- جمع: تاعس أو تعيس (١٣) بؤساء (١٤) لم يَعُدْ يصلح (١٥) لا ينفكّ عن العمل (٢٢) النوادي- جمع: ناد (١٩) نوايا- جمع: نية (٥٨) أخصام جمع: خَصْم (٦٢) كلفّه بكذا (٧) لم يتمالك نفسه (١٨) يُؤْسف له (١٩) تعودَ على الشيء (٢٣).

وقد عرضنا نحن لكل ذلك في حينه، وبيّنا ما فيه من خطأ أو صواب، ومقياس صاحبه حين عدّه من الخطأ، وعلى ذلك نقول: إن كمالاً قد نهج نهج غيره في التشدد، فأخذ بالأفصح وَعَدَل عما عداه، وترتب على هذا:

* أنه لم يعتد الشاذّ والنادر صالحًا للاستعمال السليم، كرجل أعْزب- في: عَزَب، فهو «نادرٌ شاذٌ لا يعتمد عليه»[٢٥]، وكاقتران خبر كاد بأن، في: كاد أن ينتهي من عمله- والاقتران عنده شاذ، لا يعتمد عليه[٢٦].

* وأنه لم يأخذ باستعمال المولّدين حجة في الاستشهاد، وهو يعني بهم «أولئك الذين جاءوا في عصور فساد العربية، ممن لا يوثق بعربيتهم، ولا يعتدّ بنصوصهم، وكانوا هم كذلك عونًا لهذا الفساد في الطغيان وَلِسَقَمِ الأسلوب في الذيوع[٢٧]» ومن ثَمّ لم يأخذ بشعر ابن زريق البغدادي، الذي أدخل فيه الواو على الجملة الماضوية الواقعة حالاً بعد إلاّ[٢٨]، ولم يأخذ باستعمال الشاعر أبي الرقعمق: خصيص بمعنى مخصوص[٢٩]، ولم يجوِّز النسب إلى الطّبيعة بإثبات الياء في: النواميس الطبيعية[٣٠]، وإن استعملها بعض مولّدي

* الرقم وفيما بعده لصفحات كتاب (أغلاط الكتاب).

(٢٥) أغلاط الكتاب ٤٧.
(٢٦) السابق ٤٨.
(٢٧) السابق ٣.
(٢٨) السابق ٦.
(٢٩) السابق ٢٤.
(٣٠) السابق ٤٣.

العصر العباسي – ولم يجوِّز: الحواتج – لأنها – في رأيه – من وضع المولدين، ولم ترد سماعًا، ولاقياس لها[٣١].

* وأنه لم يَرَ في استعمال علماء اللغة حجةً مسوِّغة لاستعمال غيرهم، أي أنه ممن يخطئ علماء اللغة في استعمالهم، إذ نسب الفيومي – صاحب المصباح المنير إلى الوهم حين قال عند شرحه مادة (نسب): والأنسب تقديم القبيلة على البلد – والسليم أن يؤتى باسم التفضيل من مصدر نسب – لا ناسب – مسبوقًا بأشدّ ونحوه فيقال: أكثر مناسبة[٣٢].

* وأنه وقف عند حد السماع بمزيدات الأفعال وما تفرع عنها، نحو: انفعل وتفعَّل واستفعل، فوافق غيره في تخطئة: انعكف ومنعكف (١١) واستعرض، واستعراض الجيش (١٢) وولّى العدوّ مُنْدَحِراً (١٣) ولا تنطلي عليهم الحيلة (٢٥) وفاجعة تستنزف الدموع (٢٦) وفلان يتزّعم المظاهرة وهو من المتزعِّمين (٣٦).

كما جعل من السماع فقط إتيانَ صيغة فَعِيل بمعنى مفعول، فأنكر: قدم إليه خصيصًا – يعنى: مخصوصا (٢٤).

* وأنه أخذ بالمذهب البصري في النسب إلى الجمع، بالردّ إلى مفرده، فخطأ قولهم: القوانين الدُّوَلِيَّة – بضم الدال – كما أخذ به أيضا في جمع ما يستوى فيه النوعان – مما هو على وزن فعُول – فخطأ: (غيورون) في جمع: غيور، وقد سبق أن ما خطَّأه يستقيم على رأي الكوفيين.

وكنا قد قرأنا مقدمة (أغلاط الكتاب) فخُيِّل إلينا أن المؤلف سيأتي بجديد، لا في المسائل فقط، ولكن في المقياس، إذ ذكر أنه صحح بعض ما خطّأ غَيْرُهُ، ورجع في هذا التصحيح إلى أمهات كتب اللغة في العربية، واطّلع على كثير مما خطّه أعلام البيان، ونَقَدَةُ اللغة في الماضي والحاضر، ورأى أن العربية اليوم بحاجة شديدة إلى التوسعة، بإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الأساليب التي روى أنها تتردّى في مهاوي الخطأ، وتبين له هو وجه ينقذها به. قال: «وحرصت كل الحرص على أن أصحح كثيراً من الكلمات التي خطّأ استعمالها بعضُ علماء العربية القُدامَى أو المتأخرين؛ لعدم شيوعها وذيوعها وورودها في لغة راجحة، لأننا في أشد الحاجة – ونحن في عصرنا هذا – إلى إقرار كثير من الألفاظ والأساليب التي تجرى بها الأقلام والألسنة على غير وجهه الراجح، وإلاّ لما بقي في أيدينا من هذه اللغة إلاّ النَّزْرُ اليسيرُ، وماذا يفيدنا في تصحيح تلك الكلمات والتراكيب

(٣١) السابق ٤٩.   (٣٢) السابق ٢٣.

ما دامت قد وردت فى شعر بعض الشعراء، وبيان طائفة من الأدباء؟»[٣٣].

لكن خاب الظن بمراجعة مواد (الأغلاط)! فلا هو أتى بجديد فى المسائل يُعتدُّ به، ويكوِّن به منهجاً ذا مقياس، ولا هو راعى ما قاله من ضرورة التوسعة فى العربية؛ بقبول ما يمكن قبوله، ولو على وجه مرجوح، حتى تصبح صالحة لهذا الزمان كما صلحت لزمان قبله، وإذن لا ضَيْرَ علينا إذ نسلكه مع المتشددين من نقدة الأساليب، ونستدل على وجهتنا هذه بما بنيناه سابقًا من منهجه، ونعزز ذلك هنا بأنه ردّ أموراً أجازها غيره، وهدم بها ما بناه فى مقدمته من دعوى التوسعة، وقبول الكلام الذى ورد مثله فى شعر بعض الشعراء، وفى بيان طائفة من الأدباء، ومن ذلك:

منعه اقتران الجملة الماضوية الواقعة بعد إلا بالواو، فى نحو: ما ارتقى كرسيَّ الخطابة إلاّ وسَحَرَ الألبابَ (٦)، وقد جاء مثله فى شعر قديم، هو قوله[٣٤]: (إلا وكان لمرتاع بها وزرا) كما أجاز ذلك الاستعمالَ الزمخشريُّ وغيرُه.

ومنعه إفراد لفظ حنان، فى نحو: حنانك ارفق بى (٩) لأن حَنَانَيْكَ من الألفاظ التى لا يُعْرَفُ لها واحد، وقد اعتمد فى ذلك على ما جاء فى المزهر[٣٥] (باب المثنى الذى لا يعرف له واحد، ولكن جاء باللسان (حنن): «وقالوا: حَنَانَكَ وَحَنَانَيْكَ» وفيه: «والعرب تقول: حنانك يارب وحنانيك بمعنًى واحدٍ، أى رحمتك» وجاء فى اللسان أيضًا قول امرىء القيس:

ويمنعها بَنُو شَمَجَى بنِ جَرْمٍ   معيزهمُ حَنَانَكَ ذَا الحَنَانِ

وقد فسّر ابن الأعرابى والأصمعىّ حنانك فى البيت بـ (رحمتك) يا رحمنُ.

فأنت ترى مما جاء فى اللسان أن الإفراد قد ورد كما وردت التثنية، وأن المعنى هو التحنن والرحمة، وكلام سيبويه والنحاة عامة فى حنانك ونحوه لا يفهم منه أنها لا تستعمل إلا مثناة، فقد قال سيبويه: «هذا باب ما يجىء من المصادر مثنى منصوبًا على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: حنانيك، كأنه قال: تَحَنُّنًا بعد تحنّن، ولكنهم حذفوا الفعل؛ لأنه صار بدلاً منه، ولا يكون هذا مثنًّى إلا فى حال إضافة، كما لم يكن

(٣٣) أغلاط الكتاب ٢، ٣.
(٣٤) الصبان على الأشمونى ٢/١٨٨.
(٣٥) المزهر ٢/ ١٩٥.

سبحان الله ومعاذ الله إلا مضافا»[٣٦].

والمفهوم من عبارة سيبويه هذه التي تبعه فيها سائر النحاة أن هذه اللفظة إذا ثُنِّيتْ لابد أن تضاف؛ لا أنها لا تستعمل إلا مثناة، ففي العبارة إشارة إلى أنها قد تفرد، وفي هذه الحال قد تستعمل مضافة وغير مضافة، ولو قَصَد سيبويه إلى غير هذا لقال مثلا: ولا تستعمل حنانيك إلا مثناة مضافة (بطريق القصر).

وكذلك منعه من تذكير الكفّ، في نحو: كف مستدير (٦٣) واستعمال الكسول صفة للمذكر (٣٥) وقد سبق أن تذكير الكف ورد في شعر لـلأعشى (اللسان: كفف) وأن استعمال الكسول وصفًا للمذكر ورد كذلك (اللسان: زمل).

كذلك جاء في الغاية من التشديد وتضييق اللغة ردّه لنحو: جاء مُطْرِقَ الرأس (٣٥) و: يتغامزون عليهم بعيونهم (٢٩) لأن الإطراق معناه حَنْيُ الرأس فلا داعي إلى ذكر الرأس معه، ولأن التغامز لا يكون إلا بالعين، فالزيادة هنا ركيكة، ولو على سبيل التوكيد، وقد سبق ردُّنا ذلك عند عرض مقياس داغر، في تذكرة الكاتب.

وأما المسائل التي أجازها كمال إبراهيم، وزعم أنه وسع بها اللغة فقليلةٌ جِدًّا، منها:

إجازته استعمال التشويش (٤٩) مع إجماع أهل اللغة على أنها من وضع المولدين، ولا أصل لها في اللغة، ولكنه لم يجد حرجًا في استعمالها إذا أقرها المجمع اللغوي، لأنها تؤدي من المعنى ما لا يؤديه غيرها، ولاسيما أنها أصبحت شائعة على ألسنة الأدباء.

وإجازته الاشتقاق من أسماء البلدان، في نحو: فلان قد تبغدد (٤٩) أي صار بغداديًّا، وهو اشتقاق مولّد، نصّ عليه ابن سيده والبطليوسيّ، ولا بأس بأن يقرها المجمع، فيصحح استعمالها.

وإجازته أن يعدّى الفعل (التقى) بالباء الجارة، في نحو: التقى به (٥٧) مع أن الأفصح التعدية بالنفس، وقد يجوز تعديتها توسعًا، لأنها بمعنى اجتمع به. فكأنها أنيبت عنها.

ولا شك عندنا أن هذه المسائل القليلة التي أجازها لا تقيم له منهجًا غير متشدد؛ حتى يمكننا أن نعدّه مع اللغويين المُيَسِّرين، كالبطليوسيّ في العصر القديم، أو الغلاييني في

---

(٣٦) كتاب سيبويه ٣٤٨/١.

العصر الحديث، ولا تحل مشكلة الحاجة اللغوية التي نادى بها في مقدمة كتاب (أغلاط الكُتّاب).

(٤)

إبراهيم السامرّائيّ

لقد عرض السامرائي بالبحث والتحقيق لمجموعة من الاستعمالات اللغوية، أكثرها مما يدور في العصر الحديث، في الدواوين الرسمية والصحافة والإذاعة والمقالة الأدبية، وقليل منها جاء في العربية القديمة، وبلغت تلك الاستعمالات المحقَّقة سبعة وثلاثين استعمالاً، ضمها الفصل الحادي عشر من كتابه (التطور اللغوي التاريخي)[٣٧].

ولم يكن غرض السامرائي من هذا التحقيق الحُكْمَ بالصواب أو بالخطأ، وإنما قصد إلى الإشارة إلى ما طرأ على بعض الألفاظ والتراكيب العربية في عصرها الحديث، من تجاوز يقبله علم اللغة، ولا ينسبه إلى الخطأ أحيانًا، ولا يقبله على أنه خطأ أحيانًا أخرى، ثم الربط – بعد ذلك – بين الجديد الطارئ، والقديم المأثور، قال: «وأنا إذ أبحث في هذا اللون من العِلْم اللغوي، لا أقصد أن أشير إلى مكان التجاوز – أو قُلْ: مواطن الخطأ – في هذه العربية الحديثة، ولكني أريد أن أشير إلى أنّ هذه العربية الحديثة، هي لغة هذا العصر الحاضر، بحاجاته العديدة ووسائله المختلفة، وما جدّ فيه وما يجدّ من أشياء ومستحدثات، وهي استعمالات وصيغ قائمة دائمة، أردنا أم لم نُرِدْ، خضعت لِسُنَّةِ التطور، شأنَ جميع اللغات في هذا الموضوع، ومن الواجب أن نسجل هذا التجاوز – أو قُلْ: هذا الجديد – لنربط بينه وبين عربيتنا الفصيحة القديمة عملاً بالمنهج اللغوي التاريخي»[٣٨].

ومع هذا، هناك من المواد التي أتى بها السامرائي ما لا وجه له من الصواب، وكان يشير إلى ذلك أحيانًا، ويبين سبب الوقوع في هذا الخطأ، ومن هذه المواد ما هو من الجموع، ومنها ما هو من غيرها، فمما غيّروه من الجموع:

جمعهم (مدِيرًا) جمعا مكسرًا على: (مُدَراء) توهمًا منهم أصالة الميم في المفرد، فقاسوا

---

(٣٧) انظر: الصفحات من ١١٩ إلى ١٣٨.

(٣٨) التطور اللغوي التاريخي ١١٩.

الكلمة على قبيل مما يجمع على فعلاء، غير أن زيادة الميم فى المدير توجب أن تجمع الكلمة تصحيحًا على مديرين (١٢٠)*.

وجمعهم شَقِيّ على: (شُقاة)، على توهم أن المفرد (شاقى)، فجعلوه كالغازى والغزاة، وصحة الجمع أشقياء.

وجمعهم مُهِمّة جمعا مكسرا على (مَهَامّ) ولم ترد مَفَاعل جمعا لمُفْعِلة – صيغة اسم الفاعل – فحق الجمع أن يكون بالألف والتاء (١٢١).

وجمعهم حاجة على: (حاجِيَات) بزيادة الياء، كأنها جمع حاجِيّة، ولا ندرى كيف جىء بهذه الياء (١٢٢)؟.

وأشار السامرائى إلى ظاهرة متعلقة بالنحو بمعناه الخاص، هى ما يسمع على ألسنة المذيعين من منع صرف الجموع على وزن (أفعال) كألوان وأعراض – كأنهم حملوها على أشياء – وما علموا أن فى منع أشياء من التنوين كلامًا كثيرًا مبيّنًا فى مواطنه من كتب النحو (١٢٣).

وأما فى غير الجموع، فأشار إلى ظواهر مستحدثة فى العربية، أشار إلى كثير منها غيره، كالتعدى واللزوم، والتبادل بين حروف التعدية، والنسب، وغير ذلك. فقد أشار إلى أنهم يُعَدُّونَ (تكلم) بعَنْ والصواب أن تعدّى بعلى (١٢٨) ويعدّون (تعمق) بنفسه، والصواب المسموع تعديته بفى (١٢٩) ويعدّون (تضلع) بالباء الجارة، والصواب أن تعدى بِمِنْ (١٢٩) وفى النسب: نسبوا إلى (الحياة) بإثبات التاء فقالوا: (حَيَاتِيّ – ١٣٣) والصحيح حَيَوِيّ، كما أتوا بالنسب حيث لا داعى له فى نحو: العنصر الرئيسيّ، والوجه أن يقال: الرئيس – دون نسبة – فلاحاجة هنا أن ينسب الشيء إلى نفسه، ويرى السامرائى أن وقوعهم فى هذا الخطأ ناشئ من تأثر العربية بالتركية، وإنما كان من قبيل الخطأ؛ لأنه ليس المراد بهذا الوصف المنسوب كونًا خاصًا بالرئيس، فليس هو مثل الوصف (بالأساسيّ) المنسوب إلى الأساس، وإنما هو مثل قولهم: السبب المُهِمّ (١٣٣).

ومما أشار السامرائى إلى خطئه: استعمالُهم الضمير بعد إذا الفجائية مقترنًا بالباء فى: خرجت فإذا به واقف (١٣٦) واستبدالُهم (لا) النافية بـ (ما) النافية، مع زال من أخوات كان، فى: لازالت الأنباء تتوارد ١٣٤) والمقرر فى كتب النحو أن (لا) مع الماضى تفيد

* الرقم هنا وفيما بعده لصفحات كتاب (التطور اللغوى التاريخى).

الدعاء، وهو ما تخلت عنه عربيّتنا المعاصرة. واستعمالهم اسم المفعول من الثلاثي على هيئته من الرباعيّ المبدوء بالهمزة، في قولهم: وكانت النتائج قد نشرت مُسْبَقًا (١٣١) وفي قولهم: الواقع المُعاش (١٢٦) مع ما في الاستعمال الأخير من التجوز المنقول عن الأسلوب الأعجميّ؛ إذ إن قولهم الآن: عاش القضية أو المحنة أو الفترة بمعنى: كابدها واحتملها وخَبِرَ نتائجها، لم يرد مثله عن العرب ومما كثر في العربية المعاصرة – على ما أشار إليه – عود الفعل على المضاف إليه في نحو: ومعظم الأسباب تؤكد هنا (١٣٤) وإن لم يشر إلى صحة هذه الظاهرة أوخطئها.

أما ما أشار إلى صحته من الاستعمال المعاصر، فهو استعمالهم (مُجَرِّب) على صيغة اسم الفاعل – مع أن الوارد بصيغة اسم المفعول – من: جربته الأمور وأحكمته (١٢٣) ولكن صيغة اسم الفاعل عنده قياس صحيح، لأن اللغة الحديثة عدلت عن اسم المفعول إلى اسم الفاعل، وذلك لاختلاف النظر إلى الفعل وعلاقة الفعل بالفاعل من حيث الإيجاب والسلب، وهذا لون من ألوان التطور اللغوى. وعند اجتماع الشرط والقسم يجعلون الجواب للشرط مطلقاً – وإن تقدم القسم – (١٣٦) وقد حكم النحاة على ذلك بالقلة، ويرى السامرائي أنه جائز يستعمل بلا حرج، وأنه غير قليل كما ادّعى النحاة، وقد أيّد رأيه بشواهد من الشعر القديم، لعمر بن أبي ربيعة، ومن شعر المولدين: للبحترى وللشريف الرضيّ، فالاستعمالان صحيحان، وإن كان شعراء العصر الحاضر يجعلون الجواب للشرط مطلقا، ولا عبرة عندهم باللام الموطئة للقسم.

وعلى وجه الإجمال نقول: إن السامرائي مُتّبِعٌ لا مبتدع، وإن مقياسه لم يخرج عن مقاييس من سبقه من التشدد، بالاعتماد على الوارد، ولا يخرجه عن ذلك ماجوّزه من استعمال اسم الفاعل من جَرّب – وهو ما لم يرد – ومن جعل الجواب للشرط المتأخر عن القسم، لأن هناك أمورًا أتى بها على أنها خطأ مستحدث، وكان من الممكن أن يجيزها كما فعل غيره، ومنها على سبيل المثال:

تعدية الفعل (أجاب) بعلى لا بعَنْ (١٢٨) واستعمال المقارنة بمعنى الموازنة (١٢٧) واقتران الماضي الواقع بعد إلاّ حالاً بالواو (١٣٥) وتوسط ضمير الغيبة المنفصل بين اسْمَيْ الاستفهام (ما ومَنْ) والمستفهم عنه، في نحو: ما هي المسألة؟ ومن هو المسئول؟ (١٣٧) إلى غير ذلك مما ذكره على أنه تطور وتبدل عن العربية القديمة وإن لم يُشِرْ في

بعضه إلى أنه خطأ، ولكن تجويزه المسألتين السابقتين يُشعر بأنه يعدّ غيرهما من قبيل الخطأ.

(ثانيًا)

في الحجاز

أصاب بلادَ الحجاز في عصرها الحديث ما أصابها في عصرها القديم، فلم تظهر بها نهضة علمية تُذكر، وتبع ذلك عدمُ قيام تنقية لغوية ذات خطر، وذات أسلوب متميز في تقصّي الأخطاء، أو في مقياس الصواب والخطأ، وأهم ما ظفرنا به من جهد التنقية عند الحجازيين كُتيّب لأديب حجازي هو الأستاذ عبد القدوس الأنصاري، بعنوان (إصلاحات في لغة الكتابة والأدب) جمع فيه كثيرًا جدًّا مما أشار إليه غيره، وأضاف القليل.

ومن مقدمة الكتاب تتضح نزعة المؤلف السَّلَفيّة، فكلُّ جديد عنده خطأ إذا لم يَرِد، وواجبنا هو المحافظة على الألفاظ الموروثة حتى لا يأتي إليها الفساد الذي يتبعه فساد في معاني الألفاظ، فعلينا – إذن – أن نفعل مافعله حَمَلة الأدب العربي القديم، الذين امتازوا بشدة تعلقهم بالألفاظ وتفضيلها على المعاني، «فالألفاظ اللغوية يجب أن تُستعمل كما سُمعت من واضعيها الأولين، وكما تقرره معاجم اللغة وكتب القواعد بدون إجراء أيّ تغيير فيها، لأن أقل تغيير يحدث فيها هو إفساد لها، وإذا تطرق الفساد إلى القالب فإن اللُّبَّ في خطر عظيم من انتقال العدوى إليه»[39].

ومن هنا كان الأنصاري متشددًا مع الأساليب، وبدا هذا التشدد في إيثار المذهب البصريّ على الكوفيّ في جمع فَعُول بمعنى فاعل مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، مثل: صبور (١٠) وفي النسب إلى الجمع بردّه إلى المفرد، ولذا خطأ: المُلُوكيّ (١٨) وفي أخذه بالمذهب الغالب وترك غيره مما هو غير لحن، في تأنيث فَعِيل بمعنى مفعول بالتاء، في نحو: امرأة سَجينة (٦٢) ثم تخطئته جمع أَسير على: أُسَرَاء (٥١) استنادًا إلى أن فعيلا بمعنى مفعول إنما يجمع على فَعْلَى كجرحى وأسرى، وقد جاء في اللسان (أسر): «والجمع أُسَرَاء

(٣٩) إصلاحات في لغة الكتابة والأدب ٥.

وأسارى وأَسْرى*، وجاء فى الأشمونى أن جمع أسير على أُسَرَاء نادر، ومعنى الندرة هنا أنه خالف القياس – وإن كثر استعماله – على ما جاء فى تعليق الصبان[40]. كذلك يبدو تشدد الأنصارى فى تخطئته جمع النادى على: (النوادى)، وقد سبق أنه قياس فيه.

وإذا كنا قد حكمنا على الأنصارى بالتشدد فلا ينبغى أن يسرى هذا الحكم على كل ماجاء به من مسائل، فمنها مالم نجد له وجهًا فى الصواب، فتلحينه أمر مفروض، وذلك كترك الإدغام فى نحو: التَّوادّ والتشاقّ (٢٧) والنسب إلى الثورة بزيادة واو، فى نحو: الثُّورِيّة (٤١) وإلحاق التاء الفارقة لفَعُول بمعنى فاعل، فى نحو: عقبة كَئُود (٦٩) وجمع دليل على: دُلَلاء (٢٤) خلافًا لما هو مقرر فى قواعد النحاة من أن فُعَلاء يجمع عليه فَعيل إذا اختلف حرفاه: الوسط والأخير. أما إذا اتفقا فيجمع على أَفْعِلاء، كشديد وأشدّاء ومثله دليل وأدِلّاء. وكذلك قولهم: أخِصّائىّ (٣٢) بالنسب إلى الجمع (أخِصّاء) وزن أفعلاء، وهذا الجمع غير موجود فى المعاجم ولا فى كتب النحو، كما أن المفرد (خصيص) غير موجود أيضًا فى كتب اللغة أو القواعد.

يضاف إلى هذه المسائل الملحونة على كل وجه مالوافق فيه غيره من تخطئة: عَصَارِى هذا اليوم (٢١) ولقاء، فى نحو: لا يبالى بالأغراض لِقَاء قيامه بالواجب (٢٣) على معنى (إزاء)، وإدخال الجارّ على مثله، فى نحو: مِنْ منذ أمس (٣٦) وقولهم: فلان شَغُوفٌ بكذا (٤٩) أى مشغوف به، والإبقاء على تاء التأنيث عند النسب، فى نحو: الحَيَاتِيّة (١١).

وأخيرًا نقول: إن الأنصارى – مع تشدده – لم يسلم استعماله من التردى فى مَهْوَى اللحن، فقد استعمل (بَيْنَما) غير مصدرة حالَّةً محلَّ (على حين) أو (فى حين) قال: «وافقت الحكومة على معافاة زيد من وظيفته (فى معنى إعفائه) بينما المعنى اللغوى له هو سلامة المرء من الأدواء أو الإيذاء»[41].

---

(٤٠) الصبان على الأشمونى ٤/١٣٩.

* الرقم هنا وفيما بعده لصفحات كتاب (إصلاحات فى لغة الكتابة والأدب).

(٤١) إصلاحات فى لغة الكتابة والأدب ٢٦.

(ثالثاً)

فى المغـرب

لم تقم بالمغرب تنقية لغوية فى العصر الحديث، وليس من الصواب أن نُبـرّر ذلك بوقوع بلدانه تحت وطأة المستعمرين، فقد وقعت بلدان أخرى تحت هذا، كلُبْنان ومصر، ومع ذلك نهضت بها الجهود العلمية نهوضًا ملموسًا، وفى جملتها جهود التنقية اللغوية – على ماسبق بيانه – كما أنه ليس من الصواب أن ندّعى عدم وجود مايستدعى التنقية – وهو اللحن – فقد كان اللحن موجودًا ومتفشيًا بين مختلف الطوائف، وقد سبق أن أوردنا نصًّا للغة الصحافة فى الجزائر[٤٢]، ونزيد هنا بـذكر بعض مـا وقع فى العـربية التونسية، ومايقع حتى الآن مما يُعدُّ أكثره من اللحن اللغوى، ففى خلال عام كامل قضاه الأستاذ إبراهيم السامرائى بين ربوع تونس أمكنه أن يُلمّ ببعض أدب القوم وأساليبهم فى الكتابة، وبخاصة لغة الصحيفة اليومية، وقد استرعى انتباهه ما فى هذه اللغـة من طرافة، تستدعى الوقوف عندها ودراستها وتسجيلها، قال: «وقفت على أشياء كثيرة تتصل بلغة التونسيين، فرأيت أن أسجلها وأشير إليها خدمة للتاريخ اللغوى، ولم أرد أن أسلك فى هـذا البحث مسلك التخطئة، فأدلّ عـلى مكان التجـاوز للفصيح فى هـذه الاستعمالات التونسية، ذلك أن هذه الاستعمالات التونسـية فصيحة، وإن عرض لها شىء يبعدها عن الفصيح المشهور، فقد اتصفت بلون من الإقليمية، أو قُلْ: المحلية»[٤٣].

ومن تتبع ما جاء به السامرائى اتضح أن اللغة التونسية تستعمل بعض أفعال العربية المجردة بصورة المزيد دائمًا، ويتبع ذلك ما يتفرع عن هذه الأفعال من مشتقات:

ومن صور الزيادة عندهم: التضعيف فى قـولهم: حجّرت الحكـومة الإفـطار العلنىّ فى خـلال شهر الصـوم (٢٠٤)* بتضعيف الفعل (حجـر) بمعنى منعت، و: وقوف الـسيـارات مُحَجَّرٌ هنا (٢٠٤)، أو التضعيف وزيادة التاء فى أول الفعل، كقولهم: تحصّلت الحكومة على النتائج الباهرة فى مقاومة التخلف (٢٠٥) بمعنى حَصَلت، والمعروف فى العربيـة لهذا المـزيد هـو

---

(٤٢) انظر الفصل الأول من القسم الثانى.

(٤٣) التطور اللغوى التاريخى ٢٠٣.

* الرقم هنا وفيما بعده لصفحات كتاب (التطور اللغوى التاريخى).

تحصّل الشيء بمعنى تجمع وثبت، أو بزيادة الهمزة على المجرد كقولهم: أطْرَدَ العاملَ من عمله (٢٠٦) وقولهم: وأُبهِرْتُ بما شاهدته من التقدم العلمي (٢٠٧) أي: طُرِد وبُهِرت، كما يستعمل أهل تونس بعض أفعال العربية على نحو غير مألوف، كالفعل (وقع) الذي يستعملونه مع فاعله حالاً محل المبنى للمجهول، كقولهم: المسألة التي وقع بحثها (٢٠٦) أي بُحِثَتْ و: المشكل الذي وقع النقاش فيه (٢٠٩) أي نُوقِش، وهو من التأثر بالفرنسية، ويستعملون كذلك المصادر الصناعية مأخوذة من المصادر العادية بزيادة الياء والتاء، في قولهم: البضائع التي ثبتت صُلُوحِيّتها للاستهلاك (٢١٠) ولا حاجة إلى مثل هذا، لأنه إنما يُلجأ إليه في المصطلح الفني، أما في النسب فينسبون إلى الجهة بزيادة واو في آخرها، ويقولون: جِهَوِيّ (٢١٤) وهو مخالف للقاعدة إذ لا يُرَدّ إلى محذوف الفاء إذا صحت لامه – كما هنا – كما ينسبون إلى (الكونغو والطوغو) – من الأقطار الإفريقية بزيادة لام – فيقولون: الكونغولي والطّوغولي (٢١٨) وهذه الزيادات تأثّر بالفرنسية ولا تقرّها العربية.

واستعمل أهل تونس كذلك (أين) الاستفهامية في غير الاستفهام، غير مصدّرة، كأن تحل محل حيث، في قولهم: سيقام الاحتفال في بطحاء الحكومة أَيْنَ يخطب الرئيس (٢١٩) وهو كذلك من التأثر بالاستعمال الفرنسي، كما عاملوا الحرف الزائد على أنه أصلٌ، وصاغوا الكلمة على وَفْق هذا فقالوا: تُهْمَة التمعُّش من الخَنَا (٢١٦) أي العيش بالخنا، وفي صوغ التَمَعُّش توهم أصالة الميم مع حذف الياء وجاءت الميم من المصدر (معيشة).

ومن البيّن أن هذه الأمور السابقة من قبيل اللحن، وهناك مصطلحات أخرى خاصّةً بالوظائف الحكومية والألقاب العسكرية والقضاء والزراعة والنبات، وكثير منها يمكن قبوله على وجه يقارب الفصحى.

ولكن – مع هذا – نقول: إن السامرائي لم يَقْصِدْ من إيراد هذه الأمثلة أن يتحرّى الخطأ فيقوّمه – على حدّ ما جاء في مقدمته – كما أنه ليس من أبناء المغرب، وذلك يبيح لنا القول بعدم قيام تنقية لغوية في المغرب.

* * *

(أمّا بعدُ)

فمن دراسة جهود العلماء فى تتبع الظواهر اللحنية فى اللغة بان لنا ما يأتى:

• أن اللغة كالناس، تُصاب فى ألفاظها وتراكيبها، بمثل ما يصاب به الناس من أوضار العِلَل، وظواهر الاضطراب والانحراف. وأن لذلك درجاتٍ متفاوتةً قوةً وضعفًا وسرعةً وبطئًا، وهذا ما يُعبَّرُ عنه فى المجال اللغوىّ بالخطأ أو باللحن. ولا وجه لمن جعل هذه الظواهر دليلًا على تطور اللغة لتطور الناطقين بها، من غير أن يحكم على هذا التطور بالخطأ، ويتصدى له بالمقاومة والتنقية، ولاسيّما اللغة العربية التى هى لغة القرآن - دُستُور الإسلام.

• وأن الارتباط بين الزمان والمكان والظاهرة اللحنية المعيّنة أمرٌ يغلب على الظن حدوثُه فى زمن القدماء، فكانت جهودُ العلماء فى مقاومة اللحن استجابةً مباشرةً لما يسمعونه من ألسنة الناس الذين يعايشونهم ويعاملونهم. نلمس ذلك فيما جاء فى مقدِّمة بعض كتب اللحن، على ما جاء فى درة الغواص للإمام الحريرى، ولحن العوام لأبى بكر الزُّبيدىّ - الذى أشار إلى بعض الانحراف فى لغة أهل الأندلس خصوصًا - وتثقيف اللسان لابن مكّى الصَّقلّى - الذى أشار إلى بعض ما وقع فى لغة أهل صَقلّية خاصة - أما فى العصر الحديث، فالصِّلةُ بين الزمان والمكان والانحراف اللغوى تكاد تكون مفقودة؛ لسهولة الاتصال بين الناطقين بالعربية فى مختلف أرجاء الأرض؛ بسهولة التنقل ويُسْرِ وسائل الإعلام الصحفية والإذاعية المرئية وغير المرئية.

• وأن أغلب العلماء الذين جدّوا فى تتبع اللحن ومقاومته، كانوا يميلون فى مقاييسهم إلى التشدد فى التخطئة، والأخذ بالأفصح ونَبْذِ ما عداه، وإن جاءت به لهجةٌ عربية أو قراءةٌ قرآنية أو حديثٌ شريف أو استعمالٌ لعالم لغوىّ ثقة، يدفعهم فى ذلك الدافع الدينى غالبًا، وهو الحرص على لغة القرآن الكريم، وقليلٌ من هؤلاء العلماء من بدا فى مقياسه شىء من التَّسمُّح والتيسير على الناس فى استعمالهم اللغوى، وأقل هؤلاء جميعًا من أفرط فى التساهل والتيسير؛ حتى بدا بلا مقياس للصواب والخطأ؛ فلكلّ استعمالٍ عنده تخريج على لهجة عربية، وإن قلّت أو أُنكِرَتْ، أو حَمْلٌ على قراءة ولو كانت شاذة، أو حديث

ولو كان ضعيفًا، أو تأويلًا على وجه من المجاز، وإن بدا غير مقبول.

● وأن نزعة التشدد فى مقياس التخطئة غلبت على القدماء فى مختلف البلدان الإسلامية، حتى إن نزعة التيسير فى الأداء اللغوى لم تَبْدُ إلا عند فئة قليلة منهم كموفق الدين البغدادى والبطليوسىّ وابن هشام اللخمى؛ على حين زادت نزعة التيسير فى المقياس عند المحدثين، ويأتى المجمعُ اللغوى فى مقدّمة هؤلاء الميسّرين فى اللغة حتى كاد يجيز كل استعمال عُرِضَ عليه.

● وأن هذه الجهود كُلَّها قد تعثرت، وباءت بالفشل فى مقاومة اللحن، وأكبر دليل على ذلك اتّساع نطاق اللحن وفشوّه على ألسنة الخاصة بعد العامة، وهو ما أتاح للعامية أن تبسط سلطانها، بعد أن غزت ألسنة المثقفين كُلّهم فى مُخْتَلِفِ المجالات، حتى مجال تدريس الفصحى، الذى يؤدَّى بالعامية غالبًا. وبعد أن وجدت العامية من هؤلاء المثقفين من ينتصر لها، ويدعو إلى تقعيدها والتأدب بآدابها.

● أما لماذا كان هذا المقياس؟ ولماذا شدّد فيه المشدّد ويسّر الميسّر؟ وهل من الممكن أن يكون هناك مقياس موحّد للصواب والخطأ؟ فلذلك حديث بتفصيل، نُرجِئُهُ إلى كتابنا الآخر، وهو بعنوان (المعيار فى التخطئة والتصويب) ونسأل الله أن يوفق إلى إكماله، وأن يعين على إتمامه، إنه نعم الموفّق المعين.

● ● ●

انتهى القسم الثانى (الأخير)

وبه يَتِمُّ الكتاب

والحمد لله أوّلًا وآخرًا

المراجع والمصادر

أولا: المخطوطات والمصورات:

١ - الأجوبة المَرْضية عن الأسئلة النحوية - محمد بن محمد الراعي - دار الكتب المصرية (٣٣٥ نحو).

٢ - أغلاط الضعفاء من الفقهاء وغيرهم - أبو محمد عبد الله بن بري - معهد المخطوطات العربية، نسخة مصورة عن «ميكروفيلم» (٢١٦ لغة).

٣ - التذييل والتكميل في شرح التسهيل - أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف - دار الكتب المصرية (٦١ نحو).

٤ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني - دار الكتب المصرية (٢٠١٠ نحو).

٥ - التكملة والذيل على درة الغواص - أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي - دار الكتب المصرية (٥٣٠ لغة).

٦ - التنبيهات على أغاليط الرواة - أبو القاسم على بن حمزة البصري - مكتبة الأزهر (٥١٣ أباظة).

٧ - حاشية على درة الغواص للحريري - عبد الله بن بري ومحمد بن ظفر - معهد المخطوطات العربية، نسخة مصورة عن «ميكروفيلم» (١١١ لغة).

٨ - خطأ فصيح ثعلب - أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج - دار الكتب المصرية (٣٣٢ مجاميع).

٩ - الرد على كتابَيْ: لحن العامة للزبيدي، وتثقيف اللسان لابن مكي - محمد بن أحمد بن عبد الله بن هشام اللخمي - معهد المخطوطات العربية، نسخة مصورة عن «ميكروفيلم» (١٣٢ لغة).

١٠ - سهم الألحاظ إلى وهم الألفاظ - محمد بن إبراهيم بن الحنبلي - دار الكتب المصرية (٢٥٤ لغة).

١١ - عقد الخلاص في نقد كلام الخواص - رضي الدين محمد بن إبراهيم بن الحنبل - معهد المخطوطات العربية، نسخة مصورة عن ميكروفيلم (١٧٥ لغة).

١٢ - عنوان المسرة لشرح محاسن الدرة - زين المرصفي الصياد - دار الكتب المصرية (٨٤٨ لغة).

١٣ - الفائت من الفصيح - محمد بن عبد الواحد غلام ثعلب - معهد المخطوطات العربية، نسخة مصورة عن «ميكروفيلم» (١٩٢ لغة).

١٤ - قصيدة ابن الحاجب في المذكر والمؤنث - أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب - دار الكتب المصرية (٩٣ مجاميع م).

١٥ - غلط العوام - أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي - دار الكتب المصرية (٢١ ش لغة).

١٦ - مستوى الصواب والخطأ بين اللغويين الأقدمين وعلم اللغة الحديث - محمد فرج عيد - كلية دار العلوم - رسالة دكتوراه على الآلة الكاتبة سنة ١٩٦٨.

١٧ - المُنَجَّد في اللغة - أبو الحسن علي بن الحسن (كُراع) - دار الكتب المصرية (٢٦٥ لغة).

* * *

ثانيا: المطبوعات:

١ - أبواب مختارة من كتاب أبي يوسف يعقوب بن إسحاق الأصبهاني - تعليق عبد العزيز الميمني الراجكوتي - المطبعة السلفية ١٣٥٠ هـ.

٢ - الإتقان في علوم القرآن - جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٤.

٣ - أحسن التقاسيم إلى معرفة الأقاليم - شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي - مطبعة بريل سنة ١٩٦٧.

٤ - أخبار النحويين البصريين - أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٩٥٥.

٥ - الأخطاء اللغوية الشائعة على ألسنة الكتاب والأدباء والإذاعيين - محمد أبو الحسن - مطبعة الأمانة سنة ١٩٧٦.

٦ - أخطاؤنا في الصحف والدواوين - صلاح الدين سعدي الزعبلاوي - المطبعة الهاشمية بدمشق سنة ١٩٣٩.

٧ - الأدب العربي في مصر من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر الأيوبي - محمود مصطفى - دار الكاتب العربي بمصر سنة ١٩٦٧.

٨ - أدب الكاتب - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة - مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٦٣ - الطبعة الرابعة.

٩ - أزاهير الفصحى في دقائق اللغة - عباس أبو السعود - مطبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٠.

١٠ - أساس البلاغة - أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري - مطبوعات كتاب الشعب سنة ١٩٦٠.

١١ - أساليب العرب في صناعة الإنشاء - شاكر شقير اللبناني - مطبعة القديس جاورجيوس للروم الأرثوذكس ١٨٩٣.

١٢ - أسواق العرب في الجاهلية والإسلام - سعيد الأفغاني - مطبعة دار الفكر بدمشق سنة ١٩٦٠ - الطبعة الثانية.

١٣ - الاشتقاق - محمد بن الحسن بن دريد - تحقيق عبد السلام هارون - مؤسسة الخانجي بالقاهرة سنة ١٩٥٨.

١٤ - الاشتقاق والتعريب - عبد القادر المغربي - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة سنة ١٩٤٧ - الطبعة الثانية.

١٥ - إصلاح الفاسد من لغة الجرائد - محمد سليم الجندي - مطبعة الترقي بدمشق سنة ١٩٢٥.

١٦ - إصلاح المنطق - أبو يوسف بن يعقوب بن إسحاق - تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون - دار المعارف بمصر - الطبعة الثالثة.

١٧ - إصلاحات في لغة الكتابة والأدب - عبد القدوس الأنصاري - مطبعة الوفاء ببيروت سنة ١٩٣٥.

١٨ - الأضداد في اللغة - محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري - المطبعة الحسينية بمصر سنة ١٣٢٥ هـ.

١٩ - الأعلام - خير الدين الزركلي - مطبعة كوستاتسوماس وشركاه - الطبعة الثانية.

٢٠ - الأغاني - أبو الفرج الأصفهاني - مطبعة دار الشعب.

٢١ - أغلاط الكتّاب - الجزء الأول - كمال إبراهيم - المطبعة العربية ببغداد سنة ١٩٣٥.

٢٢ - أغلاط اللغويين الأقدمين - الأب أنستاس ماري الكرملي - مطبعة الأيتام ببغداد سنة ١٩٣٢.

٢٣ - الاقتراح في علم أصول النحو - جلال الدين السيوطي - مطبعة دطي بالهند سنة ١٣١٣ هـ.

٢٤ - الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب - ابن السيد البطليوسي - مطبعة دار الجيل ببيروت سنة ١٩٧٣.

٢٥ - الأمالي - أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٥.

٢٦ - الأمالي الشجرية - هبة الله بن علي بن حمزة - دائرة المعارف العثمانية (حيدر أباد) - الطبعة الأولى.

٢٧ - إنباه الرواة على أنباه النحاة - جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي - تحقيق أبي الفضل إبراهيم - مطبعة دار الكتب بالقاهرة سنة ١٩٥٠.

٢٨ - البارع في اللغة - أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي - تحقيق أ.س. فلتن طبع لندره سنة ١٩٣٣.

٢٩ - بحر العوّام فيما أصاب فيه العوامّ - محمد بن إبراهيم بن يوسف المعروف بابن الحنبلي - مطبعة ابن زيدون بدمشق سنة ١٩٣٧.

٣٠ - البحر المحيط - أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي (أبو حيان) - طبع السعادة بمصر - الأولى سنة ١٣٢٨ هـ.

٣١ - البخلاء - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ - تحقيق فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب بيروت.

٣٢ - بلاغة العرب في الأندلس - أحمد ضيف - مطبعة مصر سنة ١٩٢٤ الطبعة الأولى.

٣٣ - البلاغة العربية واللغة المصرية - سلامة موسى - سلامة موسى للنشر والتوزيع سنة ١٩٦٤ - الطبعة الرابعة.

٣٤ - البيان والتبيين - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ - مطبعة دار الفكر للجميع سنة ١٩٦٨.

٣٥ - تاج العروس من جواهر القاموس - أبو الفيض محمد بن محمد بن مرتضى الزبيدي - تحقيق عبد الستار فراج - طبع وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت سنة ١٩٧١.

٣٦ - تاج اللغة وصحاح العربية - أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - طبع دار الكتاب العربي سنة ١٣٧٧ هـ.

٣٧ - تاريخ آداب العرب - مصطفى صادق الرافعي - مطبعة الاستقامة.

٣٨ - تاريخ اللغة العربية في مصر - د. أحمد مختار عمر - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة ١٩٧٠.

٣٩ - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان - أبو جعفر عمر بن خلف بن مكي الصقلي - تحقيق د. عبد العزيز مطر - مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - دار التحرير للطبع والنشر سنة ١٩٦٦.

٤٠ - تذكرة الكاتب - أسعد خليل داغر - مطبعة المقتطف والمقطم بمصر سنة ١٩٢٣.

٤١ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - جمال بن محمد بن عبد الله بن مالك - تحقيق محمد كامل بركات - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر سنة ١٩٦٧.

٤٢ - التطور اللغوي التاريخي - إبراهيم السامرائي - دار الرائد للطباعة سنة ١٩٦٦.

٤٣ - تقويم اللسان - أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي - تحقيق د. عبد العزيز مطر - مطبعة دار المعرفة سنة ١٩٦٦.

٤٤ - التلويح في شرح الفصيح - أبو سهل الهروي - مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٠٧ - الطبعة الأولى.

٤٥ - التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه - أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٥.

٤٦ - التنبيه على غلط الجاهل والنبيه - شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا - تحقيق: عبد القادر المغربي - مطبعة الشروق بدمشق سنة ١٣٤٤ هـ.

٤٧ - تهذيب اللغة - أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري - تحقيق عبد السلام هارون - الدار المصرية للتأليف والترجمة بالقاهرة سنة ١٩٦٤.

٤٨ - الجامع لأحكام القرآن - أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي - دار الشعب.

٤٩ - الجمانة في إزالة الرطانة - ابن الإمام - تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، طبع المعهد العلمي الفرنسي ١٩٥٣.

٥٠ - حاشية الصبان على شرح الأشموني - محمد بن علي الصبان - دار إحياء الكتب العربية.

٥١ - حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب - أحمد أبو الخضر منسي - مطبعة المدني سنة ١٩٦٣ - الطبعة الأولى.

٥٢ – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب – عبد القادر بن عمر البغدادي – تحقيق عبد السلام هارون – طبع دار الكاتب العربي سنة ١٩٦٧.

٥٣ – الخصائص – أبو الفتح عثمان بن جني – تحقيق محمد علي النجار – طبع دار الكتب المصرية ج١ لسنة ١٩٥٢، ج٢ سنة ١٩٥٥، ج٣ سنة ١٩٥٦.

٥٤ – دائرة معارف الشعب – طبع دار الشعب.

٥٥ – دراسات في العربية وتاريخها – محمد الخضر حسين – مكتبة دار الفتح بدمشق سنة ١٩٦٠ الطبعة الثانية.

٥٦ – درة الغواص في أوهام الخواص – أبو محمد القاسم بن علي الحريري – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – مطبعة نهضة مصر سنة ١٩٧٥.

٥٧ – دفع الأوهام في الرد على اليازجي – عبد الرحمن بن سلام البيروتي – المطبعة الأدبية بيروت سنة ١٣١٧ هـ.

٥٨ – دفع الهجنة في ارتضاخ اللكنة – معروف الرصافي – طبع الآستانة سنة ١٣٣١ هـ.

٥٩ – ذيل الفصيح – موفق الدين أبو محمد عبد اللطيف البغدادي – مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٠٧ الطبعة الأولى.

٦٠ – الرد على النحاة – أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء القرطبي – تحقيق د. شوقي ضيف.

٦١ – الرسالة – محمد بن إدريس الشافعي – تحقيق أحمد محمد شاكر – طبعة أولى سنة ١٩٤٠.

٦٢ – الرسالة التامة في كلام العامة والمناهج في أحكام الكلام الدارج – ميخائيل نقولا بن إبراهيم صباغ – طبع ستراسبرج سنة ١٨٨٦.

٦٣ – رواية اللغة – عبد الحميد الشلقاني – مطبعة دار المعارف سنة ١٩٧١.

٦٤ – الزجل في الأندلس – عبد العزيز الأهواني – مطبعة الجامعة العربية بمصر سنة ١٩٥٧ الطبعة الأولى.

٦٥ – سلوان الشجي في الرد على إبراهيم اليازجي – ميخائيل عبد السيد المصري – مطبعة الجوائب سنة ١٢٨٩ هـ.

٦٦ – شرح درة الغواص – أحمد شهاب الدين الخفاجي – مطبعة الجوائب سنة ١٢٩٩ هـ الطبعة الأولى.

٦٧ – شرح الشافية في فن التصريف – رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي – مطبعة صبيح سنة ١٩٢٦ – الطبعة الأولى.

٦٨ – شرح قصيدة بانت سعاد – أبو محمد جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري – مطبعة مصطفى الحلبي بمصر سنة ١٣٧٧ هـ الطبعة الثالثة.

٦٩ – شرح الكافية لابن الحاجب – رضي الدين محمد الحسن الإستراباذي – دار الكتب العلمية – لبنان.

٧٠ – شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف – أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري – تحقيق: عبد العزيز أحمد – مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٩٦٣ – الطبعة الأولى.

٧١ – شرح المفصل – موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش – عالم الكتب بيروت – مكتبة المتنبي القاهرة.

٧٢ – الشعر والشعراء – أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة – مطبعة الفتوح الأدبية بمصر سنة ١٣٣٢ هـ الطبعة الأولى.

٧٣ – الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها – أبو الحسين أحمد بن فارس – مطبعة المؤيد سنة ١٩١٠.

٧٤ – صبح الأعشى في صناعة الإنشا – أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي – طبع دار الكتب بالقاهرة سنة ١٩٢٨.

٧٥ – صفة جزيرة العرب – أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني – مطبعة السعادة سنة ١٩٥٣.

٧٦ – صورة الأرض – الجزء الأول – محمد بن حوقل البغدادي – الطبعة الثانية.

٧٧ – الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر – السيد محمود شكري الألوسي – شرح محمد بهجة الأثري – طبع المكتبة العربية ببغداد سنة ١٩٢٢.

٧٨ – عثرات اللسان في اللغة – عبد القادر المغربي – طبع المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٤٩.

٧٩ – عجائب الآثار في التراجم والأخبار – عبد الرحمن حسن الجبرتي – طبع بولاق.

٨٠ – العرب في صقلية – إحسان عباس – طبع دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٩.

٨١ – العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب – يوهان فك – ترجمة د. عبد الحليم النجار – طبع دار الكتاب العربي سنة ١٩٥١.

٨٢ – العمدة في صناعة الشعر ونقده – أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني – تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد – مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٦٣.

٨٣ – عيون الأخبار – أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة – الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٣.

٨٤ – فتوح البلدان – أبو العباس أحمد بن يحيى البلاذري – مطبعة بريل (لندن) سنة ١٨٦٦.

٨٥ – فحولة الشعراء – أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي – تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي و د. طه الزيني – المطبعة المنيرية بالقاهرة سنة ١٩٥٣.

٨٦ – فصيح ثعلب – أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب – مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٠٧ – الطبعة الأولى.

٨٧ – فلسفة اللغة العربية وتطورها – جبر ضومط – مطبعة المقتطف والمقطم بمصر سنة ١٩٢٩.

٨٨ – القاموس المحيط – مجد الدين الفيروزابادي – شركة فن الطباعة – الطبعة الخامسة.

٨٩ – الكامل فى اللغة والأدب – أبو العباس محمد بن يزيد المبرد – دار العهد الجديد للطباعة.

٩٠ – كتاب أرسطاليس فى الشعر – ترجمة أبى بشر متى بن يونس – تحقيق – د. شكرى محمد عياد – طبع دار الكاتب العربى بمصر سنة ١٩٦٧.

٩١ – كتاب سيبويه – أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر – تحقيق عبد السلام هارون – دار القلم سنة ١٩٦٦ وما بعدها.

٩٢ – كتاب فى أصول اللغة (مجموعة القرارات التى أصدرها المجمع من الدورة ٢٩ إلى الدورة ٣٤) – الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية سنة ١٣٨٨ هـ.

٩٣ – كتاب ما تلحن فيه العوام – على بن حمزة الكسائى – تعليق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى – المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٤٤ هـ.

٩٤ – كتاب المنقر – الشيخ إبراهيم المنذر – طبع بيروت سنة ١٩٢٧ الطبعة الأولى.

٩٥ – الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل – محمود بن عمر الزمخشرى – طبع الحلبى سنة ١٩٦٦.

٩٦ – كشف الطرة عن الغُرَّة – السيد محمود الحسينى النقشبندى الشهير بألوسى زاده.

٩٧ – الكليات – أبو البقاء الحسينى الكفوى – مطبعة بولاق بالقاهرة سنة ١٢٥٢ هـ.

٩٨ – لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة – د. عبد العزيز مطر – دار الكاتب العربى بالقاهرة سنة ١٩٦٧.

٩٩ – لحن العامة والتطور اللغوى – د. رمضان عبد التواب – طبع دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٧ – الطبعة الأولى.

١٠٠ – لحن العوام – أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدى – تحقيق د. رمضان عبد التواب – مكتبة دار العروبة بالقاهرة سنة ١٩٦٤.

١٠١ – لسان العرب – جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور) – طبعة مصورة عن طبعة بولاق – الدار المصرية للتأليف والترجمة.

١٠٢ – لسان غصن لبنان فى انتقاد العربية العصرية – شاكر شقير اللبنانى – المطبعة العثمانية فى بعبدا بلبنان سنة ١٨٩١.

١٠٣ – لغة الإدارة العامة فى مصر – عبد السميع سالم الهراوى – مطابع الشعب سنة ١٩٦٣.

١٠٤ – اللغة الانتقادية (انتقاد أغلاط الكتاب) – محمد رضا الشبيبى – رسالة نشرت فى مجلة المقتبس سنة ١٣٣٢ هـ (المجلد السابع).

١٠٥ – اللغة بين الفرد والمجتمع – أوتوجسبرسن – ترجمة د. عبد الرحمن أيوب – مطبعة لجنة البيان العربى بالقاهرة سنة ١٩٥٤.

١٠٦ – لغة الجرائد – الشيخ إبراهيم اليازجى – مطبعة التقدم.

١٠٧ – اللغة العربية بين حماتها وخصومها – أنور الجندى – مطبعة الرسالة.

١٠٨ – اللغة العربية كائن حى – جورجى زيدان – مراجعة مراد كامل – طبع دار الهلال.

١٠٩ - لغتنا والحياة - د. عائشة عبد الرحمن - طبع دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٩.

١١٠ - لغويات الشيخ محمد على النجار - نشر جماعة الأزهر للنشر والتأليف والترجمة - طبع دار الكتاب العربي بمصر.

١١١ - لف القماط على تصحيح ما استعمله العامة من المعرب والدخيل والأغلاط - صديق بن حسن القنوجي - مطبعة الصديقي في بهوبال سنة ١٢٩٦ هـ.

١١٢ - ليس في كلام العرب - أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه - المطبعة المحمودية التجارية بمصر - الطبعة الأولى.

١١٣ - مجالس العلماء - أبو القاسم الزجاجي - تحقيق عبد السلام هارون / طبع الكويت سنة ١٩٦٢.

١١٤ - محاضرات في الأخطاء اللغوية الشائعة - الشيخ محمد على النجار - القسم الأول سنة ١٩٥٩، والثاني سنة ١٩٦٠ - معهد الدراسات العربية.

١١٥ - المخصص - أبو الحسن على بن إسماعيل، المعروف بابن سيده - المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ببيروت.

١١٦ - المدعدع (الجزء الثاني) - أنطانيوس سليمان نقولا الكفر حلداوي - طبع بوسطن سنة ١٩٢٩.

١١٧ - مراتب النحويين - أبو الطيب عبد الواحد بن على - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مكتبة نهضة مصر سنة ١٩٥٥.

١١٨ - المزهر في علوم اللغة وآدابها - جلال الدين السيوطي - دار إحياء الكتب العربية.

١١٩ - المستطرف في كل فن مستظرف - شهاب الدين محمد بن أحمد الأبشيهي المحلي - مكتبة الجمهورية العربية بمصر.

١٢٠ - مشكلات اللغة العربية - محمود تيمور - مطبعة القاهرة ١٩٥٦.

١٢١ - مصادر الدراسات الأدبية - يوسف أسعد داغر - مطابع لبنان سنة ١٩٥٦.

١٢٢ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير - أحمد بن محمد بن على المقرى الفيومي - المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٢٨ الطبعة السابعة.

١٢٣ - مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس - عبد الرحمن حسن الجبرتي - دار المعارف بمصر.

١٢٤ - معاني القرآن (الجزءان: الثاني والثالث) - أبو زكريا بن زياد الفراء - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٦٦، سنة ١٩٧٣.

١٢٥ - المعجب في تلخيص أخبار المغرب - أبو محمد عبد الواحد بن على التميمي المراكشي - المطبعة الجمالية بمصر سنة ١٩١٤ الطبعة الأولى.

١٢٦ - معجم الأدباء - ياقوت الحموي - مطبعة دار المأمون - الطبعة الأخيرة.

١٢٧ - معجم المؤلفين - رغمت رضا كحالة - مطبعة الترقي بدمشق سنة ١٩٥٨.

١٢٨ – المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى – أ.ى. فنسنك وآخرون – مطبعة بريل (ليدن) سنة ١٩٦٢.

١٢٩ – مغالط الكتاب ومناهج الصواب – الأب جرجي جنن البولسي – مطبعة القديس بولس – حريصا (لبنان).

١٣٠ – المغرب فى ترتيب المعرب – أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن على المطرزى – طبع مجلس دائرة المعارف النظامية – حيدرأباد بالهند سنة ١٣٢٨ – الطبعة الأولى.

١٣١ – مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب – جمال الدين بن هشام الأنصارى – طبع دار إحياء الكتب العربية.

١٣٢ – المقابسات – أبو حيان التوحيدى – تحقيق حسن السندوبى – المطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٩٢٩ الطبعة الأولى.

١٣٣ – مقامات الحريرى – أبو محمد القاسم بن على – المطبعة الحسينية المصرية سنة ١٩٢٥.

١٣٤ – المقتضب – محمد بن يزيد (المبرد) – تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ١٣٨٤ هـ.

١٣٥ – مقدمة ابن خلدون – عبد الرحمن بن خلدون المغربى – دار التحرير للطبع والنشر سنة ١٩٦٦.

١٣٦ – من قضايا اللغة والنحو – على النجدى ناصف – مطبعة الرسالة.

١٣٧ – مناظرة لغوية أدبية بين الأساتذة: عبد الله البستانى وعبد القادر المغربى وأنستاس الكرملى – مكتبة القدسى سنة ١٣٥٥ هـ.

١٣٨ – الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء – محمد بن عمران المرزبانى – المطبعة السلفية سنة ١٣٨٥هـ – الطبعة الثانية.

١٣٩ – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة – محمد الطنطاوى – تعليق د. عبد العظيم الشناوى ود. عبد الرحمن الكردى – الطبعة الثانية مع التعليق سنة ١٩٦٩.

١٤٠ – النشر فى القراءات العشر – أبو الخير محمد بن محمد الدمشقى الجزرى – مطبعة التوفيق سنة ١٣٤٥ هـ.

١٤١ – نظرات فى اللغة والأدب – الشيخ مصطفى الغلاييني – طبع بيروت سنة ١٩٢٧.

١٤٢ – نقد النثر – أبو الفرج قدامة بن جعفر – تحقيق د. طه حسين وعبد الحميد العبادى – مطبعة مصر سنة ١٩٣٨ – الطبعة الرابعة.

١٤٣ – همع الهوامع شرح جمع الجوامع – جلال الدين السيوطى – مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٧ هـ الطبعة الأولى.

١٤٤ – وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان – شمس الدين أحمد بن محمد (ابن خلكان) – تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد – القاهرة ١٩٤٨.

● ● ●

ثالثا: الدوريات:

١ - البحوث والمحاضرات (الدورات من ٢٦ إلى ٣٦) - مجمع اللغة العربية المصرى مطبعة الكيلانى.

٢ - مجلة الأزهر - المجلدات من سنة ١٣٦٩ هـ حتى سنة ١٣٩٧ هـ.

٣ - مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق.

٤ - مجلة مجمع اللغة العربية المصرى (الأجزاء من الأول إلى الثلاثين).

٥ - مجلة المجمع العلمى العراقى - الجزء الثالث المطبوع سنة ١٩٥٤.

٦ - مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما - مجموعة القرارات العلمية (الدورات من الأولى حتى الثامنة والعشرين) مطبعة الكيلانى سنة ١٩٧١ الطبعة الثانية.

* وثمة مصادر أخرى أشرنا إليها فى أثناء الرسالة.

* * *

محتوى الكتاب

«القسم الأول»

اللحن في اللغة
في رأي علماء اللغة الأقدمين
الفصل الأول: في العراق (٧ – ١٢٧)

٣ - الأصمعيّ (٦١ - ٦٧): مقياسه إجمالاً (٦١)

[أ] في الاستشهاد: رأيه في الاحتجاج بالقراءات (٦٢) وبالحديث (٦٢) وبالمولَّدين (٦٣)

[ب] وبكلام العلماء (٦٤)

[جـ] وبلغات القبائل (٦٥)

[د] موقفه من السماع والقياس (٦٥) كان الأصمعي متشدداً (٦٦).

٤ - ابن السكيت (٦٧ - ٧١): كُوفيٌّ غير متعصب (٦٧) من مميزات كتابه: إصلاح المنطق (٦٧)

[أ] الاستشهاد: موقفه من الاحتجاج بالمولدين (٦٨) وبالحديث (٦٨)

[ب] وباللغات (٦٩) تشدده مع استعمال العامة وتوسعته في قبول ما جاء عن العرب (٧٠).

٥ - أبو حاتم السجستاني (٧٢ - ٧٣): مقياسه متأثر بمقياس أستاذه الأصمعي (٧٢) مظاهر ذلك التأثر (٧٢).

٦ - ابن قتيبة (٧٣ - ٧٩): العامة في مفهومه (٧٣) لم يكن ذا أصالة في انتقاده اللغوي (٧٤) اضطرابه في الحكم بالتخطئة والتصويب، سرّ ذلك وأمثلته (٧٤)

[أ] الاستشهاد: موقفه من الاحتجاج بالمولدين (٧٤) وبالقراءات (٧٦) وبالحديث (٧٦)

[ب] وباللغات (٧٦)

[جـ] وفي السماع والقياس: كان مضطرب المقياس (٧٧) خلطه بين مذهبي البصرة والكوفة (٧٨).

٧ - ثعلب (٧٩ - ٨٤): شهرة كتابه الفصيح (٧٩) الادّعاء بأن الفصيح لغير ثعلب، والرأي في ذلك (٨٠) ثعلب كان ذا رأي متميز في الأخذ عن العلماء (٨١) مقياس الصواب والخطأ عنده ورأيه في مواطن الاحتجاج (٨٢) تخلّيه عن مقياسه (٨٢) الزجاج يرى أن ثعلبا أخطأ في مواضع من كتابه الفصيح، والرأي في ذلك (٨٣).

٨ - أبو هلال العسكري (٨٤ - ٨٥): يخطّئ علماء اللغة (٨٤) ويتشدد في مقياسه (٨٤).

٩ - الحريري (٨٥ - ٩٦): إشارته إلى تدهور لغة الخاصة في زمنه (٨٥) شهرة كتابه (درة الغواص) والسرّ في ذلك (٨٥) انفراد الحريري بالإشارة إلى بعض الأخطاء في زمنه (٨٦)

[أ] في الاستشهاد: لا يحتج بالقراءات (٨٧) ولا بالحديث (٨٧) ولا بالمولدين (٨٨)

[ب] وفي اللغات: لا يأخذ إلا بأفصح اللغات (٨٩)

[جـ] وفي استعمال العلماء: لا يحتج باستعمالهم اللغوي (٨٩)

[د] وفي السماع والقياس: يتشدد في الأخذ بالسماع، ويرفض القياس، وإن كان له وجه (٩٠)

[هـ] وفي الاتجاه المذهبي: لم يلتزم في مقياسه مذهباً بعينه، وإن اشتهر أنه بصري (٩١) مظاهر التزمت في مقياس الحريري (٩٤).

١٠ - الجواليقيّ (٩٦ - ٩٩): له في التنقية كتاب يحمل اسمين مختلفين (٩٦) الشيخ النجار يشك في أن تكون (التكملة) لدرة الغواص، والرأي في ذلك (٩٧) معظم آراء الجواليقي في اللحن منقول عمن سبقه، وإن جاء بالمقدمة غير ذلك (٩٧) مقياسه كمقياس من سبقه (٩٧) ظواهر لغوية انفرد بها (٩٨) توضيح لمقياسه بالأمثلة (٩٩).

١١ - ابن الجوزيّ (٩٩ - ١٠١): لم يكن ذا أصالة في تتبع الأخطاء (٩٩) لم يذكر الكسائي في

جملة من أخذ عنهم من العلماء (١٠٠) أثر الاختصار في كتابه (١٠٠) مقياسه لا يخرج عن مقياس من سبقه (١٠٠).

١٢ - البغدادي (١٠١ - ١٠٣): لم يتّسم مقياسه بالتشدد المطلق (١٠١) اضطراب مقياسه (١٠١) انفراده بالإشارة إلى بعض الأخطاء (١٠٣).

* رابعًا: جهود العراقيين في الميزان (١٠٤ - ١٢٧):

ملاحظات إجمالية على مقياس العراقيين (١٠٤).

(أ) صحة الحكم أو خطؤه (١٠٥ - ١١٣): مواد التخطئة عند العراقيين ليست كلها من الخطأ (١٠٥) توضيح لبعض هذه المواد: زيد أفضل إخوته (١٠٦) يستأهل الإكرام (١٠٧) بينا زيد جاء إذ حضر عمرو (١٠٩) نَعَمْ وبَلَى (١١٠).

(ب) تمام الاستقراء أو قصوره (١١٣ - ١٢٠): هذه الجهود قاصرة، واتجهت إلى انحرافات مشكوك في تخطئتها (١١٤) وتركت أخطاء مؤكدة ذات خطر على الفصحى، كالمترجمات (١١٤) شيء عن عربية المترجمين (١١٤) مظاهر اللحن في ترجمة متّى بن يونس لكتاب أرسطوطا ليس في الشعر (١١٦).

(جـ) النجاح والإخفاق (١٢١ - ١٢٧): نجحت الجهود نظريًا وأخفقت عمليًا (١٢١) أصحاب التنقية لم يلتزموا بها (١٢١) خطأ لابن قتيبة (١٢١) أخطاء للحريري من كتابيه: درة الغواص، والمقامات (١٢١) عوامل إخفاق الجهود العراقية (١٢٣).

الفصل الثاني: في الأندلس (١٢٨ - ١٨٥)

* أولًا: في لغة الأندلسيين (١٢٨ - ١٣١) العرب والعربية في الأندلس (١٢٨) علماء اللحن الأندلسيين (١٣٠).

* ثانيًا: من مظاهر الخطأ في لغة الأندلسيين (١٣٢ - ١٤١):

الجموع (١٣٢) التذكير والتأنيث (١٣٤) النسب (١٣٥) التصغير (١٣٦) المشتقات (١٣٦) الأفعال (١٣٨) المصادر (١٣٨) الزيادة والحذف (١٣٨) التحريك والتسكين (١٤٠) تطور الدلالة (١٤٠) الإبدال اللغوى (١٤٠) الألفاظ غير العربية (١٤٠) الإمالة (١٤١).

* ثالثًا: مقياس التخطئة عند علماء الأندلس (١٤٢ - ١٥١):

(١) عند الزبيدى (١٤٢ - ١٥٠): إشارته إلى مشاركة الخاصّة العامّة في لحنهم (١٤٢) وإلى انحرافات الخاصة وحدهم (١٤٣) أمور ثلاثة امتاز بها الزبيدى في معالجته الاستعمال (١٤٣)

[أ] في الاستشهاد: الزبيدى لا يحتج بالمولدين، وإن وردت أشعارهم في كتابه (١٤٥) ولا يحتج بالقراءات (١٤٧) ولا بالحديث (١٤٧)

[ب] وفي اللغات: يأخذ بأفصح اللغات، ويلحن ما عداه (١٤٧)

[جـ] وفي السماع والقياس: لا يهتم بالقياس مطلقًا (١٤٧)

[د] والزبيدى يغلب عليه الاتجاه البصري، وإن أخذ بالرأي الكوفيّ في موطنين (١٤٩).

(٢) ابن هشام اللخمىّ (١٥١ - ١٦١): ضمّن كتابه خمسة أقسام (١٥١) لم يكن ذا أصالة فى تتبع اللحن (١٥٢) أثر التأخر الزمنىّ فى مقياسه (١٥٢).

[أ] فى الاستشهاد: له موقف متميّز إزاء المولدين (١٥٢) والقراءات (١٥٣) والحديث (١٥٣)

[ب] وفى اللغات: يأخذ بكل لغة عن العرب (١٥٤) وبلغات غير عربية، كالشامية (١٥٥) وبحكايات العلماء واستعمالهم (١٥٥) ويتحايل فى التخريج (١٥٥)

[جـ] وفى السماع والقياس: توقف عند السماع فى أمور (١٥٦) واعتدّ بالقياس فى أمور أخرى (١٥٧)

[د] وفى الاتجاه البصرى أو الكوفىّ، هو غير متقيّد بمذهب معيّن (١٥٨) مسائل جاءت عنه تخالف مقياسه(١٥٩).

(٣) ابن السيد البطليوسىّ (١٦١ - ١٦٧): أندلسىّ لم يهتمّ بأخطاء بلده، بل اتّجه إلى أخطاء العراقيين (١٦١) اهتمامه بما جاء فى أدب الكاتب من موادّ مخطّأة (١٦١).

(أ) فى الاستشهاد: يحتج بالمولدين (١٦٢) وبالقراءات (١٦٢) وبالحديث (١٦٢).

(ب) وفى اللغات: يأخذ بكل اللغات ماعدا لغتين (١٦٣).

(جـ) وفى السماع والقياس: يتّسع فى قبول الاستعمال إذا سُمِع، أو كان له وجه من القياس أو المجاز (١٦٤) أمور محددة أخذ فيها بالقياس (١٦٥) وأمور أخرى قصرها على السماع (١٦٦).

* رابعًا: جهود الأندلسيين فى الميزان (١٦٨ - ١٨٥):

(أ) صحة الحكم أو خطؤه (١٦٨ - ١٧٣): من مسائلهم مالا يصبح بوجه (١٦٨) ومنها ما فيه خلاف، مثل: سِيَّا أخوك (١٦٨) نَبْلة - لواحدة النَّبْل (١٧٠) تعريف - ذو، ذات - بأداة التعريف، أو إضافتها إلى الضمير (١٧٠) يوم مَهُولٌ (١٧١) جارية عَزَبًا - أى عَزَبَةٌ (١٧٢) ومنها مسائل صحيحة، ولكنهم لحنوها (١٧٢).

(ب) تمام الاستقراء أوقصوره (١٧٣ - ١٨١): هذه الجهود قاصرة، وما اهتمت به ليس بذى خطر كبير على الفصحى (١٧٣) عرض لِفَنَّين ملحونين من فنون الأندلس، مع بيان ما فيهما من لحن: الأول: الموشحات (١٧٤) والثانى: الزجل (١٧٧).

(جـ) النجاح والإخفاق (١٨١ - ١٨٥): لم تنجح هذه الجهود فى صدّ الأخطاء (١٨١) عوامل الإخفاق (١٨٢).

الفصل الثالث: فى صقلية (١٨٦ - ٢١٤)

* أولاً: فى لغة الصقليّين (١٨٦ - ١٨٨).

* ثانيًا: من مظاهر الخطأ فى لغة الصقليين (١٨٩ - ١٩٥):

الجموع (١٨٩) التذكير والتأنيث (١٩٠) النسب (١٩١) التصغير (١٩١) المشتقات (١٩٢) المصادر (١٩٢) الأفعال (١٩٣) العدد (١٩٣) الهمز (١٩٤) تطور الدلالة (١٩٤) الإمالة (١٩٥) الإبدال اللغوى (١٩٥) الإشباع (١٩٥) التشديد (١٩٥) الزيادة (١٩٥).

الفصل الخامس: في الأقطار الأخرى (٢٣٨ - ٢٧٢)

● أولاً: ابن كمال باشا (٢٣٨ - ٢٤٤):

ما جمعه غير مرتبط بعصره وبلده (٢٣٨) بعض ظواهر الانحراف اللغوى من كتابه: الجمع (٢٣٨) المثنى (٢٣٩) التذكير والتأنيث (٢٣٩) القلب المكانى (٢٣٩) المشتقات (٢٣٩) المصادر (٢٣٩) المصغر (٢٣٩) النسب (٢٤٠) مدّ الأصوات (٢٤٠) الأعلام (٢٤٠) الدلالة (٢٤٠) الإبدال اللغوى (٢٤٠) مقياس التخطئة عنده (٢٤١) نقد هذا المقياس: نظرًا وتطبيقًا (٢٤١).

● ثانيًا: في بلاد الشام (٢٤٥ - ٢٥٢):

لم تكن جهود التنقية في الشام في مستوى ما شاع من أخطاء (٢٤٥) بعض ظواهر الانحراف عند ابن الحنبلى (٢٤٦) مقياس ابن الإمام ونقده (٢٤٧) تساهل ابن الإمام لم يجد من يعارضه (٢٤٩) مؤلف رسالة «سهم الألحاظ إلى وهم الألفاظ» (٢٤٩) الرسالة لم تضف جديدًا (٢٥٠) الرأى فيما جاء بالرسالة من موادّ (٢٥٠) لا ارتباط بين شيوع الأخطاء وتقلّد جهود التنقية اللغوية في الشام (٢٥١) تطبيق ذلك على لغة المقدسىّ في كتابه: أحسن التقاسيم (٢٥١).

● ثالثًا: في مصر (٢٥٣ - ٢٦٤):

اتصال العرب والمصريين حدث قبل الإسلام وزاد بعده (٢٥٣) الصراع بين العربية والقبطية (٢٥٤) أسباب الانحراف في العربية المصرية (٢٥٤) عرض لآراء بعض العلماء في عربية مصر (٢٥٦) لغة صفىّ الدين الحلىّ (٢٥٦) جريان اللحن في لغة ابن برّى، والشهاب الخفاجىّ - وهما من الخاصة وعلماء اللحن - (٢٥٧) القلقشندى يصف فساد العربية بمصر في أواخر القرن الثامن (٢٥٨) ضعف جهود التنقية في مصر (٢٥٨) وتطبيق ذلك على استدراكات ابن برى في كتابه «أغلاط الضعفاء من الفقهاء» (٢٥٩) ابن برى نفسه يقف في سبيل التنقية بتصويبه ما خطّأه الحريرى (٢٦٠) اضطراب ابن برى بين أغلاط الفقهاء والرد على الحريرى (٢٦١) التساهل في نقد الشهاب الخفاجى لدرة الغواص، واستنباط مقياسه من ذلك (٢٦٢) أثر منازعات ابن برى والخفاجى للحريرى، في رأى يوهان فك (٢٦٤).

رابعًا: في بلاد الحجاز (٢٦٥ - ٢٧٢):

وقوع الاختلاط بين الحجازيين وغيرهم وأثره في الانحراف اللغوى (٢٦٥) فساد لغة البادية في أواخر القرن الرابع، في رأى ابن جنى (٢٦٦) تفصيل هذا الفساد في كتاب: «صفة جزيرة العرب» للهمدانى (٢٦٧) وفي كتاب «أحسن التقاسيم» للمقدسى (٢٦٧) الباقون على فصاحتهم بعد القرن الرابع (٢٦٨) وقوع الأخطاء من خاصة الحجاز كالإمام مالك بن أنس (٢٦٨) لم تقم جهود تنقية لغوية بالحجاز (٢٦٨).

***

القسم الثانى

اللحن فى اللغة

فى رأى علماء اللغة المحدثين

الفصل الأول : فى لغة العصر الحديث (٢٧٣ - ٣١٢)

الفصل الثاني: في بلاد الشام (٣١٣ - ٣٨٤)

الانحراف اللغوي في الشام وكتب التنقية بها (٣١٣).

من أهم علماء التنقية الشاميين:

١ - شاكر شقير اللبناني (٣١٦ - ٣٣٠): تصويره لسوء حال اللغة في عصره (٣١٦) له كتابان في مجال التنقية (٣١٧) انتقاداته اللغوية انحصرت في ثلاث قضايا أولية هي: التعريب (٣١٨) والخطأ في قواعد العربية (٣١٨) واستعمال بعض الألفاظ في غير محله (٣٢٤) من مقاييسه عدم الأخذ ببعض آراء علماء اللغة (٣٢٥) والميل إلى تخطئة العلماء، والتضييق في أمر الضرورات الشعرية (٣٢٦) من مسائل السماع عنده: التضمين (٣٢٦) تحريك عين الثلاثي، مزيدات الأفعال (٣٢٧) لم يلتزم شقير مقياسه في نقده (٣٢٧) ولا في استعماله اللغوي (٣٢٩).

٢ - الشيخ إبراهيم اليازجيّ (٣٣١ - ٣٤٦): رأيه في لغة عصره (٣١) مرجع الأخطاء اللغوية عنده إلى أمور أربعة (٣٣١) لم يكن اليازجي مبتكرًا في كل مآخذه (٣٣٢) أهم استدراكاته (٣٣٢) من مقاييسه: تخطئة العربي الأصيل (٣٣٥) والمولدين (٣٣٦) وتخطئة المؤلفين في اللغة وغيرها (٣٣٧) وإبعاد القرآن الكريم والحديث الشريف عن مجال الاستشهاد اللغوي (٣٣٨) والسماع عنده هو كل شيء، حتى لقد رَدَّ أمورًا تصح بالمجاز (٣٣٩) أو بالاشتقاق (٣٣٩) لا عبرة عنده بصحة القياس إن خالف السماع (٣٤٠) من الأمور السماعية عنده: الزيادة في الصيغ (٣٤٠) ينكر من التراكيب ما اشتمل على زيادة لا معنى لها، أو ما لا يلائم الذوق العربي، أو جرى على خلاف المشهور عند التابس (٣٤٠) اليازجي لم يلتزم مقياسه هذا في استعماله اللغوي (٣٤٢) ولم يكن ذا مقياس واحد (٣٤٣) ولم يَتَحَرَّ الدقة التامة في استناده إلى السماع (٣٤٤) ومن مآخذه ما يمكن تخريجه على وجه يوافق الوارد عن العرب (٣٤٥).

٣ - أسعد خليل داغر (٣٤٦ - ٣٥٩): أمور دفعت داغرًا إلى المشاركة في التنقية (٣٤٦) الأمور التي أدت إلى كثرة الأخطاء اللغوية (٣٤٧) أهم استدراكاته اللغوية (٣٤٨) من مقاييسه: الاعتداد بالأفصح والأشهر دون ما عداه (٣٥٠) ومن الأمور السماعية عنده: التضمين والوصف بالمصدر وجمعه ومزيدات الأفعال، والمصدر الصناعي، ومصادر غير الثلاثي (٣٥٠) التعريب عند الضرورة فقط (٣٥١) ومن الخطأ زيادة لفظ بلا داع، أو بتأويل متكلف (٣٥١) اتجاهه بصري (٣٥٢) لا يميل إلى تخطئة القدماء (٣٥٢) لم يلتزم مقياسه في كل انتقاداته (٣٥٣) ولا في استعماله اللغوي (٣٥٤) ولم يَتَحَرَّ الدقة التامة في التخطئة (٣٥٥).

٤ - الشيخ إبراهيم المنذر (٣٥٩ - ٣٦٣): يقتدي بغيره في القياس، فيخطِّئ الجاهليين (٣٥٩) مزيدات الأفعال والتضمين عنده سماعيان (٣٦٠) من الخطأ عنده ما ورد شاذًا (٣٦٠) تقويم حكمه على بعض المواد بالصحة أو بالخطأ (٣٦١).

٥ - الشيخ عبد القادر المغربي (٣٦٣ - ٣٦٩): يقتدي بغيره (٣٦٣) بعض استدراكاته (٣٦٣) من مقاييسه: الأخذ باللغة العليا، وتقديم السماعي الشاذ على القياس، ونبذ ما يجافي ذوق العربي (٣٦٤) يميل إلى التساهل أحيانًا (٣٦٥) وقد يجيز ما لم يرد به سماع (٣٦٦) يتوسع في قبول الدخيل والمولَّد (٣٦٧)

ويتشدد في بعض مسائل التضمين والاشتقاق (٣٦٨) وربما رفض ما له وجه صحيح (٣٦٩).

٦ - الشيخ مصطفى الغلاييني (٣٧٠ - ٣٧٤): توجهته بقبول كل ما يمكن تخريجه، ونزعة التوسعة عنده تبدو في: التضمين ومزيدات الأفعال، والجموع، وفي الأخذ باستعمال العلماء، وفي التعريب، والاشتقاق (٣٧٠) عدم الورود ليس دليل تخطئة (٣٧٢) التأويل للمعاصرين؛ قياسًا على التأويل للقدماء (٣٧٣) رأيه فيما طابق القياس وخالف السماع (٣٧٣) لم يلتزم مقياسه في كل ما أورد (٣٧٤).

٧ - صلاح الدين سعدي الزعبلاوي (٣٧٥ - ٣٨٤): تميز بميزات ثلاث، هي: عرضه لمذاهب القدماء في النقد اللغوي (٣٧٥) وإصلاحه لغة الدواوين على نطاق واسع (٣٧٦) وعرضه لمقياسه، ومنه: في السماع: عدم الاعتداد بمعاجم المحدثين، وإيثار الأكثر عند تعارض الموارد والأخذ بوجهة الجمهور مع عدم منع غيرها إذا شاعت، وإيراد الأحاديث وأشعار المحدثين للتمثيل لا للاحتجاج، وأن سكوت العلماء على استعمال ما في مقام تتبع السقطات دليل صحة (٣٧٧).

وفي القياس: مفهومه عند الزعبلاوي (٣٧٩) مسائل أباح القياس فيها (٣٧٩) رأيه في المجازات الغريبة (٣٨٠) مقاييس أُخَرُ تستنبط من مواده (٣٨١) عرض بعض مواده وإبداء الرأي فيها (٣٨٢).

الفصل الثالث: في مصر (٣٨٥ - ٣٣٩)

التنقية وعلماؤها في مصر (٣٨٥ - ٣٨٧):

١ - الشيخ محمد علي النجار (٣٨٧ - ٤٠٩): تدور المواد التي عرض لنقدها على أنواع أربعة (٣٨٧) مسائل رضي عن إجازتها (٣٨٨) ومسائل لحنها (٣٨٩) ومسائل استشهد ورأى من الخير العدول عنها (٣٨٩) وكليات عامية بيّن أصلها في العربية (٣٨٩) مقياسه: القراءات حجة ولو كانت شاذة (٣٩٠) وكذلك الحديث (٣٩٠) والمولدين (٣٩١) واستعمال العلماء (٣٩١) طرق إجازة الاستعمال عند الشيخ النجار: السماع (٣٩٢) والقياس (٣٩٤) وآراء العلماء (٣٩٨) والمجاز (٤٠٠) وعدم مصادمة قواعد اللغة (٤٠٠) نقد مقياس الشيخ النجار: لم يلتزم مقياسه في كل ما سبق (٤٠٢) لم يكن موفّقًا في بعض ما أنكره، وأمثلةٌ من ذلك (٤٠٧).

٢ - أحمد أبو الخضر منسي (٤٠٩ - ٤١٧): لم يأت بجديد في كثير من مواده (٤٠٩) تقسيم ما جاء به من مواد (٤٠٩) ملاحظتان على هذه المواد (٤١٠) من مقياسه: رفض المعرّب غير ما ورد، وعدم الاحتجاج بالحديث (٤١٢) وتقديم السماع على القياس (٤١١) والأخذ بالرأي البصري (٤١١) الرأي في بعض مواده (٤١١).

نقد هذا القياس: مسائل أصاب في حكمه عليها (٤١٣) ومسائل تختلف في تخطئتها (٤١٣) ومسائل أخطأ في عَدِّها من الخطأ (٤١٤) ومسائل خرج فيها عن منهجه (٤١٥) جاء في استعماله اللغوي ما يخالف مقياسه (٤١٥).

٣ - أحمد العوامري (٤١٧ - ٤٣٢): بعض مواده (٤١٧) مقياسه (٤١٨) لم يلتزم هذا القياس في كل مواده (٤٢٠) إبداء الرأي في بعض مواده (٤٢٠).

٤ - عباس أبو السعود: كلمة عن مؤلّفه (٤٢٤) من مقياسه: أن معاجم اللغة لم تذكر القياس غالبًا (٤٢٤) يقيس على المثال الواحد (٤٢٥) ويحتج باستعمال العلماء (٤٢٦) وبالحديث وبكلام الصحابة (٤٢٦) يقبل ما يصح على المجاز (٤٢٧) الأمور القياسية عنده (٤٢٧).

الفصل الرابع: فى الأقطار الأخرى (٤٤٠ – ٤٦١)

● ● ●